

الدفاع الجنائي الحديث

سياسة جنائية إنسانية

المستشار
مارك أنسل
الرئيس الفخري للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي

طبعة عربية خاصة
بالعمليات الهامة الواردة بالطبعة الفرنسية الثالثة
ومقدمة تحليلية

للكستور
حسن عسلام

عضو مجلس إدارة
الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي

والسكرتير التنفيذي الأول للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي والجمعية (١٩٦٧-٦٥)

الناشر / منشورات
جلال حزي وشركاه

الناشر / منشورات

الدفاع الجنائي الحديث

سياسة جنائية إنسانية

للإصدار
مبارك أنسل
الرئيس الفخري للجمعية الدولية للقانون الجنائي

طبعة عربية خاصة
بالتعديلات الهامة الواردة بالطبعة الفرنسية الثالثة
ومقدمة تحليلية
للكاتب

حسن علام

عضو مجلس إدارة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي

والسكرتير التنفيذي الأول للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (٦٥ - ١٩٦٧)

الناشر // الثقافة بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

" LA DEFENSE SOCIALE NOUVELLE "

par

Marc Ancel

(un mouvement de politique criminelle humaniste)

(3 ème Edition, Editions Cugas, Paris 1981)

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع البعثة
الفرنسية للتعاون والأبحاث (قسم الترجمة)
القسم الثقافي لسفارة فرنسا بالقاهرة



شكر وتقدير

إلى السيدات الفاضلات ...

أخصائيات اللغة الفرنسية والفلسفة والعلوم الإنسانية ..

أ. د. زينب الحضيبي ، ولبنى الريدي ، وماجدة الريدي ، ونوال حسن العفيفي
على المعاونة والمساندة الفنية والمعنوية التي قدمنها حتى أمكن إخراج هذه الطبعة العربية .

تحية لذكرى المؤلف

كان اللقاء الأخير لى مع المؤلف المستشار مارك آنسل فى آخر اجتماع حضره مجلس إدارة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى باعتباره رئيساً فخرياً لها — بفرقة مداولة الدائرة المدنية الأولى بمحكمة النقض الفرنسية التى كان المؤلف يرأسها من قبل . ، وذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٩٠ حيث بلغته بالاتفاق مع ناشر هذه الطبعة العربية ، وحيث تم فى اجتماع المجلس آنذاك إقرار الخطة العلمية والتنظيمية للمؤتمر الدولى الثانى عشر للدفاع الاجتماعى الذى يعقد فى باريس فى ديسمبر ١٩٩١ .

وبعد ثلاثة شهور من ذلك اللقاء نعت الأمانة العامة للجمعية الدولية إلى أعضائها رئيسها السابق ، حيث وافاه الأجل فى سبتمبر ١٩٩٠ .

وتقرر أن يحمل ذلك المؤتمر الثانى عشر اسم « مارك آنسل » كما يصدر عدد خاص من مجلة الجمعية "Cahiers de Défense Sociale" — تحية لذكراه .

وإذ نهى هذه الطبعة العربية إلى ذكرى الراحل الكريم ، فإن المقدمة الخاصة بهذه الطبعة تنشر أيضاً بالفرنسية فى ذلك العدد الخاص من مجلة الجمعية الدولية كتحليل لأهم عمل قام به ، وتقوم لوضعه فى تاريخ السياسة الجنائية والدفاع الاجتماعى ...

حسن علام

مقدمة الطبعة العربية

للأستاذ الدكتور حسن علام

لعل هذه الطبعة العربية قد تأخر ظهورها شيئا ما ، إذ توقفت محاولات سابقة في مصر وفي دول عربية أخرى عن أن تبلغ مداها . ولكن ظهورها كان أمرا ضروريا لكي نتبين على مستوى أعمق مواقع خطواتنا على طريق تطور نظمنا وأساليبنا في مواجهة الجريمة والانحراف ، ولكي نحدد مواقفنا في هذا المجال على أساس أكثر تبصراً بالتيارات التي تتنازع السياسة الجنائية على المستوى العالمي ، والتي التقت أحيانا حول محور الدفاع الاجتماعي ، والتفت أحيانا حوله أو بالأحرى حول عنقه حتى لنكاد أن نتخقه .

ولا يرى معدّ هذه الطبعة العربية من موقعه في مجلس إدارة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي . وصلته بمؤسسها الراحل فيليبوجراماتيكا ، وخلفه في رئاستها مؤلف هذا الكتاب — لا يرى أن الدفاع الاجتماعي له كيان منعزل سقط من علّ لكي نتلقاه بمواقف تختلف فيها بين مرحّب ومستكر ، كأنما هو أمر غريب مقحم على واقع سلبى راكد لا جنود له في أرضه ، ولا تفاعل بينهما من قبل ولا من بعد ، وكأنما الأفكار لا تحيا في ضمير الانسانية وتتطور معها ؛ بينما أن الفكرة — أية فكرة — لا تنبت من فراغ ولا تؤاد بالنقد المتصلب ، بل الفكر كالمادة والطاقة — لا يفنى ولا يتبدد ، بل مآله دائما أن يتحدّد ، أو أن يتجدد .

وهكذا ، ودون أى ارتباط مذهبي ، نقدم هذا الكتاب ...

واصطلاح الدفاع الاجتماعي ، كما انتشر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد ارتبط على النطاق العالمي بإنشاء قسم الدفاع الاجتماعي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ — وذلك بناء على قرار جمعيتها العامة بعد أن سبق ذلك عقد مؤتمر دولي للدفاع الاجتماعي في سان ريمو بإيطاليا سنة ١٩٤٧ .

كما أنه في سنة ١٩٤٩ تجسّد في القارة الأوروبية كيان آخر تحت اسم « الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ». وقد كان الفضل الأول في إنشائها للسيد فيليبيوجراماتيكا — رجل القانون الإيطالي الذي لا يناعز أحد في الدور الذي قام به — في إطار إنساني — لتجميع ذوى الاهتمام النظرى والتطبيقات بمشكلات الجريمة والانحراف ، لكي يتبنوا النتائج الباهرة لتقدم علوم السلوك الإنسانى ويحددوا موقفا إنسانيا جديدا في مواجهة ظاهرة الانحراف ، بعيدا عن القوالب الجامدة في مجال الجريمة والعقاب — التى أدت بالفكر الإنسانى إلى أن يتخلف عن الاستفادة الحقيقية بما وصلت إليه تلك العلوم ، واستخلاص النتائج المنطقية التى يستلزمها الاقتناع بما انتهت إليه أبحاثها .

ولقد كانت القارة الأوروبية مع ارتباطها بنظريات سابقة — في حاجة إلى مثل هذا التنظير الجديد في السياسة الجنائية ، على خلاف دول القانون الدارج (Common Law — أو ما يترجم عادة بالقانون العام) ، وهى دول النظام الانجلوسكسونى .

أما لدينا فقد كان السائد في محيط العلم الجنائى — على نحو ما كان سائدا في القارة الأوروبية — هو النظرية الكلاسيكية الجديدة بإطلاقياتها المتعلقة بفكرة العدالة التى تفصل في أغلب الأحيان عن الواقع إذ تتعامل مع تجريدات لا مصداقية لها . ومعروف أنه كان يوجد قبلها كلاسيكية تقليدية قامت على أفكار بكاريا ومفكرى القرن الثامن عشر ما بين مونتسكيو وروسو وينتلم — وتتخذ من الشرعية والنفعية أساسا مزدوجا لها . وعلى أساسها ساد الاتجاه إلى تحديد العقوبة تحديدا جامدا ، على افتراض أنها قيست بحيث أن من يفكر في الجريمة تردعه العقوبة عن اقترافها . ولكن الكلاسيكية الجديدة (neoclassicisme) — التى ورثناها بعد ذلك عن القرن التاسع عشر — كانت تدعى قيام العقوبة على فكرة العدالة .. أو العدالة المطلقة في أول الأمر ، ثم بعد ذلك — العدالة النسبية التى سمحت بمراعاة الظروف المخففة « و حالات نقص الأهلية » .

وكانت فكرة « العدالة » هى التى لازالت تطفئ عندنا على التفكير القانونى والفكر العام الذى نشأنا في ظله وإن كنا قد تسامعنا بفكرة المجرم بطبيعته ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم بالعاطفة — إلى آخر ما ينسب من هذه التسميات إلى

المدرسة الوضعية الإيطالية .. ومعناها معها عن لميروزو وجاروفالو وقرى ، ولكن الوضعية — فى التصورات التى وصلت إلينا — لم تقترب باصطلاح « الدفاع الاجتماعى » ، برغم استعمال تلك المدرسة لذلك الاصطلاح .

كما أنه لم تقترب لدينا باصطلاح الدفاع الاجتماعى النظم الاستثنائية مثل العقوبة غير محددة المدة التى دخلت الى تشريعنا فى صورة نظام معتادى الإجرام — وقد كان منقولاً عن « قانون الدفاع الاجتماعى » البلجيكي سنة ١٩٣٠ ، ولكن هذا النظام لم يقترب فى ثقافتنا باصطلاح الدفاع الاجتماعى الذى تبنى تلك النظم الاستثنائية خلال فترة الثلاثينيات قبل الحرب العالمية الثانية .

ولم يكذب يسمع هذا الاصطلاح أو يستخدم إلا مع اتصالات قسم الدفاع الاجتماعى ببيتة الأمم المتحدة الأولى للدراسة نظم الأحداث التى كلف بها سعدى بيسسو ، ثم حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين التى نظمها فى القاهرة سنة ١٩٥٣ السيد بول أمور رئيس الفرع الأوروبى لقسم الدفاع الاجتماعى ببيتة الأمم تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الأولى لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ . وفى هذا المؤتمر تم اتصال واسع بين حركة الدفاع الاجتماعى وبين الفكر الجنائى التطبيقى ثم النظرى فى مصر وفى العالم العربى . كما بدأ معه اتصال ملموس بالجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى حيث بدأت وفود رسمية تحضر مؤتمراتها ابتداء من مؤتمر ميلانو سنة ١٩٥٦ . وتم التحضير فى إطار جامعة الدول العربية لإنشاء المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة — التى اختير معدة هذه الطبعة العربية ليكون أول سكرتير تنفيذى لها لدى بدء نشاطها فى سنة ١٩٦٥ .



وكان فيليبو جراماتيكا مؤسس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى قد نشر فى سنة ١٩٦١ كتابه فى « مبادئ الدفاع الاجتماعى » (Principi de Difesa Sociale) — الذى ترجم إلى الفرنسية فى سنة ١٩٦٤ ، وعرض فيه نظرية متكاملة تبرز للدفاع الاجتماعى هدفاً أسمى هو « ترقية الفرد ككائن اجتماعى (socialisation de l'individu) ، وفى هذا الاتجاه يدعو — ضمن اقتراحات أخرى — إلى أن يحل

« قانون للدفاع الاجتماعى » محل قانون العقوبات ، ويستهدف موازنة الفرد مع النظام الاجتماعى ، وليس توقيع الجزاء على أفعاله . وبذلك أسفر جرماتيكيا عن أعماق فكرته التى كان قد عبّر عنها من قبل فى كتاب نشره فى سنة ١٩٣٤ عن « قانون العقوبات الشخصى » .

وكان عماد نظرية جرماتيكيا أن اعتبار الشخص أسمى من رعاية المصالح والأموال ، وأنه فى المواجهة المطلوبة للفعل المضاد للنظام الاجتماعى يجب ألا ينظر إلى عنصر الضرر فيه وإنما إلى ما يلزم لإبعاد الشخص الذى يقترفه عن حالة « مناهضة المجتمع » (antisocialità) التى يسفر عنها هذا الفعل . وبذلك فإن قانون الدفاع الاجتماعى يجب ألا يعنى بمسئولية ذلك الفاعل عن فعله (بما تستتبعه من توقيع جزاء مقابل الفعل) ، وإنما بإعادته إلى التوافق مع المجتمع — (resocialisation) — وذلك عن طريق تدابير (provvedimenti) لا يكون لها هدف غير ذلك . وبذلك تلغى فى « قانون الدفاع الاجتماعى » فكرة « المسئولية » ، وفكرة « الجريمة » و « فكرة العقوبة » وهى عماد قانون العقوبات فى النظرية التقليدية .

وهكذا كان إصرار فيليبو جرماتيكيا على تعميق نظريته على هذا النحو مبعثا لتشديد المعارضة ضده من جانب أساطين وأساتذة القانون الجنائى الذين كانوا يشكلون غالبية من دعاهم من أول الأمر لمؤتمر سان ريمو سنة ١٩٤٧ (المؤتمر الدول الأول للدفاع الاجتماعى) والذين كانوا — برغم استجابتهم إنسانيا للدعوة بما فيها من استنكار للقسوة التى سادت نظم العقوبات قبيل الحرب العالمية الثانية وخلالها — فإنهم كانوا ينتمون بحكم الخلفية الفقهية — إلى الاتجاه النيوكلاسيكى (التقليدية الجديدة) باطلاقياته الأصلية والمعدلة مما سبقت الإشارة إليه ومنهجه القوالى المتصلب ، فضلا عن اعتزازهم المهنى بتلك القوالب والأصول الكبرى لتخصصهم — كفرع من فروع القانون يقوم على مبادئ ثابتة كافتراض العلم بالقانون وأن حماية قواعد القانون إنما تكون بنجاء هو العقوبة المقررة على الإخلال بها ، بحيث أن فكرة التعزير عن الخطأ فى حق المصلحة العامة هى التى تحكم جذريا — موقفهم فى شأن رد الفعل العام ضد السلوك الإجرامى أو المنحرف ، أو المناهض للقانون .

وكان تملل هؤلاء الاقطاب من اتجاهات جرماتيكيا قد بدأ من قبل حين رؤى
في سنة ١٩٥٤ إصدار « برنامج الحد الأدنى » للمجموعة الدولية — الذى كان
يتضمن تأكيدا للعناصر الأساسية لنظام القانون الجنائى وقانون العقوبات بوجه
خاص . (انظر نص البرنامج فى ملحق الكتاب) .

وكان مارك آنسل قد نشر مع صدور ذلك البرنامج وتجاوبا مع أقطاب
القانون الجنائى أو بدعوة منهم (انظر المبحث الخامس من الفصل
الثالث) — الطبعة الأولى من كتابه هذا « الدفاع الاجتماعى الجديد » حيث عنى
بتوسيع القاعدة التاريخية لفكرة الدفاع الاجتماعى بحيث ينتفى ارتباطها بالسائد
حديثا بشخص فيليو جرماتيكيا. فمن خلال إقراره بارتباطها العضوى بالمدرسة
الايطالية الوضعية ، كان يبرز الدور التاريخى لرمز الانتقائية — الاتحاد الدولى
لقانون العقوبات ، ولأحد أقطابه : أدولف برينس ، فى وضع أول « نظرية »
للدفاع الاجتماعى — مع إقرار لابد منه ، بأن استخدام أدولف برينس لاصطلاح
الدفاع الاجتماعى كان مقصودا به مجرد الإضافة إلى القانون الجنائى التقليدى
(بالأخذ بتدابير أمان بوجه خاص فى مجال الشواذ ومعتادى الاجرام) ولم يكن
يهدف إلى إقامة نظرية تستوعب القانون الجنائى ، أو تحل محله (انظر الفصل
الثالث من الكتاب وبخاصة المبحث الثانى منه) .

على أن مارك آنسل حرص على أن يسمى الاتجاه الذى يعرضه فى مؤلفه
باسم « الدفاع الاجتماعى الجديد » وأول ما كان يتبادر الى الذهن فى أول ظهور
الكتاب سنة ١٩٥٤ أنه كان اتجاها جديدا بعد اتجاه فيليو جرماتيكيا ، ولكنه —
بخاصة فى الطباعات التالية — كان أقرب الى أن يشعر القارئ بأنه يعبر فوق
مرحلة جرماتيكيا لكى يعتبر الاتجاه المعروض فى الكتاب امتدادا لتاريخ مذاهب
القانون الجنائى الذى كان يريد جرماتيكيا أن يلغيه ، فيكون مايعرضه آنسل هو
الدفاع الاجتماعى الجديد بالنسبة الى ما كان يتداول قبل الحرب العالمية الثانية وهو
الدفاع الاجتماعى الذى صاغه أدولف برينس وتبناه بوجه خاص قانون الدفاع
الاجتماعى البلجيكي لسنة ١٩٣٠ .

* * *

وتحدد مارك آنسل في هذا الكتاب عناصر هذا الاتجاه الجديد بأنها أولا : مناهضة « الإسراف » في التصلب القانوني أو « نبذ الصيغة القانونية » ، وثانيا : مواجهة الظاهرة الإجرامية على أساس مزدوج من (أ) أخذ شخصية المجرم في الاعتبار ، ثم (ب) إعادة تنظيم شاملة للجزاءات الجنائية (الفصل السادس من الكتاب) .

وهو إذ يضع عناصر اتجاه الدفاع الاجتماعي الذي يعرضه — في هذا الاطار ، فانه يلاحظ في عرضه له :

١ — أن ما يدعو إليه من نبذ الصيغة القانونية لا ينفي أنه يطالب بوجود « نظام قانوني للدفاع الاجتماعي » ولا يعنى بوجه خاص المساس بقاعدة شرعية الجزاءات الجنائية وضرورة عدم توقيعها إلا بمقتضى نص قائم في القانون — وذلك أمر مسلم لا نزاع حوله . ولكن المؤلف يقف أيضا بوضوح ضد إلغاء قانون العقوبات ، ولا ينادى بوجه خاص بقانون « الدفاع الاجتماعي » على نحو ما نادى به فيليبو جراماتيكا — بل نلمس فيما يكتبه تشكيكا في التزام فكرة جراماتيكا بقاعدة الشرعية .

٢ — أنه لا يستبعد استعمال لفظ عقوبة — بل إنه يستعمله كما يستعمل في ذات الوقت لفظ تدابير الأمان (التدابير الاحترازية) وإنما يدعو الى أن يدخل كل من العقوبات وتدابير الأمان في مجموعة واحدة للجزاءات التي يطبقها القاضي — دون أن يستبعد أساس التفرقة بينهما وفقا لمعايير الفقه التقليدي الجنائي . ذلك في حين أن جراماتيكا قد اقترح وضعاً آخر لتدابير (provvedimenti) يقوم به نظام الدفاع الاجتماعي ، ويربط بينها وبين قيام حالة مناهضة المجتمع (antisocialità) ، ولا يربط بين توقيعها وبين فعل الجريمة بالذات .

٣ — أن ذلك يرتبط لدى المؤلف بتمسكه بفكرة المسؤولية كأساس للجزاء الجنائي ، وإن كان يشير الى أن المقصود هو « الشعور الشخصي بالمسؤولية » الذي يجب أن يكون أساس التعامل مع مرتكب الجريمة ، وهو أمر يتعلق بشكل مباشر باختيار الجزاء الذي يقرر له أكثر من كونه أساسا للمساءلة في حد ذاتها وإلحضاعه للجزاءات الجنائية بعامه . ويبقى ذلك كفراغ بدرجة ما في

الفكرة المعروضة ، وهو ما لا يوجد منطقيا في تصوّر جراماتيكا حيث يغطى ذلك بفكرته عن حالة « مناهضة المجتمع » كأساس لإجراءات الدفاع الاجتماعى .. بصرف النظر عما قد يوجّه إليها من انتقادات .



وإذا كانت هذه الملامح العامة لفكرة أنسل في الدفاع الاجتماعى تجعله أقرب — على الأقل منسوبا إلى جراماتيكا — من النظرية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) السائدة في الفكر الجنائى، الأمر الذى يبدو في ترحيه بأن يكون من آثار فكرته نشوء ما أطلق عليه اسم «النيوكلاسيكية الجديدة» أو «التقليدية الجديدة المجددة» (يراجع نهاية المبحث الثالث من الفصل السابع من الكتاب) — إلا أنه لم يسلم ، في دفاعه عن أخذ شخصية المجرم في الاعتبار ، والأخذ بنظم العقوبة غير

محددة المدة — لم يسلم من النقد المرير — وذلك من جانب الاتجاهات التقليدية أو اتجاهات جديدة ذات نزعة قمعية هاجمت الدفاع الاجتماعى بصفة عامة وهاجمت أنسل في إطار ذلك — معتبرة أن الدفاع الاجتماعى هو الواجهة العامة لاتجاهات «المعالجة» (treatment, traitement) — التى تعنى بالجانب الشخصى في الواقعة الإجرامية ، وما يرتبط بها من أوضاع العقوبة غير محددة المدة ، ونعت عليه تلك الاتجاهات خذلانه لجانب الردع عن طريق العقوبة التى تقدر على أساس جسامه الجريمة وما يغلف ذلك من فكرة « العدالة » التقليدية كما نعت على الدفاع الاجتماعى — من ناحية أخرى — عدوانه على حقوق الفرد بما يفرضه من أساليب المعاملة العلاجية التى تفترض احترام قيم قد لا يقبلها المحكوم عليه فكريا ، وبذلك قد ينحرف الدفاع الاجتماعى الى أن يكون أداة لتثبيت النظم القائمة بما يفرض قسرا من أساليب المعالجة خلال تنفيذ العقوبة أو التدبير المطبق على المحكوم عليه .

على أنه تقوم في واقع الحال ، إزاء هذه الاعتراضات — الحاجة الى إيضاح بعض النقاط في شأن ما يعرضه أنسل في هذا الكتاب ، حتى يتركز الجدل في شأنه :

(أ) فهو لم يحدد موقفا نهائيا من اتجاه الردع واتجاه الوقاية (بما فيها فكرة المعالجة) — فيما بين أهداف رد الفعل ضد الجريمة (نظام مواجهة الجريمة

والانحراف) . فهو لا يتخلى عن أى من الاتجاهين ، وفي نفس الوقت لا يتبرأ من يتخلون عنهما (مذاهب عدم التدخل) بل يأمل في أن يكون للمرونة التي يطلبها للدفاع الاجتماعي — فضل الأخذ بما هو في صالح سياسة جنائية عقلانية من جميع هذه المواقف (انظر بوجه خاص المبحث الرابع من الفصل الأخير) .

(ب) وهو لم يوضح بحسم في هذا الكتاب وضع « الشعور بالمسؤولية » في علاقته بنظرية « المسؤولية » في الفقه النيوكلاسيكي — حيث هي تمثل فيه أساس إنزال العقاب بمرتكب الجريمة في حين لا يصل آنسل إلى القول بأن الشعور بالمسؤولية هو الأساس الشرعي لإخضاع الشخص لتدبير يقع عليه في إطار فكرة الدفاع الاجتماعي . وإذا كان قد اعتذر عن إيضاح كامل لفكرة الشعور بالمسؤولية بأن ذلك يخرج هذا الكتاب عن سياقه ، وذلك بعد أن بلغ المدى في هجومه على فكرة « المسؤولية » التقليدية ، فلا بد أن نقرر أن إزاحة فكرة « المسؤولية الأخلاقية » التي هي أساس المذهب النيوكلاسيكي لإحلال فكرة أخرى تسد الفراغ في هذا المجال — إنما هو ضرورة يستلزمها قيام نظرية متكاملة في الدفاع الاجتماعي .

(جـ) أن آنسل يظهر حساً عملياً يجعله يقبل فكرة التقابل بين الفعل والجزاء ومن ثم إعطاء الفعل المقام الأول — في أنواع من الجرائم (المصطنعة) نشير من بينها بوجه خاص إلى الجرائم الاقتصادية .. (المبحث ٢ أ من الفصل الثامن) أما الأساس المشترك لرد الفعل الاجتماعي ، بين مثل هذه الجرائم وبين أنواع الجرائم الأخرى التي قد تسمى (مع كثير من التحفظ) بالجرائم الطبيعية ، فيبقى غير واضح ، ذلك في حين يحمل جرائماتيكاً تلك التفرقة إطلاقاً حيث لا يكون لديه الفعل المرتكب هو الأساس فيما يتخذ من رد فعل اجتماعي وإنما يكون الأساس هو ما يسفر عنه أو يظهر بمناسبته من حالة « مناهضة المجتمع » . وينتو في هذا المقام تساؤل عن مدى ما تسفر عنه من تلك الحالة أنواع الجرائم المختلفة، وما يرتبط بها في شخصية فاعلها — من عوامل تجعله متوثباً أم معارضاً للقيم أو الأوضاع المقبولة في مجتمع معين . فالقتل في مجتمع ثأري قد يكون مجرد توافق مع المجتمع ، ومخالفة قوانين النقد قد لا تتم إلا عن موقف دفاع عن النفس في ظروف أزمة اقتصادية مستحكمة ، ويكون مرتكبها سويّاً فيما عدا ذلك — وهنا تبدو من

ناحية أخرى أبعاد مشكلة تعريف الجريمة والانحراف ، ومدى ارتباطها بالتشريع الوضعي .



وتعقيبا على كل ذلك فإن مارك آنسل كان يبحث — في جهده لتحديد معنى « الدفاع الاجتماعي الجديد » — عن إطار يصون فيه التراث القانوني الذي وصل إلينا في مجال الجريمة والعقاب باعتباره جزءا من دعائم قيام المجتمع المتحضر ، وعنصرا فيما يسمى « الضبط الاجتماعي » ، وذلك في مواجهة المهجمة الشاملة على القانون الجنائي التقليدي بتأثير التقدم الحديث للعلوم الانسانية ، وكرد فعل لما تردت فيه ممارسات التسلط والاضطهاد خلال الحرب العالمية الثانية محتمية بثوب القانون الجنائي — الأمر الذي فتح الطريق أمام فيليو جراماتيكا للمناداة بأن يستبدل به ما أسماه قانون « الدفاع الاجتماعي » .

ويقر آنسل في حديثه عن دوافع وضعه لهذا الكتاب (في المبحث الرابع من الفصل الثالث وفقا لإشارتنا السابقة) بأن أساتذة القانون الجنائي الذين وقفوا خلف إصدار برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي هم الذين دعوه إلى محاولة وضع نظرية « جديدة » وتحديد موقف إصلاحى في مواجهة ذلك الاتجاه « المنحرف » ، حتى لا يكون الدفاع الاجتماعي حركة انقلابية — بل نظاما يندرج في القانون الجنائي القائم ولا يرفضه .

وبمثل ذلك كان قد تم الاتفاق على قرار في المؤتمر الدولي لعلم الإجرام في لندن سنة ١٩٥٠ حصل به أساتذة القانون الجنائي (التقليديون بطبيعة الحال) — على إقرار علماء الإجرام باعتبار الجريمة هي ما ينص القانون على تجريمه من أفعال ، بدلا من الدخول في بحث عن الطبيعة الأصلية للسلوك الإجرامي أو المنحرف .

وهكذا انطلقت التقليدية الجديدة من جديد في إطار الجمعية الدولية للقانون الجنائي مطمئنة إلى المواقف الرسمية لجمعيتي علم الإجرام ، والدفاع الاجتماعي — لتقيم ما سماه آنسل بالنيوكلاسيكية الجديدة مما سلفت الإشارة إليه ، إلى أن اصطدمت بالتحركات الجديدة في اتجاه « عدم التدخل » و « علم الإجرام التقليدي » وما يتصل بها (مما يبحث المؤلف كذلك في الفصل الأخير

مهاجمتها لأفكاره في الدفاع الاجتماعي) وبدأت تستوعبها في إطار اتجاهات « نفي الصفة الجنائية » عن بعض الأفعال (decriminalisation) وكذلك وسائل « تجنب المحاكمة » (Diversion) — مما خصص له قسم خاص في دراسات المؤتمر الدولى الثانى عشر للجمعية الذى عقد فى القاهرة سنة ١٩٨٤ . ولقد حرص المؤلف على أن يشير ولو إشارة سريعة الى تلك التيارات فى نهاية الفصل الأخير من الكتاب . كما حرص على أن يضع — قبل نهاية فترة رئاسته للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى فى سنة ١٩٨٤ مشروعا للمحقق أو « إضافة » (addendum) لبرنامج الحد الأدنى للجمعية ، وافق عليه مجلس إدارتها فى اجتماعه بمدينة ميلانو فى ١٥/١٢/١٩٨٤ — سجل فيه الاستجابة الى بعض الإتجاهات التى عينا بإيرادها فى هذه المقدمة والتى يتضمن الكتاب معظمها بخاصة ما مسه التنقيح فى طبعته الأخيرة (١٩٨١) . وقد جعلنا تلك الإضافة ملحقة ببرنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية المنشور فى نهاية الكتاب .



هذا — ودون أن نبدي رأيا فى تلك الإتجاهات فيما عدا أنها تفتح نوافذ جديدة على حقيقة العوامل المتصارعة فى ظاهرة « السلوك غير المتوالم » (الجريمة — الانحراف) ، وأوجه التناقض المتعلقة به — بين نوازع الفرد وبين التنظيم القائم للمجتمع ..

فإننا نشير إلى أن الصراع بين الإتجاهات العقابية يدور حول محورين :

أ — تحديد السلوك غير المتوالم الذى يستدعى تدخل السلطة ، والأساس الفكرى والقانونى لهذا التدخل .

ب — وسائل مواجهة السلوك غير المتوالم و « مشكلة التدابير المانعة للحرية » — السجن كتأديب أم إصلاح .

(أ) المحور الأول — فيما يتعلق بالسلوك الذى يسمح بتدخل السلطة ، نبادر الى القول أنه يبدو واضحا وخارج كل مناقشة ودون ما داعٍ للانزعاج أو الحساسية بشأن حقوق الانسان ، وسواء كان اساس تدخل السلطة هو الردع أو العدالة أو الرعاية الشخصية للمنحرف — أن فكرة تدخل الدولة تتضمن دائما

عنصر « القهر » في مواجهة سلوك الأفراد غير المتواءم — سواء كان ذلك بصدد بعض مظاهر العلل النفسية ، أو أساليب سلبية لكسب المعيشة ، أو الإخلال بالأمان الشخصي للغير ، أو بمقومات أساسية للمجتمع كنظام الملكية والعمل والانتاج والحريات الخاصة والعامة والقيم المتعارف عليها ، وأخيرا الإخلال بالتنظيمات التي تقرر لبعض أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والإداري بالدولة .

وفي كل هذه الصور تقوم مسؤولية الجماعة في رد السلوك المنحرف الى التواءم مع الجماعة . وسواء كان ذلك التدخل لجرد حماية مقومات المجتمع ونظمه أم لعلاج علة في نفس المتنكب — ذلك مع الحذر من الخلط بين العلة النفسية والموقف الفكرى ، بخاصة أن الجماعة تقوم بمسئولياتها في التدخل بوسائل قهرية ، ومن ثم يلزم التمسك دائما بقاعدة الشرعية في شأن ما يتخذ من وسائل في مواجهة السلوك غير المتواءم .

وسواء كان الهدف من القهر هو الردع أو إقرار العدالة أو معالجة المنحرف ، فيجب تحديد معيار لزمه ، وأساس مشروعيته في حالة معينة — لكي يكون اتخاذ تدبير معين مبررا قانونيا ، وما وصلنا في النظرية النيوكلاسيكية هو أن أساس ذلك توافر المسؤولية الجنائية القائمة على الإدراك الذى ترتبط به حرية الاختيار . وقد أبرز آنسل في هذا الكتاب كيف أن « المسؤولية المعنوية » (الاخلاقية) القائمة على افتراض حرية الاختيار — هي فكرة افتراضية ليس لها أساس واقعى ، وأبرز في ذات الوقت فكرة « الشعور بالمسؤولية » كأساس واقعى قائم على الطبيعة الإنسانية ، وهو ما أشرنا إلى أنه قد يصلح أساسا لاختيار تدبير معين أكثر مما يصلح مبررا لاتخاذ . ذلك فضلا عن أنه بقدر ما يكون الشعور بالمسؤولية ضئيلا ضد شخص معين كلما كانت الحاجة أكبر إلى وسائل القهر ضده . لذلك — ودون أن يكون هذا مقام تقديم نظرية عامة — فإنه يمكن مبدئيا تعديل تلك الصيغة (الشعور بالمسؤولية) إلى صيغة « الشعور الجماعى » بمعنى أن يكون درجة واتجاه الشعور الجماعى لدى الفرد ، اللذين يسفر عنهما فعله أو حالته — يكونان ، عند الحد الذى يقرره القانون ، هما مبرر وأساس خضوعه للتدابير القهرية التى تتخذ في حقه ، ومن ثم تختلف وسائل المواجهة في حالة السلوك

الناشئ عن علة نفسية ، والناشئ عن أنانية موضوعية ، وقد يخرج من نطاق القهر تماما السلوك المستند الى خلفية فكرية .

ولاشك أيضا أن القهر في مشروعيته وحدوده يمثل عنصرا في النظام القانوني ، فلا يمكن أن يوجد قانون بدونه ، ولا يوجد القهر في غير إطار قانوني إلا أن يكون بطشا واعتسافا . والقهر عنصر غير منكور في القاعدة القانونية بغيره لا تكون قانونا . ولذلك كان قولنا أن كل حديث في تدخل السلطة في سلوك الافراد يفترض عنصر القهر ويصدق ذلك سواء سمى الإطار الذى يتم فيه « القانون الجنائى » أو « قانون الدفاع الاجتماعى » .

ولذلك فانه اذا كان القانون الجنائى (فى النظم القانونية القائمة) يدخل فى نطاق الشق الجزائى للنظام القانونى ، بل يقع على قمة ذلك الشق الجزائى — بعد استفاد الأجزية المدنية كبطلان التصرفات وفسخ التعاقدات لعدم تنفيذها ، والتعويض عن الإخلال بالالتزامات ، وعن الاستفادة بغير مقابل ، وعن الخطأ الشخصى — بعد استفاد هذه الأنواع من الأجزية القانونية ، ولدى تحدى الشخص للقاعدة القانونية أو لإحدى مقومات الحياة فى المجتمع — فى انسياق أو إصرار يعبر عن موقف سلوكى وليس عن مجرد تقدير قابل للمناقشة والتفاهم .. يبدأ ظهور الحاجة الى القهر الشخصى سواء لإشعار ذلك المتحدى أو المستهين — بوجود نظام يحافظ على كيانه الذاتى ، أو لتولى أمر ذلك المتكسب إذا كان فى حالة من المرض أو القصور من حيث ذهنه أو عمره بما يبرر وصاية السلطة عليه .

وفى كلتا الحالتين — التحدى والاستهانة — فإن الموقف السلوكى يمكن أن يوصف بأنه غير متواءم — وذلك سواء كان نابعا من عوامل نفسية أو بيولوجية ، أو مستندا الى أساس فكرى ، أو كان مجرد موقف أنانى انعزالى يقوم على مصلحة شخصية بحت . ويتعين أن يختلف موقف السلطة القاهرة فى تدخلها إزاء ذلك الموقف السلوكى — باختلاف منبعه وأساسه . كما أن الموقف من وجهة السياسة الجنائية يمكن أن يختلف من حيث اعتبار أن الموقف السلوكى يقتضى بحثا فى العوامل الشخصية النفسية والبيولوجية ، أو أنه يتصل بموقف فكرى ، أو أنه ذو أبعاد مصلحة شخصية أساسا فتحدد وسيلة القهر لإزاءه بما يعيد التوازن بين المصلحة العامة وبين المصلحة الشخصية التى دفعت اليه . واختلاف موقف

السياسة الجنائية (مما أشارت إليه « الإضافة » الى برنامج الحد الأدنى — التى حررها المؤلف وتبنتها الجمعية الدولية سنة ١٩٨٣ — تحت عبارة « الاستراتيجية المتفاوتة » "Strategie différenciée") يجب ألا يرتبط بمجرد التفرقة بين ذات من الجرائم الماسة بأسس وحياة المجتمع ، وبين غيرها من الجرائم « الصغيرة أو المتوسطة » ، وإنما يرتبط التمايز باختلاف الصور والمواقف السلوكية التى يسفر عنها وقوع نوع أو آخر من أنواع النشاط غير المتوالم (وانظر « الإضافة » المذكورة — فى ملحق الكتاب) .

ونترك مؤقتا — من بين هذه الصور — حالة استناد السلوك إلى أساس فكرى ، لحين الرجوع إلى المذاهب التى عاجلها المؤلف فى الفصل الأخير من الكتاب وما أشار إليه من نقد ذاتى فى مؤتمرات الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى منذ مؤتمر باريس ١٩٧١ وكراكاس ١٩٧٦ ، وما بعدها فى المبحث الرابع من الفصل السابع .

أما حالة استناد السلوك غير المتوالم إلى مصلحة شخصية بحث — مما يظهر بوجه خاص فى مخالفة التنظيمات الاقتصادية والمدنية والصحية ، فإن هذه الصور هى ما يفتح فيها المجال واسعا أمام حركة نفى الصفة الجنائية (decriminalisation) — والتى تلعب فيها الجزاءات المالية والمتعلقة بالحرمان من بعض أوجه النشاط دورا كبيرا .

وأما الحالات التى تشير الى احتمال الخلل النفسى أو البيولوجى فانها هى التى لازال يحتدم بشأنها الصراع فى شأن أسلوب المعالجة تحت قهر السلطة ، ومدى حق السلطة فى ذلك ، أو واجبها فى شأنه .

— وهذا هو لب المحور الثانى للصراع بين الاتجاهات العقابية على نحو ما

يلى :

(ب) المحور الثانى — فيما يتعلق بوسائل مواجهة المجتمع لصور عدم التوافق فى سلوك الأفراد ، مع ضرورة استناد تلك المواجهة إلى عنصر « القهر » ، فإن ما يتركز بشأنه الجدل فى نهاية الأمر هو أسلوب « الحرمان من الحرية » . فأول ما يتخذ من إجراء قهرى هو القبض لحين القيام بأعمال الاستدلال الأولية ، ثم يمكن أن يتبعه احتجاز أو حبس احتياطى ، فإذا صدر الحكم بغرامة ، أو بمنع من

نشاط معين ، أو بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة من الشرطة أو من مساعد اجتماعي ثم حدث إخلال بتنفيذ الحكم في أى من هذه الصور فإن الملجأ النهاى للسلطة في ممارسة القهر اللازم لإثبات كيانها هو المنع من الحرية . وهنا — كما في حالة الحكم ابتداء بتدبير مانع للحرية — تتور كل المشاكل المتعلقة بالحرمان من الحرية كعنصر في نظام رد الفعل الاجتماعي في مواجهة السلوك غير المتوالم . وحولها يتركز الجدل فيما إذا كان الحرمان من الحرية مشروعا في حد ذاته أم أن فيه من المهانة ما يتعارض مع حقوق الانسان ؟ كذلك فيما إذا كان يلجأ إليه كجزاء في حد ذاته مقابل للفعل أو للسلوك غير المتوالم ومنتظر موضوعي ، أم أنه يمكن أن يتضمن أساليب لمعالجة سلوك المحكوم عليه وتقويمه ، وهل يكون ذلك حقا اجتماعيا للمحكوم عليه ، أو هل هو من حق السلطة أصلا أم أنه يعتبر تعرضا لحق الإنسان في أن يكون « مختلفا عن غيره » .

ذلك الى جانب ما تتعرض له أساليب « المعالجة » من هجمات احباطية كلما كانت الوسائل الميسرة لتطبيقها غير كافية لإحداث نتائج مقنعة . وتعرض لهذه الهجمات أساليب « المعالجة » سواء تمت داخل المؤسسات (مع الحرمان من الحرية) أم كانت تمارس في البيئة الأصلية للمحكوم عليه دون حرمانه من حريته . وتثور في شأنها في كلتا الحالتين اعتراضات اليائسين منها — بخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، وبالأخص في شأن جرائم العنف ، وهو موقف يحتمى أصحابه من جديد بالنظريات التقليدية ليتخلصوا من كل مناقشة جادة في جدوى الاستفادة من نتائج علوم الانسان ، ومن العكوف الواجب على التمييز بين مختلف الوسائل المتاحة على أساسها ، وبين مختلف المواقف السلوكية التي تواجه من خلال استخدامها .

على أن المشاكل المتعلقة بذلك : والتي أطنب المؤلف في معالجتها من الناحية المذهبية في الفصلين السابع والثامن من الكتاب ، قد ارتد صداها لدى رجال القانون الجنائى التقليديين في شكل محاولات لهيكله أساليب للبعد عن تطبيق التدابير المانعة للحرية بالذات ، والتي تتور بشأنها أغلب المشاكل الخاصة بمنهج « المعالجة » (*traitement, treatment*) — ويتجسم ذلك بوجه خاص في تعزيز اتجاهات تجنب المحاكمة "Diversion" التي أشرنا اليها آنفا .



وبعد ...

فلعله بما تضمنته هذه العجالة ، يكون قد اتضح إطار سليم متكامل ولو كان في غاية الاختصار — للجذور والانعكاسات التي يرتبط بها ما اتخذته المؤلف عنواناً لكتابه « الدفاع الاجتماعي الجديد » سواء من ناحية حركة الدفاع الاجتماعي الحديثة ، أو ما يحيط بها من اتجاهات وتيارات — بما يحقق تقبلاً متبصراً ومتوازناً لهذا الكتاب الذي تقدر أهميته بقدر ما كان مادة للجدل منذ ظهرت طبعته الأولى وخلال ثلاثة عقود على الأقل — في ميدان السياسة الجنائية .

حسن علام

مقدمة المؤلف للطبعة الأولى

لا يلزم اليوم - بغير شك - الاقضية في تبرير إصدار كُتُب عن الدفاع الاجتماعي .
فقليل ما تتواتر الإشارة إلى فكرة يمثل ما تحظى به فكرة الدفاع الاجتماعي . ومنعقد
عما قليل إلى بيان أن الصعوبة الأولى قد تكمن في أنه يشار إليه في استعمالات عديدة
لذلك الفكرة في اتجاهات مختلفة وأحياناً متناقضة . بل أن الأمر يكون في بعض الأحيان
مجرد استخدام لتعبير عسرى طريف لا يقاوم البعض إغراء الالتجاء إليه في خفة
ظاهرة . ولكننا نكرر - بل نعتقد - أن هذه الاستخدامات المتعددة إنما هي في النهاية إشارة
إلى أن اصطلاح « الدفاع الاجتماعي » يتصل بواقع حقيقي في هذا العصر ، وأنه يحمل
تعبيراً عن مفاهيم لا يمكن إنكار قوة انتشارها .

وعندما أنشأ السيد فليبو جراماتيكا في جنوا سنة ١٩٤٥ مركزاً لدراسات الدفاع
الاجتماعي ، فلقد كان له في ذلك بغير منازع فضل كبير في الاستجابة لحاجة كامنة لم
يكن قد إفسح عنها بالقرن الكافي لدى خروج العالم من الحرب العالمية الثانية . كما أن
المؤتمر الدولي الأول للدفاع الاجتماعي الذي عقد في سان ريمو في سنة ١٩٤٧ . قد أتاح
للمتشككين أن يتبينوا حقيقة وجود حركة في هذا الاتجاه . كذلك فإن تأسيس الجمعية
الدولية للدفاع الاجتماعي في نهاية المؤتمر الدولي الثاني الذي عقد في لبيج في سنة
١٩٤٩ قد أكد في وضوح حيوية هذه الحركة .

وفضلاً عن ذلك فإن مما له مغزاه عندما قررت هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ أن
تأخذ على عاتقها إدارة الجهود التي تتخذ في ميدان منع الجريمة ومعالجة الجانحين ، أنها
أنشأت قسماً جديداً أعطت له اسم قسم « الدفاع الاجتماعي » كما أن أصدقاء الدفاع
الاجتماعي قد ترددت في المؤتمرات التي عقدت منذ نهاية الحرب العالمية مثل المؤتمر
الدولي الثاني عشر للعقوبات والسجون - آخر مؤتمرات اللجنة الدولية (C.I.P.P.)
ومؤتمر علم الإجرام المنعقد في باريس في سبتمبر ١٩٥٠ وكذا (برغم ما كان فيه من
عودة عدائية إلى الاتجاه النيوكلاميكي) المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي
عقد في روما في سبتمبر ١٩٥٣ .

كذلك اقتبست الفكرة في حركة الإصلاح في البلاد المختلفة . فالدول الاسكندنافية
التي أعطت دروساً للمشرعين في البلاد الأخرى عن التقدم الاجتماعي بالأسلوب
المعتدل - قد ساهمت بشكل متزايد في دعم فكرة الدفاع الاجتماعي . وعندما أثيرت فيما
بين السويد وإيطاليا - مسألة إصدار تشريع حقيقي باسم « الدفاع الاجتماعي » ، فلقد ساد
الشعور إذ ذاك بأن هذا الاصطلاح قد أخذ معنى وصدى آخر غير ما كان يقصده

الوضعيين و « المدرسة الثالثة » عندما كانوا يعطون للعقوبة وظيفة « الدفاع الاجتماعي » . وأخيراً فإن القانون الحديث بشأن الطفولة الجانحة ، والحركة الحديثة لإصلاح السجون التي اختلفت عن تلك التي قامت في أوائل القرن - كل ذلك قد أكد حقيقة وقوة حركة الدفاع الاجتماعي .

وقد كان ما نقرره من هذا واضحاً بحيث كنا لنتردد في ذكره لولا أنه يتجاهل من قبل البعض ممن يصل بهم العناد إلى المنازعة في وجود مذاهب أو نظريات للدفاع الاجتماعي الجديد . ذلك في حين أن العلة العميقة والمبرر الحقيقي للجهد الذي نشعر بواجبنا في القيام به - هو أنه توجد فكرة جديدة للدفاع الاجتماعي ، لا ينبغي الخلط بينها وبين فكرة أدولف بريسن التي استخلصها وقام بعرضها منذ سنة ١٩١٠ ، كما لا تختلط بالفكرة التطبيقية للدفاع الاجتماعي التي اتخذت أساساً لكثير من التشريعات الحديثة كالقانون البلجيكي الشهير لسنة ١٩٣٠ . ونبغي لذلك أن نوضح قيم يقوم على وجه التحديد هذا « الدفاع الاجتماعي الجديد » . ونرجو أن يؤدي ذلك إلى إدراك بعض الاحتياجات الجديدة ليعاد التفكير في بعض المشكلات الكبرى المتعلقة بالحركة التشريعية والقضائية والإدارية في شأن رد الفعل ضد الإجرام ، ودفع بعض الإصلاحات الإيجابية في روح جديدة ووفقاً لتنسيق فكري مقبول عن تدبر وروية .

ولا شك أن الدفاع الاجتماعي الجديد يثير قلقاً ومعارضة من نواح متعددة : أولاً من جانب التقليديين الجدد في القانون الجنائي (النيوكلاسيكيين) - الذين يتمسكون بمبدأ المسؤولية الأخلاقية والعقوبة « التأديبية » - التي أطاحت بها في نهاية القرن الماضي المدرسة الوضعية ، وثانياً - من جانب المدارس الانتقائية التي كان دورها يقتصر على قبول بعض مواقف محدودة لعلوم الجريمة ، وثالثاً - موقف مدرسة الصياغة القانونية التي كانت تعنى قبل كل شيء بإقامة نظام للقانون الجنائي يعتمد على صياغة قانونية صرف تكفي بذاتها ، ورابعاً - موقف الوضعيين أو مابقي من تشبث البعض بأفكارهم وقلقهم من قيام مناهضة من جانب مذهب نبع من وضعية لومبروزو وفري وجاروفالو ولكنه يتفصل في نقط أساسية عن مذهبهم الأول ، وأخيراً - وفي مواضع كثيرة - معارضة كثير من الجنائيين وعلماء الاجرام الذين يتميزون بميل إلى التبسيط ترفضه حركة الدفاع الاجتماعي التي لا تقبل - رغم ما تنعاه على اتجاهات الصياغة القانونية المتشددة - أن تلغي قانون العقوبات لحساب علوم الأحياء والطب أو علم الاجتماع .

وهذه المواقف التي تقاوم حركة الدفاع الاجتماعي ، إن كانت طبيعية فإنها كذلك تتيج إدراك الواقع العميق لتلك الحركة ، فالمقاومة لا تكون في الحقيقة إلا ضد شيء يتضمن تهديداً - بشكل ما - للمواقع المكتسبة .

وهذا هو الحال بشأن الدفاع الاجتماعي الجديد ، فإنه لكي يثبت خصوصيته وتميزه ، يلزم أن يقوم على أرضيته الخاصة به وأن يحدد ذاته . عليه أن يعمل ضد صيغ دراجة ، وضد بعض عادات التفكير والمحااجة . وستكون أماننا الفرصة لنذكر أن حركة الدفاع الاجتماعي لم تولد إلا من الثورة الوضعية ، وأن الوضعية قد ثارت ضد القانون الجنائي

الكلاسيكي - يمثل ما كان لظهور كتاب بكاريا « عن الجرائم والعقوبات » سنة ١٧٦٤ من معنى الثورة على الأوضاع القائمة وقتئذ . والفارق بين الأمرين أن التطور السريع الذي تلا ظهور كتاب بكاريا وانتصار الثورة الفرنسية قد أتاح لأفكاره الانتشار والقبول من الجميع ، وقام على أسسها قانون العقوبات الكلاسيكي ليحل محل النظام القمعي القديم . ذلك في حين أن كتاب لمبروزو عن « الإنسان المجرم » ... قد صادف رد فعل يهاجم فكرته في ذلك كما هوجمت فكرة « الرجل القانوني » في القانون المدني .

ولكن تطور القانون المدني في هذا الشأن بتأثير الصبغة « العامة » والاجتماعية ، لم يؤثر على تمسك المحاكم المدنية بقاعده أن العقد شريعة المتعاقدين وأن الإنسان لا يسأل مدنياً إلا عن خطئه .

أما في القانون الجنائي ، فإنه - على العكس - قد أصبح كل شيء محلاً للتساؤل وإعادة النظر منذ نهاية القرن التاسع عشر . ورجل القانون الجنائي يشعر حالياً أنه لا يمكن أن يكون مجرد رجل قانون يناقش بشكل مجرد الشروط القانونية للمسئولية أو العناصر القانونية للجريمة في ضوء التعريف الذي يضعه القانون وبأسلوب قانوني محض . هذا وإن كان النابهون من رجال القانون الجنائي لا يسلّمون للطبيب أو عالم الاجتماع أو النفس بأن يحلوا محلهم . ويبقى على علم الاجرام الحديث ، أن يقدم نتائج بحثه لكي يستخلص منها القواعد القانونية التي تطبق على تلك الظاهرة التي تكون الجريمة . ولهذا لكي لا تقع في تحكيمية شاملة أو نوع من القوضى الاجتماعية - يتعين الحفاظ على « قانون جنائي » حقيقي .

فالمشكلة لا تنحصر بذلك - على نحو ما اعتقده بعض ذوي التفكير التبسيطى - في إلغاء قانون العقوبات أو في إخضاع رجل القانون لعالم الاجرام ، وإنما هي تكمن في الاستخدام الرشيد لمعطيات علوم الجريمة - في الميدان القانوني . فالمشكلة الأساسية هي الوصول لإقامة نظام للقانون الجنائي لا يكون من مخلفات الماضي بل يتمشى مع الواقع الإنساني والاجتماعي بأكثر ما يمكن من الكفاءة والوضوح . فهي بذلك مشكلة تتعلق بالسياسة التشريعية أو إذا فضلنا هذا التعبير - « السياسة الجنائية » . وبذلك يتضح أن العلم الجنائي الحديث يتكون من ثلاثة أفرع رئيسية - علم الاجرام الذي يبحث جميع أوجه الظاهرة الإجرامية ، والقانون الجنائي الذي يضرر ويطبق القواعد الوضعية التي يرد بها المجتمع على تلك الظاهرة الإجرامية ، وأخيراً السياسة الجنائية - التي هي علم وفن في ذات الوقت ، والتي تهدف عملياً للوصول إلى أفضل صياغة لتلك القواعد الوضعية ، وإعطاء التوجيهات للمشرع الذي يصوغها للقاضي الذي يطبقها والإدارة العقابية التي تترجم في الواقع ما يحكم به القاضي الجنائي .

والصعوبة الكبرى إنما تتمثل في الوقت الحاضر في أنه لا تعرف بالضبط الوقائع والمبادئ والأهداف التي يقوم عليها ترتيب ذلك النظام الجنائي المجدد الذي يطالب به كل من تلك الاتجاهات . والتجديد والتنسيق المأمولان لا يمكن أن يأتيا من جانب واحد دون

غيره ، ومن هنا تظهر ضرورة وأهمية السياسة الجنائية . فبين علم الواقع الاجرامى وبين فن الصياغة القانونية يوجد مكان لعلم يقوم بملاحظة الظواهر التشريعية ، وفن متعلّق يلتقى فيه العلماء والفقهاء من رجال علم الاجرام والقانون - لا كخصوم أو إخوة أعداء ، وإنما كأفراد فريق واحد يرتبطون بتحقيق إنجاز مشترك - إنجاز هو بالدرجة الأولى ينطلق بسياسة جنائية واقعية وإنسانية وتقديمية سليمة . وإن سياسة جنائية تفهم على هذا الوجه هي ما تستخلصه وتفرضه الفكرة الحديثة للدفاع الاجتماعى . وإنا لنطمح أن نعرض هذا فى تفصيل ما ستقدمه فى هذا الكتاب ، فنحاول أن نشرح الدفاع الاجتماعى الجديد فى معناه الإنسانى ، وفى مضمونه المتحرك ، وإنا لنطمح فى أن نجعله مفهوماً لكل قارئ من ذوى النوايا الطيبة . فالدفاع الاجتماعى ليس مدرسة ، إذ لا يهدف إلى فرض إطلاقيات جديدة أو حلول مذهب واحد محل كل النظريات الأخرى فى القانون الجنائى . ولكنه يسعى لتجميع أولئك الذين يدركون أن العالم فى الوقت الحاضر والفكر الحديث يطيحان بالإطار الشامل للنظريات الموضوعية مسبقاً - فى تطلع إلى تجديد إنسانى يتجاوز جميع الصياغات الفنية . ولهذا فإننا نأمل من أولئك الذين اكتفوا حتى الآن بنظرة سريعة على الدفاع الاجتماعى - أن يعطونا قدراً أكبر من الاهتمام .

وإنا لنهذى التفصيل الذى نسوقه فيما يلى فى بيان فكرة الدفاع الاجتماعى الجديد - إلى الجنائيين وعلماء العقاب والإجرام ، وإلى أصحاب التخصص الفنى فى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية - الذى يجتمعون مشقة التفهم الدقيق لما يمثل هذا الاتجاه ، أو بالأحرى هذه الحركة . ونسمح لأنفسنا بأن نهديه أيضاً إلى رجال القانون الصرف - رجال القانون المبنى الذين كثيراً ما فتنوا الصلة بتطور القانون الجنائى . ونذكر فى هذا الممتازين من رجال القانون الخاص الذين يدركون تحولات العالم الحديث ويسعون إلى احوائها فى قانون مدنى أو تجارى يجدد شبابه بالانكفات إلى ما لا يمكن تجنبه من نتائج سياسات الاقتصاد الموجه وظهور العقود النمطية ، وفكرة المؤسسة والجماعات إلى جانب الفرد ، ولكنهم يتصورون إمكان التمسك فى مجال القانون الجنائى - بنظريات مبسطة عن القمع عفا عليها الزمن - متناسين أن العالم وحدة واحدة وأن ما يؤثر فى القانون المدنى لابد أن يؤثر كذلك فى القانون الجنائى .

ونهدى ما نكتبه كذلك إلى رجال القانون العام - الذين لا يلقون بالاً إلى أن ما يحدث فى القانون الجنائى من تطور فى هذه الاتجاهات الجديدة سيكون له تأثيره فى مجال تخصصهم . ونهدى كتابتنا أيضاً إلى فلاسفة القانون الذين يجب أن يعملوا حساباً فيما هو قائم - لانبعاث النزعة الإنسانية فى مجال العقاب والسجون ، وإلى الممارسين للقانون الجنائى بأنبل معانى تلك العبارة - من قضاة وممثلين للنياحة العامة ومحامين ومساعدى القضاء ، ورجال الخدمة الاجتماعية ، وموظفى إدارات السجون - الذين يجب أن يطمحوا ويفهموا مدى القوة الجديدة التى تجلبها هذه الحركة لتحديث التحرك الاجتماعى فى مجال الجريمة الذى هو مسبب وجودهم فى مواقعهم .

ونهدى ما نكتبه - فى النهاية - إلى الرأى العام ذاته الذى تضلله فى كثير من الأحيان المظهريات والأوضاع الفنية للممارسات القانونية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ العقوبات - مما يخص المشكلات الحقيقية والمدى الحقيقى للتحرك المشترك الذى يتخذ فى مجال مكافحة الجريمة - كافة اجتماعية وإن كانت أيضاً ظاهرة إنسانية ، يجب ألا تستخدم فى مواجهتها إلا وسائل مخصصة وأسلحة فعالة .

والتفصيل الذى يتبع هذه المقدمة - هو نتيجة لتأملات أسلمتنا إليها سنوات عديدة من دراسة مشكلات الدفاع الاجتماعى من وجهة مقارنة . والموقف الذى تنتهى إلى إتخاذه لا يقيد سوانا ، ولكننا نعتقد من ناحية أخرى - أنه إنما يعبر عن فكر كثير ممن ينتمون إلى ذلك الاتجاه التجديدى . وكثير فى الواقع هم أولئك الذين تجنبهم هذه النظريات الجديدة ويرغبون فى أن يحدد مجال وسط بين تلك المواقف المتجاوزة والتي هى فى أكثر الأحيان متناقرة . ونحن لا نتجاهل بالتأكيد أنه فى محاولة استخلاص ذلك القاسم المشترك نجازف بأن نعرض فى النهاية للتضال فى جبهتين - فبعض القانونيين يلومونا على الانتهاء بالصياغة القانونية إلى دور متواضع كأداة فى خدمة سياسية تشريعية عقلانية . وبعض علماء الاجرام - على العكس - ينتقدوننا بأننا نعطى دوراً أكبر من اللازم لتلك الفنيات القانونية بل إن البعض سيألف على أننا لم نصل إلى أن نبدل برجل القانون أو القاضى - طبيباً أو عالم اجتماع .

وإننا لنقبل بكل رضى تلك المخاطر التى لا يمكن أن يتجنبها كل من يتحمل عبء الإيضاح فى غير تحيز مع التحرز من أية مفالاة . على أننا نود أن نبين هنا ومنذ البداية - ونرجو أن يتأكد ذلك فيما نقدمه من إيضاح فيما يلى - أن جهدنا لا ينصرف إلى محاولة إجراء صفقة مصالحة بين اتجاهات متعارضة ، وإنما هى محاولة مخصصة - طبقاً للانطلاق الفكرى للتراث ذى النزعة الإنسانية - لكى نصل ، فيما يجاوز الصيغ والنظريات المحتملة - إلى بعض القيم الدائمة فى الفكر والواقع الإنسانى .

مارك آنصل

يناير ١٩٥٤

الفصل الأول

ما هو « الدفاع الاجتماعي »

اصطلاح الدفاع الاجتماعي يتطلب بالتأكيد إيضاحاً من عدة جوانب ، وهو قد يبدو غريباً بالنسبة لبعض علماء الجريمة ، كما أن فقهاء قانون العقوبات الناطقين بالانجليزية غير معتادين عليه . وإذا كان آخرون يزداد استعمالهم له أكثر فأكثر ، فإن ذلك لا يخلو من سوء الاستخدام أحياناً — بله بعض التحريفات . كذلك فإن الذين درجوا على استعماله لا يعطونه نفس المعنى في كل الأحوال ومن السهل بلا شك أن نلاحظ من بين الاستعمالات المختلفة له بعض الاختلافات العميقة — إن لم تكن أحياناً (من بعض الوجوه على الأقل) تناقضات حقيقية . ولن نسلم أنفسنا لتلك اللعبة الصغيرة المسلية (بما فيها من سهولة وانعدام جدوى) — ألا وهي إبراز هذه التناقضات . ولكن يبدو لنا ضرورياً أن نشير على الأقل إلى الاتجاهات الرئيسية التي يبدو أن الذين يستخدمون هذا الاصطلاح يرغبون توجيهه نحوها .

يجب إذن قبل أى شيء آخر أن نتساءل عما نعنى بـ « الدفاع الاجتماعي » ثم نتعرض باختصار للبعض على الأقل من تلك المفاهيم التي أعطيت لهذه العبارة . وبالتأكيد فلا يمكن الزعم بأن ماسيلي هو تعداد كامل لتلك المفاهيم ، بل إنه سيفشل عمداً استخدامات ذلك الاصطلاح التي أفقدها في النهاية كل قيمة علمية — بسبب عموميتها أو لافتقادها للدقة ولو لأغراض نبيلة : ذلك أن الاصطلاح اجتذب في أحيان مختلفة بعض الباحثين الممتلئين حماساً أكثر منهم علماً . وعلى العكس ، فإننا نتوقف طويلاً عند أولئك الذين استحوزت على فكرهم التصنيفات العلمية القائمة فعلاً ، فانتهوا إلى إنكار حق الوجود ذاته على تعبير « الدفاع الاجتماعي » الذي تقلقهم حدثته

وقوة تحركه . وهكذا استطاع عالم الجريمة الأسباني مارينو رويز فونيس الذى اختطفه الموت مبكراً أن يكتب قائلاً أنه لم يشوه أو لم يحرف مبدأ مثلما شوه وحرف مبدأ الدفاع الاجتماعى^(١) . كما أن خيمينيزدى آسوا — بعد أن أعلن أن « لا أحد يعرف اليوم ما هو الدفاع الاجتماعى » لم يرد أن يعتبره ، فى فترة معينة على الأقل . إلا أنه « لحظة تمر »^(٢) . على كل حال لم يكن ذلك إلا نزوه عقلية لأن السيد آسوا فى كتابه الممتاز « رسالة فى قانون العقوبات » اضطر إلى أن يفسح مجالاً لمفاهيم الدفاع الاجتماعى ذاتها^(٣) . وهل يمكن أن ننسى من جهة أخرى أن السيد آسوا مع المأسوف عليه رويز فونيس هو مؤلف أو ملهم قانون المتشردين والشواذ وسوء السلوك الذى أصدرته الجمهورية الأسبانية فى سنة ١٩٣٣ والذى يشبه قانون سنة ١٩٣٠ البلجيكي وإن اختلفت إجراءاتهما ، ويعتبر أحد قوانين الدفاع الاجتماعى التغطية فى النصف الأول من القرن العشرين . يمكننا إذن مؤقتاً وفى مجال المصطلحات ألا نلتزم بموقف بعض المؤلفين الذين ستتاح لنا فرصة لقاتهم عند التعرض لموضوع النظرية نفسه ، ولتقتصر هنا على الذين يعطون لاصطلاح الدفاع الاجتماعى معنى حقيقياً — مازال علينا تعريفه .

— ١ —

والمعنى الأول الشائع لاصطلاح الدفاع الاجتماعى — ولو أنه تم تجاوزه اليوم تماماً — هو أنه يقصد بهذا التعبير حماية المجتمع من الجريمة ، باعتبار أن هذه الحماية تُلتمس فى قمع عنيف للجرائم المرتكبة وبهذا المعنى شاع لمدة طويلة استخدام عبارة « مقتضيات الدفاع الاجتماعى » . ولذلك كتب فيدال ومانبول بمناسبة الكلام عن الصرامة البالغة فى قانون العقوبات القديم — قائلين أن « مستلزمات الزجر والدفاع الاجتماعى أدت إلى مبالغة فى الشدة ضاعفت من عمليات التعذيب » . وعلى هذا النحو استمر كثير من المؤلفين فى إعطاء كلمة الدفاع الاجتماعى المعنى المرادف لشدة القمع وذلك لمجرد السهولة فى

التعبير فحسب ، وهذا المعنى أيضاً استعملته مقدمة مرسوم إصدار القانون
الأسباني في سنة ١٩٤٤ .

وعلى كل فان هذه النظرة تؤدى بطبيعة الحال إلى وضع الدفاع الاجتماعى فى
مواجهة الحرية الفردية أو على الأقل فى مواجهة حقوق الفرد . وإذا كان
اصطلاح « الدفاع الاجتماعى » يفهم منه معنى الدفاع المطلق عن المجتمع
بالمعنى الدقيق والأولى لتلك العبارة ، أفلا يجب علينا فعلاً استنتاج أن الدفاع
الاجتماعى — وهم الوحيد ضمان حماية قوية لمجموع المواطنين ، يكون على
استعداد لإجراء ذلك عند الضرورة على حساب الفرد ؟

وتوجد فى هذا المجال معركة سنلقى بها فيما بعد ولكننا لا نشير إليها الآن
إلا لنؤكد أن فى عقول البعض فكرة أن اصطلاح الدفاع الاجتماعى يتضمن فى
حد ذاته طابع التهديد للفرد .

ففى بلجيكا كان « لوشغاليه براص » قد أعلن عدة مرات مخاوفه من
مذهب يمكنه فيما يرى تهديد حقوق الإنسان ، بينما ذهب ج . جيروم هال فى
الولايات المتحدة إلى حد أنه كتب قائلاً إن مبدأ الدفاع الاجتماعى يتميز بالأخذ
بالفكرة القائلة إن كل إجراء ضرورى لحماية المجتمع له ما يبرره^(٤) ، وكان
ذلك قبل أن يتعرف أكثر على المعنى الحديث للتعبير فيتراجع بنزاهة عن هذا
التأكيد .

وهكذا لم يكن يتبقى إلا خطوة واحدة نحو تشبيه الدفاع الاجتماعى بقانون
العقوبات ذى النزعة الاستبدادية : لكى يتخطاها بسرعة الذين يفضلون بساطة
الصيغ على الدخول فى تعقيدات الواقع ، ولا يفوت البعض أن يذكر بأن قانون
العقوبات الاشتراكى الوطنى (فى ألمانيا) ، أهم هو أيضاً « بضمان الدفاع
بغير هوادة عن مجموع الشعب بالقضاء على الفرد إذا احتاج الأمر » . ويذكر
البعض أيضاً بأن قانون العقوبات السوفيتى فى سنة ١٩٢٦ الذى لا يمكن
اعتباره طبعاً قانوناً ليبرالياً كان يزعم أيضاً ضمان حماية « النظام الذى أوجده

سلطة العمال والفلاحين ضد كل ممارسة خطيرة وذلك بواسطة تدابير الدفاع الاجتماعي .

ودون الوصول إلى هذا الحد في فهم مضمون الدفاع الاجتماعي — نجد مؤلفين آخرين يعبرون — ودون أن يدخلوا على اصلاح الدفاع الاجتماعي أية اشارات سياسية — عن مخاوفهم من أن يجدوا فيه دعوة إلى تحكيم العقاب . فقد كان سالي يقول « إن القاضي في نظام القانون القديم كان يقوم بمهمة الدفاع الاجتماعي^(٥) ولم تكن السلطة القضائية عندئذ مجرد منفذ للقانون ولكنها كانت معاونة للقانون في وظيفته الرئيسية في توفير الأمن العام » . وكان يمكن للتحكيم في العقاب أن تبدو في هذا الصدد للنظرة الأولى ، كوسيلة للدفاع الاجتماعي بالمعنى الأول والحرفي لهذا الاصطلاح . ولا ننسى قلق أميل جارسون — القانوني المشهور ، وهو معاصر أيضاً لسالي ، إزاء تأكيدات أول مذهب للدفاع الاجتماعي — وذلك خلال جدله مع برينس وفون ليسرت — عندما كان ينصب نفسه معارضاً لأنصار تدابير الأمان أو الحكم غير المحدد المدة ، وذلك باعتباره مدافعاً لا يعرف الهوادة عن تقاليد ثورة ١٧٨٩ .

وبالعكس يرى آخرون في الدفاع الاجتماعي صدى أو صورة مجددة للنظريات النفعية القديمة على غير أساس علمي . وكان رينيه جارو قد قال في بداية هذا القرن أن فكرة الدفاع الاجتماعي قديمة جداً : لقد اجتهد فقط في إعادة الشباب إليها بتقديم العقوبة في صورة رد فعل الكيان الاجتماعي للجريمة التي تهدد حياة أو سلامة هذا الوجود الاجتماعي^(٦) . وفوق هذا ألم يكن ييكارياً نفسه — في تعرضه لبحث أساس حق العقاب — يتكلم عن حق كل فرد في الدفاع عن نفسه ؟ ولكن ييكارياً باعتباره رجلاً من رجال القرن الثامن عشر كان يعتبر أن الفرد يتنازل للمجتمع بدخوله فيه وبالعقد الاجتماعي الشهير ، عن حقه الشخصي في الدفاع عن نفسه فيعترف بذلك للمجتمع بحق العقاب باسم الجميع . وكان الأمر على هذا النحو يتعلق بقيام « دفاع اجتماعي » بالمعنى الأول للكلمة . ولكن هذا الدفاع الاجتماعي كان محدوداً

بطبيعة الحال بما هو مفيد لحماية المجتمع ، وهى الفكرة التى سلط بنتام الأضواء عليها بعد ذلك بقليل بإرساء العقوبة على قائمتها أو بتعبير أصح على ضرورتها^(٧) .

وإذا أخذ اصطلاح الدفاع الاجتماعى هذا المعنى فإنه لن يثير عندئذ اعتراضات أصحاب الاتجاهات الفردية أو علماء القانون المهتمين قبل كل شيء بضمان حقوق الانسان ، بقدر ما يثير اعتراضات الذين يريدون إبقاء أساس أخلاق لقانون العقوبات . وكان سالى قد كتب بصدد المدرسة الوضعية الإيطالية التى تزعم فيما يرى تحويل قانون العقوبات إلى مجرد فكرة الدفاع الاجتماعى واعتباره مجرد إبراز لقيمة علم الاجتماع الجنائى — يقول إن سياسة الدفاع الاجتماعى التكميف مع ما تستلزمه بالضرورة فكرة العدالة ، هذا هو مايجب إضافته إلى قاعدة المدرسة الإيطالية .

ذلك لأن اصطلاح الدفاع الاجتماعى بالنسبة للوضعيين لا يفسر فعلاً إلا الهدف الجديد الذى يكون من المناسب إعطاؤه للعقوبة عندما تكف عن كونها جزءاً للخطأ طبقاً لمبادئ المسؤولية الأخلاقية ، وبهذا المعنى يستخدمه « فرى » ويبره^(٨) . وبهذا المعنى ستأخذه أيضاً « المدرسة الثالثة » وخاصة كارنيفال^(٩) .

والدفاع الاجتماعى بالنسبة لكثيرين من علماء القانون الجنائى ليس إلا المذهب أو ربما بتعبير أكثر دقة ليس إلا الاتجاه الذى حسب تعبير ج . أ . رو « يفرض تحقق ارتكاب جريمة معينة — فإنه يهدف بواسطة تدابير اصلاح أو حماية ، إلى منع تردى الجاني مرة أخرى فى وهدة الإجرام » ومفهوم الدفاع الاجتماعى لا يتضمن بهذا إلا تنظيم تدابير الأمن ووسائل مكافحة الحالات الخطرة . وبذلك سيكون الدفاع الاجتماعى بالنسبة لمن يواجه التشريع الوضعى ، على هامش القانون الجنائى التقليدى ونظام العقوبات القائم فيه . ولقد قال البارون جان كونستان فى هذا المعنى بدقة أكثر وفى صيغة أفضل ، إن مدرسة الدفاع الاجتماعى تعتبر أن العقوبة لم تعد الوسيلة الوحيدة

ولا هي أفضل الوسائل للنضال ضد الإجرام، ولذلك فهي تشيد بتدابير الحماية الاجتماعية ضد الجانحين الخطرين^(١٠).

وبهذا يكون المعنى المفهوم من اصطلاح الدفاع الاجتماعي هو الوقاية من الجريمة، أو قبول فكرة الحالة الخطرة والأخذ بتدابير الأمان المطبقة على الأفراد بسبب خطورتهم الفردية والمناسبة لهذه الخطورة. ويمكن فعلاً ملاحظة أن تدابير الأمان قد تبلورت شيئاً فشيئاً في صورة قانون وضعي حول قطبي الجاذبية — أي الجانحين معتادي الإجرام، والمجرمين الشواذ. وبهذا يبرز الميل إلى الاعتقاد بأن مضمون اصطلاح الدفاع الاجتماعي سيجد نفسه قد تحدد وحدد أبعاده ضمن هذين التمثيلين من أنماط التدابير. ولقد فهمه أيضاً بهذا المعنى قانون ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ البلجيكي الشهير المسمى بالتحديد « قانون الدفاع الاجتماعي ». وبهذا المعنى أيضاً فهمه مؤلف عليم مثل السيد بينا تيل الذي لم يتردد، في وقت ما، في إدماج الدفاع الاجتماعي في « العلم السجوني »^(١١).

واعتماداً على فكرة الحالة الخطرة هذه مال مؤلفون آخرون إلى إعطاء معنى آخر أو ربما على وجه الدقة صبغة أخرى لكلمة « الدفاع الاجتماعي ». ولذلك كان دي جريف يشير إلى أن اصطلاح الخطورة يعبر عن فكرة مفيدة أو جديدة: وهو يخلق في مجتمع يراد فيه منع الجريمة أكثر مما يراد الاكتفاء بالعقاب، ويراد فيه الحماية أكثر مما يراد الانتقام — يخلق نزعة تعبر عن إرادة تخليص العدالة من عنصر الانتقام غير المرغوب فيه مع تأكيد عدم التدخل إلا في حدود الضرورة القصوى.

على أنه، ومقياس الخطورة متميز بالطبع عن المسؤولية الخلقية، فإن البعض يذهبون في هذا المقام إلى التساؤل عما إذا كان اصطلاح الدفاع الاجتماعي يغطّي نظرية لا يبحث وفقاً لها عن الجانح إلا بسبب هذه الخطورة وحدها. ولذلك كان المدعي العام ليون كورنيل قد أخذ أحياناً على الدفاع الاجتماعي في بلجيكا أنه يدعى اعتبار كل الجانحين « مرضى غير مسئولين » يجب ألا تتخذ حيالهم إلا تدابير علاجية محضة.

وهكذا ، بينما يأخذ البعض على الدفاع الاجتماعي بمعناه الضيق ، كما رأينا أنه يضحي بالفرد من أجل الدولة ، وبحرية الشخص من أجل التشدد في القمع ، وبينما البعض لم يرغب في أول الأمر الاحتفاظ من فكرة الدفاع الاجتماعي إلا بما نسبوه إليه من إقامته لنظام عام تحكمى لتدابير الأمان التى تتخذ قبل إرتكاب الجريمة (ante delictum) . فإن البعض كما نرى (وأحياناً يكونون هم نفس الأشخاص) قد يتطوعون باتهامه بالتضحية بالقمع وبالردع الجماعى وبمحماية الناس الشرفاء من أجل وضع الحاجات المرضية للمجرم في الاعتبار . وهذا الموقف ليس جديداً على كل حال لأن المدعى العام لوبا في مؤتمر عقد في جرينوبل في سنة ١٩١٢ هاجم التصورات الجديدة التى تنتمى إلى ما كان قد سمى عندئذ « بأزمة العقاب » أو « أزمة القمع » .

— ٢ —

يسمح ما سلف قوله بأن تتخذ خطوة أخرى نحو تحديد أفضل للمعنى الحديث لتعبير « الدفاع الاجتماعى » . وفي هذا المفهوم الجديد ، لم يعد الاصطلاح يستخدم ليقوم فقط بدور الحامل للمعنى القديم « حماية المجتمع » ، بل أصبح الاصطلاح يحمل ديناميكية خاصة ويثير فكرة عن أوجه معينة لمعارضة ما هو كائن ، وبعض المواقف في شأن ما ينبغى أن يكون .

ولمدة طويلة ، بل لو قلنا الحق طوال قرون ، لم يوضع موضع الشك أن عقاب الجريمة الذى لا يعرف الرحمة هو الوسيلة الوحيدة للنضال ضد الإجرام ، فوجد أن موياردى فوجلان — هذا المدافع عن الحالة القائمة ، كان يؤكد بوضوح أن « اللين يؤدى إلى الجريمة وقسوة العقوبات ضرورية لتقليل عددها » .

وبالتأكيد فإن تلك الفكرة المبسطة للعقوبة قد استطاعت ، كما سنرى فيما بعد ، أن تأخذ مضموناً متغيراً من أفلاطون إلى بيكاريا والجميع يعرف على كل أن العقاب كان الأثر الناتج عنه على التوالى أو في نفس الوقت : الانتقام ،

التكفير عن الأخطاء ، الجزاء ، إصلاح الضرر الحادث ، الردع ، التقويم ، الرضا الذى يعطى للضمير العام ، أو منع جرائم جديدة . ومع ذلك يبدأ فى كل الأحوال التفكير فى رد الفعل الاجتماعى للجريمة فى صورة عقاب ، فالجرم يجب أن « يدفع » . ولا تكون أهداف العقاب الأخرى إلا ثانوية ، أو على الأقل مساعدة .

إلا أن الدفاع الاجتماعى فى معناه الحديث يتمثل أولاً كرد فعل ضد هذا النظام الجزائى البحت . ولقد اكتسب اصطلاح الدفاع الاجتماعى فى هذا الشأن بالذات محملاً جديداً ، أو إذا أردنا اكتسب استقلالية جديدة ، وهو فى هذا يتضمن تصوراً جديداً للنضال ضد الجناح . وفى هذا أخيراً يفترض مقدماً سياسة جنائية محددة ومقامة على معطيات العلوم الاجتماعية وعلم الجريمة ، خارج نطاق قانون العقوبات باعتباره قالباً قانونياً . وتنبت هذه السياسة الجنائية الحديثة من تلك المقدمة الجهورية ألا وهى : أن الجريمة بما أنها حدث اجتماعى وعمل إنسانى ، فإن الأمر لا ينتهى عندما تحدد الجريمة قانوناً وتطبق عليها العقوبة المقررة لها فى القانون ، بل إنه يتبقى من بعد ذلك تفهمها باعتبارها ظاهرة اجتماعية — فردية ، ومنع ارتكابها أو منع العودة لارتكابها مرة أخرى ، والتساؤل عن الموقف الذى يتخذ ازاء فاعلها بصرف النظر عن التكيف القانونى للجريمة .

وهكذا يضعنا تاريخ الأفكار أمام تصورين رئيسيين ومختلفين أساساً لفكرة « الدفاع الاجتماعى » : (أ) التصور القديم الذى مازال الكثيرون يدافعون عنه والذى يقصره على حماية المجتمع بقمع الجريمة و (ب) التصور الحديث الذى يجد التعبير عنه فى الصيغة الممتازة التى اعتنقتها الأمم المتحدة أثناء تكوين قسم الدفاع الاجتماعى فى سنة ١٩٤٨ : « منع الجريمة ، ومعالجة الجانحين » (١٢) . ونستطيع إذن أن نقول أن المنع ، والمعالجة : هما البعدان اللذان كانا ينقصان التصور التقليدى .

وقد كان ينقصه أيضاً وضع رد الفعل المضاد للجريمة في مكانه الحقيقي ، حيث كان التصور الكلاسيكي يحصره كلية في تحديد دقيق لمجموعة من القواعد القانونية ، أما التصور الحديث فإنه يميل إلى أن يرى فيه أولاً مشكلة من طراز اجتماعي ، وجنائى . إن وضع نظام لحماية الجماعة مع وضع الواقعة الإجرامية في الاعتبار ، ولكن دون نسيان ضرورة ضبط نظام حقيقى لقانون العقوبات ، هذا هو ما نسميه وضع « سياسة جنائية » . ويبدو أن الدفاع الاجتماعى في معناه الحديث كان في آن واحد اقتراباً جديداً من المشكلة الجنائية ونزعة جديدة من نزعات السياسة التى تنظم رد الفعل ضد ظاهرة الجناح .

ومن الضروري أن تكون مفهومة وحاضرة في الذهن دائماً هذه المقابلة الجوهرية بين التصورين القديم والحديث للدفاع الاجتماعى ، لأنها دون غيرها تسمح بتفادى التباسات خطيرة ، وإدراك القيمة الحقيقية لفكرة الدفاع الاجتماعى في ديناميته الحالية . وطبعاً سيكون حديثنا كله فيما بعد عن ذلك التصور الحديث وحده .

وسنرى على كل حال أن التصور الحديث ليس متوحداً أو متجانساً فهو يشمل على الأقل متغيرين مختلفين جداً — سنشرح موقفنا إزاءهما بتفصيل أكثر عما قليل . وسيكون الدفاع الاجتماعى بالتأكيد بالنسبة لفيليبو جراماتيكا مثلاً ضمن رد الفعل ضد قانون العقوبات القمعى ، بل سيهدف إلى أن يستبدل بالقانون الجنائى بالمعنى الدقيق المفهوم له نظام رد الفعل ضد حالة « اللاجتماعية » ، هذا بينما يرمى تصور آخر إلى إبقاء وتطوير نظام يقوم على وجود قانون للعقوبات .

بل يمكن للدفاع الاجتماعى من وجهة النظر هذه أن يفهم على أنه تصور لفلسفة سياسية قد تجعل للدولة ليس فقط الدور النفعى والخيرى — في توفير السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس كما هو الحال مع بتام ، ولكن دور وضع نظام يتجاوز مجرد حماية المواطن ، ويكون عليه أن يجعل المجتمع أفضل بحمل المواطنين أفضل في ذات الوقت . ولقد عرض سلدانياً فيما مضى فكرة تشبه

ذلك عن قانون عقوبات يتطلع للكمال . بل كان يريده في رؤية حماسية أكثر منها مقنعة ، وكريمة أكثر منها دقيقة — أن يُتصور وجوده على المستوى العالمي وتطبيقه بواسطة محكمة دولية . وهكذا وجد نفسه متقاداً لفكرة « دفاع اجتماعي عالمي » مستبدلاً بقانون العقوبات الحالي « قانون ضمان » أي قانون حماية متبادلة^(١٣) .

ومهما يكن الآن من أمر هذه المعارك الفكرية التي لم تخل من جدل لفظي ، في حين أظهرت على الأقل طرافة فكرة الدفاع الاجتماعي وحيويتها ، فإن المفهوم الحديث للدفاع الاجتماعي — ولو خارج الموقف المتطرف الذي أشرنا إليه يظل بالنسبة لكثيرين مرادفاً لنزعة غير عقابية أو على الأقل لمعاملة للجاني ليست قائمة على القمع الصرف . وإن أحداً لا يستطيع في هذا المجال أن يغفل الاسم الكبير والمجهود العظيم الذي قام به العالم الجنائي السويدي الكبير كارل شلير ، الذي يمكن بحق اعتبار الأمر المتضمن في كلمته الشهيرة : « فلنخل السجون » — صيحة تجميع لأنصار الدفاع الاجتماعي . وكان شلير لا يزال متفقاً مع منطق مذهبه وعمله عندما كان يتمنى أن يستبدل باصطلاح قانون العقوبات اصطلاح قانون الدفاع الاجتماعي أو اصطلاح « قانون الحماية »^(١٤) .

وما يتضمنه هنا مفهوم الدفاع الاجتماعي هو سياسة فعالة لمنع الجريمة تهدف إلى حماية المجتمع وحماية الجاني في نفس الوقت ، وتهدف إلى توفير معاملة متناسبة مع حالته الفردية وذلك في ظروف وبطرق قانونية .

والدفاع الاجتماعي بهذا المعنى يعتمد إذن إلى حد كبير على أن تستبدل بالعقوبة الرادعة سياسة تقوم على الوقاية . ولا يحتاج الأمر إلى تنويه بأن هذه الطريقة في الرؤية لا تنكر بالمرّة قانون العقوبات ، إذ أنها هي نفس الطريقة التي اعتنقتها هيئة الأمم المتحدة وشرعت في تنميتها بموافقة ومساهمة كل الدول الأعضاء فيها . تلك أيضاً كانت المهمة التي أخذتها على عاتقها منذ نشأتها في سنة ١٩٥٧ اللجنة الأوروبية للمسائل الجنائية التابعة للمجلس الأوروبي .

وفي نفس الاتجاه كان المؤتمر الدولي الثاني عشر للعقوبات والسجون ، وهو الانجاز الأخير العظيم الذى حققته اللجنة الدولية العقابية والسجونية — قد وضع قصداً هذا السؤال لمعركة « ما هى التدابير التى يجب أن تتخذ بدلاً من العقوبة من أجل وضع مستلزمات الدفاع الاجتماعى الإنسانى فى الاعتبار » (١٥) .

ومع ذلك فهل يترتب على ما تقدم أن مفهوم الدفاع الاجتماعى يتطلب بالضرورة استبعاد كل الوسائل القمعية ، والانفصال نهائياً عن العقوبة ؟ وعند هذا الحد نتساءل أيضاً هل يجب الاختيار بين قانون العقوبات والدفاع الاجتماعى ؟

ولقد قامت فى هذا الشأن بصدد المقابلة المزعومة بين فكرتى الجمع أو الاختيار بين دفاع اجتماعى ، وقانون جنائى — مشاحنة لا تنسى وإن كانت فى الحقيقة قد تم تجاوزها اليوم ، وسوف نعود لمعالجتها بطريقة شاملة . ولا نشير إليها الآن إلا لنظهر الاستعمالات التى أجريت فى شأن اصطلاح « الدفاع الاجتماعى » .

فهذا الاصطلاح ، فى الواقع ، يسمح فى سهولة — بتفسيرات أو استعمالات متنوعة جداً . وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض المؤلفين حاولوا تقريره فى آن واحد من اصطلاح العلم السجونى ومن اصطلاح علم الجريمة — إن لم يكن خلطه بهما . ولقد رأينا أيضاً أن بعض علماء القانون الجنائى يرون إعطاءه معنى فلسفة سياسية حقيقية . وهناك آخرون يؤكدون أن الدفاع الاجتماعى يجب أن يطرح المشكلة العقابية من وجهة نظر عليا تنتمى لنفس مستوى المبادئ الأولية وتسيطر أكثر فأكثر على قانون العقوبات ، وذلك كلما ازدادت فكرة وحقيقة « المجتمع » ثراء فى حد ذاتها وكلما فرضت نفسها أكثر على الانسان منظوراً إليه كفرد .

ومفهوم الدفاع الاجتماعى سيتطلب إذن وضع « مشكلة الإنسان والمجتمع ،

وطبيعة كل منهما والعلاقة بينهما » في الاعتبار . وحل هذه المشكلة الفلسفية والاجتماعية إنما يكون بمساعدة علوم الإنسان ، وبهذا فإن الدفاع الاجتماعى — في جانبه القانونى — يكون عليه أن يطالب قبل كل شئ ، بأن التقدم الحاصل في علوم الإنسان وفي علم الاجتماع يجب أن يندرج في القانون على نطاق واسع . ويتبى بذلك مفهوم الدفاع الاجتماعى إلى اتجاه إنسانى قضائى فى حقيقته — ينزع لتغيير نظام العدالة الجنائية نفسها ، مع استبعاد أى إنكار لنظام قانون العقوبات ، ولكن بأسلوب متابعة ذات طابع منهجى . ويصبح ممكناً إذ ذاك ألا يؤخذ الدفاع الاجتماعى على أنه مذهب موضوعى بقدر ما هو « ارتباط أو التزام » بأحدث معانى الكلمة : التزام يعنى هنا الموافقة عن روية على توجيه معين يُعطى لرد الفعل المضاد للجريمة ، وللعدالة الجنائية فى حدود احترام الكرامة الانسانية ومع الاهتمام بأن يعاد إلى حظيرة المجتمع أولئك الذين يجب أن يصيهم رد فعل المجتمع ذاته ، وتصور كهذا يتجاوز قطعاً مجال القانون الجنائى من حيث هو أسلوب وصياغة فنية . وسنرى كذلك أن الأمر هنا يتعلق بمشكلة سياسية جنائية ، بالمعنى الأولى والحقيقى للكلمة . ولكننا سنرى أيضاً أن هذه السياسة الجنائية الاجتماعية ، أو إذا فضلنا تعبير « الاجتماعية الانسانية » (فرمما يكون هذا هو التعريف الحقيقى للدفاع الاجتماعى الجديد) لا ترمع إنكار المستلزمات التى لا معدى عنها لنظام قانونى ، ولا متطلبات العلم القانونى باعتباره تخصصاً علمياً .

— ٣ —

وهكذا يكون اصطلاح الدفاع الاجتماعى الذى يعبر عن تصور معين لرد الفعل الاجتماعى ضد الواقعة الجنائية قابلاً لأن يكون له معنى واسع يوحى فى النهاية بفلسفة جديدة للعقاب ، فى نفس الوقت الذى يرتبط فيه بقوة وبالضرورة بوضع نظام لقانون جائق .

ويمكن أيضاً لهذا الاصطلاح أن يشمل معنى أكثر ضيقاً وتحديداً وأكثر

ارتباطاً بالناحية الفنية . بل لقد حدث كما رأينا ، أن استعمل في معاني متضادة ، وأن أصيب — هنا وهناك ، بتحريفات لم تكن دائماً غير مقصودة .

ونحن لم نذكر بعض هذه المعاني لاصطلاح « الدفاع الاجتماعي » إلا لبيان إلى أى حد يمكن لهذه الكلمة ، المتداولة اليوم ، أن تحمل من المعاني المختلفة أو المتعاقبة . وقد لا يكون بالغ الصعوبة فيما يلى بيان أن الكثير من هذه المعاني يمكن أن ينسجم بسهولة بعضها مع البعض الآخر في مفهوم عام عليه أن يفسح مجالاً لاتجاهات متميزة تبرز في الواقع من تصور أساسى وفريد ، دون أن ندعى بالمرّة أننا أعطينا تعريفاً دقيقاً أو مباشراً للدفاع الاجتماعى — إذ في هذه الحالة يجب أن نذكر — بعد ما سبق إيضاحه — الكلمة القائلة « كل تعريف خطر » . ويبدو ممكناً عند هذا الحد ، أن نحاول الرد ، ولو مؤقتاً على الأقل على السؤال الذى وضعناه على رأس هذا الفصل ذاته .

ومن وسط الخلط الأكيد بين المذاهب ، وكذلك من النزعة التى لا مراء فيها بين المؤلفين نحو المحاكاة والتميز — يمكن أن نستخلص ما يعتبر في آن واحد درساً وتشجيعاً . ففعلاً يبرز لاصطلاح « الدفاع الاجتماعى » ، من خلال كل الاستعمالات التى كان محلاً لها ، ولو كانت تجريبية أو مغامرة — من هذا العرض المختصر الذى آتيناه ، تبرز بعض السمات التى تسمح بتحديد موقعه بالنسبة لقانون العقوبات التقليدى . ونذكر هنا مرة أخرى أننا نزمع دراسة الدفاع الاجتماعى في مفهومه الحديث ، في مقابل المفهوم القديم لحماية المجتمع بالقمع العقابى وحده . ويمكن من الآن أن نلاحظ في يسر أن هذا المفهوم الحديث للدفاع الاجتماعى يستدعى مباشرة عدداً معيناً من الأفكار البسيطة جداً يمكن في هذا الفصل التمهيدى إحصاؤها فحسب . هذه الأفكار هى التالية ، وليسمح لنا من أجل الاختصار — بتقديمها بطريقة تخطيطية ، وفي عرض أولى إحصائى ، ولنا الحرية فيما بعد في إعادة النظر في العناصر الجديدة بالتفسير أو بتوضيحات إضافية :

١ — إن الدفاع الاجتماعى يقوم قبل كل شىء بفحص انتقادى ، وإعادة طرح لمشكلة نظام حماية المجتمع من الأعمال الإجرامية ، والدفاع الاجتماعى يذكر فى هذا « الثورة الوضعية » ضد نظام العقاب الكلاسيكى ، وقد نشأت حركته ونمت بفضل مجهود متصل فى المناقشة ، وإذا إقتضى الأمر بفضل إعادة نظر ومراجعة للقيم .

٢ — هذه الحماية الاجتماعية ، يزمع الدفاع الاجتماعى تحقيقها خاصة بواسطة مجموعة تدابير غير عقابية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، وموجهة إلى إبعاد الجانح عن جنوحه إما بالاستبعاد أو العزل وإما بتطبيق طرق علاجية أو تربوية . ونواجه هنا العلاقات الضرورية بين أفكار الدفاع الاجتماعى ومفهوم الخطورة كما أبرزها خاصة الاتحاد الدولى لقانون العقوبات .

٣ — وينتهى الدفاع الاجتماعى هكذا إلى تنمية سياسة جنائية تعلق أهمية خاصة على منع الجريمة ومعالجة الجانحين . وتنزع هذه السياسة الجنائية المتعلقة نتيجة لذلك إلى حركة منظمة لإعادة الجانح إلى حظيرة المجتمع أو « إعادة تأهيله اجتماعياً » . ومن المهم منذ البداية التأكيد بشدة على قيمة هذا التعبير .

٤ — إن حركة إعادة التأهيل الاجتماعى هذه لا تستطيع مع ذلك أن تنمو إلا بتأكيد متزايد للصفة الانسانية لقانون العقوبات الجديد الذى عليه استدعاء كل الإمكانيات ، والذى يحاول أن يعيد للفرد ثقته بنفسه وأن يمنحه مرة أخرى — فى آن واحد الإحساس بمسئوليته الفردية وربما بتعبير أدق الإحساس بحريته الاجتماعية وبالقيم الإنسانية وسيجتهد هذا التصور — سواء كان الأمر متعلقاً بالجانح المتهم أو المدان — أن يضمن احترام الحقوق المترتبة على كونه مجرد إنسان ، تماماً كما يهدف فى نفس الوقت إلى الإبقاء على الضمانات الجوهرية المترتبة على مبدأ شرعية وسلامة الدعوى الجنائية .

٥ — هذه السياسة الجنائية ليست إذن فقط ذات طابع إنسانى أو عاطفى ، بل تعتمد اعتماداً قوياً على دراسة الواقعة الإجرامية و« شخصية الجانح » مثل

تلك الدراسة التي تعتمد عليها علوم الإنسان . وهى تحاول بذلك أن تستوحى التجريبية العلمية وأن تكتشف فيما يجاوز الأشكال والتصورات الخيالية — الحقيقة الإنسانية الاجتماعية التى يتضمنها ويكشف عنها كل نوع من الإجرام . يجب إذن أن يكون فى الإمكان وضع أسباب الجريمة وإمكانات العودة إلى الارتباط بالمجتمع — فى الاعتبار ، فى الدعوى الجنائية فى صورتها الجديدة التى تجتهد فى استكمالها السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى الحديث . ومن السهل ملاحظة أن هذه السياسة الجنائية وقاعدتها العلم ، تعتبر نفسها فى ذات الوقت وبطريقة طبيعية جداً مثل الفن — الفن السياسى بأفضل معانى هذا الاصطلاح وأغناها .

مثل هذا الفن الذى يهدف إلى أن يضع نفسه فى مستوى الانسان ، يتعدى طبعاً التكنيك التخصصى لكل نظام من أنظمة قانون العقوبات ، وله بذلك وبكل وضوح طابع أو نزعة إلى العالمية . ولكنه فى نفس الوقت ، أو بتعبير أدق: بدءاً من هذا — يفترض فلسفة إنسانية ومثلاً أعلى خلقياً يجعلانه يتخطى إلى حد كبير وبطريقة طبيعية أطر الحتمية المادية . بهذا المعنى ، وبهذا المعنى فقط ، يمكن أن نقول أن الدفاع الاجتماعى يمس مسألة رئيسية متعلقة بالعلاقات بين الفرد والدولة . وبهذا المعنى أيضاً يتميز أساساً عن النزعة الاستبدادية من حيث يعتبر أن المجتمع لايقوم إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان ولا يجد ما يبرره إلا يقدر ما يضمن التفتح التام لمواهب الكائن الإنسانى . وهو يعتمد إذن فى النهاية على فلسفة سياسية تنتهى إلى ما يمكن أن نسميه بالفردية الاجتماعية .

هذه هى العناصر الأساسية التى تسمح بأن يحدد — ولو مؤقتاً المفهوم العام المركب قطعاً « الدفاع الاجتماعى » . ومن المهم منذ الآن فهم أن هذه العناصر المختلفة تتمثل فى هذا النظام التاريخى وطبقاً لهذا التدرج الصاعد . إن الدفاع الاجتماعى الجديد الذى نريد محاولة إستخلاص جوهره وروحه — يدعو أولاً إلى الوعى بهذه العناصر وبسلسلتها الضرورى وبترتيبها التدريجى الطبيعى —

وفي هذه الحدود أيضاً يمكن أن نقول إن الدفاع الاجتماعي يفترض اليوم قبل كل شيء طريقة تفكير في المشاكل الأساسية للقانون الجنائي ، ومواجهتها ، وإعادة التدبر فيها في ضوء بعض المفاهيم الجوهرية التي تكون الأساس الفلسفي للنظام بأكمله .

لم نحاول هنا اقتراح تعريف محكم للدفاع الاجتماعي ، ولكن حاولنا فقط إبراز مفهومه العام . وباختصار ، يمكن أن نقول أن هذا التعبير استعمل أولاً في القانون القديم وخاصة في فترة القانون الكلاسيكي للدلالة على ما ينبغي على العقوبة أن تضمنه من حماية للمجتمع ، إما بالتكفير عن الذنب وإما بالردع الجماعي ، ثم أخذت — مع الوضعين كما مستبين حالاً — معنى أبعد مدى من الناحية الفنية . هذه الحماية التي أصبحت الهدف الأساسي لنظام العقوبة كان يجب أن تلمس خارج نطاق الاهتمام بالتعزيز المحض ، وفي كل الحالات بواسطة وسائل حديثة : لقد جاء الاتحاد الدولي لقانون العقوبات والأنظمة التوفيقية في أوائل القرن العشرين — وسنرى ذلك أيضاً — بمضمون جديد لهذا المفهوم ، الذي أصبحت وظيفته من ذلك الحين هي بوضوح أكثر : منع الجريمة . وسيكفي بذلك مواجهة فكرة منع الجريمة الخاص بفكرة الحماية الفردية والجماعية وتنظيم الوظيفة الاجتماعية التي يرجى أن يقوم بها الدفاع الاجتماعي ، وذلك لكي يبرز بوضوح معناه الحديث . ودراسة مراحل الدفاع الاجتماعي في كل معانيه المختلفة أو المتعاقبة باعتباره تعبيراً عن الهدف الذي ينسب إلى رد الفعل المضاد للجريمة ، ومن الطريقة التي يزعم تنظيمها في ضوء أوامر مقبولة عن روية . ونكون قد قلنا الكثير لو أننا قلنا أننا هنا بلا منازع في مجال السياسة الجنائية . ولكن يجب أيضاً أن يفهم ويحفظ أن هذه السياسة الجنائية الاجتماعية الإنسانية يجب أن تبنى أو بتعبير أفضل أن تشيد بمراعاة التمييز بين هذين الموقفين المتطرفين الذين يقوم أحدهما على تأسيس رد الفعل المضاد للجريمة على غريزة بدائية للدفاع ، ويقوم الثاني على وضعه خارج نطاق الإنسان الذي هو كائن مفكر ، وخارج نطاق النظام القانوني كتعبير عن كل مجتمع متحضر .

وفي هذا المعنى يجب على الدفاع الاجتماعي ليؤدي رسالته في إعادة تكوين العالم ، وإعادة تكوين قانونه — أن يعرف كيف ينفصل بإصرار عن المذاهب قريية الشبه به ، ليصبح دفاعاً اجتماعياً جديداً بمعنى الكلمة .

هذا هو على الأقل العرض الذي سنحاول تقديمه مع العودة المنهجية لهذه النقاط المختلفة في الفصول التالية .

الفصل الثانى

أصول حركة الدفاع الاجتماعى

تبين فيما سبق أنه ليس من الممكن تحديد ما يجب أن يعنيه « الدفاع الاجتماعى » دون أن توضع فى الاعتبار المعالى المتعاقبة لهذا الاصطلاح . وليس ممكناً أيضاً عرض مضمون المذاهب الحالية للدفاع الاجتماعى دون الإشارة إلى السابق منها ، ودون إعطاء بعض للمحات على الأقل عن موضع أفكار الدفاع الاجتماعى فى التطور العام للسياسة الجنائية . وهذا ما يجب علينا الآن أن نقوم به .

ولنذكر منذ البداية أنه فى تاريخ قانون العقوبات وعلم الجريمة تتمثل حركة الدفاع الاجتماعى بالضرورة كظاهرة حديثة ، بل كما سنرى — كظاهرة من ظواهر القرن العشرين . وأصولها المباشرة ترجع فى الواقع ، إلى الثورة التى أحدثتها المدرسة الوضعية فى العلم الجنائى فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وإن كان ذلك لا يعنى على أية حال — وهو ما ستتاح لنا الفرصة لبيانها — أن حركة الدفاع الاجتماعى ليست إلا نتيجة ، أو إمتداداً أو تكراراً للحركة الوضعية نفسها . فالأصول البعيدة للدفاع الاجتماعى يمكن أن يبحث عنها فى أزمنة أبعد من ذلك بكثير بل سيكون شيقاً إذا كان لدينا الوقت ، أن نبحث عنها عبر التاريخ ، وقد يمكن كتابة مؤلف بأكمله ملء بإشارات عديدة إلى المظاهر الأولى لمفاهيم الدفاع الاجتماعى . وسنرى عندئذ أنها بدأت فى الظهور فى وقت مبكر جداً من تطور الأفكار الإنسانية .

وليس المجال فى هذه الدراسة المخصصة للأوجه الجوهرية للدفاع الاجتماعى الجديد ، إقامة هذا الجرد الشامل الذى يحمل بشكل ما الطابع الأثرى ، ولكن من المجدى الإشارة إلى أن أفكار الدفاع الاجتماعى ليست خلقاً اصطنائياً

وليست غير متوقعة تماماً من الفكر العلمى المعاصر . ومن وجهة النظر هذه يمكن لبعض الاشارات أن تكون مفيدة ، لأنها تسمح بتوضيح مفهوم الدفاع الاجتماعى ذاته — سواء من حيث ديمومته أو من حيث تغيراته أو مظاهره المتتالية . يجب إذن ذكر البوادر الأولى ، الغامضة أو اللاشعورية أحياناً ، لأفكار الدفاع الاجتماعى ، ثم التساؤل كيف كان موقف المصلحين فى « عصر الأنوار » حيالها . بعد ذلك سيكون متيسراً شرح السبب فى أن هذه الأفكار — إذا كانت قديمة — لم تستطع مع ذلك أن تنتظم فى شكل مذهب — إلا منذ فترة وجيزة .

— ١ —

فى سبيل تحديد تلك اللمحات السريعة التى نوردتها باختصار فيما يلى ، سنقبل كمعيار لاعتبار أن أفكار الدفاع الاجتماعى قد أعلنت عن نفسها ، من وجهة النظر التاريخية ، بروز واحد من المفاهيم الثلاثة التالية : إما الاهتمام — فيما يجاوز مجرد العقوبة التفكيرية — بضمان حماية فعالة للمجتمع ، وإما الرغبة — خارج نطاق عقوبة غمطية أو محضة — فى السماح بتحسين حال الجاني إن لم يكن فى إعادة تربيته ، وإما أخيراً ، الاهتمام — خارج نطاق المتطلبات الفنية البسيطة لإجراءات العدالة الجنائية — بالاحتفاظ بمفهوم الشخصية الانسانية وتنميتها ، باعتبار أنه لا يمكن أن يطبق عليها إلا معاملة إنسانية حقاً . فى تلك الحالات الثلاث يجب ألا يغيب عن البال أن الدفاع الاجتماعى يعبر عن نفسه عن طريق التخطى المقصود للتطبيق المتبع عادة فى المجال الجنائى .

ولقد أجريت دراسة خاصة تدعو للتأمل — عن مساهمة الفلسفة اليونانية فى تاريخ هذه الحركة^(١) . وإننا ، دون استحضار كامل لما تضمنته تلك الدراسة من عرض ممتاز ، نصر على الأقل فى هذا المقام على توكيد أن أفلاطون كان الوحيد من بين الإغريق الذى تبين بوضوح المفاهيم التى قدر لها أن تصبح مفاهيم للدفاع الاجتماعى . فقد كان أحد الأوائل الذين أدركوا مفهوم معنى الجريمة وأبرزوا فكرة أن هدف العقوبة يجب ألا يكون الانتقام من البغى الذى

وقع لأنه لا يمكن لشيء أن يمنع ما حدث من الحدوث ، وإنما يكون الهدف حماية المستقبل وتفادي جرائم أخرى من جانب الذى يوقع عليه العقاب ، ومن جانب الذين يشهدون توقيع العقوبة بل يعطى أفلاطون لمنع الجريمة الأهمية الأولى ، وهو يريد بذلك أن يجتهد التشريع فى تحويل الناس عن الأعمال الإجرامية وإذا كانت هذه الأعمال قد حدثت ، فيعاقبون عليها .

تبين أفلاطون كذلك فكرة حماية المجتمع ضد الجاني الخطر وكان نظامه السجونى يسبق عصره بيضعة قرون ، إذ أنه فى الوقت الذى لم يكن السجن إلا مكاناً للحبس المؤقت كان هو يريد للحبس أن يصبح العقوبة المطبقة عادة فى معظم الحالات إن لم يكن فى كلها . بل أكثر من ذلك تنبأ بمنشآت ثلاث أحدها لا يعدو كونه مكاناً للحجز ، ولكن ثالثها — إذ يقع فى مكان موحش ومهجور واسمه يثير فكرة أنه مكان للعقاب — يكون معداً لاستقبال المجرمين الذين لا يمكن إصلاحهم .

وأفلاطون كان فى الواقع أول من ميز بين المجرم الذى يمكن إصلاحه ، وبين الذى لا يمكن إصلاحه ، أو حسب تعبيراته الخاصة وهى ذات مغزى — بين القابل للعلاج وغير القابل له . والمنشأة السجونية الثانية معدة للمجرم الذى يمكن إصلاحه ويسمىها بيت التوبة (Sophronisterion) ، يوضع فيها المجرمون عندما ندرك « أن من يفعل الشر لا يفعله بكامل إرادته » وأن الجاني يستحق الشفقة مثله مثل ضحية الشر ، وأنه من المناسب معاملته برفق . ونجد هنا بذوراً ليس فقط لفكرة إعادة التربية وإصلاح المذنب ، بل أيضاً لمفهوم الخطورة التى يتنبأ بها ، وفكرة المعاملة المتبعة مع الجاني القابل لعلاج شبه طبي .

ولعل القانون الصينى المعلن فى القدم يتضمن أيضاً لمحات عجيبة للغاية بخصوص مفاهيم الدفاع الاجتماعى : ففى حوالى سنة ١٠٥٠ قبل الميلاد عرض كتاب من تسع فصول عن العقوبات تصوراً للسياسة الجنائية القائمة على

الإصلاح . وقد تضمن الكتاب دعوة إلى استخدام فكرة « الندم » ، ولذلك مثلاً قرر أن عقوبة الإعدام لا توقع على من ارتكب جريمة ، حتى ولو كانت خطيرة ، إذا كان ذلك عن غلط أو نتيجة لسوء حظ أو بسبب الصدفة ، ويعترف بطريقة قاطعة بخطئه . وهذا المبدأ جدير بالاهتمام لأننا نعرف أن المجتمعات البدائية ، منذ تنظيمها العقاب على الجرائم ، تتصوره كتكفير موضوعي عن العمل المرتكب . كذلك كان قانون العقوبات الصيني القديم ذاته يعرف التقليد العجيب المسمى بـ « الحجر الجميل » وهو حجر به عروق وموضوع على باب قاعة المحاكمة — كانوا يجلسون عليه الجانح ، آمليين أن يصلح ذاته عند « تأمله لتناسق عروق الحجر وهي صورة للقانون الطبيعي المتناسق » . ومدة هذه الإقامة على الحجر الجميل كانت تتراوح بين ثلاثة أيام وثلاثة عشر يوماً ويستخدم المدان بعدها في أعمال السخرة العامة .

ولقد أقرت الشريعة الإسلامية منذ وقت مبكر جداً عدم مسئولية الطفل تحت سن السابعة ، وكانت بالنسبة للقاصر الذي يزيد سنه على السابعة ولكن الذي لم يبلغ بعد سن الحلم ، تقرر تدابير لإعادة التربية خالصة من طابع العقوبات الحقيقية . وعلاوة على ذلك كانت هذه الشريعة قد وضعت للراشد نظاماً يمكن إلى حد ما تسميته بنظام دفاع اجتماعي ، فقد كان هناك خارج نطاق جرائم الحدود المنصوص عنها في القرآن ، عدد من الجنح متروكاً لتقدير القاضي ، ولكن هذا القاضي كان عليه أن يضع في إعتباره في نفس الوقت الجريمة المرتكبة وشخصية الجانح^(٢) .

وقانون العقوبات القديم في أوروبا أبرز منذ نهاية العصور الوسطى عدداً من أفكار الدفاع الاجتماعي . وكثيراً ما يذكر كأحد أصول تدابير الأمان ، ما نصت عليه المادة ١٧٦ من الكارولينا الشهيرة (التنظيم الجنائي كارولينا) التي أصدرها شارل كونيت في سنة ١٥٣٢ — إذ تقرر أنه عندما لا يلتزم الفرد بالكفالة التي قدمها ، أو يهدد بعد ارتكابه لجريمة ما بارتكاب جريمة أخرى ، فإن القاضي إذا قدر أن هذا الفرد يمثل تهديداً لأمن الآخرين — يمكن بمقتضى

« تدبير احتياطي ضد ما يتوقع صدوره منه من شر أو إضرار » أن يأمر بحجسه في السجن حتى يقدم كفالة أو يعطى ضماناً كافياً . ونحن هنا في مجال « العهد بالسلوك الحسن » الذي لعب دوراً هاماً في العرف الجرمانى وكذلك في القانون الانجلو — نورماندى . والـ « recognizance » الانجليزية هى عبارة عن التزام بحسن السلوك مصحوب بضمانات ويتم أمام قاضى الصلح . وفيما بين عهد « إدوارد صاحب الاعتراف » وعهد إدوارد الثالث ، اكتمل نظام أعطت بمقتضاه لائحة سنة ١٣٦٠ لقاضى الصلح سلطة إلزام أى شخص يهدد الأمن العام بعدم المساس بالسلام العام طوال فترة محددة ، وهكذا تكون الـ « recognizance » فى نفس الوقت أساساً للكفالة الاحتياطية ولنظام الاختبار القضائى — وهما نظامان مطبوعان بروح الدفاع الاجتماعى . أما نظام « L'asseurement » فى قانوننا القديم فلم يصادف مثل هذا الحظ السعيد . وأما التقليد الجرمانى والسويسرى فقد كان عليه تنمية الـ « cautio de non offendo et la cautio de pace tuenda » أو « Friedensgebot »^(٨) ، بينما عرفت البرتغال من جانبها نظام « cayção de bom viver » الذى اقتبسته من منشآت سان لويس . على كل حال ، فالفكرة التى ولدت هى فكرة إجراء احتياطي يتميز بالتفريد يفرض نفسه بسبب خطورة الشخص المعنى كما أنه ذو طابع غير عقابى : ويمكن إذن أن نتبين فى هذا أحد الأصول البعيدة ، ولكنه لا مراء فيها ، لنظام تدابير الأمان .

كذلك تعتبر ممارسة الـ « clausula de retención » الشهيرة فى القانون الأسباني القديم صورة مبكرة لتدبير أمان كرسته الفائدة العملية منذ سنة ١٧٧٧ حيث كان يسمح بمحجز المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة بعد انتهاء مدة العقوبة وذلك لمدة سنتين على الأقل عندما يكون الأمر متعلقاً بأفراد خطرين يمكن أن يهدد الافراج عنهم الأمن العام وهذا الإجراء يبدو على كل حال أنه اتبع على سبيل التجربة على الأقل فى أماكن أخرى وخاصة فى فرنسا القديمة .

وفكرة الحالة الخطرة التي كانت غير معروفة لرجال القانون في أوروبا القديمة ، ولم تدخل في إطار فكرى منظم في تلك الآونة يمكن أن نقول أنها كانت مع ذلك شائعة في مجتمع أوروبا في تلك العصور . فعدم الأمان في الطرق العامة ، وعدم الأمان في المدن ، والفقر والحاجة ، ووجود جماهير خاضعة لبطالة مفروضة ، أو تحاول العيش بواسطة الكسب غير المشروع وعلى حساب أصحاب النفوذ حيثئذ ، والفساد الخلقي الذي تحدته الحروب ، والمجاعات ، والاضطهادات الواقعة في بعض الأوقات على فئات مختلفة من أفراد المجتمع أو استعراض البذخ الفاحش ، بل وفي بعض الأحيان الفساد العلني لدى بعض الطبقات الاجتماعية — كانت على حد سواء واقعاً مولداً للجريمة ، أدركها بغموض أحياناً الكثير من المفكرين والسلطات العامة نفسها . وتدابير « الدفاع الاجتماعى » بالمعنى الأولى والحرفى للاصطلاح تتكون عندئذ قطعاً خارج نطاق كل سياسة منسقة لمنع الجريمة أو خارج رد الفعل المضاد للجريمة ولكن من رغبة حماية النظام والأمن العام ، وذلك على هامش كل حركة قمعية خالصة ، وقد كانت هذه الظاهرة التي شاعت بشكل ما — تتم في صور مختلفة .

فالنظام القديم في فرنسا اجتهد عن طريق المثابرة — أكثر مما اجتهد عن طريق النتائج فيما يبدو — في القضاء على الشحاذين ، والمتشردين والأشخاص سيئى السلوك . وكان الأمر متعلقاً « بأناس عاطلين ، متسكعين ، ليس لهم حرفة يتكسبون منها — يجربون البلاد دون أن يكون لهم مقر ثابت ، أناس مشردين أى ليس لديهم نار موقدة ولا مكان معلوم غير معروفين ولا معترف بهم من أحد »^(١) . وقد وضعهم مرسوم سنة ١٦٦٧ (الباب الثانى — المادة ٩) تحت رقابة منفذ أحكام المحكمة العسكرية التي كانت تختص بذلك بالجرائم التي ارتكبوها ، وكان يمكن القبض عليهم حيثما يوجدون فيحبسون « إذا لم يستطع أحد أن يضمهم »^(٢) . وبعد اعلان صدر في ٥ فبراير ١٧٣١ أعطيت أوامر في سنة ١٧٦١ إلى الحكام ليقيموا في كل المقاطعات أماكن تجمع

للسحاظين والمتسولين ، وللأشخاص سيئى السلوك ، والأشخاص شديدى الانحراف .

وكان الأمر ينتقل بهذا من الحماية السلبية للمجتمع إلى محاولة إعادة تربية عن طريق العمل وقد أجريت تجربة لها دلالتها فى هذا المعنى فى انجلترا وذلك بإقامة المنشآت الشهيرة التى يطلق عليها اسم Bridewells ، والتى اعتبرت كبيوت اصلاح (Houses of Correction) بكل معنى الكلمة ، وهى تهدف إلى خلق عادة الحياة المنتظمة عن طريق العمل عند العاطلين ، غير المتمين لطبقة اجتماعية ، والمشردين أو الأشخاص سيئى السلوك . ولم يتراجع عن التجربة إلا لأن حركة تعديل غير مواتية جاءت ١٩٣٠ لتخلط بين هذه المؤسسات الموجهة نحو منع الجريمة وبين السجن الذى كان يحجز فيه الجانحون . وفى أسبانيا قرر قانون سنة ١٣٨٩ اخضاع المشردين للعمل الإجارى . وكثير من بيوت العمل من هذا النوع أفتتحت فى فرنسا — وبوجه خاص أفتتح واحد منها فى نانسى ١٧٧٠ — حيث كان الرجال يستخدمون فى نسج الأقمشة ، وتستخدم النساء فى غزل الكتان أو فى الحياكة . وما حققته فرنسا فى هذا لم يكن على أية حال سوى اقتباس فكرة وضعت موضع التنفيذ بنجاح باهر فى هولندا حيث كان قد أنشئ منذ ١٥٩٦ Rasphuis أمستردام ، وفيه كان الرجال يستخدمون فى صناعة الخشب قبل أن تنشأ مؤسسة مماثلة وهى ال Spinhuis للنساء حيث كن يعملن فى صناعة الغزل . وهذه المنشآت التى يستحق القائمون بها ما وصفهم به ثورستن سلين — من أنهم رواد حقيقيون لعلم العقاب^(٤) — تقوم على فكرة أساسية تجمع فى نفس الوقت بين حماية المجتمع من الخطر الذى يعرضه له عاطلون أو سيئو السلوك ، وبين ضمان إصلاح الجانح عن طريق العمل . ويمكن أن تذكر — حتى ولو فى مدن شمال غرب ألمانيا فقط — أمثلة أخرى عديدة لنفس هذه الحركة فى أوروبا القديمة .

وتم حركة أخرى لها طابع منع الجريمة وعدم التشدد فى العقوبة — هى تلك

التي تقوم منذ العصور القديمة على وضع نظام لرد الفعل ضد الجريمة خاص بالجناح القاصر . وقطعا ليس المجال هنا مجال بيان تاريخ التدابير المتخذة إزاء الطفولة الجانحة ومع ذلك ، فعندما وضع قانون الألواح الأثني عشر في روما فإنه فرق بين البالغ وغير البالغ ، وقرر أن هذا الأخير يدرأ من عقابه بما هو مقرر للبالغ فإنه ينال تأديباً يقدره المفوض Pretore — (٤) . . وهي قاعدة مخالفة للقانون القديم الذي كان يأخذ بمبدأ التكفير عن الذنب . فالتفرقة التي أقيمت بين الطفل والمقارب للطفولة ، والمقارب للبلوغ وكذلك البحث فيمن يستحق العقوبة قانونيا — يمكن القول بأن ذلك كان بذرة تكوين لتصنيف والتفريد ، ولم يترك جايوس ، وبول ، وأليان مثلا أى فرصة متاحة لتصنيف الفروق وتمييزها (٥) . وهكذا بدأت توضع في الحسبان المسؤولية الجنائية بنفس المعنى الذي يعطيه لها علماء الجريمة المحدثون . غير أن انطلاق هذه الحركة قد حد في الحقيقة من قوته في الامبراطورية الرومانية الرجوع المتزايد للقاعدة ، فإنه في ظل هذا النظام الادارى الاستبدادى يتدعم الاتجاه القمعى بوجه خاص .

ومع ذلك فإن مسألة نقص الأهلية الجنائية كانت بذلك قد أثرت فعلا ، ومنذ العصور الوسطى حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذ الاهتمام يتزايد بأخضاع القصر لنظام أقل تشدداً . وبعد ذلك بقليل تكونت فكرة اللامسؤولية المطلقة وذلك قبل أن يصبح الطفل « قاصرا جنائيا » وأتفق القانون العام الأنجليزى وقانون السويد العام في سنة ١٧٣٤ على تحديدها بسن السابعة الا أنه هنا أيضا ، غلب اعتبار الطفل شريرا على عامل السن ليتمكن في بعض الأحيان الحكم بأقصى أنواع العقوبة ، بحيث أنه سجل حتى القرن التاسع عشر توقيع عقوبة الاعدام على أطفال لم يكادوا يتجاوزون العاشرة . وحتى آخر لحظة عرف القانون القديم فترات قمع شديد ، غير أن مبدأ تخفيف العقوبة وجد أيضاً مجالاً للتطبيق . وكان يمكنه أن يرسخ بوضوح أكثر لو لم تكن العدالة العقابية القديمة قد أعماها إلحاح فكرة التكفير عن الخطأ . هذا التذهب —

وأحيانا هذه الوحشية — ستكون فيما بعد ذلك بقليل سبباً اضافياً للمطالبة بتجديدات تشريعية .

—٢—

غاية العملية التشريعية هي ، في نهاية الأمر ، إصلاح نظام العقوبات على أساس الشرعية . وقد كانت هذه هي الفكرة الكبرى في « عصر الأنوار » ومن المهم أن نتوقف لحظة عند حركة الأفكار في نهاية القرن الثامن عشر ، وأن نعرض لها من وجهة نظر الدفاع الاجتماعي — وهذا ما أهمل حتى الآن .

ونقرر مبدئياً أن المحاولة تتضمن مفارقة خاصة . لقد كان بكاريا وكذلك فويرباخ وواضعو الدستور الفرنسي سنة ١٧٨٩ ، ومثلهم ليوبولد دى توسكان أو جوزيف الثاني امبراطور النمسا ومثل بنتام ، وبلاكستون ذاته — رغم أنه كان من كبار فقهاء القانون العام الانجليزي (Common Law) هذا النظام القانوني غير المكتوب — لقد كانوا يتجهون جميعا نحو إقامة نظام صارم للشرعية ، وقانون العقوبات الكلاسيكي الذي سيتولد عن مجهوداتهم أليس هو ذاته الذي سيرد ضده الدفاع الاجتماعي بعد أكثر من قرن من الزمان نحن قطعاً لا ننكر هذا ، ولكننا لا ننسى أيضاً الأهمية الجوهرية للتجربة الكلاسيكية الجديدة طوال حوالى مائة وخمسين عاماً لأنه يجب في الحقيقة فهمها هي ذاتها باعتبارها مرحلة ضرورية في النضج المقبل لنظريات الدفاع الاجتماعي .

السياسة الجنائية هي فعلاً بحكم تعريفها ، اختيار أو سلسلة اختيارات قبلت بعد التروى في وقت معين من التاريخ أو من تطور أمة إلا أن مثل هذا القدر من حرية الاختيار لم يطالب به أبداً من قبل ، ولم يقدم مثل هذا القدر من امكانية الاختيار الا في فترة ثورة ١٧٨٩ ، وإلا مع حركة اصلاح العقوبة التي قدر لها أن تنمو من سنة ١٧٤٨ إلى سنة ١٨٣٢ (لحسم الأمر بين تاريخين اختياريين

في الظاهر فقط) — في أوروبا القديمة وأمريكا الفتية . وقد كان الاختيار الأساسي — إذ يهدف إلى إقامة القانون التقليدي على أساس الجزاء المقابل للفعل فهو يقع خارج مجال الدفاع الاجتماعي الحديث ، ولكنه يقطع نهائيا الصلة ببعض الأوضاع القديمة التي كان بقاؤها يحول دون أى تصور للدفاع الاجتماعي (بالمعنى الحديث للكلمة) . كما أن ذلك الاختيار التقليدي يفرض بعض التصورات الأساسية التي بررت في امتداداتها الحتمية فيما بعد المطالب الجوهري للحركة التي ندرسها .

لنلاحظ أولا أن المصلحين في ذلك الوقت — وثورة سنة ١٧٨٩ هي أوضح ما يشير إلى ذلك — كانوا مجددین مصممين على تغيير المجتمع الذي يعيشون فيه . ومن ذلك ما يهمننا هنا بخاصة وهو وضع نظام لرد الفعل ضد الجريمة . وهم يحاولون اخفاء تهديداتهم ، مثلما كان جوستيان نفسه يفعل بواسطة اضافات مقحمة بذكاء . وهم في هذا المعنى يطالبون بتشريعات ويعطون لهذه الكلمة كل قوتها ، أو بتعبير تلك الفترة يطالبون بدستور .

ولنتدبر في ذلك جيداً : فالثورة الفرنسية لا تبدأ من يوم اجتماع مجلس طبقات الأمة ولا تبدأ قطعاً من يوم الاستيلاء على الباستيل ، ولا هي تبدأ رغم ما قد توحى به المظاهر من ليلة ٤ أغسطس بإصدار « إعلان حقوق الانسان » ولكن من يوم ٢٠ يونيو ١٧٨٩ حيث اجتمع في نادى التنس مندوبون الأمة مستشعرين صفتهم هذه بعد أن سلبت منهم السلطة ، وأقسموا ألا يفرقوا إلا بعد أن يضعوا دستوراً لفرنسا .

وكان تحرير مثل هذا النص الأساسي يعنى وضع قاعدة للمجتمع الجديد . ولا يمكننا إنعام ذلك دون أن نحدد أولاً حقوق المواطن غير القابلة للتقادم . وهذا ما يؤدي فوراً إلى إصلاح الاجراءات الجنائية وإلى وضع حدود التدخل من جانب الحكومة حيال المواطن المتهم بأنه اعتدى على التحالف الاجتماعي . ولذلك فإن إعلان قانون العقوبات الفرنسى الأول كان معاصراً لدستور فرنسا

الأول . لقد أمكن لفرنسا الجديدة انتظار قانونها المدنى حتى سنة ١٨٠٤ ، ولكن « ضمان الحقوق » فرض عليها أن يكون لها منذ ١٧٩١ قانون عقوبات . وعلى ذلك فإن الاختيار السياسى المحض يتهى إلى اختيار واضح فى السياسة الجنائية ، وهذه الملاحظة أهميتها بالنسبة لتاريخ الدفاع الاجتماعى .

ومع ذلك فان واضعى الدستور أنفسهم ، وأكثر منهم السابقون عليهم مباشرة من الفرنسيين أو زملائهم من الأجانب لم يقيموا مذهبهم من فراغ . لقد استخلصوه من أصل مشترك أخذ معنى جديدا نتيجة لارادة خلق نظام جديد . وبالتأكيد نحن لاننوى هنا أن نعرض أو نستكشف هذا الأصل المشترك . يجب ، قبل ذلك ، أن نحدد وضعه فى إطار نظرة شاملة لأصول الدفاع الاجتماعى .

أن هذا الأصل الفكرى يجد أولا جذورا عميقة فى التقاليد المسيحية المتأثرة بمفاهيم الرحمة وأفتداء الجانح . ورغم أن المجددين فى القرن الثامن عشر ينفون ذلك أو يبدون وكأنهم يتعدون عنه ، فإنهم يحكم تكوينهم العقلى وبحكم التعليم الذى تلقوه مشبهون بها بالطبع . وبيكاريا وكذلك سرفان يعلنان ذلك صراحة على كل حال . بينما فى أنجلترا — ابتداء من جورج فوكس حتى جون هوارد وحتى اليزابيث فرأى نجد أن الفكرة المسيحية عندهم كانت هى أساس حركة الاصلاح العقائى .

ويمكن أن نجد عند آباء الكنيسة مظاهر لهذا الشعور ، وفى نفس الوقت نجد الاهتمام يتجاوز الممارسات الوحشية السائدة فى المجال الجنائى فى عهدهم فالقديس أوغسطين فى أهم أعماله « مدينة الله » يرفض التعذيب ، وهو يوصى الأمير بالتسامح والفران ويؤكد أن العقاب « يجب ألا يهدف إلى القضاء على المذنب ولكن إلى اصلاحه » ولذلك يعتبر أنه المبشر بالعلم الجنائى الحديث المتأثر بأفكار الدفاع الاجتماعى .

ولقد تأثر بها بدوره القديس توماس الاكوينى نفسه ، رغم أنه يُستند اليه

عادة في تأييد فكرة الجزاء و « العقوبة التعزيرية » . ونفس هذا التيار الفكرى يظهر أيضا عند بعض اللاهوتيين الأسبان في العصور الوسطى وهو يظهر حتى في مواقفهم في مواجهة المهرطقة الدينية في زمن محاكم التفتيش .

أن مفهوم « العقوبة العلاجية » كتمهيد للمفهوم الحديث لـ « معالجة الجانحين » — نجده كذلك كقاعدة للعقوبات الكنسية حيث كان الغرض من الحبس جعل المذنب يندم على أفعاله ويصلح من نفسه بواسطة فهم حقيقى لخطورة أخطائه . والنهاية الطبيعية لهذا التصور تؤدي منطقيا إلى تنظيم حجز المدانين من أجل تربية اصلاحية حقيقية . ولقد استمر اهتمام المجمع الكنيسة بهذا المعنى كما رأينا ، وذلك لمدة طويلة قبل أن يستطيع مايبلون (Mabillon) في نهاية القرن السابع عشر أن يكتب رأيه بأن « في العدالة العلمانية » تسود عادة الصرامة والتشدد ، ولكن روح الاحسان والشفقة والرحمة هي التي يجب أن تنتصر في العدالة الكنسية ^(١) . وتحت تأثير نفس الأفكار أنشأ البابا كليمانس الحادى عشر فيما بعد في أوروبا في سنة ١٧٠٣ مؤسسة الجانحين الصغار (الأحداث) ووضع عليها ذلك الشعار الذى كان ليلهم كل الذين سيطلقون فيما بعد أو سيدعمون « الاصلاح السجونى » .

و ثم تيار فكرى يحتوى هو أيضا على بذور بعض مفاهيم الدفاع الاجتماعى الأساسية استمد منه المجددون في « عصر الأنوار » — ألا وهو « التيار الانسانى » الذى يعبر عن نفسه بالقوة التى عرفتها منذ عصر النهضة . أن الروابط بين الدفاع الاجتماعى وبين النزعة الانسانية تستحق هي بمفردها دراسة خاصة ويكفى على سبيل المثال أن نذكر في هذا الصدد ما جاء به بشكل خاص توماس مور في « اليوتوبيا » الشهيرة المنشورة في سنة ١٥١٦ ، وفيها يبدو مور عدواً للدودا لعقوبة الاعدام . وعلى عكس تقاليد عصره فهو يشيد بإرساء العقوبات السالبة للحرية بديلا للعقوبات الجسدية . ويطالب هو أيضا بما كان يمارسه الرومان من قبل من ايفاد الجانحين للعمل في المناجم كما أنه يبدو أيضا نصيرا لاعادة التصنيف تبعاً للعمل مما يمكن أن يؤدي إلى تخفيف أو حتى

إلى الاسقاط الكامل للعقوبة بالنسبة للذين يقدمون الدليل على توبة صادقة ، وذلك تحت شعار أنه : « لا ينزع كل أمل من هؤلاء الذين يتحملون بشجاعة مصيرهم » . ويؤكد مور أيضاً أن الجرم يجب في كل الحالات أن يعامل بانسانية . ولذلك يصبح خاصة بصدد تطبيق عقوبة الموت على السارق : انكم في هذا المجال ، « تتصرفون محاكين هؤلاء الأساتذة السيئين الذين يفضلون ضرب تلاميذهم على تعليمهم » (٧) .

ويمكن أن تساق أمثلة أخرى عديدة .. وحتى لانهل إنجلترا ، فلنذكر فقط أن يكون عندما وضع في الأورجانون الجديد الأسس الأولى للمنهج التجريبي ، وعندما أراد تحرير العلم من المنطق القياسي ليعطى للاستقراء ، ابتداء من ملاحظة الوقائع ، المكانة الأولى ، وعندما أكد أننا لانتحكم في الطبيعة إلا بطاعتها ، فإنه كان يريد تحرير العلماء وفتح مسالك جديدة أمامهم ، ولذلك لجأ إلى تلك المراجعة للقيم والمذاهب المميزة لما أمكن تسميته بمبحث المعرفة (ابستمولوجيا) في الدفاع الاجتماعي .

والأساس في النزعة الانسانية هو مع ذلك الاهتمام بالانسان ، وبعد ذلك بقليل سيصبح هو ترقية الانسان . وهو ينتهي طبعاً إلى الاتجاهات الانسانية في القرن الثامن عشر . هنا أيضاً يمكننا الإشارة إلى العديد من السوابق . وكلنا نعرف النص المشهور الذي يبدى فيه لابرير (La Bruyère) بصدد أنواع التعذيب في القانون القديم شعوره بالعار من الطريقة التي « يقدر بعض الناس أن يعاملوا بها أناسا آخرين » . وطبيعى أن يحتج الفلاسفة في القرن التالي ويطالبوا بايجاد تناسب عادل بين الجريمة والجزاء . ويميل الإصلاح العقابي عندئذ إلى أن يستبعد أولاً قسوة الانتقام التكفيرى الذى يريد فقط أن يؤثر في الرأى العام دون أن يكون متناسباً بالضرورة مع الخطأ . وليس مجدياً تأكيد على هذا الاتجاه من جديد ، ولكن يجب الإشارة مرة أخرى إلى اتساع الحركة وتذكر أنها كانت إذ ذاك عالمية ، وأن إنجلترا كانت تعرفها مثلما تعرفها قارة أوروبا (٨) .

وفي القارة الأوروبية كان بيكاريا (Beccaria) هو رائد ورمز حركة الإصلاح. واسمه، كما قال السيد جرافن بحق، يرتبط ارتباطا لا ينفصم ببلوغ قانون العقوبات الكلاسيكي القمة ، وهو القانون الذي ستثور ضده المفاهيم الأولى للدفاع الاجتماعي بعد ذلك بقرن من الزمان . ولذلك أمكن القول بأن بيكاريا كان بعيدا بما فيه الكفاية عن الدفاع الاجتماعي . ومع ذلك فقد أمكن أيضاً اعتبار بيكاريا أحد المبشرين بحركة علم الاجرام الحديث . كما لم يتردد أستاذ نابيه في مجال القانون الجنائي مثل السيد بيزايا (Pisapia) في التقريب بين مذهب بيكاريا وبين مذهب الدفاع الاجتماعي^(٩) فما الذي يجب تمحيصه بصدد هذه المشكلة الفاصلة بالنسبة لتاريخ أفكار السياسة الجنائية ؟

من السهل الإشارة إلى بعض التقارب بين مؤلف كتاب « الجرائم والعقوبات » (بيكاريا) ومذاهب الدفاع الاجتماعي الحديث . فان بيكاريا يحتاج مع كل فلاسفة عصره على التعذيب ويطالب بلمسة انسانية في النظام العقابي المعمول به ، ويحتاج بوضوح أكثر من كل العقول المستنيرة في عصره — على ما كان يجري في عصره من استخدام سيء لعقوبة الإعدام ، ويطالب بمجرأة — بمفرده تقريبا في ذلك الوقت — بالغائها . وهو أيضا من أوائل الذين أوضحوا الدور العظيم الذي يلعبه منع الجريمة . وبالتأكيد فإن متمسكيو — هنا أيضا — كان قد رسم له الطريق ، ولكن الفصل الأخير للجوهري من كتيب بيكاريا خصص لهذه الفكرة ، ويحتوي كذلك على الصيغة الرائعة التي تقرر أن منع الجريمة خير من العقاب عليها^(١٠) .

على أن الاهتمام الرئيسي لـ « بيكاريا » هو إقامة نظام صارم للشرعية وهو يقصد ، لتفادي كل شك خاص بمدى انطباق النص العقابي ، إلى رفض منح القاضي أى سلطة في تفسير القانون — وهذا أيضاً ، وفقا لتعاليم متمسكيو . كما أن تصورهِ للدعوى الجنائية هو الذي اتخذ فيما بعد أساسا في النظام الكلاسيكي (النظرية التقليدية) . وإذا كان هذا هو جوهر مذهبه ، أفلا تكون رغبته في تعزيز الاتجاه الانساني ، واهتمامه بمنع الجريمة هما أمر إضافي ؟ يمكن

الاعتقاد بذلك ، وخاصة أننا إذا أحسننا ادراك مفهومه لمنع الجريمة لأدركنا أنه يقع في منظور كلاسيكى . غير أن الاكتفاء بهذين العنصرين فقط ، هو في رأينا عدم أعراف بالمعطيات العميقة للمشكلة وسوء فهم لرسالة ييكاريا الحقيقية . فيجب هنا محاولة تجاوز مجال المظاهر ومحاولات التقارب التقليدية : إذ أن ييكاريا يستمد فعلا أهميته الفريدة — التى لو سائرنا المنطق لما استحقتها — من القيمة المركبة لرسائله التى تجد بحق صدق كبيرا في العالم حيث قام ببلورة وتحديد وصياغة نزعات العصر الذى برزت فيه والتى كانت ومازالت غامضة ، دون أن يأتى في الحقيقة بأية فكرة جديدة . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، تفرض بعض الملاحظات نفسها ، من ذات منظور الدفاع الاجتماعى الحديث .

وقبل كل شيء يجب ألا ننسى أن ييكاريا هو اقتصادى أولا وليس قانونيا فكتبه الأولى تبحث في الاقتصاد السياسى . ولقد منح كرسي الأستاذية لتدريس هذا الفرع ، عندما حقق الجدل له كتابه « عن الجرائم والعقوبات » . ولا يفوت خصمه الكبير مويار دى فوجلان (Muyart de Vouglans) أن يتقدمه في ذلك علنا بقوله : « هذا السيد الايطالى ليس إلا هاويا لا يستطيع رجال القانون أن يتعلموا منه شيئا » . وفي ضلاله يمكن لذلك المدافع عن النظام القديم أن يعتبر نفسه على حق مثله مثل بعض المهاجمين المتحاملين على الدفاع الاجتماعى الجديد ، لأن ييكاريا يهاجم صراحة نظام قانون العقوبات السائد ، واضعا موضع الشك شرعيته المزعومة القائمة فقط على قدم القواعد القانونية ، وهو يحارب كذلك — النزعة القانونية المتشددة عند المدرسة القديمة ، ويريد تأسيس قانون العقوبات على الفائدة الاجتماعية ، وهو لا يتصور أى رد فعل مجرد للجريمة ، ومتجاهل لضروريات الحياة في المجتمع أو للنظر إلى الشخص باعتباره كائنا انسانيا . وليست النزعة الانسانية في العقاب بالنسبة له صيغة لا جدوى منها ، أو مسألة مشاعر : بل هو يعتمد على فلسفة اجتماعية كما يعتمد على فلسفة عقابية . هذا المفهوم الأساسى هو الذى

يوضح كل تصورهِ للدعوى الجنائية ، ذلك لأن التهم يجب أن ينظر له على أنه انسان وشخص قانونى ، وليس كشيء يخضع لاجراءات الملاحقة ولعقوبات تقديرية لا ضابط لها^(١١) . وهذا المعنى ينتهى إلى رفض نظام الأدلة القانونية وإلى مبدأ الاقتناع الشخصى للقاضى .

هذا الاحترام للشخصية الانسانية هو قطعاً مشترك بين كل كبار المفكرين فى عصره . وبيكاريا يلتقى هنا مع فولتير ومنتسكيو ، ومع ميرابو ومارا . كما يلتقى مع بنتام وهوارد ورومانوزى — ذلك العقل المتعطش للمعرفة السابق لعصره بطريقة فريدة ، وكذلك جرولمان معاصر فولير باخ . إن فكرة المسئولية الجنائية التى يستخلصها منهم — تلك المسئولية القائمة على الخطأ الواعى والمقتصرة على هذا الخطأ الشخصى — لا صلة لها بالتجريد الذى سيستمده الكلاسيكيون الجدد من المدرسة الاطلاقية (dogmatique) . فالإثم بالنسبة لبيكاريا وكذلك بالنسبة لسرفان وفولتير — إنما هو واقعة انسانية بمعنى أنه حقيقة حية .

هذا النضال ضد المذاهب الموروثة ، وهذا الاهتمام باخضاع القاعدة العقابية للضرورة وللغايدة الاجتماعية — هذه الثورة ضد النزعة القانونية القمعية ، وهذا الحضور الانسانى فى الدعوى الجنائية ، وهذه الرغبة فى تمييز العدالة الانسانية التى قد تغطىء بالضرورة والتى لا قيمة لها إلا من أجل تحقيق حماية اجتماعية — عن العدالة المطلقة التى لا نجيدها الا عند الله ، كل هذا سيوصله إلى طرق جديدة وهو يخوض المعركة ضد طمس المعارف من جانب البارعين المتخلفين من الماضى ، وضد الأفكار الجاهزة ، والعادات المريخة . وهو يجمع إحداث تجميد لنظام العقوبة ، وهو قطعاً بمجد ومهتم بالتقدم الاجتماعى . وهو مثل كبار مفكرى عصر النهضة ذوى النزعة الانسانية ، يقترح بشجاعة احادة النظر فى القيم ، وفى نفس اتجاه أستلذه منتسكيو بوضع إصلاحه المقترح من أجل غاية جديدة جداً فى وقته ، ألا وهى سياسة جنائية تفهم قطعاً على أنها تعبير عن توازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع . ألا نكون عندئذ فى جو

الدفاع الاجتماعى بالمعنى الحديث جدا للكلمة ؟ وكل اصلاحات القانون الكلاسيكى الناشئ — القانون الثورى — ألا تبدو وفى هذه الحالة كنوع من التمهيد لكل مظهر فيما بعد من المذاهب العقابية ذات النزعة الانسانية ؟

التمهيد على كل حال سيتحقق بسهولة ، رغم أنصار مويار دى فوجلان ، والفيرون وغيرهم . إن بداية نجاحه تسبق الثورة الفرنسية نفسها ، لأن الاستبداد المستنير ، قبل أن يتحدد تهديد سنة ١٧٨٩ يدعى أنه حساس لمطالب الفلاسفة . كاترين الثانية وفردريك أمبراطور روسيا قاما بإصلاحات ، ليوبولد الثانى ملك ييزا تأثر مباشرة ببيكاريا ، جوزيف الثانى أمبراطور النمسا وحتى لويس السادس عشر فى فرنسا ساءروا هذه الحركة^(١٣) .

وفى نفس الوقت قامت حملة قوية لاصلاح نظام السجون ، التى كانت حتى ذلك الوقت أماكن للحجز المؤقت مبدئيا — ولكنه كان يراد لها أن تستخدم لتنفيذ العقوبات الجديدة السالبة للحرية والتى كان مطلوباً أن تحل محل العقوبات الجسدية والمهذرة للكرامة ، بل وأن تحل فى كثير من الأحوال محل عقوبة الإعدام . والإصلاح الذى يثم هنا أيضا عن توجه جديد للسياسة الجنائية ، كان جديرا بالاعتبار . ولعلنا أن نذكر فى هذا الصدد كيف أن فيلان الثالث عشر الشهير ، والرائد فى نواحى كثيرة للنظام السجونى الحديث — كان قد وجه فى سنة ١٧٧٣ إلى بلاد الفلمنك مذكرة عن « طريقة اصلاح المسيئين والعاطلين من أجل مصلحتهم الخاصة وجعلهم ذوى فائدة للدولة » . ولقد اقترح ميرابو بعد ذلك بعدة سنين ، وهو الذى كانت له أسباب خاصة لمعرفة الحالة التعممة لسجون النظام القديم ، تغييرا للنظام السجونى متأثرا فى نفس الوقت بالأفكار الانسانية التى أهرزتها الثورة الفرنسية ، وبالسياسة الجنائية المتجهة إلى إعادة الجنائحين إلى المجتمع من جديد . إن كل الحركة السجونية ، التى ظهرت فى نهاية القرن الثامن عشر مع جون هوارد قبل أن تظهر بعد ذلك فى أعمال بنتم وفى مطالبات الهزايث فرامى الجياشة ، والتى ستولد عنها أيضا فى السنين الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنين الأولى من القرن التاسع عشر

الانجازات الأولى للكويكرز في بنسلفانيا كانت متأثرة بأفكار مماثلة . ولن يكون من العسير أن نجد فيها على الأقل إلى حد كبير روح الدفاع الاجتماعى ان لم نجد فيها نظرياته^(١٣) .

كل هذه التحركات ، وكل هذه المحاولات ، وكل الاصلاحات التى منحت على سبيل التفضل ولو كان كريما — من جانب الحكام المستيرين ، تجاوزتها فجأة الثورة الفرنسية الهادرة . إن التشريع كما رأينا ، أصبح لا يصدر من الحاكم بل يفرض نفسه عليه ، أو بالأحرى فهو « التعبير عن الإرادة العامة » لدى الشعب صاحب السيادة . ولقد تكون عالم جديد تطلب أولا كما لاحظنا أيضا قانون عقوبات جديد . وأدت إعادة النظر فى الهياكل القديمة إلى الإطاحة بالتنظيم القضائى وبالأجراءات الجنائية الموروثة . ولقد وضعت الدعوى الجنائية الجديدة فى إطار نظرية جديدة للسياسة الجنائية .

هذه السياسة الجنائية تدور حول ثلاث أفكار رئيسية : الشرعية — التى تلغى تحكيمية العقوبات ، وتغير دور القاضى الجنائى ، وتستبدل بأوضاع التعسف فى التحقيق اجراءات تحمى حقوق المتهم ؛ والحرية — التى يجب أن تضمن ، بل تراعى بوجه خاص ، فى اجراءات الدعوى الجنائية — وذلك باعتبارها كما قال منتسكيو « الحق الذى سيسمح بالاستمتاع بكل الحقوق الأخرى » ، تستتبع وضع تلك العقوبات التى تحرم المدان من الحرية ذاتها على رأس سلم العقوبات ؛ والاتجاه إلى العلمانية وكذلك النزعة الاجتماعية فى قانون العقوبات الذى لم يعد يبحث عن عدالة مطلقة ، والذى يضع لنفسه أهدافا ملموسة لمنع الجريمة وللحماية الاجتماعية . أليست هذه تطلعات سياسية جديدة للدفاع الاجتماعى ؟

كانت هذه الأفكار الرئيسية قد عبرت عن نفسها فى « كراسات » مجلس الطبقات قبل الثورة الفرنسية ، وهى نجد التعبير عنها فى « خطة التشريع الجنائى » الشهيرة لمارا (Marat) ، حيث تقترح اصلاحات للاجراءات الجنائية

« بحيث لا تمس العدالة ، ولا الحرية ، وبحيث توفق بين اللين وتوكيد العقوبات — من جهة ، وبين الانسانية وأمن المجتمع المدني من جهة أخرى » . ونجدها أيضا عند سرفان (Servan) ، وعند روبسيير . أن فكرة منع الجريمة تؤكد لديهم باستمرار ، وكذلك أيضا فكرة الإصلاح بالمعنى النبيل والأولى للكلمة . ونشير هنا أيضا لمثال إنجلترا ، وللجمعية التأسيسية ، إذ أنها في نفس الوقت الذى يقام فيه نظام جديد للقمع ، تبرز الاهتمام بحماية المرضى والمحرومين ، وتضع نظاما لتدابير وقائية قبل وقوع الجريمة .

كانت مفاهيم الدفاع الاجتماعى — بالمعنى الحديث للكلمة — لتجد أولى مظاهرها فى النظام الذى كان فى سبيل التكوين . منذ قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى بريمير للسنة الرابعة للثورة ، والمطبوع أيضا ، حتى فى عنوانه ، بطابع بيكاريا ، وحتى قانون نابليون الجنائين ، وحتى القانون البافارى لفويرباخ ، كان النظام الذى يتأكد فى نهاية الأمر هو مع ذلك قانون العقوبات الكلاسيكى الذى ستثور ضده بعد ثلاثة أرباع قرن — بالقوة التى نعرفها — المدرسة الأنثربولوجية والاجتماعية الايطالية . ورغم أن الدفاع الاجتماعى ، كما سنرى ، شئ مختلف تماما عن الوضعية الحتمية التى تكونت ابتداء من نشر كتاب « الانسان الجانح » للومبروزو فى سنة ١٨٧٦ ، فإنه اضطر مع ذلك إلى الانتظار حتى هذه الفترة لكى يبرز مفهوما أوليا مكثفيا بذاته « للدفاع الاجتماعى » ، ولكى يعنى اللفظ شيئا آخر غير القمع الرادع الكلاسيكى . يجب إذن أن يفسر لماذا وكيف حدثت هذه الظاهرة ، وكيف ولماذا رغم تخفيف بيكاريا وواضعى دستور سنة ١٧٨٩ للنزعة القانونية المتشددة ، ورغم النظام المتطلع للكمال عند بنتام ، ورغم تيار النزعة الانسانية بدءا بفولتير إلى هوارد وسير صامويل روميل (Romilly) — لماذا لم ينته عصر أولئك المبشرين ، فى مجال اهتمامنا ، إلى صيغة أولى للنظرية .

انتصرت حركة إصلاح القوانين العقابية في نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا بوجه خاص . ولقد اعترف واحد من أكبر المدافعين عن « التقاليد » والتي كان المجددون يهاجمون بأسمها ، ألا وهو سيجيه (Siguier) ، اعترف هو نفسه قبل الثورة بوضع سنوات ، أنه « في تلك الفترة المتميزة بالفوارق ، ارتفعت صحيحة عامة ضد اللائحة الجنائية (L'ordonnance Criminelle) . وكان يعنى في هذا الصدد اللائحة الكبرى لكولبير (Colbert) لسنة ١٦٧٠ — التي رغم عيوبها الواضحة . كان أنصار الثبات القانوني يؤكدون قيمتها الراسخة التي لا تتغير . وعلى كل كانوا يحاولون من خلالها أن ينالوا من « قانون العقوبات العام » المعمول به في النظام القديم بل والقضاء عليه ، إذ أوضح بيكاريا بطريقة رائعة طابعه العتيق وعدم تناسقه .

وكما أشرنا من قبل ، تناولت حركة الإصلاح أولا الاجراءات الجنائية . ولما كانت تلك الحركة انسانية النزعة فقد أثارها التعذيب والعقوبات البدنية . ولما كانت حريصة على حقوق الانسان ، فقد أهتمت بضمان حقوق الدفاع ، وفي التجديدات الأساسية الممتدة من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٧٩١ أدى إقرار مبدأ افتراض البراءة إلى أن يستبدل — بنظام التحقيق العتيق في النظام القديم النظام الاتهامي . لقد بلور وأكد اعلان حقوق الانسان ، في هذا الصدد ، نزعة شائعة ، ولكن الاهتمام الأساسي كان منصبا على تفادي إدانة أى برى .

ويترتب على ذلك أن الاهتمام الغالب هو أولا ذو طابع فني اجرائي ويظهر ذلك بما فيه الكفاية الطريق الممتد من قوانين سنة ١٧٩٠ أو من قانون سنة ١٧٩١ إلى قانون الجرائم والعقوبات الصادر في « بريمير » — للسنة الرابعة من الثورة وهو في أساسه قانون اجراءات — وإلى قانون التحقيق الجنائي في سنة ١٨٠٨ — الذي يجتهد ببراءة في التوفيق بين التجديدات الثورية مع عودة حذرة إلى نظام التفتيش والتحرى (inquisitoire) . وتتنصر الاهتمامات المتصلة

بالاجراءات شيئا فشيئا على التطلعات العريضة لواضعى الدستور . فنكاد
لاحتاج إلى التذكير بأن قانون سنة ١٨٠٨ هو التعبير عن — بل أداة —
أمبراطورية متسلطة .

ويعتقد المجددون مع ذلك أنه يمكن الرضاء بنظام يكون أهم ما فيه هو
قاعدة المساواة . ويهتم بها خاصة قانون العقوبات الفرنسى فى سنة ١٨١٠ فى مادته
الرابعة . وما القانون البافارى فى سنة ١٨١٣ إلا تأكيد جديد لها ، بينما يحتفظ
« النظام المختلط » لقانون التحقيق الجنائى (١٨٠٨) فى مرحلة المحاكمة بالطابع
الانتهامى ، ويبقى رغم المناقشات العديدة على نظام المخلفين حيث ترى
الايدولوجيا التحررية فيه أحد الضمانات الجوهرية للمواطن ، وتقوم الدعوى
الجنائية على هذا الأساس . ويصحب الاتجاه التحررى ، وكذلك الاتجاه
العلمانى فى قانون العقوبات مجهود أكيد نحو الاتجاه العقلانى . لا يكون
هذا مبعثا لعدم الرضاء لدى أولئك الذين نشأوا فى ظل تقاليد القرن الثامن
عشر .

ان الإنسان يحكم جوهره بالنسبة لهؤلاء العقلانيين ، كائن وهب العقل ،
 ويفترض تأكيد حريته ، السياسية والقانونية ، أنه سيد أفعاله . والمادة ١٣٨٢
من القانون المدنى لسنة ١٨٠٤ إذ تقرر أن كل انسان يلزمه اصلاح الضرر
الذى أحدثه بخطئه ، انما ترتبط بالمادة ١١٣٤ التى تقرر أن العقد شريعة
المتعاقدين . فالجريمة — مثلها مثل العقد ، هى مصدر للألتزام . والجريمة الجنائية
هى كذلك خرق للقانون العام ، المقبول بحرية من قبل الكافة . ويخضع المواطن
الحر بحكم العقد الاجتماعى ، للإرادة العامة ، أى للقانون ، وهو يوافق بعد
ذلك بالضرورة — مقدما ، إذا خرق الميثاق الاجتماعى — على تحمل العقوبة
التي يملها هذا القانون . فلا يمكن ملاحقة أى فعل ، أو العقاب عليه إلا إذا
جرمه القانون مبدئيا : الجريمة هى بذلك بالضرورة العمل الذى يحدده نص
عقائى ، وهى توجد موضوعيا قبل ارتكابه . والعمل الجائز هو بالضرورة عمل
حرّ إلا عند القاصر أو المجنون (٧٧) . وتصبح العقوبة بذلك النتيجة القانونية

للجريمة بل هي أيضا ، من بعض الوجوه ، علامة على حرية المواطن الذى أصبح ، بعد أن صار واعيا بخطئه ، يطالب بأن يعاقب ، ولكنها لا يمكن منطقيا أن تشمل شيئا آخر غير العقوبة التى يعلها القانون . ولقد سائر قانون سنة ١٧٩١ منطق هذا النظام عندما وضع فى مواد الجنايات — أى بالنسبة للجرائم الأكثر خطرا ، عقوبات ثابتة ، لا يتوقف مقدارها ذاته — لا على قرار من المحلفين ولا على تقدير القاضى .

وفى هذا المستوى من البيان القانونى ، فإن الأمر يتعد عن الاهتمامات ذات النزعة الانسانية ، كما يتعد عن قانون العقوبات النازع للكمال وقد أستمرت الجمعية التأسيسية فى التمشى مع منطق النظام الجديد عندما حذفت التماسات العفو عن الجرم أو الاعفاء من العقوبة ؛ فكيف يمكن أن يعفى مدان من تحمل الجزاء القانونى لفعله ؟ أما عن منع الجريمة — خارج الحالات الخاصة التى لم تكن لتبقى عليها فى نهاية الأمر تشريعات عهدى القنصلية والامبراطورية — فهو لا يمكن عادة أن ينتج إلا عن الحذر الذى ينتج من التمثل بالعقوبة المقررة قانونا : على نحو مايقوله بنجام فى نموذج « الانسان المتعقل » الذى يوازن فى الفعل بين ما له وما عليه^(١٤) . حال أن ماهو ممنوع بنص القانون قد أصبح معروفا لدى الجميع . أما فكرة القهر النفسى التى قال بها فيويرباخ فلا دخل لها فى تحليل الدوافع المؤدية إلى دفع أو منع الجناح . وإنما لنجد أنفسنا هنا بعيدين جدا عن اهتمامات الدفاع الاجتماعى وكذلك عن مناخه .

بل نحن هنا أيضا بعيدون عن ييكاريا . وما لاشك فيه أن انتصار قاعدة الشرعية يرضى مطالبه الجهورية ، وما لاشك فيه كذلك أن اصلاح الاجراءات يتم فى اتجاه تحديد سلطة الدولة فى التنقيب والتحرى ، وسلطة القاضى التحكيمية . ان أحد مزايا القانون الكلاسيكى ، كما ذكرنا تكرارا من قبل هو أنه بطبيعته أو بحكم تعريفه ضمان وحاجز ضد سوء تدخل السلطة — كل

سلطة . ولكن هذا الحاجز اعتمد بعد ذلك بقليل ، وبما يفوق أحلام بكاريا — على شكلية قانونية اجرائية جديدة ، قائمة هي نفسها على تجريدات قانونية .

وهذا التزمت المجرد ، كما بين جيدا فوستان هيل ، ليس عمل بيكاريا ولكنه عمل المكملين له الذين تنكروا في هذه النقطة لتعاليمه الحقيقية . ولقد احتفظ فلينجرى ، وبنام ، وفيورباخ خاصة من تعاليمه بشرعية قانون العقوبات المستمدة من الميثاق الاجتماعى ، واحتفظوا كذلك بمبدأ النفعية الذى يؤدى إلى الردع الجماعى ، إلا أنهم يريدون تحقيق هذا الردع عن طريق « الملح من حكومة صارمة جدا » ينما كان بيكاريا يهدف أولا ، بمطالبته بعقوبة نافعة ومتناسبة مع الخطأ ، إلى تخفيف العقوبات السارية في عهده . لقد فرض القانون الفرنسى في سنة ١٨١٠ عقوبات شديدة جدا ، وجاءت عقوبات القانون البافارى في سنة ١٨١٣ أكثر شدة .

ويميل المذهب الكلاسيكى على كل حال منذ تكوينه ، أو على الأقل عند بعض الذين صاغوا نظرياته ، إلى العودة إلى مفهوم العدالة المطلقة . إن فيورباخ تلميذ لكانط أكثر مما هو تلميذ لبيكاريا . ولقد انتهى كانط بإقامة العقوبة على فكرة « الواجب الحتمى » — إلى تلك القاعدة التى كان يرفضها مصلحو القرن الثامن عشر وهى قاعدة « القصاص » ، وأكد الضرورة التى لانزاع فيها لعقوبة الإعدام أكثر مما أكد شرعيتها ، تلك العقوبة التى لم يستطع بيكاريا ، في رأيه ، مناقشتها إلا بمجيج سوفسطائية وبتصور خاطئ للقانون .

وتكونت هكذا ، في نطاق القانون الكلاسيكى نفسه ، ميتافيزيقا قانونية سيكون لها ثقلها المؤثر على تطور المستقبلى وعلى مقدراته . ولقد كانت فلسفة متمسكية سياسية — بأفضل معنى هذه الكلمة ، أى بالمعنى الأرسطاطاليسى ، أما فلسفة بيكاريا فكانت فلسفة اقتصادى متجه إلى الحقائق الاجتماعية ، أما فلسفة فولتير منها مثل فلسفة الموسوعيين فكانتا احتجاجا إنسانيا ضد سوء استعمال القمع . وكانت النظرية الهادئة قد بدأت تظهر عند روسو لأن

مؤلف العقد الاجتماعى كصاحب مذهب سياسى كان ينسب سوراته في « الهلويزا الجديدة » أو في « أحلام متنتزه وحيد » . وكان حسن الإدراك العمل الجسم القوى عند بتنام نفسه يتراجع قليلا أمام واضع نظرية « التشريع » . وكان رومانيوزى (Romagnosi) العقل الواسع والمشيّع بالنزعة الانسانية لايفلت كلية من اغراء الرجوع للأسس الفلسفية والخلقية للقانون ، وبعد ذلك أعد كارمينيانى (Carmignani) الذى سيكون أستاذ كرارا (Carrara) هذا الخليط من التكنيك الخالص في القانون من المسلمات الفلسفية — القانونية ذلك الخليط الذى سيطبع بطابعه الكلاسيكية الجديدة في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وأخيرا لايرز فويرباخ مفهوم السياسة الجنائية ، التى سينمىها خلفاؤه وخاصة ميتراماير (Mittermaier) ، إلا ليربطها بقوة بالقمع عن طريق التخويف . وعلى كل يجد المفهوم السياسى والقانونى للحرية في النموذج الفلسفى للانسان حر الإرادة (Libre arbitre) الموضوع الأيديولوجى الذى سيسمح له في آن واحد بإرضاء الذين يتمسكون بمراءعات حقوق الانسان — كما أعلنت ١٧٨٩ ، والذين يريد من جعل الانسان مسئولا عن أخطائه أمام الله . وهذا الربط بين العقوبة — القانونية والجزائية — وبين حرية الاختيار يلائم المجتمع التحررى (الليبرالى) الذى يتميز مع ذلك بالالتزام والروح المحافظة ، الذى سبى عصر أولئك المؤسسين . وهكذا تكون قانون للعقوبات ليس في مظهره ولا في صياغته قانون سرفان ولا قانون الجمعية التأسيسية .

ولقد قبل الأساس الميتافيزيقى لحرية الاختيار بعد ذلك بقليل من غير مناقشة . واكتفت النزعة التحررية المصبوغة بصيغة الانتقاء الفلسفى (eclectisme) عند فيكتور كوزان أو بالنزعة الكونية البراقة عند بليجرينو روسى (Rossi) (١٥) — اكتفت في النهاية بالمطالبة بألا توقع العقوبة بأكثر مما هو عادل ولا أكثر مما هو ضرورى . هذه الفترة التى تبدو في الظاهر سعيدة وبلا أحداث ، كانت — ويجب ألا ينسى ذلك ، بالنسبة للقانونيين في فرنسا — فترة

التقييد عن مدلولات النصوص . فقد كانت مجموعات القوانين ، التي مازالت بعد حديثة جدا ، في حاجة للشرح والتعليق . ولقد احتاج القضاء الفرنسي إلى أكثر من نصف قرن لكي يحدد معناها وحدود تطبيقها — بطريقة أكيدة ، وفي نفس الوقت حذرة . وكان مايشغل البال عندئذ هو التكييف القانوني ، وسرعان ما سرى مثل هذا في كل أوروبا التي كان يعاد تشكيلها سياسيا وجغرافيا ، وكذلك اقتصاديا بفضل الثورة الصناعية . ولقد أخرج مبدأ القوميات للوجود قوانين جديدة تريد أن تكون أفضل من مثلها الأعلى الفرنسي أو البافاري في بداية القرن . وما أمكن تسميته « بالفترة الكلاسيكية الجديدة العظيمة » ^(١٦) هو خاصة فترة اصلاحات فن التشريع .

ولقد ظهرت منذ القانون الأسباني في سنة ١٨٤٨ إلى القانون الايطالي في سنة ١٨٨٩ حركة رائعة لتقنين العقوبات . أما فرنسا التي كانت تعطى مثالا بإصلاحها العقابي في سنة ١٨٣٢ وبارسائها للعقوبات السياسية حتى سنة ١٨٤٨ ، فقد اكتفت لدى مراجعة قانونها في سنة ١٨٦٣ ، بتلك اللمسات الطفيفة الحذرة والمحدودة التي جعلتها تفقد عاجلا — باستثناء فترة ازدهار في بداية الجمهورية الثالثة — كل تأثير تشريعي في مجال القانون الجنائي . ولكن هذه المرحلة الكلاسيكية الجديدة كانت مطبوعة فقط — في فرنسا وفي غيرها — بطابع الاهتمامات التكنيكية المشتقة من نزعة قانونية متزايدة . وكان يحدث بذلك ، ليس إراديا فقط ، ولكن على أثر الضرورات المتضمنة في التطور الداخلي ، ابتعاد عن تصورات الدفاع الاجتماعي التي كانت قد استطاعت الظهور للوجود فيما قبل ذلك .

ولقد قام هذا القانون الكلاسيكي ، والكلاسيكي الجديد ، على فكرة الجريمة باعتبارها كيانا قانونيا كما يعرفها كرازا ^(١٧) ، وهي مفهوم قانوني مجرد ، يبرزه التشريع ، ولرجال القانون فقط حق تحليله . والقاضي نفسه لا يثير انتباهه إلا الواقعة الاجرامية لأنه مهم فقط باستخلاص العناصر المكونة للجريمة ، ثم بتطبيق المعيار القانوني للعقوبة . وليس عليه أن يضع في اعتباره

الدوافع أو شخصية الفرد الجافع . وكان الفقه يسير في نفس الاتجاه فإن كرارا نفسه ، بنى الكلاسيكية الجديدة — بعد أن وضع أساس الميتافيزيقا القانونية وبعد أن عرض في مؤلف « البرناج » الشهير قطعية التشريع القائم ، قام بتطوير فكرة الحالات الفردية (casuistique) الشهيرة في قانون العقوبات الخاص ، بحيث لا تعتمد إلا على تحليل نصوص القانون . كذلك فإن المدرسة الألمانية من ميمرماير إلى بندنج ، ثم من بندنج إلى بيلينج قد عرضت بدقة مذهبا في الـ Tatbestand وفي الـ Rechtswidrigkeit الذى سيكون له تأثير كبير في بعض البلاد اللاتينية وخاصة بلدان العالم الأسباني الأمريكى ، وكما سيحترمه فون ليسرت نفسه ، رغم أن اهتمامه يتجه إلى نواح أخرى . ولا تترك الاطلافة الإيطالية — الألمانية التى تأكدت بعد فترة وضع المجموعات القانونية الكبرى في القرن التاسع عشر ، ولا يترك التكنيك الكلاسيكى الجديد الذى انتصر مع قانون زانرديل (Zanardelli) في نفسه ١٨٨٩ — لا يترك عمليا مجالا للأفكار والاتجاهات المستوحاة من الدفاع الاجتماعى .

—٤—

ولقد تكونت مع ذلك فيما بين فترة الاستقرار الناهليونية والثورة الوضعية بعض التيارات التى كانت تمهد من ذلك الوقت ، على هامش حركة التقنين الكلاسيكية الجديدة ، لإعادة النظر في المذاهب القانونية . ويكفى أن نشير إلى ثلاثة من هذه التيارات ، لا يمكن إغفال أهميتها .

التيار الأول هو الذى يبيل، مع قيام قانون العقوبات الليبرالى، إلى تفريد العقاب ، وكان قانون العقوبات في سنة ١٨١٠ قد قطع نهائيا كل صلة بثبات العقوبات ، وقد عرف القانون البافارى في سنة ١٨١٣ رغم نزعة العنيدة نحو الشرعية ، عقوبات غير محددة^(١٨) . وجاء تعديل القانون الفرنسى في سنة ١٨٣٢ يسمح ليس فقط للقاضى ولكن للمحلفين أيضا بأن يمنحوا بكل حرية إلى المحكوم عليه ودون أن يكون عليهم تقديم تفسير لذلك — ظروفًا مخففة .

وكان هذا بمثابة دعوة لقضاء الحكم بالاهتمام ليس فقط بالجريمة القانونية وبال عقوبة التي يملها القانون ، ولكن أيضا بالظروف الخاصة بالجريمة وشخصية مرتكبها ، وكان هذا حسب تعبير سالي (Saleille) في مؤلفه الشهير ، بمثابة « مرور من التفريد التشريعي إلى التفريد القضائي » (١٩) . وبينما كان قانون العقوبات الفرنسي من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤٨ يقيم نظاما خاصا للجرائم السياسية فإن التشريعات الأجنبية في نفس الفترة ، بتميتها نظام *La custodia honesta* — إلى جانب الحبس أو العزل المهين ، كونت نظاما للعقوبات الموازية رحب بها فيما بعد الكلاسيكيون الجدد بأعتمادها تحسينا للأنظمة العقابية وباعتبارها واحدة من أفضل صور الاتجاه إلى التفريد (٢٠) .

وهناك تيار ثان هو ذلك الذي قام ، في نفس الفترة أيضا ، على التساؤل عن النظام الذي يمكن تطبيقه بشأن العقوبات السالبة للحرية . وكانت إنجلترا وأمريكا منذ الفترة الانتقالية وخاصة في فترة الـ *Restauration* تذكران كمثالين في هذا الشأن (٢١) . بعد ذلك بقليل تكونت في قارة أوروبا المدرسة السجونية الكبرى التي أنعشها شارل لوكاس (Lucas) في فرنسا و *Ducpetiaux* في بلجيكا (٢٢) .

وليس المجال هنا مجال ذكر المناقشات بين النظم المختلفة التي كانت موجودة ولقد انتصر في النهاية النظام الزنزاني في بلجيكا وكذلك في فرنسا على الأقل على المستوى التشريعي والرسمي . ولكن تكونت حركة فكرية كبيرة تخطت بالطبع بطريقة طبيعية حدود كل نظام من الأنظمة الخاصة ، ولقد فتحت تجارب مثل تجارب « ماكوفوكي » في الكومنولث البريطاني ، أو فيما بعد في اصلاحية إلميرا في ولاية نيويورك — آفاقا جديدة . ومن هنا أثبتت مشكلتان أساسيتان من مشاكل الدفاع الاجتماعي : مشكلة الإفراج المشروط ومشكلة الحكم الغير محدد المدة . وتعمل كل هذه الاختلافات على كل حال — لا إلى اعتبار الجريمة أو العقوبات في ذاتها موضوعات قانونية ، ولكن إلى الاهتمام بالإنسان ذاته ، الفرد الذي يتعرض لوطأتها ، وكلها تؤكد أن الجراء

العقابي ، إذا طبق بطريقة سليمة يؤدي إلى إصلاح الجانح : ومرة أخرى تظهر فكرة القانون النازع للكمال (Perfectionniste) على مستوى التنفيذ . ونكاد لا نحتاج إلى إضافة أنه منذ قانون سنة ١٧٩١ والقاصر خاضع لنظام خاص ، اهتم القرن التاسع عشر فيما بعد باستمرار بتأكيد طابع إعادة التربية في شأنه .

والتيار الثالث الذي يتجلى في الفترة الكلاسيكية الجديدة هو كما يمكننا أن نقول محدد بالتيارين الآخرين : إنه التيار العلمي . ولقد تكون فعلا من فويرباخ إلى كرازا علم قانون العقوبات ، ولقد أمكن الاعتقاد وقتئذ أن سيكون الحل مشكلة الجريمة ، إلى حد أن السياسة الجنائية شغلت تماما بفن حسن صياغة القوانين العقابية . ومع ذلك ، فإن تفوق رجال القانون الذي تأكد بقوة ، قد وضع في ذات الوقت موضع المناقشة ضمنا بظهور بداية التطور لعلوم الانسان . وكان الطب ذاته قد كف عن دراسة المرض الواحد ليدرس « الأمراض » بوجه عام ثم ليدرس « المرضى » وذلك قبل أن يفتح له كلودبرنار طرق العلم التجريبي . ولقد أظهر التقدم الأولي للطب النفسى أن التفرقة الأساسية لدى قانون العقوبات الكلاسيكي بين المعتوه الغير مسئول والانسان الذى هو سيد أفعاله إنما هي تفرقة هشة تماما^(٢٣) . وتلتقى فرنسا وبلجيكا في هذا أيضا منذ بداية هذا القرن لتنظيم الفحص العلمى للأحصائيات الجنائية . وسيظهر بعد ذلك بقليل ماسيسمييه رجال القانون ، كأثما هم في مجال الفضول والتسلية مع التساهل ، باسم « العلوم المساعدة لقانون العقوبات » : من الطب الشرعى إلى الوسائل العلمية لكشف الجريمة ، فلم يعد فنو القانون وحدهم هم الذين يهتمون بالمشكلة الجنائية . كما أن علم القياسات البشرية وما يماثله قد فعل الكثير على مهل ولكن بطريقة مؤكدة ، لجعل العلماء الجنائيين يتجاوزون الفكرة القانونية البحتة عن « العود » ، إلى الفكرة الجنائية عن « اعتياد الإجرام » .

ولقد أثر فعلا التجديد الذى حدث على المستوى العلمى الحقيقى ، بنوع

من رد الفعل على الأقل في علم القانون ذاته . ولقد اتسع الأفق فى ذلك بما يتجاوز التكنيك القانونى . ومن المفيد أن نذكر أن مؤلف كتليه (Quétlet) الرئيسى يحمل هذا العنوان ذا المغزى « الفزياء الاجتماعية » (٢٤) . وفى فرنسا ، لم يكن بونفل دى مارسنجى (Bonville de Marsangy) مجرد المخترع المبقرى لنظام صحف السوابق ، إنما كان هذا القاضى الانسانى النزعة فيلسوفا فى قانون العقوبات ، ولقد انجذب بشدة لحركة المدرسة السجونىة واهتم بالعمل على « تحسين القانون الجنائى من أجل عدالة أكثر سرعة ، وأكثر فاعلية ، وأكثر سخاء وأكثر أخلاقية » . ولقد ظهر بمظهر المهتم بالسلوك الاجتماعى للجناح ، وأفصح منذ ذلك الوقت المبكر عن اهتمامات علم الوقاية الجنائية الحديث جدا ، فى طريق يكاد يودى إلى « قوائم التنبؤ » كما سيضعها بعد ذلك بقرن السيد شيلدون والسيدة اليانور جلويك (Glueck) . ولقد اجتهد الألمانى روبرت فون مول (Von Moll) فى نفس الوقت تقريبا فى التمييز بين العدالة « المانعة للجريمة » والعدالة « القائمة » ، بينما وضع مواطنة رويد (Roeder) المهتم قبل كل شىء بالأصلاح — الأسس الأولى لما سيكون فى بداية القرن العشرين جوهر المدرسة الاصلاحية الأسبانية التى أبرز معالمها دورادو مونتيرو (Dorado Montero) .

ويمحسّن مع ذلك ، مهما يكن ثراء هذا التيار الفكرى ، ألا ننسى أن هذه المحاولات كانت تتم فى آن واحد بطريقة تجريبية عملية ومتفرقة ، بدون فكرة عامة ، وغالبا بدون الانتفاء إلى مذهب متجانس ، وكان ذلك يجرى على هامش قانون العقوبات الذى يكتفى بتأكيد ضرورة المنع العام للجريمة وضرورة العقوبة الجزائية .

ولقد وجد قانون العقوبات الكلاسيكى ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر التعبير الكامل عنه فى قانون العقوبات الأيطالى فى سنة ١٨٨٩ . وكان قانون زانردبلى هذا على كل حال يأخذ مكان قانون العقوبات الفرنسى فى سنة ١٨١٠ كملهم لحركة التشريع الجنائى . وهذا القانون — رغم أنه

صدر بعد خمسة عشر عاما تقريرا من نشر كتاب لومبروزو العظيم ، كان يستوحى نظريات كرازا الذى يدين له بالكثير — أكثر مما يستوحى الحركة العلمية أو النظريات الوضعية التى كانت مازالت حديثة جدا . ولقد ظل « قانون العقوبات » قائما ، بعد ثلاثة أرباع قرن من النظريات ، ككتيك قانونى متقدم جدا ، ينظر له باعتباره نوعا من علم « الجبر » ويحتفظ فيه التفكير المجرد بالمكانة الأولى ، ووفقا له ظلت الجريمة كيانا قانونيا قبل كل شئ ، لا ينظر اليها موضوعيا إلا باعتبارها كذلك .

وستثور الحركة الفكرية فى نهاية القرن التاسع عشر على هذا النظام . وليس علينا أن نبين هنا ماذا كانت الثورة الوضعية التى تلت نشر كتاب « الانسان الجانح » فى سنة ١٨٧٦ والتى تشبه من زوايا كثيرة فى تطوير المفاهيم العقابية ، ذلك التجديد الذى تلا ، بعد سنة ١٧٦٤ نشر كتاب « عن الجرائم وعن العقوبات » لبيكاريا . ويجب مع ذلك أن نحدد أن مفاهيم الدفاع الاجتماعى استطاعت ابتداء من تلك الثورة الوضعية فقط ، ولو لصالح الحركة الفكرية التى كونتها هى ، أن تظهر فى صورتها الحقيقية . وذلك لأن الحركة الوضعية فعلا كانت هى نفسها مشتقة من حركة علمية واسعة تتخطى الأفكار القانونية الخالصة التى ذكرناها للتو ، وستجد التعبير عنها فى القرن الحالى فى علوم الانسان .

كانت الحركة الوضعية تبدو إذن مع لومبروزو أولا ، وبوضع أوضح مع انريكو فرى (Ferri) ومع جاروفالو (Garofallo) ، كرد فعل ضد النظريات أو بمعنى أصح ضد مسلمات قانون العقوبات الكلاسيكى أو الكلاسيكى الجديد . لقد أعادت النظر فى فكرة المسئولة الخلقية والنظريات التقليدية المتعلقة بشرعية العقوبة وبوظائفها . وكانت تهدف إلى أن تستبدل بالمنطق القانونى الخالص الذى كان يلهم تلاميذ كرازا المنهج التجريبي فى العلوم الطبيعية . ولم تعد الواقعة التى تستحق العقاب ، أى الجريمة كموضوع قانونى — فى المركز الأول ولكن الجانح إذا نظر له من حيث شخصيته الفردية ، ومن حيث هويته

البيولوجية ومن حيث حقيقته ككائن اجتماعي والمرتبطة بعمق بالبيئة التي عاش فيها . وسيقول قرى بعد ذلك بقليل في صيغة ملفتة — لازالت شهرتها باقية : إن الجانح أصبح أو يجب أن يصبح « المحرك الأول للعدالة العقابية » . ووجدت العدالة العقابية المتسمة بالشرعية في القرن التاسع عشر نفسها ، بالضرورة كما حدث مع العدالة الجنائية التحكيمية في القرن الثامن عشر ، منزوعة من هذا الانفجار البركاني لنظريات ولطرق التفكير الجديد . ولقد أزعجها أكثر في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر هذا الظهور المفاجيء للرجل وسط المفاهيم المجردة للقانون الجنائي ونتج عن ذلك هذه « الأزمة في قانون العقوبات » التي سيعلمها بعد ذلك بقليل العلماء الجنائيون في بداية القرن العشرين والتي سيعتبرها عالم في قانون العقوبات مهم جدا بالحقيقة الانسانية مثل هنري دونديو دى فابر أنها قائمة كظاهرة مميزة حتى سنة ١٩٣٨ (٢٥)

لقد أصبحت تجديدات كثيرة ممكنة منذ انبثاق المذاهب الوضعية وعلى إثر الهزة التي سببها إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي كانت تبدو في المظاهر وكأنها مكتسبات نهائية . وكان أحد هذه التجديدات هو تكوين أول مذهب من مذاهب الدفاع الاجتماعي . وسيبقى فعلا وهو ينبثق — ليس مباشرة من المذاهب الوضعية التي يمكن فقط للتحليل السطحي أن يخلطها به ، ولكن من الحركة الفكرية ومن محاولات إعادة البناء التي تلت ظهور هذه المذاهب .

وهكذا تجسدت فكرة الدفاع الاجتماعي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ولكن النظرية الأولى للدفاع الاجتماعي لم تظهر إلا في السنوات الأولى من القرن العشرين . ومهما كانت أصولها البعيدة قديمة ، ومهما تعددت محاولاتها الأولى للتجلى ، فانه في هذا الوقت ، وحيث فقط ، كان يمكن لها أن تقوم كمذهب واضح متناسق .

الفصل الثالث

مراحل الدفاع الاجتماعي

ظهر المفهوم الحقيقي للدفاع الاجتماعي ، كما رأينا ، مع المدرسة الوضعية ، أو على وجه الدقة ، لم يمكننا تصور وإقامة نظرية الدفاع الاجتماعي إلا بعد الثورة الوضعية . وهذه نقطة في تاريخ الأفكار يجب التسليم بها نهائيا ، ولكن يجب أن يفهم أيضا أن الدفاع الاجتماعي إذ هو لا يختلط مع المذهب الوضعي ، فإنه كذلك كنظرية مستقلة استقلالاً ذاتياً ، لا يعتبر جزءاً من نظريات الوضعية . أنه يدين لها أصلاً بالكثير ، ولكنه في آن واحد لا حق لها وخارج عنها . وهذه حقيقة مزدوجة من المهم الإشارة إليها قبل متابعة المراحل المتعاقبة للدفاع الاجتماعي في مظهره الفقهي .

—١—

ظاهر من كل ما قلناه فيما سبق أن الحركة الوضعية هي وحدها التي سمحت بانبثاق مذهب أول للدفاع الاجتماعي ، ومع ذلك فإنه يجب وضع هذه الحركة بسرعة في منظورها كرد فعل مضاد للكلاسيكية حتى يفهم جيداً مدى أهميتها التاريخية بالنظر إلى تطور مفاهيم الدفاع الاجتماعي .

ففي ١٨٧٦ نشر ليروزو كتابه العظيم عن « الإنسان المجرم » . وكان صده هائلاً ، واستطاع الأب جيمل ، الذي لم يكن بالطبع وضعياً أن يلح على « الفكرة البقرية » لدى ليروزو التي كانت تتحصل في تأسيس العلم الجنائي منذ ذلك الحين لا على الواقعة الإجرامية ولكن على شخصية الجاني^(١) . ولقد فتح الظهور المفاجيء « لشخصية المجرم » ، كما أشار لذلك أيضاً السيد بول كورنيل — آفاقاً جديدة لعلماء القانون الجنائي لأن هذه الحركة لن تكف عن

تأكيد نفسها^(٢) . كان لومبروزو طبيبا ، وباعتباره كذلك لم يكن يزعم أنه يمكنه من دراساته أو من منهجه استخلاص اصلاحات في القانون الجنائي الموضوعي أو الإجرائي . ولكنه في نفس الوقت ، أو بعد ذلك بقليل فإن جاروفالو ، وهو قاض : استأنف على هدى تلك الارشادات الجديدة — بحث « العقوبة » على مستوى الفلسفة العقابية^(٣) . ولقد طبعت هذه الأبحاث بطابعها سير فكرة وجدت التعبير النهائي عنها في كتابه « علم الأجرام » في سنة ١٨٨٥ . ومن المفيد أيضا أن نذكر أن أتريكو فيري وهو أستاذ في قانون العقوبات أعطى الطبعة الأولى لمؤلفه الأساسي في سنة ١٨٨٠ هذا العنوان ذا المغزى « الآفاق الجديدة لقانون العقوبات وللإجراءات الجنائية » : ولم يسمى « بعلم الاجتماع الجنائي » ، إلا في الطبعات اللاحقة بعد أن عدل واستكمل .

ومن هنا تبرز نتيجتان مباشرتان . الأولى هي أن الحركة الوضعية تأكدت كرد فعل ضد الثوب الكلاسيكي - الجديد (النيوكلاسيكي) الذي أرتداه قانون العقوبات مع كرازا ، وضد الاطلاقية العقابية من فيويرباخ إلى بندنج — أكثر مما كانت رد فعل ضد قانون العقوبات الكلاسيكي الخالص عند بيكاريا وعند واضعي دستور سنة ١٧٨٩ . وبهذا المعنى تكون الوضعية من النظرة الأولى رد فعل لشكالية الاتجاه القانوني المجرد ، ومشابهة في أصلها وفي مرامها لحركة التحرر التي ألهمت قبل ذلك بقرن منتسكيو وسرفان أو فولتير . كما ألهمت بيكاريا في كتابه « عن الجرائم والعقوبات » .

والنتيجة الثانية التي تعبر عن الفرق الأساسي بين حركتي التحرر والإصلاح هي أن المهم بالنسبة لرجال نهاية القرن الثامن عشر هو القضاء على التعذيب والتحكم ، وتأكيد احترام الحقوق الأساسية للإنسان بواسطة نظام قائم على الشرعية : كانت هذه الحركة إذن أساسا حركة فلسفية سياسية . في حين كانت بالنسبة لدعاة الإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر ذات طابع علمي قبل كل شيء . ولقد أسس أولئك الذين لقبوا بنوع من الدعاية بـ « الفرسان الثلاثة » في الوضعية علما جديدا ، هو علم الأجرام ، الذي أطلق عليه جاروفالو

أخيرا هذا الاسم ، ولكن لومبروزو وفيرى هما اللذان وجهاه في فرعيه الأساسيين ذلك الذى سمي بالأنثروبولوجيا الجنائية ، والآخر : « علم الاجتماع الجنائى » .

ولنذكر مع ذلك أن كلا الفرعين يتهيان عند الثلاثة وخاصة عند جاروفالو إلى اتجاهات محمصة للسياسة الجنائية : ويتعلق الأمر هنا فعلا بأن ينظم عقلانيا — إى حسب معطيات العلم — رد الفعل الاجتماعى ضد الجريمة . وإذا كان قانون العقوبات التقليدى قد فشل ، فذلك لأنه كان قد ارتبط بقوة بعقيدة حرية الاختيار وبفائدة الردع والتخويف . ذلك فى حين أن الاجرام الورائى عند « المجرم بالفطرة » هو عند لومبروزو نتيجة لتدهور بيولوجى ، فالعقوبة الكلاسيكية لا تستطيع اذن ، على المستوى الاجتماعى ، ضمان حماية فعالة ضد « خطورة » الجانى التى أبرزها جاروفالو ، وعندئذ اعتبر فرى نفسه محقا فى التمسك بأنه فيما بعد المسؤولية الكلاسيكية القائمة على الخطأ ، يجب أن يكون كل مرتكب لواقعة جنائية وبهذا فقط — موضوعا لتدبير مضاد للجريمة ، وخاضعا « لمسئولية قانونية »^(٤) . وهكذا استقام النظام بطريقة طبيعية فى منظور للسياسة الجنائية .

وتسمح هذه الايضاحات بأن نذكر فى إطار خطة منسقة ، المواقف الرئيسية للوضعية من حيث هى تفتح الباب للنظريات الأولى للدفاع الاجتماعى :

١ — رفض حرية الاختيار ليس بالطبع من جوهر الدفاع الاجتماعى ، وكذلك الحال بالنسبة للمحتمية البيولوجية أو الاجتماعية عند لومبروزو وفيرى ، ولكن الطريقة التى يواجه بها الوضعيون مشكلة الجناح تفترض أن قانون العقوبات الجديد لن يقوم — بعكس قانون العقوبات التقليدى ، بالنظر إلى الانسان المجرم الكلاسيكى ، الانسان العاقل ، سيد أفعاله والحر دائما فى الاختيار بين الخير والشر ، الانسان عند ديكارت أو ، إذا أردنا ، انسان إعلان حقوق الانسان .

٢ — وستعتبر الجريمة ذاتها ، بعد ذلك ، لا كتجربة أو كموضوع قانوني ولكن كحدث طبيعي واجتماعي ، كنشاط انساني يجب دراسته ليس فقط موضوعيا في القانون ، ولكن أيضا وخاصة من حيث حقيقته الذاتية وبالنسبة للشخصية الملموسة لفاعله ، ويجب أن تدرس شخصية الفاعل ذاتها بطريقة علمية .

٣ — لن تكون إذن رسالة العدالة الجنائية ، أو رسالتها الوحيدة ، عقاب الخطأ ، ولن تكون — فيما هو أدنى من ذلك — إعادة اقامة البناء القانوني الذي خرق ، عن طريق فرض جزاء موضوعي يصلح ما أضير منه . هذا الجزاء العقابي لن يوضع لكي يرمي نظريات أو مثاليات مملكة القانون التي يهددها العمل الجانح بل أن ميتافيزيقا القمع هذه يحل محلها مذهب واقعي يتم فقط بحماية المجتمع ضد الجريمة ، وبهذا المعنى سيكون الوضعيون أول من يتكلمون بكثرة عن الدفاع الاجتماعي . وقد أعلن فرى أن السلطة العقابية تصبح « مجرد وظيفة خالصة للدفاع الاجتماعي »^(٥) .

٤ — ولكن ، بينما يعطى قانون العقوبات الكلاسيكي العدالة العقابية مهمة جزائية مجردة وبالضرورة غير كاملة أو تقريبية ، يعطى الوضعيون لهذه العدالة العقابية وظيفة ملموسة جدا ودقيقة لحماية المجتمع ضد الجريمة ، ويطالبون بأن تضمن هذه الوظيفة بطريقة كاملة وفعالة بقدر الأمكان . وستعين العمل اذن ضد نزعة التخفيف المستمر للعقوبات . ولقد حمل جاروفالو ، ائذى كان أول من أبرز بوضوح فكرة الخطورة الإجرامية ، على القضاة الذين ينطقون ، باسم نزعة انسانية ، مفهومه خطأ ، بعقوبات غير كافية^(٦) .. وسيدخل في نطاق قانون العقوبات — لمجرد الخطر الذين يمثلونه — أولئك المجانين الذين كان النظام الكلاسيكي قد أخرجهم من نطاقه ، ثم يلتزم المجتمع بتنظيم رد الفعل الاجتماعي بطريقة مفيدة ضد هؤلاء الشواذ الذين يتخلص من عبثهم الاتجاه

الكلاسيكى الجديد بتلك الوسيلة غير الكافية ، وسيلة « المسئولية الخفيفة ووفقا للتعبير التصويرى لأولوف كينبرج Kinberg ، أصبحت الخطورة هى « بوصلة وسائل السياسة الجنائية .

٥ — وستكون للعدالة العقابية الجديدة بالضرورة قيمة وقائية ، ولكن كان على التشريع منذ ذلك الحين أن يفسح مكانا عريضا لمنع الجريمة ، أولا بمقاومة الظروف الاجتماعية التى تساعد على الاجرام (وهذه هى « بدائل العقوبة « الشهيرة عند فيرى) ، وعندما ترتكب جريمة ما ، فان « منع العود « سيحتل المكانة الأولى وسيصبح ممكنا بواسطة مجموعة من تدابير الأمن هدفها ضمان إبطال خطورة الجانح ، أو علاجه^(١٥) .

٦ — وأخيرا ، لن يستطيع هذا التشريع الجنائى وهذه العدالة العقابية الجديدة أداء مهمتها فى الحماية الاجتماعية إلا إذا كان يوجههما تفهم جيد لتعاليم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الجنائى . وهذا الاصلاح لقانون العقوبات يعتمد اذن منذ البداية على علم الأجرام ، وهو علم جديد يربط جارو قالو كل مذهبه به ، وسيكون العمل الأول لهذا العلم هو تصنيف الجانحين فى فئات مختلفة تستحق كل واحدة منها علاجا متخصصا ، وهو ماسيؤدى كرد فعل ونتيجة له أيضا إلى المطالبة ببيئة قضائية هى نفسها متخصصة ، ومصحوبة بتكوين جنائى مناسب ، وفيه لن يكون للمحلفين القدامى الشعبين ، وهم الصورة النظرية للشعب الحاكم ، المكانة التقليدية .

ولا تمثل هذه العناصر المختلفة كل الوضعية ، ولكنها كانت كلها متضمنة فى مذاهب المصلحين الايطالين . وستسمح باعتبارها تبثق من مذهبهم ، بظهور النظريات الأولى للدفاع الاجتماعى . هذا الظهور ، ولنكرر ذلك ، لاحق لصياغة المذهب الوضعى ذاتها ، لأنه إذا كانت الوضعية تحوى بذور هذه النظرية الأولى للدفاع الاجتماعى ، فانها لاتصوغها كنظرية ، فالدفاع الاجتماعى ليس جزءا من نظريات المذهب الوضعى ، ولكنه على كل حال نتيجة غير

مباشرة من الدرجة الثانية لذلك المذهب ، وإذا كان الوضعيون وفيرى بخاصة ، يستعملون دائما تعبير « الدفاع الاجتماعي » فانهم لا يعطونه طابع النظرية المستقلة ، ولا يعنى هذا الاصطلاح عندهم إلا حماية الكيان الاجتماعي بالمعنى الأول للكلمة ، وبهذا استطاع فيرى أن يقول أيضا في عرضه لأسباب مشروعه الشهير في سنة ١٩٢١ إن الدفاع الاجتماعي هو « الوظيفة المباشرة والعليا للعدالة العقابية » .

وإذا كانت المعركة الوضعية قد اقتصرت على أن تجعل قيام نظرية أول للدفاع الاجتماعي أمرا ممكنا ، دون أن تصوغها مع ذلك ، فمن إذن سيجمل لأول مرة ذلك التعبير مضمونا مذهبيا خاصا ؟ كان ذلك ، في الحقيقة من نصيب الاتحاد الدولي لقانون العقوبات ، ومن بين المؤسسين الثلاثة الحقيقيين للاتحاد : فون ليسرت ، فان هاميل ، وأدولف برينس كان على هذا الأخير في السنوات الأولى من هذا القرن صياغة هذا المذهب الأول . والدفاع الاجتماعي بذلك ، وباعتباره مذهبيا مستقلا ، هو فعلا أحد ابتكارات القرن العشرين .

وكان الاتحاد الدولي لقانون العقوبات قد أسس مع ذلك كما نعلم في سنة ١٨٨٩ ، ومن العجيب بلاشك ، ومما له دلالة رمزية على كل حال أن يكون ذلك الاتحاد ، الذى سينبع منه مباشرة هذه المرة أول مذاهب الدفاع الاجتماعي ، قد تكوّن في نفس السنة التى أعلن فيها قانون زانرديلى ، وهو التعبير الكامل لقانون العقوبات الكلاسيكى . وكانت الصيغة الأولى للوائح الاتحاد تتجاهل بأصرار مسلمات النظام التقليدى . وكانت هذه اللوائح تطالب جهرا بأن « رسالة قانون العقوبات هى الكفاح ضد الإجرام ، منظورا إليه على أنه ظاهرة اجتماعية » . كانوا يريدون أن يتمكن كل من العلم والتشريع العقابى من « أن يضع في حسابه نتائج الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية » ، وأعلن الاتحاد صراحة أن العقوبة ليست الوسيلة الوحيدة للكفاح ضد الجريمة ، وميز بعناية بين الجانحين العرضيين والجانحين المحترفين ، وكان يظهر النية إلى البحث عن تدابير بديلة لعقوبات الحبس قصير المدة ، بل كان يعلن اتجاهه إلى عدم

جعل مدة العقوبة متوقفة فقط على « الخطورة المادية للجريمة » ويطالب في آن واحد بضرورة أن يوضع في الحسبان اصلاح المحكوم عليه خلال مدة العقوبة ، ووضع الجانحين المحترفين « خارج إمكانية الإضرار أطول مدة ممكنة »^(٧) .

هذه التأكيدات كانت جريئة جدا بالنسبة لتلك الفترة ، ويكفى الرجوع إلى ردود فعل الجنائيين التقليديين في ذلك الوقت لإدراك ذلك . كانوا مطالبين منذ ذلك الحين — بما لن يكف الدفاع الاجتماعي الجديد فيما بعد عن المطالبة به — بأكثر الأشياء صعوبة : بنظرة جديدة للأشياء القديمة ، وبتقدير نقدي للنظام المعمول به ، وبمراجعة للقيم في المجالين العقائى والجنائى . وليس من الممكن رغم هذا ، اعتبار سنة ١٨٨٩ هى تاريخ ميلاد أول مذاهب الدفاع الاجتماعى ، فسيكون هذا مبالغة أكيدة ، وهناك على الأقل سببان يكفيان للدلالة على ذلك .

فمن ناحية أولى ، لم تكن مبادئ الاعلان الأولى للاتحاد ، رغم أنها مؤكدة بشدة ، لم تكن قد انتظمت بعد في مذهب متناسق ، لم تكن سوى عدد من المطالب القادرة على تجميع أنصار حركات اصلاح الهياكل : كانت ثم جسور قد امتدت نحو مستقبل يؤمل بناؤه . لقد اجتهد محررو هذا النص خاصة في تحديد الموقع ، وفي بيان بعض المطالب الجوهرية ، وفي أن يقترحوا ، في ضوء العلم الجنائى المحدد في تلك الفترة ، عددا من الرغبات (*desirata*) كان يجب توضيح ضرورتها العاجلة . لم يحاولوا أبدا تكوينين مذهب جديد . لم يكن الاتحاد مدرسة ولم يكن يريد أن يكون كذلك .

ومن الناحية الأخرى ، وكنتيجة لهذا الوضع ، كان على مؤسسى الاتحاد أن يحاولوا اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأنصار حتى وإن كان هذا مجرد اقتناعهم . ولذلك لم تكن المعتقدات الأصلية لعلم الاجرام لتبقى طويلا دون مساس . كانت ومازالت تزعج بشدة العديد جدا من أنصار الاتحاد الفتى ، وبدأ منذ السنين الأولى عمل الهدم العلمى الدقيق الذى سينقاد له ممثلو المدرسة التوفيقية الشهيرة في بداية القرن العشرين ، وذلك طوال عمر الاتحاد . لم يكن هذا الاتجاه

التوفيقى فى النهاية سوى نيوكلاسيكية مخففة ، خجل بعض الشئ من ذاتها كـمذهب ، وذلك رغم أنه ارتبط بشدة ببعض المبادئ الكبرى ، التى كان ذلك الاتجاه يعتبرها مصونة . كان عليه أن يناضل ضد نجاح المذهب الوضعى ليس بمهاجمة صريحة لحركات الإصلاح ، ولكن بأن يدفع نفسه إلى المشاركة فى المعركة بدور كان يقوم فيما يتعلق بالاتحاد الدولى على أن يحول به فاعلية ذلك البناء الكبير النشط والحوى إلى بعض الجمرات المنشورة بعناية ، حول البناء القديم للمسئولية الخلقية وللعقوبة التهذيبية .

ولقد تمت مراجعة لوائح الاتحاد فى لشبونة فى سنة ١٨٩٧ ، وتمت الموافقة على صيغ أقل تحديدا لتهذبة مخاوف التوفيقين ولم يكف هؤلاء عن العناية بثلث حدة أسلحة المجددين ، ولقد ذكر دنديو دى فاير الجهود الدقيقة التى بذلها بعضهم ، حتى سنة ١٩٠٦ ، لتخفيف حدة تصريحات ليسنرت الأكثر جرأة والمتعلقة بالحالة الخطرة . وعندما أحتفل الاتحاد الدولى لقانون العقوبات فى سنة ١٩١٤ بعيدة الخامس والعشرين استطاع أن يفخر بأنه يمثل كل المذاهب دون أن يلاحظ أنه من هنا بالذات كان ينكر ذاته ضمينا . وكان هذا بعيدا جدا ، عندئذ ، عن حماس التحديد فى سنة ١٨٨٩ . وإذا كان قد وجد مذهب أولى للدفاع الاجتماعى وقت هذا العيد الخامس والعشرين فإنه لم يستطع أن يكون مذهبا للاتحاد ، ولم يكن إلا مذهب واحد من تمثليه فحسب .

ولقد نـعجب أنه لم يكن مذهب ليسنرت بالذات . فلقد رجع ليسنرت بالطبع من جانبه إلى حد كبير لبرنامج سنة ١٨٨٩ الذى كان هو على كل حال قد أوحى به بشكل مباشر . لقد دافع فى آن واحد عن إقامة نظام العقوبة المشروطة (وقف التنفيذ الذى كان يرفضه كارارا باسم مبدأ الشرعية والعقوبة الجزائية) وكذلك عن نظام تدابير الأمان ، ووقف ضد عقوبات السجن القصيرة المدة . ولقد طالب بنظام خاص للأحداث الجانحين وأعلن ضرورة استخدام العلوم الجنائية ، والاحصائيات ، والقانون المقارن . كل هذه

المطالب أصبحت اليوم عادية تماما ، ولكنها كانت عندئذ حديثة جدا . وكان مجموعها يكون وحده برنامج إصلاح عميق . ولقد وضع ليسرت ، خاصة ، في الاعتبار — أول ايضاح للمتطلبات والمفهوم الأصلي لسياسة جنائية موجهة علميا ، يكون هدفها الأساسي هو تكليف العقوبة — أو الجزاء — مع شخصية الجاني . وأخيرا ، فضح ، بقدر من الدقة واللماحة ، بعض مبالغات النزعة القانونية . ومن أجل هذا كله ، لا يستطيع أنصار الدفاع الاجتماعي أن ينسوا ما قام به .

ومع ذلك لم يكن ليزت هو الذى أسس أو صاغ أول مذهب للدفاع الاجتماعي . ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان لديه فيما يخصه مذهب شخصي مختلف ، هو في آن واحد أكثر اتساعا فلسفيا وأكثر ضيقا قانونيا . ذلك فضلا عن أن بعض اتجاهاته وبعض جوانب نشاطه الفقهى كانت تقيده ضمنا أمام ما تقتضيه فكرة الدفاع الاجتماعي ، ولو بالمفهوم الأول له . ولقد ظل فون ليزت رغم أنه انفصل عن صرامة أستاذه بيندينج ، ظل مهتما جدا بالتكنيك القانوني ومشعبا بعمق بروح الاطلاقة العنقية التقليدية مما يحول دون تمكنه من استخلاص نظرية أولى للدفاع الاجتماعي ، حيث كان لابد من أن تظهر في البداية كاتجاه معارض لقانون العقوبات التقليدي . ورغم أنه ذو نزعة إلى الحتمية ، فإنه قد أراد مع ذلك ، بما يسميه السيد س. هورفيتز (Hurvitz) بحق نوعا من « التناقض العميق » — أن يبقى على العقوبة باعتبارها جزاء قانونيا من أجل قيمتها الرادعة ، وأنها في جوهرها تعتبر وسيلة لحماية النظام القانوني^(٨) .

وفي خلال تحديد تلك النظرية ، وبدلا من أن تؤخذ « تدابير الأمان » ، باعتبارها تخفيفا على أساس فردى لصرامة النظام العقابي القائم على العمومية — قامت تدابير الأمان في اطار تحليل يجعل منها نظاما قانونيا مستقلا بذاته ، متميزا في جوهره عن نظام العقوبة . كان المجهود عظيما من وجهة النظر الفقهية ، ولكن هذه العودة إلى أسلوب الكيانات المجردة جلب في النهاية من الغموض

أكثر مما جلب من مزايا على طريق تطور النمو القانوني الوضعي في البلاد اللاتينية وفي بلاد القارة الأوروبية بوجه عام . وكذلك يجب ألا ننسى كيف عارض ليسرت الاهتمام بتنمية فكرة أو مفهوم النشاط « المضاد للقانونية » (rechtawidrigkeit) التي نالت الكثير من النجاح لدى علماء القانون الجنائي المتأثرين بالاطلاقية الإيطالية — ألمانية .

وهكذا فانه بالرغم مما أخذه عن العلوم الجنائية ومن انفتاحه الذهني الملحوظ على ضروريات السياسة الجنائية الحديثة ساهم ليسرت في الدفاع عن الاطلاقية القانونية ضد علماء الانثروبولوجيا والاجتماع والاجرام ، ومن هنا كان نجاحه لدى المدارس الوسطية وذات النزعة التكنيكية التي ستجهد في دفع الفقه الجنائي الذي هزه الوضعيون ، مع كل ما قدموه من فضل في هذا الشأن — ليعود في إطار أو كما يقال في طوع (obedience) علم القانون . وما كان لمثل هذا أن يكون اتجاه أول مذاهب الدفاع الاجتماعي . ولهذا لم يكن فون ليسرت هو صاحب هذه النظرية الأولى ، ولا حتى فان هاميل ولكن كان صاحبها هو أدولف برينس (Adolf Prins) . وهذه النظرية هي التي حان الآن الوقت لذكرها باختصار لوضعها في موضعها من التطور العام للدفاع الاجتماعي .

—٢—

كان أدولف برينس أول من صاغ مذهباً إن لم يكن كاملاً ، فعلى الأقل مستقلاً للدفاع الاجتماعي وقد أعطى لهذا المفهوم دوراً هاماً في تطور قانون العقوبات وذلك منذ مؤلفه الأول الكبير « العلم العقابي والقانون الوضعي » (Science penale et Droit positif) الذي ظهر في ١٨٩٩ ، ولكن صياغته للمذهب كانت بوجه خاص في كتاب سنة ١٩١٠ المعنون « الدفاع الاجتماعي وتطورات قانون العقوبات » . وعندما يراد فهم تطور نظريات الدفاع الاجتماعي وأن يقاس بالذات الفارق الذي يفصل النظريات الحالية عن تلك

التي ظهرت للوجود في بداية هذا القرن ، فان من المهم أن نذكر ما هو جوهرى في هذه المذاهب الأولى . على أنه يمكننا الرجوع ، بلا خوف ، في هذا الشأن إلى العرض الدقيق المصحح ، الذى قدمه أدولف برينس في مؤلف سنة ١٩١٠ الصغير الذى مازال المؤلف الكلاسيكى الأول في الدفاع الاجتماعى .

وإن ماجعل هذه النظرية ضرورية بالنسبة لأدولف برينس هو عدم كفاية النظرية التقليدية عن المسؤولية الخلقية . إذ تؤدى نظرية المسؤولية الخلقية مذهيا إلى اختيار مستحيل بين الحماية وحرية الإرادة . وهى تنتهى ، عمليا ، إلى مضاعفة عقوبات الحبس قصير المدى ، وإلى التخلل عن مكان يتسع باستمرار إلى مفهوم المسؤولية المخففة التى تترك المجتمع بلا سلاح في مواجهة أكثر المجرمين خطورة — كالشواذ . وبذلك لا يضمن كل من قانون العقوبات والعدالة الجنائية القائمة على المسؤولية الخلقية ، الوقاية الفعالة للهيئة الاجتماعية . وكان النظام السجونى الكلاسيكى ، المتأثر بنفس الأفكار لا يحميه كذلك لأن كلا من العزل في الزنزانة والدور العلاجى المدعى للسجون التقليدى قد فشلا : فالزيادة الهائلة في أرقام العود في نهاية القرن التاسع عشر خاصة تكفى للدلالة على ذلك^(٩) .

ومصدر الخطأ ، كما يقول الأنصار الأول للدفاع الاجتماعى ، هو أن مذاهب المسؤولية الخلقية أرادت أن تنسب للعدالة العقابية هدفا مطلقا ، لا يمكن على كل حال تحقيقه : عقاب المجرم بالمعنى الكامل للكلمة ، بنفس نسبة الخطأ الخلقى الذى ارتكبه . إلا أن العدالة العقابية ، وهى عمل بالضرورة انساني لا يمكن أبدا أن يكون لها إلا معنى وقيمة نسبية . وهدفها الوحيد أن تضمن ، بأفضل طريقة ممكنة حماية الشخص ، والحياة ، وأموال وشرف المواطنين . وهذا هو ، كما سنرى ، أحد الاتجاهات الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى . إلا أنه حسبا يذهب برينس ، لا يمكننا حقا الوصول إلى هذا الهدف ، إلا بأن يستبدل بمفهوم المسؤولية الخلقية معيار الحالة الخطورة للجاني^(١٠) .

يجب أن يقوم تحرك جديد ضد هذه الحالة الخطرة ، وأن يقوم لا على الفعل العابر ، ولكن على الحالة المستديرة للفرد . بل يجب أن يكون لهذا التحرك عند الحاجة — حسب هذا المذهب الأول ، أن يعبر عن نفسه باطالة سلب الحرية المطبق على الجانح ، عندما تبدو هذه الإطالة أمرا لا مفر منه لضمان أمان المجتمع . ومن المهم قبل أى شئ آخر فى هذا الصدد ، أن نضع فى الاعتبار الفئتين الأساسيتين للأفراد الخطرين وهما : الشواذ أو المتخلفون عقليا من جهة ، والعائلون أو المجرمون المحترفون من جهة أخرى . وكان على تلك الحركة المبتدئة أن تطلب لتحقيق ذلك إقامة منشآت جديدة ، وخاصة للشواذ .

ولكن ذلك التحرك ، أو على الأقل ما يتم منه فيما بعد وقوع الجريمة ، وهو الأكثر أهمية ، يجب أن تختص به السلطة القضائية ، فمفهوم الحالة الخطرة هو فعلا بالنسبة لأدولف برينس مفهوم قانونى ، فى مقابل مفهوم المسؤولية المخففة التى تبدو له فى جوهرها مفهوما طبييا . وهكذا تكون الحرية الفردية نفسها مضمونة فى مواجهة التدابير الجديدة المختلفة عن العقوبات التقليدية أى « تدابير الأمان » ، بل وفى مواجهة الأحكام غير محددة المدة . فإن عدم التحديد يبدو فعلا لبرينس وكأنه مرغوب فيه ، بل أكثر من ذلك وكأنه طبيعى فى النظام الجديد القائم ، لا على العدالة التعزيرية التى تقوم على مجرد توزيع أنصبة التعزيرات على الجانحين ، ولكن على وقاية مدروسة جداً للمجتمع ، لأنه يجب ، لكى تصبح هذه الوقاية فعالة ، أن تبقى طالما بقيت الحالة الخطرة ذاتها . ويجب أخيرا ، لهذا الدور القضائى أن تكمله حركة لمكافحة الجريمة لها طابع إدارى أو — لها ، بتعبير أدق ، طابع اجتماعى ، وتجهد فى النضال ضد الحالة الخطرة قبل النضال ضد الجريمة فى محاولة لأن تمنع بكل الطرق تولّد هذه الحالة الخطرة . ويتم ذلك بخاصة بفعل تدابير للتمدين ، وبفضل النضال ضد السكن الحقيم ، وبفضل تشريع اجتماعى من شأنه أن يحول دون سقوط بعض الذين تقطعت بهم الأسباب فى اليأس واليأس ، وربما بوجه خاص بواسطة معاملة فعالة مائة للجريمة وتربية مناسبة للعجزة والمتخلفين .

هذه هي الخطوط العريضة لأول مذاهب الدفاع الاجتماعى كما صاغه أدولف برينس . وعندما ننظر لهذا المذهب فى جملته فإننا نلاحظ أنه كان يقدم العديد من الصفات المميزة الدقيقة ، التى قد يكون من المفيد التأكيد عليها .

أولى هذه المميزات تتمثل فى أنه إذا كانت إحدى المعالم الأساسية للمذهب هى كما قلنا وكررنا ، وضع الحالة الخطرة للجاني فى الاعتبار ، فإن هذه الحالة الخطرة لا ينظر لها حيثئذ ، وهذا ما لم نشر إليه بما فيه الكفاية ، إلا من وجهة نظر الدولة والمجتمع فقط ، فى حين كانت وجهة نظر الفرد (سواء كان ذلك مؤقتا أو ظاهريا) غير موجودة تقريبا . ويتمثل السؤال الموجه للقاضى فى معرفة ما إذا كانت الخطورة تقوم وتبرر ، أو بتعبير أدق تتطلب ، تدبير حماية اجتماعية . ويمكن بلا شك للتدبير المتخذ أن يساهم فى الحماية الفردية بما أن هذا التدبير سيكون له غالبا — هو أيضا — طابع علاجى ، ولكننا لا نتوصل إلى هذه الحماية الفردية إلا بطريقة غير مباشرة وبنوع من رد الفعل . ونقطة الانطلاق هى بالضرورة حماية المجتمع إذا نظر إليها على أنها الأساس القاطع لنظام عقابى عقلانى وفعال . والفكرة الأساسية هى فكرة الخطورة كما كان قد واجهها جاروفالو : خطورة فردية تؤدي بالجاني إلى الخضوع لتدابير تبعد خطورته .

وينتج عن ذلك ، وهذه صفة ثانية مميزة لهذا المذهب نفسه ، أن يصحبه النظريات الجديدة رد فعل قوى ضد عقوبات السجن القصيرة المدة ، وضد التساهل الشديد فى المحاكم . ويرجع برينس لتأكيد ذلك ، عدة مرات ، فى كتاب سنة ١٩١٠ بإصرار مميز . ويشرح ذلك قائلا : إن القضاة يواجههم تسامح وشفقة ذات نزعة انسانية تستحق فى الواقع النقد بشدة لأنها ضارة للمجتمع ، إذا تحرك هكذا بلا دفاع : ونجد هنا أيضا صدى للمذهب الذى كان تدغمه جاروفالو فى نهاية القرن التاسع عشر فى مؤلفه « علم الإجرام » .

وقد سحب رد الفعل هذا ضد العادات القضائية — من ناحية أخرى — رد فعل مماثل ضد عجز النظام الذى تشيد به المدرسة السجونية إذ ظهر أن

النظام الزنزاني ، المدعى أنه إصلاحي ، غير فعال . وكتب برينس يقول عن الجانحين المخترفين أنه من السذاجة الاعتقاد أننا بابقائهم لمدة قصيرة في زنزانة ، تعطى للنظام الاجتماعي ضمانات كافية للأمن . وهذه أيضا نزعة إنسانية مفهومة خطأ وخطرة تصحب الحركة السجونية التي يجب أن تضمن حماية المجتمع . وكان تأثير جاروفالو أيضا في كل هذه التطورات واضحا : ولكن إذا كان برينس لا يذهب أبعد مما ذهب مؤلف « علم الاجرام » فانه مع ذلك كانت له حساسيته — مثل الكثير من العلماء الجنائيين في عصره ، لنزعة ضمان حماية فعلية للهيئة الاجتماعية التي يجب الاهتمام بتوكيد حقوقها .

ويقوم في مواجهة هذه المميزات السالبة للمذهب عدد من المطالب الإيجابية . أول هذه المطالب يتمثل في المطالبة إلى جانب العقوبة ذاتها ، بتدابير جديدة موجهة بالذات لتؤدي في النهاية إلى دفاع اجتماعي حقيقي ويخص برينس بالذكر في هذا المقام التدابير التي اتخذها القانون النرويجي سنة ١٩٠٢ ، والتي أخذها « قانون منع الجريمة » الانجليزي سنة ١٩٠٨ ، والقوانين المعمول بها في أستراليا أو أفريقيا الجنوبية أو القانون الفرنسي لسنة ١٨٨٥ الذي أرسى نظام « الإبعاد » . ومع ذلك فان اصطلاح « تدابير الأمان » (Mesures de Sureté) الذي سيكون له فيما بعد حظ في الكتابات الجنائية في البلاد اللاتينية وبلدان قارة أوروبا ليس موجودا في كتاب برينس . فالمؤلف لم يحاول تحديد أو تنمية مفهوم قانوني جديد ، بل أن العجيب أن تذكر على العكس من ذلك أن أدولف برينس بمطالبته بتدابير مختلفة عن العقوبات التقليدية كان فقط مهتما برؤيتها تتسلل إلى التشريع الجديد ، بطريقة تشبه شيئا ما ، « الحجز الوقائي » (Preventive detention) الانجليزي ، بدون اتخاذ موقف قطعي وبدون تحديد مبدأ أساسي .

وفي نفس الوقت ، طالب أنصار المذهب الأول للدفاع الاجتماعي بأن يتم وضع تصنيف جد علمي للجانحين . ولكن إذا كان برينس يتذكر هنا أيضا المطالب الوضعية ، فإنه لا يضع في حسابه نظريات لومبروزو ، ويبدو حذرا

جدا عندما يتعلق الأمر بطبيعة الجانح المدعى أنها خاصة ويمثل نماذج المجرم بطبيعته التي كان يعنى عندئذ بأبرزها في كل حين ، أو حتى عندما يتعلق الأمر بالاستعداد السابق للجنوح . ولقد سمحت له الأهمية التي أعطاهها لمظاهر الخطورة التي لاتتغير والتي هي خارجية بشكل ما ، سمحت له بعدم اتخاذ موقف من المذاهب المتعلقة بالعوامل المسببة (اتولوجيا) للجريمة وهكذا فان التوكيدات القاطعة لعلم واثق جدا وكأنه مبهور بنفسه — تلتها عند برينس ، الاتجاهات الأكثر مرونة لسياسة جنائية أخذت بتعاليم ذلك العلم العقائى المجدد .

وعندما نقرأ نشرة الاتحاد الدولى لقانون العقوبات ، وعندما نرجع لمؤتمرات الأنثروبولوجيا الجنائية التي عقدت سواء في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، أو في السنين الأولى من القرن العشرين ، وعندما نعيد قراءة مؤلف برينس نفسه ، نلاحظ أن التدابير المطلوبة تقتصر فعلا ، على فئتي الجانحين اللتين سلف ذكرهما : المنحرفين عقليا ، والعائدين أكثر من مرة للأجرام . ومرة أخرى نلاحظ أيضا في ذلك ، أن مفهوم تدابير الأمان لم يبرز بوضوح . فالحل المفضل المشار به يتمثل في نهاية الأمر في إطالة العقوبات أو في إضافة عقوبة تكميلية سالبة للحرية إلى العقوبات القائمة . ولذلك ذكر برينس مثال القانون الفرنسى سنة ١٨٨٠ أو القانون الانجليزى لسنة ١٩٠٨ . ولقد أرجىء التنظيم السجوى على أساس المعطيات العلمية ، رغم أنه كثيرا ما أشيد به ، أرجىء في الحقيقة إلى ما بعد . وتمثلت الأهداف المباشرة في التعرف على الطابع الخطر لبعض الأفراد لتطبيق عليهم تدابير تمنعهم من الإضرار لأطول مدة ممكنة .

ويجب ألا ننسى على كل حال أن الدفاع الاجتماعى منذ التعبير الأول عنه — أعطى أهمية كبيرة للأبقاء على قيام خصومة قضائية بضمانات فعالة لحماية الحرية الفردية . ويقترَب قَرى. في هذه النقطة من برينس وذلك عندما يأخذ على عاتقه بيان أن حالة الخطر الاجرامى ، أى التي ظهرت بارتكاب جريمة ،

هي الوحيدة التي تكون من اختصاص القضاء الجنائي ، وأن قبول هذا المعيار الجديد لا يمكن أن يمثل خطورة على الحرية الفردية ، بما أن المتهم يحتفظ بضمانات القانون والتنظيم القضائي والإجراءات^(١) .

ولقد ظل مذهب الدفاع الاجتماعي كما عبر عنه في أعمال برينس ، وربما يكون هذا هو ما يميزه في مناخه الخلفي ، عن مذهب جاروفالو — ظل مع ذلك حساسا جدا للشفقة الاجتماعية . وكان برينس يريد أن يضمن أكثر بواسطة الدفاع الاجتماعي ، حماية الفقراء ، ورقبى الحال والمساكين الذين يتركهم المجتمع الحالى بلا دفاع ، والذين نتركهم فريسة للمجرمين المحترفين ، وذلك إذا لم نعهد لهم الطرق ليصبحوا هم أنفسهم مجرمين . ولكن ، هنا أيضا ، لا ينظر منطقيا إلى حماية رقبى الحال هؤلاء أى بعض الأفراد — إلا على أنها حماية للجماعة يجب أن تحقق ذاتها بوسائل قوية للدفاع الجماعي .

وربما تكون اذن في النهاية الفكرة المسيطرة في هذا المذهب الأول هي فكرة عزل الجانحين الخطيرين من أجل إخضاعهم لنظام قاس . هذا على كل حال هو المظهر الذى يمكن أن نقول إن مذهب الدفاع الاجتماعي تسلسل به أولا إلى القانون الوضعي . وأدولف برينس كان قطعاً على حق عندما ذكر قانون ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ الفرنسى أو النظام الذى أقامته المادة ٦٥ من قانون العقوبات النرويجي لسنة ١٩٠٢ ليؤيد بهما نظامه . وكان هذا النظام ، مثله مثل نظام القانون الانجليزى لسنة ١٩٠٨ ، يتمثل في وضع تدبير لعزل مؤقت أو نهائى للجانح المحترف المعروف بأنه لا يمكن اصلاحه . ولم يكن يطلب من العقوبة اصلاح هذا الجانح ولا يطلب من الحبس تقويمه . كان يراد فقط أن ينحى الأفراد الخطرون جدا جانبا من أجل سلبهم كل فرصة للاضرار .

بل أن فكرة العزل كانت من القوة بحيث أن جاروفالو لم يتردد في المطالبة هؤلاء الأفراد الذين لا يمكن تقويمهم — بتدبير العزل المطلق إلى أبعد الحدود — الأعدام . ودون الذهاب إلى هذا الحد أكد فون ليسرت وكارل ستوس (Carl Stooss) ، صاحب المشروع الأول لقانون العقوبات السويسرى في سنة

١٨٩٣ مناصرتها لنظام العزل . وبحسب برينس وهو المتحمس لإلغاء عقوبة الإعدام قلبا ومذهبا ، بحث بدوره عن تدير للمنع من الإضرار أكثر منه لتصفية جنزية . وفي فرنسا ، ظهر طارد (Tarde) نفسه كمؤيد لسياسة الصرامة هذه وعندما تكلم عن أفراد حرموا من كل حس خلقى ، حتى ولو كان ذلك بسبب تكوين عقلى سىء ، رفض معاملتهم كمجانين لا يقعون تحت طائلة قانون العقوبات . « حتى إذا عرف انسان بأن لديه عى ألوان فإنه يمكنه أن يحتفظ بمكانة فى مجموعته ، ولكن إذا عرف أنه لا أخلاق منذ ولادته ، أى لا اجتماعى فإنه يجب أن يوضع خارج القانون الاجتماعى — مثله مثل ثمر فر من قفصه ... يحسن لفظه أو عزله اجتماعيا ، إلا أن الأشغال الشاقة والسجون هى بحق التعبير الوحيد حتى الآن ، عن هذا العزل الأعلى أو الأدنى » (١١) .

ومفهوم تدير التصفية هو إذن شائع إلى حد كبير وكان فضل برينس ، على المستوى الخلقى ، هو عدم الوقوع فى المبالغة فى العزل العنيف الوحشى ، وأنه تذكر أن ما ركن طارد إلى تسميته « الكائن اللا اجتماعى » هو انسان وسيظل إنسانا ؛ ولبرينس الفضل أيضا ، وهو فضل عظيم بالنسبة لعصره ، فى محاولته أن يدخل ، على المستوى العلمى ، تدير العزل أو كف الخطورة فى نظام عقابى شامل وفى سياسة جنائية عقلانية .

وفعلا بدت الحركة التشريعية فى السنين الأولى من القرن العشرين بل فى السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر وكأنها ترى السراب فى هذه الطريقة فى الرؤية . وكانت تدابير الدفاع الاجتماعى التى تسلت فى القوانين ، مملا فقط من فكرة وضع بعض الجانحين غير القابلين للإصلاح والخطرين جانبا لاخضاعهم لعقوبة طويلة بل ودائمة . وكان لديهم كثيرا عندئذ أن يكون التدير المتخذ تجاههم هو من الناحية الفنية عقوبة أو تدير أمان . وكان القانون الفرنسى يصف الابعاد (Relégation) بأنه عقوبة تكميلية مؤبدة بالمستعمرات . وكان ساليي (Saleille) يرى فيها بحق « إلهاما مباشرا من المدرسة الإيطالية » .

فهؤلاء الذين لا يمكن إصلاحهم « يجب تنحيهم جانبا وتخليص المجتمع منهم

ولنضع إذن من أجل ذلك بمستعمرة تخصص لاستقبال هؤلاء المنشقين على الحياة الاجتماعية وليرسلوا إليها . هذه عقوبة من عقوبات السياسة الجنائية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، ولكنها قطعاً ليست من عقوبات القانون الجنائي . وهى ليست سوى تدبير من تدابير السياسة الاجتماعية « (١٣) » . وهكذا مالت الحركة التشريعية ، تلقائياً وكما لو كان غريزياً — إلى ترتيب ردود فعل للدفاع ضد الأفراد الخطرين جداً . ويتمثل المذهب الأول للدفاع الاجتماعى فى الوعي بهذه الحركة التشريعية التى كانت لاتزال فى قوتها إلى حد كبير ، وفى تنسيق اتجاهات مذهب مدرّوس من مذاهب السياسة الجنائية — يمكنه عندئذ بحقّ فعلاً ولكن بجديّة أيضاً ، أن يعرف كمذهب « الدفاع الاجتماعى » بالمعنى الأول لهذا التعبير .

—٣—

لقد أجهدنا حتى الآن فى بيان كيف تكون وكيف عبر عن نفسه مايجب أن نسميه بالمذهب الأول للدفاع الاجتماعى ، وكيف قدم له أدولف برينس — على أثر الوضعية والاتحاد الدولى لقانون العقوبات ، ولكن بعيداً عنهما — لأول مرة بناءً مذهبياً ، واضعاً نظرية مستقلة للدفاع الاجتماعى فى مواجهة قانون العقوبات منظوراً إليه فى آن واحد من حيث تطوره السالف ومن حيث مستقبله المباشر . وعلى ذلك فإن برينس هو — تاريخياً — أول من شرع فى ملء الصيغة التى شاعت — صيغة «الدفاع الاجتماعى» — بهذا المضمون الفقهيّ ، وهو الذى جعل منه لأول مرة التعبير الحرّ عن تطور معين للسياسة الجنائية .

ولم يكن هو بلا شك بالمنزل ولا بالمبشر المغامر . ولكنه فى كتابة تاريخ كامل لحركة الدفاع الاجتماعى — ولو أن هذا ليس هدفنا — يجب إعادة وضعه بطريقة أكمل ضمن تيار الأفكار التى يلهمها ، وأن توضع فى الاعتبار الجهود والأعمال التى كانت صدى فى نفس الفترة لذات الاهتمامات ، وتهدف ضمناً أو صراحة إلى نفس الغايات . وسنكتفى ببعض الإشارات السريعة لتحديد

موقع المناخ الأول للدفاع الاجتماعى الذى مهد للمرحلة التالية ، مرحلة فترة ماين الحرين .

ومن المهم مع ذلك أن يذكر لينس كرايد وكمتكلم بلسان المذهب الأول للدفاع الاجتماعى أنه لم يكن له بمعنى الكلمة مكمل مباشر أو غير مباشر لرسائله . كان مذهبه يطور جيدا الاتجاهات الجديدة ولكنه لم يكن مدرسة . وعندما أخذ فاندرفيلد (Vervuek) وفيرفايك (Vendervelde) فى بلجيكا نفسيهما — كل واحد من جانبى فى مجاله الخاص وبوسائله الخاصة فى العمل ، عندما أخذ كل منهما يترجم أفكار أدولف برينس إلى حقيقة إيجابية فإنهما لم يعلن أن لهما مذهبا جديدا . ولكن بدأت معهم على كل حال بطريقة ثابتة بوجه من الوجوه مرحلة ثانية للدفاع الاجتماعى ، وفيها أخذت الاهتمامات النظرية مكانها للتطبيقات العملية . إن طابع ومعنى هذه المرحلة الثانية هما اللذان يجب علينا تحديدهما الآن وسنرى أنها هى التى سيكون عليها إلى حد كبير أن تؤدى بالضرورة الحقيقية الكامنة فيها إلى التجديد المذهبى فى الفترة التالية ، ومنها سيخرج حقا الدفاع الاجتماعى الجديد .

كانت المرحلة السابقة قد طبعت بظهور التدابير الأول للدفاع الاجتماعى فى التشريع . ولقد ذكر المأسوف عليه جريسپينى (Grispiini) فى تقرير هام مقدم إلى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات فى روما عن مشكلة توحيد العقوبات وتدابير الأمان ، ذكر أن (Luigi Luchina) لويجى لوكينو كان قد أدخل بالرغم من كونه « خصما معتزا بنفسه وناقدا قاسيا للمدرسة الوضعية » ، فى قانون سنة ١٨٨٩ تجديدات مختلفة تقابل « تلك التى سيشار إليها فيما بعد باسم تدابير الأمان »^(١٤) . ولكنه يحسن ألا ننسى أيضا أن تدبير الأمان الأول الحقيقى الذى ظهر فى مجال التشريع فى نهاية القرن التاسع عشر هو « الإبعاد » فى القانون الفرنسى سنة ١٨٨٥ وهو الذى قلده فيما بعد القانون البرتغالى لسنة ١٨٩٢ قبل أن يقلده القانون الأرجنتينى لسنة ١٩٠٣ فى الصورة التى تكاد لا تختلف عن النفى فى أراضى الجنوب . ولقد استعادت

بلجيكا في سنة ١٨٩١ النظام القديم للوضع تحت تصرف الحكومة ، لتعطيه معنى جديداً للدفاع الاجتماعى ، وذلك لتنظيم حماية أكثر فاعلية ضد المشردين. ولقد أدخلت ويلز الجنوبية الجديدة (فى استراليا) بواسطة « قانون المجرمين المعتادين » فى سنة ١٩٠٥ ، نظاما أخذ به فيما بعد تحت اسم الحجز الوقائى « قانون منع الجريمة الانجليزى لسنة ١٩٠٨ الذى يمثل من وجوه كثيرة كما أشرنا من قبل قانونا حقيقيا للدفاع الاجتماعى رغم أنه لايمتوى على المصطلحات الخاصة به . ولعلنا أن نذكر أيضا التشريعات التى وضعت ، منذ قانون ماساشوستس فى سنة ١٨٧٨ ، أو نمت نظام الاختبار القضائى فى تشريعات البلاد الأنجلو — أمريكية . بينما اعتقت البلاد اللاتينية أو بلاد قارة أوروبا على التوالى نظام وقف التنفيذ أو تعليق العقوبة على شرط — تقليداً للقانون البلجيكى لسنة ١٨٨٨ وقانون بيرانجيه (Berenger) الذى صدر فى فرنسا فى سنة ١٨٩١ . ويضاف إلى هذه الحركة التشريعية تلك الحركة التى ضمنت فى الولايات المتحدة الأخذ فى التشريع بنظام الحكم غير محدد المدة^(١٥) ، وتلك التى خرجت أيضا من أمريكا الشمالية والتى كان عليها أن تفرض عن طريق ظاهرة لها دلالتها ، ظاهرة العدوى التشريعية ، تنظيم محاكم الأحداث ، التى أنشئت لتنقذ الجانح القاصر من النظام القمعى المعتاد للجانحين البالغين^(١٦) .

هذه الوقائع لايمكن أن تنكر . ومع ذلك فقد كان المذهب على حق عندما حيا ، وكان فون ليسزت أول من فعل ذلك ، مشروع ستوس (Stooß) الشهير فى سنة ١٨٩٣ باعتباره التعبير التشريعى الأول والكامل عن نظام عقلاى لتدابير الأمان . إلا أن مشروع ستوس لم يصبح — بعد تعديلات عديدة — قانونا وضعيا ، إلا مع صدور القانون السويسرى للعقوبات لسنة ١٩٣٧^(١٧) ، وإذا كان المشرع الترويمجى فى سنة ١٩٠٢ قد ابتدأ فى إصدار سلسلة قوانين العقوبات فى القرن العشرين ، وذلك ببعض جرأته التى كانت تقلق الكلاسيكيين الجدد فى ذلك الوقت ، فإن هذه التجديدات كانت مازالت

محدودة ، ولم تكن التدابير التى وضعها قد انتظمت بعد فى تشريع متسق للدفاع الاجتماعى ، ولم تظهر تدابير الدفاع الاجتماعى حتى حرب سنة ١٩١٤ فى تشريع وضعى إلا بطريقة متتارة ، كأنها وسائل شاذة محدودة أو استثنائية ، وباعتبارها على نحو ما مجرد تجربة . وهكذا تؤكد مفهوم « تدبير الأمان » فى الفقه ، وفى الفقه وحده ، فى فترة الحضارة التى انتهت بانتهاء حرب سنة ١٩١٤ . وبرز تصور « الدفاع الاجتماعى » ولم يكن للمصطلح أو لفكرة الدفاع الاجتماعى نفسه مضمون دقيق ، بل ولا حتى أى معنى حقيقى فى التشريع الوضعى .

ولقد وجد الموقف نفسه ينقلب بطريقة عجيبة إلى حد ما أثناء الفترة التالية ، التى تقع تقريبا بين الحربين ، وحيث تقع مايمكن أن نسميها بالمرحلة الثانية للدفاع الاجتماعى . وبالطبع فإن المعارك المذهبية لم تكن قد أختفت ، ولكنها لم تعد بنفس الحرارة ولا بنفس اللهجة التحمسة كما كانت فى الفترة السابقة . ولقد فقد التعارض بين الوضعية والنظرية الكلاسيكية بعض عنفه . وبدت النزعة التوفيقية وكأنها تنتصر فى صورتها اللأدرية فى فرنسا ، أو فى مظهر فقهى بشكل أوضح فى إيطاليا ، وخاصة مع مدرسة « الصياغة القانونية »^(١٨) ولقد سرى التأكيد فى كل مكان بأن المعارك المذهبية الكبيرة حول المبادئ الفلسفية الأساسية قد تخطاها تطور تشريعى أدخل فى القانون المعمول به مايجدر أن يبقى عليه من النظامين الكبيرين المتنازعين . ولقد زاد من سهولة التزام البعض بهذا الموقف أنه سمح ، فى فترة ظهر فيها تيار استبدادى قوى ، للمتحمسين للنظم الجديدة — بأن يتفوقوا فى مجرد أسلوب التفسير للقوانين المدونة (Lex scripto) الجديدة ، مع الحذر من مواجهتها ، كما حدث فى زمن بيكاريا ، إذ ووجهت بمتطلبات القانون الطبيعى ، أو كما حدث زمن لومبروزو بمواجهتها بتعاليم علوم الانسان التى درست فى استقلال تام . وهكذا خمدت المنازعات المذهبية ، لأسباب عديدة ، وطمان هذا الوضع الوسيط أصحاب الفن . القانونى الذين استطاع بعضهم ، وهم على حق على كل حال ، أن يبرزوا الطريق الوسيط (media via) فى التشريعات العقابية الجديدة^(١٩) .

ولم تختف كلمة « الدفاع الاجتماعي » — تأكيداً — من القاموس القانوني . بل ظلت ، جملة أكثر استعمالاً مما كانت طوال الفترة السابقة . ولكنها فقدت على كل حال هذه الصبغة التي كانت تأخذها عند الوضعيين ، وهذه الدينامية التي كان يعطيها لها ليسزت ، وهذا المضمون الفقهي الذي كان قد حملها به برينس . وإذا ذك مالت إلى التخط بين المعاني المختلفة التي حصرناها في الفصل الأول من هذه الدراسة ، وأصبح معناها الفني الوحيد المحدد مرتبطاً بنظام خاص ومحدود لتدابير الأمان التي تطبق على الشواذ ومعتادى الأجرام . ولقد انتقل الدفاع الاجتماعي أيضاً عن طريق انقلاب عجيب في اتجاهات الفترة السابقة ، من مجال النظرية إلى مجال القوانين الوضعية . وقانون ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ البلجيكي يؤكد ذلك بتصميم ، ولكنه لم يعد (أى الدفاع الاجتماعي) أكثر انحرالاً في هذه الفترة ، من هذه الناحية ، عما كان واحد مثل أدولف برينس معزولاً مذهبياً في عصره . ونشر مرة أخرى لهذا الشذوذ العجيب : فعندما كان برينس يقيم المذهب الأول للدفاع الاجتماعي ، لم يكن للدفاع الاجتماعي في مرحلة التشريع التطبيقات منعزلة ، لاشعورية تقريباً وكأنها غير معترف بها ، بينما أنه إذ أصابه خسوف في المجال الفقهي في المرحلة التالية كان يقابل ذلك تقدم ثابت في النظام التشريعي السائد .

وتشهد تلك الفترة ظاهرة لها دلالة خاصة ، ظاهرة الاستيعاب المنتظم لتدابير الأمان ، في القانون الوضعي ، على الأقل في بلاد قارة أوروبا وفي بلاد أمريكا اللاتينية ويمكننا أن نقول أن كل التشريعات العقابية الجديدة من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٣١ والمرتبطة بنظام المجموعات القانونية الروماني — الأوروبي ، أو التي خضعت لتفوزده ، قد اعترفت بتلك التدابير وأفسحت لها مكاناً عريضاً ولقد رأت فترة ما بين الحربين ظهور سلسلة من قوانين العقوبات التي وضعت بدقة والتي لها قيمة فنية لا نزاع فيها . وكذلك الحال بوجه خاص بالنسبة لقانون ١٩٢٨ الآسباني الذي ولد ميتاً من وجهة النظر التشريعية ولم يقلل ذلك من أهميته أو تأثيره العلمي الجديدين . وكذلك الحال خاصة بالنسبة للقانون

اليوغسلافى لسنة ١٩٢٩ ، وبالنسبة للقانون الايطالى والدنمركى لسنة ١٩٣٠ ، وللقانون البولندى سنة ١٩٣٢ ، وللقانون الرومانى لسنة ١٩٣٦ ، وللقانون السويسرى لسنة ١٩٣٧ ، وللقانون ييرو سنة ١٩٢٤ فى أمريكا اللاتينية ، وللقوانين المكسيكية لسنة ١٩٢٨ ولسنة ١٩٣١ ، وللقانون الكونى لسنة ١٩٣٦ الذى سمي — عجبا — « قانون الدفاع الاجتماعى » ، وبالنسبة لقانون العقوبات الكلومى لسنة ١٩٣٦ ، وبالنسبة للقانون البرازيلى سنة ١٩٤٠ . ولقد أفصح لتدابير الأمان مكان فى قوانين لم تعرف فيها رسميا بهذه التسمية الفنية الجديدة ، ولم يفرد لها القانون فصلا خاصا ، فانه فى القانون الأرجنتينى لسنة ١٩٢٢ ودون أن يسميها باسمها قد عرف مع ذلك على الأقل ثلاثة منها . ولقد جاءت قوانين خاصة فى كل مكان ، إلى جانب مجموعات العقوبات الجديدة ، لتتص على تدابير للأمان ، كما فعلت مثلا السويد فى سنة ١٩٢٧ ، والمجر فى سنة ١٩٢٨ ، وتشيكسلوفاكيا فى سنة ١٩٢٩ ، وبلجيكا فى سنة ١٩٣٠ بقانونها الشهير فى الدفاع الاجتماعى والذى سبقت الاشارة اليه ، وفى فنلندا فى سنة ١٩٣٢ ، وفى أسبانيا والمانيا فى سنة ١٩٣٣ . ولقد ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يتحدث المشرع عن « تدابير الأمان » طبعاً ، ودون أن يعترف الفقه بهذه الفئة الجديدة من التدابير — ظهرت تدابير الدفاع الاجتماعى : وعلى هذا النحو فإنه ، على أثر قانون (Baumes Act) الذى أعلن فى نيويورك فى سنة ١٩٢٦ ، نصت سلسلة كاملة من القوانين الأمريكية على نظام للحجز مدى الحياة بالنسبة للمجرمين المعتادين بعد عدد معين من الأحكام ، وذلك قبل أن تأتى حركة تشريعية جديدة مماثلة قبل الحرب الأخيرة مباشرة لتضع قانون الحجز بالنسبة للجائحين جنسيا من السيكيوتاتيين ، وهو النظام الذى أخذ به على التوالى فى كاليفورنيا ثم إلينوى ثم متشجن ثم فى مينسوتا ، ثم فى عدد من الولايات الأخرى .

ولم تسلم هذه التجديدات التشريعية — المختلفة من أن يصحبها أحيانا بعض

الفوضى . ولقد أنتهت على كل حال إلى نظام مشترك ، وُجدت فيه سويًا وفي آن واحد العقوبات القديمة والتدابير الجديدة ، التي شاعت أكثر فأكثر تسميتها بتدابير الأمان أو تدابير الدفاع الاجتماعي . وكثيرًا ما أكتفى المشرع بتقديم حصر بدلا من تنظيم لتلك التدابير . وهذا هو الحال مثلا في القانون البولندي سنة ١٩٣٢ ، وفي القانون الاسباني لسنة ١٩٢٨ ، وفي القانون الكورني لسنة ١٩٣٦ . ولقد اكتفى في أغلب الحالات بوضع وسائل جديدة ، لرد الفعل المضاد للجريمة لفئة من فئات الجانحين ، من غير أدنى محاولة لوضع نظام شامل حيث يمكن للعقوبات وللتدابير أن تأخذ مجالا للتطبيق محددًا بدقة . ولقد اكتفى القانون الايطالي لسنة ١٩٣٠ وهو أكثر قوانين هذه الفترة طموحا — اكتفى هو أيضا وعلى هذا المستوى على الأقل بحلول توصف بأنها تجريبية إلى حد بعيد .

على أن التشريع ، الذي يملئ مثل هذه التدابير ، هو دائما في تطور متصل لم يتحقق الا تدريجيا وغالبا بواسطة مراحل متعاقبة . وهكذا واجه « الحجز الوقائي » الانجليزي الذي أحدثه قانون سنة ١٩٠٨ في انجلترا فترة شك اصطدم فيها بعداء من جانب القضاة ، وذلك قبل أن يتخذ وضعًا جديدًا في « قانون العدالة الجنائية » سنة ١٩٤٨ الذي أدخل تدابير أخرى جديدة لمعاملة الجانحين^(٢٠) . ولقد جاءت تدابير الأمان في السويد وانتظمت ونمت على مراحل عديدة متتالية بفضل قوانين سنة ١٩٢٧ / ١٩٣٧ / ١٩٤٥ / ١٩٤٧ وذلك قبل أن تجد وضعها النهائي في قانون عقوبات سنة ١٩٦٢ . ولقد أصلح مرسوم في البرتغال في سنة ١٩٣٦ نظام الابعاد الذي وضع سنة ١٨٩٢ وأكمل القوانين الجزئية في قانون ٢٠ يوليو ١٩١٢ (الذي كان ينص على ارسال بعض الأفراد إلى دور التشغيل) ، وذلك بوضع نظام أكثر اتساعا وقائم على مفهوم الحالة الخطرة وترتيب الجانحين في قائمة . ولعل تعدد مشروعات القوانين في أوروبا ، وربما تعددها أكثر في بلاد أمريكا اللاتينية كان ليكنفى على كل ليان قوة حركة الاصلاح هذه وليان تموجاتها .

وليكون عرضنا كاملا يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا ، حركة « الوقاية الجنائية » في نفس الفترة وقبل الحرب الأخيرة مباشرة . لقد استعادت هذه الحركة بعض الأفكار التي عرضتها النظريات الأولى للدفاع الاجتماعي وخاصة مفهوم تدابير الأمان ، وتصنيف الجانحين وضرورة ملاحقة علم النفس . ولقد عرضت من جهة أخرى في الصدارة النظريات الجديدة للدفاع الاجتماعي كما ستكون بعد الحرب العالمية الثانية ، مع التأكيد على الأفكار التربوية المساعدة وعلى تنظيم منع قائم على دراسة أكثر اكتمالا لشخصية الجانح ، مع تأكيد اهتمامها باحترام الشخصية الإنسانية . وحركة الوقاية الجنائية هذه أعلنت عن نفسها في فرنسا عن طريق انشاء « جمعية الوقاية الجنائية » و « جمعية الصحة العقلية » التي كان نشاطها كبيرا قبل الحرب تحت تأثير الدكتور تولوز (Toulouse) خاصة . ولقد ظهرت أيضا في سويسرا حيث أدت إلى تكوين جمعية للوقاية الجنائية ، وفي بلجيكا حيث ألهمت كما نعلم بعد الحرب الأولى الحركة التي نماها بحارة خاصة الدكتور فيفاك Vervaeck . ويمكن أن نجد لها صدى له دلالاته في أعمال المؤتمر الدولي الأول لعلم الاجرام ، الذي عقد في روما في سنة ١٩٣٨ والذي كانت إحدى المسائل المدرجة في جدول أعماله تدور بالذات حول تنظيم الوقاية الجنائية في البلاد الرئيسية^(٣١) .

وكانت الحركة جديرة بالاهتمام ، لأنها كانت تحتوي على انطلاق مذهبي جديد قائم على اعتبار جديد للعلوم الجنائية بعيدا عن التكنيك القانوني الخالص . ولم تكن للمساهمة الطيبة الشرعية التي أشادت بها ، ولا للاهتمام الذي أعطته مجددا لدراسة شخصية الجانح بواسطة الأساليب الفنية الحديثة ، ولا للتعديلات أو لتخفيف الاجراءات التي أقترحتها — تمر دون إعادة نظر في القيم على المستوى الفقهي . وإذا تعرضت لهذا التيار العقول المهمة بتخطي مرحلة التجريبية الادارية أو التجارب التشريعية البسيطة ، فإنها سعت إلى إعادة التفكير في المشكلة العقابية وأن تبرز ، كما دعاها إلى ذلك دنديو دي فاير — في داخل المجلس الأعلى للوقاية الجنائية ، الذي تكون في سنة ١٩٣٩ في وزارة

العدل الفرنسية — مفهوما فعلا للسياسة الجنائية يتخطى مفهومها في بداية القرن .

ولكن هذه الحركة العلمية — مثلها مثل أحدث المنجزات العملية للدفاع الاجتماعى فيما بين الحربين — عكس صفوها ، حتى قبل أن تنفجر حرب سنة ١٩٣٩ بيضع سنوات ، العودة الهجومية والمفاجئة لأفكار العقوبة والردع ، وكانت هذه العودة ترجع إلى ظهور النظم الاستبدادية في بلاد كثيرة ، وإلى أنه وجد ، حتى في البلاد الديمقراطية ، تيار تسلطى فرض على قانون العقوبات في تلك الفترة اتجاهها جديدا . هذا التضاد بين الدفاع الاجتماعى وقانون العقوبات ذى النزعة التسلطية يشير إلى نهاية الفترة الثانية ، ويشير أيضا ، كما سنرى ، إلى بداية الثالثة ، التى سيخرج من خلال محتتها الدفاع الاجتماعى الحديث .

— ٤ —

كان يمكن الاعتقاد ، لأول وهلة ، أن حركة الدفاع الاجتماعى مستجد سبيلها ميسرا ان لم يكن مدعما ، بقيام قانون العقوبات ذى النزعة التسلطية . فقانون العقوبات الايطالى لسنة ١٩٣٠ الذى أعلن في تلك الفترة جهارا باسم « قانون العقوبات الفاشستى » والذى كان يرسر واضعه أن يؤكد كونه « قانونا سياسيا » (٢٢) ، أدخل تدابير الأمان وأقام نظاما لها في ايطاليا . وكذلك النظام الهتلرى هو الذى أقام بقانون في سنة ١٩٣٣ في المانيا نظاما لتدابير أمان ، بينما جاء قانون آخر ، في ١٤ يوليو ١٩٣٣ بنظام التقييم المفروض على بعض الأفراد لتحسين النسل (٢٣) . ومن ناحية أخرى ، فإن قانون العقوبات لدى السوفيت في سنة ١٩٢٢ ، وبوضوح أكثر أيضا قانون سنة ١٩٢٦ — كانا يدعيان أنهما يستبدلان بالعقوبات القديمة « تدابير للدفاع الاجتماعى » مع التأثير ببعض المفاهيم والمصطلحات المقتبسة من المذهب الوضعى (٢٤) . ولم يكن الأمر قطعا يتعلق هنا بتشريع « فاشستى » ولكن قانون العقوبات السوفيتى لم يكن مرتبطا بدرجة أكبر بالتقليد الليبرالى (التحررى) . في كل هذه الحالات ، كانت أية

ثورة سياسية مضادة للنزعة التحررية القديمة تبدو وهي تكتسح أمامها المنازعات الفقهية وكأنها تفرض الالتجاء إلى تدابير الأمان .

ومع ذلك فلم يكن الأمر هنا إلا مظهريا ، لأن النظم المستبدة أكدت العقوبة الجزائية والرادعة . فقانون العقوبات الايطالى فى سنة ١٩٣٠ التجأ إلى التدعيم المائل للعقوبات المعمول بها ، بما استتبع إعادة عقوبة الاعدام فى ظل النظام الفاشستى ، فيما لم تكن موجودة فى قانون سنة ١٩٨٩ . والاهتمام بهذا الاتجاه كان أكثر وضوحا وتدعما أيضا فى قانون العقوبات الوطنى الاشتراكى (فى ألمانيا) الذى كان مذهب الرسمى يبرز فى تلك الفترة أهمية الدفاع عن مجموع الشعب . وفيما بين التجارب الاستبدادية فى وسط أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وبين المحاولات الديكتاتورية ، التى قد يتفاوت تأكيدها ودوامها ، فى أمريكا اللاتينية ، كانت الانطلاقة واحدة : فقانون العقوبات المستبد يميل بانعطاف طبيعى إلى اعلان وتأكيد حق السلطة « فى القمع » .

وإذ كنا نريد مثلا واضحا جدا على هذا الموقف ، فإننا نجد فى ألمانيا فى تعديلات « المبادئ المتعلقة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية » التى وضعتها فى سنة ١٩٢٣ جمهورية فايمر (Weimer) والتى كانت المادة ٤٨ منها تقرر أن هذا التنفيذ هدفه العمل ، والإصلاح المعنوى للمدانين . ولقد فرض النظام النازى منذ سنة ١٩٣٤ صياغة جديدة : فقد كانوا يؤكدون إذ ذاك أن هدف تنفيذ العقوبة هو التكفير عن الضرر الذى أحدثته الجريمة ، وأن العقوبة السالبة للحرية يجب أن تسبب ألما محسوسا ، هدفه الحيلولة دون العودة للجرائم . وهكذا ظهرت مرة أخرى فكرة العقاب القائم على « العبرة » وانتهى منع الجريمة الفردى نفسه إلى التخويف الجماعى . وبقانون صدر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٠ ، معدلا مرة أخرى نفس هذه المادة ٤٨ ، أعلن بوضوح أكثر أنه من خلال تنفيذ العقوبة السالبة للحرية يجب أن يحمى مجموع الشعب ، وأن يكفر عن الخطأ ، وأن يمنع ارتكاب أعمال جنائية جديدة . وهكذا لم يعد منع الجريمة يبدو إلا كنتيجة لنظام للتكفير ، والمعانة والتخويف . ولم يتردد أحد

يمثل المذهب النازي في أن يعلن فوق ذلك أن العقاب ضروري لأن الشعب في حاجة إلى أن يحصى ، وأن هذه الحماية يجب إذن أن تتم لو اقتضى الأمر على حساب حياة الفرد ، بما أن سلامة الشعب لها الأولوية المطلقة على المصالح الخاصة . نفس هذا المؤلف كان يأخذ على قانون العقوبات التحرري أنه وضع إعادة تربية الجانح في وضع مركزي في قانون العقوبات وكان يؤكد أنه يجب « العقاب لتحقيق العلاج » (٢٥) .

على أن التيار الذي وجد التعبير الكامل عنه عند أصحاب مذهب قانون العقوبات « الوطني — الاشتراكي » — (النازي) ، لم يكن يستشعر وجوده في البلاد الشمولية فحسب . كان قانون العقوبات يميل في كل مكان ، في السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة إلى أن يصبح قانونا مستبدا للعقوبات ، ولم يكن من شأن بدء الأعمال الحربية قطعا إلا أن يؤكد هذا الميل . انجلترا نفسها عرفت خلال الحرب ، استثناءات هامة لنظامها التقليدي في الاحترام المطلق للحريات الفردية ، وصلت إلى حد إعمال نظام الحجز الإداري .

ولقد بدا تدعيم القمع عندئذ أن له الأولوية على كل اعتبار آخر للسياسة التشريعية ، وسنجد له مثالا في فرنسا ، في القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة في الفترة التي سبقت مباشرة حرب سنة ١٩٣٩ . فالتعديل الذي أصاب الجرائم والجنح المخلة بأمن الدولة ، وكذلك قمع الخيانة والتجسس أخذوا طابع الصرامة ، حتى أن فرنسا كانت الوحيدة تقريرا بين الدول التي احتلت فيما بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٥ التي لم تجد حاجة بعد التحرر لتعديل تشريعها لمعاقبة وقائع التعاون مع المحتل . كانت الحركة عامة واستطاع عالم جنائي عظيم أن يلاحظ بالنسبة لسنوات ما بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ الزيادة « الهائلة في عدد الأفعال التي يعاقب عليها القانون » (٢٦) .

وطوال تلك الفترة ، خبت اذن فكرة الدفاع الاجتماعي ، مثلما حدث لنفس فكرة الوقاية الجنائية . ومن ذلك أنه كان من أوائل أعمال حكومة فيشي في مجال السياسة الجنائية إلغاء المجلس الأعلى للوقاية الجنائية ، الذي كان قد قام

بمقتضى مرسوم فى سنة ١٩٣٦ ، وكان المصطلح ذاته قد بدا مشكوكا فيه لدى هذه الحكومة التى كانت تريد لنفسها وضعاً استبداديا . هذا المثال يجب أن نتذكره . فإن كل تأكيد متشدد لسياسة جنائية للقمع تريد أن تتجاهل علاج الجناح ، ومعادية لكل وسائل الاعادة إلى حظيرة المجتمع ، يلجأ إلى أيديولوجية مستبدة ولا انسانية ، بينما هو نفسه يخفى وراء نداءات للأخلاق وينادى باحترام التقاليد .

ولكن نفس مبالغات الديكتاتورية وخاصة ديكتاتورية هتلر سيكون من شأنها أن تثير بطريقة حتمية منذ سنة ١٩٤٥ ، وخاصة فى قارة أوروبا المتحررة عندئذ ، رد فعل شديداً جداً ضد الاحتقار الذى أبداه قانون العقوبات الصارم تجاه الشخصية الإنسانية وتجاه ضمانات الحرية الفردية . ولقد وضع عندئذ لماذا أبدت النظم الصارمة — بوحى من طبيعتها — عداً شديداً تجاه مبادئ الدفاع الاجتماعى ، وكيف أنها حاربت لتعود إلى الأفكار البدائية جداً عن العقاب وعن قاعدة القصاص . لقد حاربت مفهوم إعادة التربية بل أيضاً مفهوم الحماية الاجتماعية القائمة على تطبيق تدابير ذات طابع غير عقابى . وكانت هذه الحركة للعودة إلى الماضى عامة تقريبا ، وظهرت فى كل بلد يكون قد طرح فى طريقة لاعادة التنظيم السياسى أو التغيير الثورى ، هياكل واجراءات النزعة التحررية . وفى الاتحاد السوفيتى ذاته ، حيث بدت الوضعية وكأنها قد ألهمت إصلاحات ماين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٢ ، فإنه قد لوحظت عودة مقصوره إلى أفكار الردع الجماعى وإلى أفكار التشدد فى القمع بغير هوادة ، ووجد نفس مفهوم « الحالة الخطرة » ذاته مستخدما من أجل أهداف سياسية ومن أجل النضال ضد أعداء النظام . وسيجد التطور الذى بدأ هكذا ، التعبير الكامل عنه فى ظل النظام الستالينى حيث أخذ إصطلاح « العقوبة » منذ سنة ١٩٣٤ مكان اصطلاح « تدبير الدفاع الاجتماعى » وهنا أيضا استعاد القمع كل حقوقه .

وعلى ذلك فإن فترة قانون العقوبات ذى النزعة التسلطية قد سجلت

تراجعا في أفكار الدفاع الاجتماعي . ولكن معارضته لها كانت في نهاية الأمر مقيدة للمصير النهائي لهذه الأفكار ، وذلك لأن ثورة الضمير الانساني التي تلت نهاية الحرب الأخيرة كانت متأثرة أولا برد فعل ضد عدم الاعتراف بكرامة الشخصية الانسانية المميز للديكتاتورية . ولم يكن إبراز إعلان لندن في سنة ١٩٤٥ ومحاکمات نورينبرج — لفهوم « الجريمة ضد الانسانية » ، في ذات الوقت مجرد مصادفة تاريخية فإنه ، بعد ذلك بقليل عمل « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » ، لكي يدرج في نص رسمي تأكيد الضمانات الأساسية التي يدين بها المجتمع الحديث للمواطن الحر وكان في هذا يلور لحظة من لحظات الضمير القانوني الدولي في منعطف حاسم من تاريخ العالم . وإذا كانت بعض هذه الآمال الكبيرة قد خابت على إثر ذلك بطريقة ملموسة ، فإن ذلك لا يقلل من أهمية إبراز قوة تلك الحركة التي فرضت على كل الحكومات انتهاء ولو شكليا لذلك الاعلان الجديد لحقوق الانسان .

وقد أثبتت من هذه الحركة الفكرية العامة ، بطريقة طبيعية ومحتمة الاتجاهات التي دعت لتكوين مذهب الدفاع الاجتماعي الحديث . ويمثل هذا التعارض المتشدد بين الدفاع الاجتماعي والديكتاتورية — في نفس الوقت — حدثا تاريخيا ومفهوما أساسيا ليس لنا أن نتوقف كثيرا للتأكيد عليه . وإن مما له معنى ملحوظا كون عديد من دساتير ما بعد الحرب مباشرة حاولت إما إلغاء عقوبة الإعدام ، وإما تحديدات مختلفة لنطاق العقاب ، وإما أخيرا وضع مبادئ للعملية السجونية التي وجب عليها أن تكون في نفس الوقت حركة اجتماعية . ولقد بدأ الإصلاح السجوني ، أو استؤنفت حركته في كل مكان تقريبا . وصار لنفس هذا الإصلاح « الإصلاح السجوني » عندئذ مضمون جديد سمي بعيدا عن التجريبية العملية في فترة ما بين الحربين ، إلى بلوغ مرحلة انسانية اجتماعية ، بروح جديدة تماما (٢٧) .

ولقد خرجت فجأة عبارة « الدفاع الاجتماعي » ، في هذه اللحظة ، مرة أخرى بطريقة طبيعية من الظل ، غير أنه منذ المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي

الذى عقد في سان ريمو (San Remo) في سنة ١٩٤٧ ، ومنذ القرار الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ بتولى قيادة الحركة فيما يتعلق بـ « منع الجريمة ومعاملة الجانحين » ، كان من المفهوم جيدا أن تعبير « الدفاع الاجتماعى » هذا لا يمكن أن يستعمل فقط للإشارة إلى وظيفة للعدالة الجنائية كما هو الحال لدى قرى ، أو تمييز التدابير غير العقابية التى أملاها التشريع الحديث ، تجريبيا أو حتى مذهبيا لضمان حماية المجتمع كما حدث فيما بين الحربين ، ولا حتى لكى يحدد — كما هو الحال مع برينس — المذهب الذى كان يحاول إدخال هذا الاهتمام بالحماية فى سياسة جنائية توضع بطريقة علمية . ولقد تأثرت بوجه خاص حركات الإصلاح العقابى الاسكندنافية التى كانت فى هذه الفترة تفرض ذاتها على كل الأذهان المهتمة بنزعة إنسانية عقابية — مثلا أعلى من « الدفاع الاجتماعى » كان يشار إليه بهذا التعبير ذاته ، وكان يعطيه النشاط الخاص والنفوذ الشخصى لـ « كارل شليتر » — معنى جديدا . وأخيرا ، ودون أن يصرح باصطلاح الدفاع الاجتماعى ، استلهم الإصلاح الذى انتهى فى انجلترا إلى « قانون العدالة الجنائية » (Criminal Justice Act) فى سنة ١٩٤٨ أيضا إلى حد كبير على الأقل نفس المثل الأعلى .

وهكذا فى هذا الجو الخاص بما بعد الحرب ، بعيدا عن التجاوزات اللإنسانية التى كانت قد لطخت للتو شرف هذا القرن ، اجتهد رجال العلم فى كل البلاد — أولئك الذين كانوا يشعرون فى نفس الوقت أنهم رجال ذوو نيات حسنة — فى أن يستعيدوا التقاليد الإنسانية العظيمة ، وفى أن يعيدوا التفكير بروح جديدة فى المشكلة الجنائية ، وقد نظر إليها على أنها مشكلة إنسانية . ولقد أخذ تعبير الدفاع الاجتماعى عندئذ ببساطة طابع الرابطة الروحية بين هؤلاء الرجال الذين جاؤا من آفاق مختلفة ، وبين اتجاهات هى فى ذات الوقت مختلفة ومتلاقية .

ولهذا ، شاع هذا التعبير فجأة خاصة مما أثار دهشة البعض كما أثار قلق البعض الآخر . وكان ماحدث من سوء استخدامه ، وقد ذكرنا ذلك من قبل ،

قد شهد أولا على حيويته ، أو كما نقول اليوم على ديناميته . ولقد أتاح هذا الانتشار العريض للاصطلاح — للكل ، أو على الأقل للعقول المتحررة من أى حكم مسبق ، أن تدرك أن ظاهرة جديدة كانت في دور الإعداد ، بل أنها تتحقق في تاريخ الأفكار الجنائية وفي ذات تطور ما كان يسمى في بداية هذا القرن ، بالعلم الجنائى . هذا الحدث هو وجود حركة حقيقية وجديدة للدفاع الاجتماعى ، أثارت في كل أوروبا التى تحررت من الكابوس المتهللى ، ثم بعد ذلك بقليل في كل أجزاء العالم التى بدأ ينتظم فيها تعاون العلوم الانسانية — اهتماما متزايدا ، وأخذت مكانا هائلا في أعمال رجال القانون الجنائى وعلماء الجريمة والعلماء المهتمين بمشاكل السياسة الجنائية .

سندرس بعد هذا بقليل انتشار أفكار الدفاع الاجتماعى في النظم المختلفة الحالية لقانون العقوبات . وإنما نريد هنا دون تعجل لذكر هذه التطورات ، أن نلفت النظر إلى أن الدفاع الاجتماعى في مرحلة البناء المذهى الحديث ، التى تبدأ من ١٩٤٥ ، كان يتخذ مظاهره في آن واحد على الصعيد القومى وعلى الصعيد الدولى .

فعلى الصعيد القومى تشير عودة الشرعية في ظل الجمهورية الجديدة في فرنسا إلى العودة إلى دولة القانون التى تجد كل مبادرة للدفاع الاجتماعى نفسها بدونها وكأنها أفسدت في أساسها . ولم تكن تصفية بقايا الاحتلال مناسبة لإصلاح شامل ، ولكن في اتجاهين على الأقل تأثرت إصلاحات معينة بالسياسة الجنائية لمنع الجريمة ومعاملة الجانحين : أولا فيما يخص الطفولة الجانحة حيث جاء مرسوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ليقدم بشجاعة وفي جو إلهام سخى تجديدات تحقق إنجازات عملية . ثم كذلك فيما يخص الإصلاح السجونى — حيث يأخذ السيد أمور (P. Amor) على عاتقه ، بإصرار رغم الصعوبات الهائلة في تلك الفترة ، مهمة اجتماعية وإنسانية . وفي خلال سنوات تصدرت فرنسا طليعة التقدم في هذين المجالين بعد أن كانت تعتبر متأخرة عن كل جاراتها ، وأصبح الاختصاصيون الأجانب يبحثون عندها عن الإلهامات

والتعاليم . وبعد ذلك بقليل ، ولو مع مزيد من التردد ، تأثر التشريع العقائى ببعض تطلعات الدفاع الاجتماعى ، قبل أن تصر « لجنة الدراسات العقائية التشريعية » بدافع من الأمانة الفكرية ، على أن تجعل لها مكانا فى مناقشاتها ، وذلك تحت تأثير دفعة المدعى العام بيسون (Bessen) الواعية والديناميكية .

ومن وجهة النظر العلمية ، ربما تكون الحركة أكثر وضوحا . فلقد أخذت لجان الدفاع الاجتماعى التى كونتها الرئاسة بطريقة غير رسمية غداة التحرير — تدفع إلى أعمال ، ومناقشات ومراجعات ذات فائدة كبيرة . وفى سنة ١٩٥٣ تكون فى معهد « القانون المقارن » بجامعة باريس « مركز دراسات الدفاع الاجتماعى » والفرص منه تنسيق البحوث ودفعها للأمام . وسرعان ما عمل ، وذلك بفضل معاونة كليات الحقوق الفرنسية المختلفة وترحيها الودود ، على تنظيم اجتماعات للدفاع الاجتماعى حيث كانت تتخذ فى كل عام مشكلة من مشكلات الساعة فى السياسة الجنائية موضوعا لدراسة حرة بين علماء القانون ، وبين أصحاب النظريات والمطيقين ، وبين الأطباء وعلماء الجريمة وعلماء قانون العقوبات ، وبين وعاظ السجون والعاملين فى المجال الاجتماعى^(٢٨) . و « المؤتمرات الفرنسية فى علم الأجرام » التى نظمت بعد ذلك ، وفقا لصيغة مقارنة للدفاع الاجتماعى ، وهى أبعد ما تكون عن منافسة هذه الحركة ، أعطتها فرصا جديدة لتدعيم نفسها ، ولتدعيم كذلك الروابط القوية التى تربط « علم الإجرام » و « الدفاع الاجتماعى »^(٢٩) .

وعلى الصعيد الدولى فإنه سبق لنا أن أشرنا إلى الأهمية التى كان يمثلها تكوين « قسم الدفاع الاجتماعى » فى السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨ . وقطعا ، لم يكن الأمر هنا يتعلق بتكريس مذهب لا يبحث هو نفسه عن مثل هذا التكريس ، إلا أن السياسة الجنائية لمنع الجريمة ولمعاملة الجانحين التى كان ينمىها ذلك القسم الجديد كانت لها دلالتها . ولذلك كان على « إدارة الدفاع الاجتماعى فى الأمم المتحدة » فى سنة ١٩٥٠ أن تستوعب « اللجنة الدولية للعقوبات كـالسجون » التى كانت منذ إنشائها فى سنة ١٨٧٢ حتى المؤتمر الثانى عشر والأخير فى سنة ١٩٥٠ الذى كان له يريق خاص قد

ساهمت بصر وبلا وهن في تكوين المفاهيم الحديثة للسياسة الجنائية . ولقد قام « قسم الدفاع الاجتماعي في الأمم المتحدة » فيما حول سنة ١٩٥٠ بعمل هام : فقد واصل مؤتمرات تلك اللجنة الدولية ، وشهدت المؤتمرات التي نظمتها كل خمس سنوات ابتداء من مؤتمر جنيف في سنة ١٩٥٥ — عددا قياسيا من المشتركين . ولقد نظم قسم الدفاع الاجتماعي وبطريقة أكثر نفعا اجتماعات ومؤتمرات ذات طابع إقليمي ، كما أن « المجموعة الأوروبية للخبراء في مجال مكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين » التي كان سير ليونيل فوكس رئيسا لها — اجتهدت في مجالها بوجه خاص في مواصلة حركة اللجنة الدولية . وكانوا يجلبون دائما أنفسهم — سواء اعترفوا بذلك أم لا — في مناخ الدفاع الاجتماعي . وفي نفس الوقت نظمت دورات دراسية . دعت فيها « المنظمة الدولية للصحة » أخصائيين في عدة مجالات لمقارنة وجهات نظرهم بصدد مشكلة الجانحين السيكيوباتيين ، وكانت تلتقي بالطبع بمناهج الدفاع الاجتماعي فكانت تخصها بترحيب حار . ولقد أصابت « المجلس الأوروبي » بدوره عدوى المنافسة فأنشأ في سنة ١٩٥٨ « لجنة أوروبية للمسائل الجنائية » — استدعى لارتباطها في البداية سير ليونيل فوكس ، وأتمت أعمالها بتفتح شامل نحو المسائل الكبرى في السياسة الجنائية ، بالمعنى الكامل لهذا الاصطلاح .

وفي نفس الفترة ، ويمكننا أن نقول في إثر هذه الحركة — تمت إعادة تنظيم ، بل ماهو أحسن من ذلك ، تم تعاون بين الجمعيات الدولية الكبرى التي تستهدف فحص المشاكل المتصلة بالنواحي العقابية والاجرامية . وإذا كانت « اللجنة الدولية للعقاية والسجونية » (C.I.P.P.) قد اختفت فإنه تكونت في سنة ١٩٥٠ « المؤسسة الدولية للعقوبات والسجون » لثرت تركتها وتستحث الدراسات واللقاءات الخاصة باتجاهات علم العقاب الحديث ^(١٠٥) . ولقد عرفت « الجمعية الدولية لعلم الاجرام » التي أعيد تنظيمها بعد مؤتمر باريس لسنة ١٩٥٠ الذي صادف نجاحا كبيرا والذي كان عائده العلمي هائلا . — نموا ملحوظا فنظمت سلسلة من براج المحاضرات الدولية في علم الاجرام ، وحثت على قيام لجان قومية وعقد اجتماعات في البلاد المختلفة ، وقامت بإصدار نشرة تحولت بعد قليل إلى مجلة ^(٣) . وكانت « الجمعية الدولية

للدفاع الاجتماعى » وسنعود إلى ذلك — قد أسست فى سنة — ١٩٤٩ .
كما كانت « الجمعية الدولية لقانون العقوبات » التى تكونت فى باريس فى سنة
١٩٢٤ بفضل J. A. Roux تحت رئاسة الكونت كارتون دى فيار (Carton de Wiart)
والذى بعد أن تلت « الاتحاد الدولى لقانون العقوبات » قد اتخذت
لنفسها أولا شعار المصالحة التوفيقية الذى يميز سنوات ما قبل الحرب العالمية
الثانية — كانت قد عرفت على أثر تلك المحنة تجديدا عظيما . وبعد أن أصبحت
عميدة الجمعيات العلمية فى هذا المجال ، أصبحت تجذب إلى مؤتمراتها التى تلت
الحرب صفوفه الجنائين ، إلا أن هؤلاء كانوا يبدون أكثر فأكثر تفتحا للأفكار
الجديدة وبخاصة اهتماما أكثر بالتقارب مع علماء الاجرام ، وعلم العقاب ،
والمتخصصين فى السياسة الجنائية .

وكانت خطوة واحدة أخرى تكفى لتجاوز « الطريق الوسط » لسنة
١٩٢٤ أو لتجاوز توازن « المؤتمر الدولى لقانون العقوبات » فى سنة ١٩٣٧
الذى كان يتميز بالحرص كما يتميز بالعلم . وبعد أن أصبح للجمعيات الأربعة
الكبيرة (الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، والجمعية الدولية لعلم الاجرام ،
والمؤسسة الدولية العقابية والسجونية ، والجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى) ،
بعد أن أصبح لها الصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة ولدى المجلس الأوروبى ،
وبعد أن أصبحت تتمتع بامتياز علمى لا نزاع فيه ، أقامت فيما بينها علاقات
دائمة ، بفضل اجتماعات دورية لأمنائها العامين — وقد وضع هؤلاء أخيرا
برنامجا للمؤتمرات ، فاجتمعوا فى آن واحد المنافسة والاردواج فى الوقت . وقد
عقدت فى مايو سنة ١٩٦٣ الندوة المشتركة الأولى لتلك الجمعيات فى بلاجيو
حول مشكلة الجانحين الشواذ — وهى الموضوع الأول بلا نزاع فى
الدفاع الاجتماعى ، وسنعود لذلك أيضا — للمشاركين الذين عرفوا كيف
يتزهدونها فرصة للتعبير عن ارتباط عريض بنظريات الدفاع الاجتماعى
« الجديد » .

وفعلا ، فإنه منذ فترة ما بعد الحرب مباشرة ، حيث تأكد بإصرار الدفاع
الاجتماعى الحديث ، كانت الحركة قد أخذت طابعا خاصا مع ازديادها

تحديدا . وفي السنوات العشر التي سبقت مؤتمر بلاجيو ، قد انقسمت على كل حال إلى اتجاهين كبيرين ، وهذه الفترة تمثل مرحلتها الخامسة والأخيرة التي علينا الآن فحصها . ولنتذكر على الأقل من هذا العرض السريع لسنوات مابعد الحرب انمو العجيب لأفكار الدفاع الاجتماعي ، واشعاعها في أكثر الاتجاهات اختلافا ، وسريانها البطيء والأكيد في المجالات المختلفة للعلم الجنائي . ولنتذكر بوجه خاص هاتين السمتين الأساسيتين للدفاع الاجتماعي الحديث : اقترابا من علوم الأجرام والسجونية من وجهة ، ومن جهة أخرى بحثه الممحصر والمنهجي عن سياسة جنائية قائمة على علوم الانسان ، ولكنها مهتمة قبل كل شيء باحترام الكرامة الإنسانية . هكذا تكوّن الدفاع الاجتماعي الحديث ، وفي ضوء هذه الملاحظة ينبغي أن تكون مواجته في المرحلة الأخيرة من نموه .



كان يمكن الاعتقاد حتى سنة ١٩٥٤ ، كما كنا نحن أنفسنا نعتقد حيثئذ ، أن حركة الدفاع الاجتماعي مهما كانت الاختلافات بين المساهمين فيها ، كانت تملك وحدة أساسية وكان يمكن أن يستخلص منها رصيد فكري مشترك دائما وقد كان الأمر حقيقة كذلك على إثر الحرب ، وكان الذين حجّوا إلى المؤتمر الأول في سان ريمو سنة ١٩٤٨ ، وجاؤا من كل أركان الأفق السياسي والأيديولوجي لا يطالبون قطعا إلا بالفهم على تصريحات كبرى بشأن المبادئ الأساسية . وكانت الصفات الساحرة والإقناعية لدى من دعاهم إلى ذلك اللقاء ، وهو مسيو فليبيو جراماتيكا ، تساعدهم على الاقتناع بذلك ، ومع هذا أصبح من الصعب ، على الأقل ابتداء من المؤتمر الدولي الثالث للدفاع الاجتماعي الذي عقد في أنفرس (Anvers) في سنة ١٩٥٤ ، ألا يتميز على الأقل اتجاهان مختلفان في الحركة . وكان جهد التنسيق الذي حدث منذ إنشاء الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي في سنة ١٩٤٩ في المؤتمر الثاني — قد أدى إلى ظهور تمييز أساسي وتعايش على الأقل بين اتجاهين إن لم يكونا مذهبين . إن إظهار الوضع الذي ينتظم ذلك كله — هو الذي يمثل المرحلة الأخيرة من تطور مفاهيم الدفاع الاجتماعي ويجب علينا مواجته بإصرار .

ونحن لا نفعل ذلك بدون تردد أو بدون أسف ، لأنه سيكون علينا فيما يخص نقاطا أساسية، أن نفترق عن مؤسس الحركة ، الكونت جراماتيكا الذى نكنّ له بالغ التقدير والذى كانت تربطنا به صداقة غالية . وطبعاً وبالتأكيد فإنه طبقاً للقول المأثور — « أفلاطون صديقى ولكن الحقيقة صديقة أكثر منه » .

ونحن نحرص مع ذلك قبل كل نزاع لاحق ، وبعبدا عن كل المناقشات ، على أن نؤكد مرة أخرى هنا بوضوح الدور العظيم الذى قام به السيد جراماتيكا فى تطور النظريات الحديثة للدفاع الاجتماعى . فقد كان بتأسيسه فى سنة ١٩٤٥ « لمركز بحوث الدفاع الاجتماعى » فى جنوا ، وبتوصّله إلى أن يعقد ، رغم كل الشكوك وكل العوائق ، مؤتمر سان ريمو فيما بعد ذلك بستين ، وكذلك باقتراحه وتقديمه إلى المؤتمر التالى فى لياج (Liège) لدستور « جمعية الدفاع الاجتماعى » ، وبانشائه مجلة الدفاع الاجتماعى (La Revista di Difesa Sociale) ومساندته لها — لقد كان بكل ذلك مبعث حركة لا مثيل له . فلقد عمل بإخلاص ، وروح طيبة لاحتها ، على عرض المثل الأعلى للدفاع الاجتماعى ، وتوصيله إلى الافهام والدفاع عنه باعتباره حركة إنسانية للسياسة الجنائية . كان يجدر بنا إذن قبل أية مناقشة آتية أن نقدم له بإخلاص تكريما صادقا .

وعندما انتخب السيد جراماتيكا فى لياج فى سنة ١٩٤٩ رئيسا « للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى » الجديدة ، كان الاجماع الذى حدث تلقائيا على اسمه فى نفس الوقت تعبيراً عن الاعتراف بالجميل وأملا فى الوحدة . فالأمر كان يتعلق خاصة بأن يتأكد على الصعيد الدولى وجود سياسة جنائية للدفاع الاجتماعى ، بتقديم لمطالبها الأساسية وتحديد موضع يشهد لها به كل من قانون العقوبات ، وعلم الاجرام وعلم العقاب . ولقد ساهم السيد ج . جرافن ، المحرر الرئيسى لقرارات سان ريمو وليج ، مساهمة ملحوظة فى وضع النصوص الأساسية ، ولقد اتفق كل أنصار الحركة الجديدة وكل الذين اقتربوا من هؤلاء الأنصار الأول ، على توحيد جهودهم لكى لا يحثوا عن اختلافات الرأى أو يؤكدها فى التحام عام ، واتفقوا أيضا على أن يحضروا لاصلاح فى نظام العقوبات ، بواسطة نشاط مشترك يكون بمقتضى نطاقه

العالمى — بعيدا عن النصوص التشريعية القومية . ويمكن إذن أن نتحدث في ذلك عن أساس مشترك أو على الأقل عن اقتناع مشترك قادر على أن يشجع لدى الجنائين وعلماء علم الجريمة المستيرين على « ارتباط » مشترك بينهم كذلك .

ولكن سرعان ماظهرت الاختلافات ، وإن كانت خصبة على كل حال ، ولم يعقد المؤتمر الدولى الثالث الا فى سنة ١٩٥٤ فى أنفرس Anvers . وفى الفترة الفاصلة عقدت دورتان تحضيريتان ، أحدهما فى أوروبا فى سان ماران ، والأخرى فى كراكاس (فنزويلا) . ولقد عرض السيد كراماتيكا وتلاميذه المباشرون خلال هاتين الدورتين التحضيريتين نظريات جريئة ، أثارت تحفظا ملحوظا لدى الكثير من المشتركين ولكن أيضا لدى بعض القائمين على « الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى » فالمجلس الذى يدير هذه الجمعية يضم فى الواقع كل الجنائين المهتمين بتنمية اصلاح عقائى انسانى متفق مع تعاليم العلم . ويمكن ، بهذا المعنى ، مقارنة إنشاء هذه الجمعية بتأسيس الاتحاد الدولى لقانون العقوبات فى سنة ١٨٨٩ . ولكن كثيرا من علماء قانون العقوبات هؤلاء كانوا يرغبون فى أن يحافظ هذا الاصلاح على الأطر القانونية الأساسية التى قدمتها فلسفات نهاية القرن الثامن عشر إلى العالم المتمدين ، وأن يندرج فى منظور تطور عقلائى .

ولذلك سرعان ما طالب عدد من الجنائين ، الاعضاء فى المجلس القائم على إدارة الجمعية بإلحاح يتزايد قوة ، بتحضير « برنامج للحد الأدنى » للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى . وليس الأمر فى هذا تجميدا للحركة بتحديد مطلق ، ولا هو تحويل لحركة السياسة الجنائية هذه إلى مدرسة لقانون العقوبات أو لعلم الأجرام . وإنما يتعلق الأمر بصياغة مجموعة من القواعد الأساسية التى يمكن أن يقبلها كل أعضاء الدفاع الاجتماعى ، وخاصة كل أعضاء الجمعية . ونفس اصطلاح « البرنامج الأدنى » له معنى محدد ، إذ يمكن ، بلاشك ، لكل شخص بعد ذلك أن تكون له بصفة شخصية بمحة اتجاهات مختلفة وأكثر تقدما ، ولكن هذه الاتجاهات لاتكون ملزمة للجمعية كلها ولا تقدم على أنها التعبير الوحيد عن الدفاع الاجتماعى الحديث . قبل هذا

الاقتراح وقام الأستاذ إيفار شتراهل (Strahl) بصفة رئيسية ، بصياغة البرنامج الأدنى ومن ثم صدقت عليه الجمعية (١١٨) .

ويكفى الرجوع لهذا البرنامج لإدراك أهميته . فهو يظهر وجود تصورين لسياسة الدفاع الاجتماعي الجنائية ، أحدهما يمكن وصفه بأنه اتجاه متقدم ، أو حتى متطرف ، والآخر يمكن وصفه بأنه اتجاه معتدل أو إصلاحى . ولقد ظفر الاتجاه المعتدل أو المتوسط بعناية خاصة غذاه نشر البرنامج ، وخاصة أثناء مؤتمر أنفرس في أبريل ١٩٥٤ ، لتمييزه عن الاتجاه المتطرف ، وبدأت تسميته بإجماع بـ « الدفاع الاجتماعي الجديد » ، وهذا التمييز ، الذى ربما كان أقل وضوحا — كما يدرك ذلك بسهولة — خلال المؤتمر الرابع المنعقد في ميلانو في أبريل ١٩٥٦ ، تأكد مرة أخرى بقوة خلال مؤتمر استوكهولم في أغسطس سنة ١٩٥٨ وخلال مؤتمر بلجراد في مايو ١٩٦١ . وفي الندوة المشتركة بين الجمعيات الدولية في بلاجيو سنة ١٩٦٣ ثم في مؤتمرات ليتشى (١٩٦٦) ، وباريس ١٩٧١ وكراكاس ١٩٧٦ — كان مذهب « الدفاع الاجتماعي الجديد » — محل قبول مشترك باعتباره منذ ذلك الحين هو مذهب الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى .

وفي الوقت الحاضر ، فإن الصراع بين هذين الاتجاهين يمكن اعتبار أنه قد تم تجاوزه . ولكن ، من حيث أنه أدى إلى قيام برنامج الحد الأدنى للجمعية ، فلا بد من التعرض له في دراسة هذه المرحلة الأخيرة للدفاع الاجتماعى .

كان المذهب الشخصى للسيد جراماتيكا قد عرض في خطوطه العريضة ، قبل الحرب الأخيرة ، في مؤلف له أهمية كبيرة ظهر تحت عنوان « قانون العقوبات الناقى » (٣١) . ولقد تناول السيد جراماتيكا منذ سنة ١٩٤٥ نظريته مرة أخرى ووسعها في سلسلة من المقالات والدراسات والتقارير والأحداث التى ظهر أهمها في « المجلة الدولية للدفاع الاجتماعى » . ولقد أثارت دراسة من أوائل هذه الدراسات ، وهى ليست أقلها شأنا ، وتحمل بجرأة عنوان « النضال ضد العقوبة » (٣٢) — أثارت اهتماما شديدا ، ولكنها أثارت أيضا تحفظات كثيرة . ولقد وجد المذهب أخيرا التعبير الكامل عنه في « مبادئ الدفاع الاجتماعى » الذى نشره السيد جراماتيكا في سنة ١٩٦١ (٣٣) .

فليس هدف الدفاع الاجتماعى بالنسبة للسيد جراماتيكا ضمان حماية المجتمع بقدر ما أن هدفه تحسينه . وهذا التحسين يمكن الوصول إليه بواسطة تحسين الفرد أو مواعته مع المجتمع . وليس المجتمع أو الدولة التى هى تعبير سياسى قانونى عنه ، ليس بالفعل إلا ضرورة واقعية ، وقواعد الحياة فى المجتمع إنما هى أمور يتفق عليها ، وهذا ما يبين نسبية القوانين ، وما يفرض على الدولة حدودا فى إقامتها لنظام قانونى .

ويمكن إذن أن نقول أن هذا الاتجاه يتفق حتى الآن ، مع استثناء بعض الصيغ المتطرفة ، لأول وهلة مع الاتجاهات العلمية للدفاع الاجتماعى الحديث ومع ذلك يذهب السيد جراماتيكا إلى أبعد من هذا . وحسب رأيه ، يجب أن يوضع « قانون الدفاع الاجتماعى » مكان « قانون العقوبات » القائم ، لأن قانون الدفاع الاجتماعى هذا يضع لنفسه هدف تكييف الفرد مع النظام الاجتماعى ، وليس مجازاة أفعاله . وهنا تتدخل فكرتنا السيد جراماتيكا الأساسيتان : الاتجاه للذاتية فى رد الفعل الاجتماعى ، وفكرة « اللاجتماعية » . والاتجاه للذاتية بالنسبة للدفاع الاجتماعى تحقق خلال « دلائل اللاجتماعية » ووضع الفرد موضع الاعتبار أعلى من قوامة الدولة على الأموال ، إلا أن هذه القوامة على الأموال هى التى كان قانون العقوبات يضعها نصب عينيه عندما كان ينظر للجريمة على أنها خسارة . ولقد اتجه عندئذ السيد جراماتيكا إلى أن يستنتج من ذلك أن قانون الدفاع الاجتماعى يفرض القضاء على المسئولية الجنائية وأن يستبدل هذه المسئولية الجنائية بمفهوم « اللاجتماعية » . ويشمل المذهب أيضا استبعاد المشكلة الفلسفية للحرية ، فضلا عن استبعاده بشكل ما لمفاهيم « الجريمة » ، « والمجرم » و « العقوبة » . وهو يؤكد فى هذا ، أن تدابير الدفاع الاجتماعى التى تحمل محل العقوبة تستند إلى التعرف على شخصية مرتكب الفعل .

ولا تكفى هذه النظرية بمناقشة التفرقة النظرية بين « العقوبة » و « التدبير » ، ولا تكفى بالإشادة بنظام موحد للجزاء ، بل هى تهدف فى الواقع إلى إلغاء نفس مفهوم التدبير ، بالمعنى المعتاد للكلمة ، كما أنها تقترح إلغاء العقوبة . إن هذين اللفظين اللذين يتعارضان فى المذهب الكلاسيكى الجديد ،

واللذان في نظرنا يلتقيان أو يكملان أحدهما الآخر في تصورات « الدفاع الاجتماعي الجديد » يختفيان من مذهب السيد جراماتيكا . فإن الفرد « الاجتماعي » الذي لم يعد من الناحية الاجتماعية « جانيا » سيخضع لنظام للاحتياط والتوق أو العلاج ، واصطلاح *provvedimento* الذي يستخدم للدلالة على هذه التدابير الجديدة يبين جيدا أن الأمر لم يعد متعلقا « بتدبير الأمان » كما يعرفه قانون العقوبات الحديث . وليس لعدالة الدفاع الاجتماعي في هذا النظام موضوع آخر غير إعادة الجانح للحياة الاجتماعية وهذه العدالة تختلف جذريا ، في تنظيمها ومن حيث العاملين بها ومن حيث نظام سيرها عن العدالة الجنائية التقليدية .

ومع أننا أستطعنا أن نؤكد — دون أن تعوزنا الأسباب — أن نظريات السيد جراماتيكا كانت أقل ثورية مما تبدو ، وأنها إنما انفصلت بأقل مما كان يريد عن مفاهيم الإثم الجنائي الشائعة ، فمن الواضح مع ذلك أن مذهبه يميل فعلا إلى إلغاء القانون الجنائي باعتباره كذلك ، وإلى إلغاء المسؤولية الجنائية والعقوبة ونظام الإجراءات الجنائية حيث تمثل الشرعية القضائية كضمان للحرية الفردية ، وبهذا يأخذ ذلك المذهب مكانا قريبا من المدرسة الوضعية التي أخذ منها بتوسع اتجاهها إلى التدخل .

ولقد وقف ملهمو برنامج الحد الأدنى الذي أشرنا إليه منذ قليل ضد هذا المذهب المتطرف . وفي مقابل هذا المذهب ، وبناء على دعوة من قبل هؤلاء الجنائيين وكثيرين آخرين آخرون ، حاولنا أن نصوغ مذهبا جديدا ، أو على الأقل تحديد اتجاه للإصلاح أكثر دقة وأكثر اعتدالا . ويبدو لنا فعلا في نفس الوقت ممكنا وضروريا أن يوضع نظام يحتفظ بما هو جوهرى في دينامية الدفاع الاجتماعي ، دون أن يجعل منه حركة انقلابية — نظام يحاول بوجه خاص ، في ضوء تعاليم العلم الحديث وتطور التشريع لجنائي الوضعى ، أن يندرج في قانون العقوبات الموجود لتغييره دون أن يرفضه رفضا مسبقا ، بل مع الاحتفاظ له بقيمته الجوهرية كتعبير عن « دولة القانون » — وهذا هو معنى صيغتنا « الدفاع الاجتماعي الجديد » .

ولقد بدأ انشقاق حركة الدفاع الاجتماعى بين هذين التصورين أمراً هاماً
عاجته الكتب الفقهية والدراسية فى الفترة ما بين ١٩٥٤ ومنتصف الستينات .
ومع ذلك فإنه مع بداية السبعينات وبوجه خاص بعد مؤتمرات باريس
١٩٧١ ، وكراكاس سنة ١٩٧٦ ، تخفف الاختلاف ، وتؤكد قيام الأساس
المشترك ، ولذلك فإنه لا لزوم للتوقف طويلاً بهذا الشأن .

ولا تبدو فوق هذا فائدة من التوقف عند ذلك النزاع الآخر الذى واجه فيه
الدفاع الاجتماعى الحديث غداة نشأته المدافعون عن التقليدية الجديدة بغير
حدود . فبعض هؤلاء — بعد أن أعياهم تجاهله أو بعد أن حاولوا الإطاحة به
« بضربة يد خلفية » — بدأ أنهم فقدوا موضوعيتهم العلمية أمام ماتحقق له من
تقدم — ان لم يكونوا قد فقدوا سيطرتهم على أنفسهم إذ حلت الشتائم فى وقت
ما محل الحجج . ولكن ذلك العهد قد مضى منذ تم شرح كامل ومخلص فى
اللقاء الثانى عشر للدفاع الاجتماعى من اللقاءات التى ينظمها معهد القانون
المقارن بباريس ، وذلك فى يونيو سنة ١٩٦٤ حيث كان موضوعه صريحاً فى
بحث « المواجهة بين قانون العقوبات التقليدى والدفاع الاجتماعى » . ووصلت
فى ذلك حركة الدفاع الاجتماعى إلى نتيجة تبدو مدهشة فى الظاهر فحسب —
وهى اثاره تجديد لمذهب التقليدى الجديد (النيوكلاسيكى) ذاته . فقد ظهر
اتجاه فى ذلك المذهب لمراجعته ووضع بعض أسسه الجوهرية موضع التسائل مع
احساس فى ذات الوقت بالترعة الانسانية فى السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى
وقبل ذلك الاتجاه أن يتخلى عن بعض الاجزاء الميتة من المذهب لكى تعاد
صياغته صياغة جديدة . وفى أكثر من وجهة أمكن اكتشاف نقاط جديدة
للاقتناء . ولقد سمحت مواجهة قانون العقوبات الكلاسيكى فى تلك المناسبة
لتلك « النيوكلاسيكية الجديدة » بأن تندعم بطريقة أكمل .

وبهذا فإن تلك التهدة ، أو إذا شئنا — تجاوز المنازعات الفقهية (بين
التصورين القائمين داخل الدفاع الاجتماعى ، وبين الدفاع الاجتماعى الجديد

وين « النيوكلاسيكية الجديدة ») كان ذلك جديرا بالتبويه بوجه خاص في هذه المرحلة من التطور .

وعندما أحتلّت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي في سنة ١٩٧٤ دون مظهرات ملفتة — بمرور ٢٥ سنة على إنشائها ، فإنها استطاعت أن تؤكد استمراريتها وأن تقيس مدى نجاحها . وعلى ذلك يمكن تقدير أثر هذه الحركة ونفوذ أفكار الدفاع الاجتماعي على نمو الأنظمة الوضعية .

فكثير من الأوضاع قد تغير منذ بداية الخمسينات . ذلك أن التشريعات الجنائية ، والاصلاحات السجوية استوعبت أكثر فأكثر وبوضوح بقدر ما المبادئ التي توجه حركة الدفاع الاجتماعي ، كما تحولت إلى استخدام مصطلحاتها . وشيئا فشيئا بدأ العالم يتحدث لغة الدفاع الاجتماعي — التي كان يرفضها حتى بداية الستينات ممثلو المذهب « الرسمي » باعتبارهم أصحاب القرار — وأصبحت هذه اللغة هي التي تعبر عن الموقف المشترك في السياسة العقابية . وسنرى في الفصل التالي كيف تأثرت بذلك نظم تشريعية كانت إلى ذلك الوقت متحفظة أو مغلقة بسبب ارتباطها الشديد بالتقاليد المطلقة — كما في ألمانيا الاتحادية . ففى نهاية الستينات وخلال السبعينات ساهم في الاستجابة لمتطلبات الدفاع الاجتماعي الجديد كل من قانون العقوبات الألماني لسنة ١٩٧٥ ولجنة مراجعة قانون العقوبات الفرنسي ، واللجنة البلجيكية المماثلة ، ولجنة تعديل قانون الاجراءات الجنائية في ايطاليا . وكان قانون ١١ يوليو ١٩٧٥ في فرنسا الذي صدر معدلا ومكملا لنصوص معينة في القانون الجنائي — قد أدخل تعديلات استلهمت مبادئ الدفاع الاجتماعي وأفصحت عن إدراك واضح للحاجة إلى توجيهات جديدة في السياسة الجنائية ... هذا وفي اللقاء الايطالي الفرنسي الاسباني للدفاع الاجتماعي الذي عقد في تريستا في أكتوبر ١٩٧٨ والذي خصص لبحث « الدفاع الاجتماعي واصلاح القانون الجنائي » أمكن للسيد « يزايا » أن يؤكد خلال اللقاء أن الدفاع الاجتماعي أصبح « البوصلة » التي تحدد الاختيارات الجديدة للسياسة الجنائية .

وفي تلك الفترة أيضا — وعلى الصعيد الفقهي هذه المرة — تجب الإشارة إلى ظهور مؤلفين جددوا في أسلوب تناولهم لمشاكل الدفاع الاجتماعي . ومن هؤلاء رجال قانون ، وجنائيون بوجه خاص ، أو مختصون بعلم الإجرام من الشباب المنتمى باقتناع لمذهب الدفاع الاجتماعي ، يدفعهم سخاء القلوب والروح النقدية اللذان يميزان تلك الحركة ، غير أنهم يختلفون عن السابقين عليهم في أنهم لا يعرضون نظريات الدفاع الاجتماعي بفرض التعريف بها أو بيان وضعها في العلم الجنائي بوجه عام ، وإنما هم يأخذونها كأمر مسلم به ويعتبرونها نقطة انطلاق لتطوير إضافي ، ويعيدون تمحيصها دون مجاملة لمواجهة الواقع القائم في مجال الجريمة ، ويتطور نظريات علم الإجرام . ونجد ميرزين من هؤلاء في إيطاليا وأسبانيا وأمريكا اللاتينية . كما أنه مما يثلج الصدور أن سجل امتداد حركة الدفاع الاجتماعي إلى بلاد أفريقية وبعض البلاد الاشتراكية التي كانت بالأمس لا تحفل بل تقف أحيانا موقفا معاديا للدفاع الاجتماعي الجديد .

وهكذا — بعد الهجمات التي وجهت إليه منذ ١٩٥٥ ، نجد الدفاع الاجتماعي في هذه المرحلة الأخيرة — يؤكد نجاحه في مجال التشريع ، وتقدمه في المجال الفقهي . وتفتح بذلك مرحلة أخرى على مناقشات جديدة وأحيانا مجادلات جديدة أيضا . ومن المناسب أن تشرح في وضوح ليختم بها هذا الفصل من الكتاب .

— ٦ —

تبدأ المرحلة الأخيرة للدفاع الاجتماعي مع سنوات السبعينات . وهي تتماشى كما رأينا — مع اعتراف متزايد وشبه إجماعي — بالأسس الجوهرية للمذهب وانتشار ملحوظ لأفكاره — بل في كثير من الأحيان للغة والتعبيرات الخاصة بالدفاع الاجتماعي . على أن هذه المرحلة تصحبها في ذات الوقت حركة مناهضة ، لإعادة النظر أو النقد الذاتي مما يلزم تحديد ملامحه بدقة — إذ أنه

بالنسبة للدفاع الاجتماعى يوجد ثم منابع جديدة للتفكير والتأمل ، وأبعاد آفاق جديدة للنمو .

وفى سبيل تفهم هذه الظاهرة ، يجب أن تتمثل الروابط الوثيقة القائمة بين الدفاع الاجتماعى وبين نظريات علم الإجرام من جهة ، وبين اعتبارات السياسة الجنائية من جهة أخرى . ولقد أدى تأكيد بعض النظريات من جانب علماء الأجرام (أو علماء الاجتماع) وكذلك تجديد بعض التوجهات الكبرى للسياسة الجنائية — أدى ذلك بالدفاع الاجتماعى إلى أن يوجه إلى نفسه تساؤلات جديدة — وذلك بقدر ما يحدث من التلاقى بل من الاختلاط أحيانا بين هذين الفرعين من العلم الجنائى . وهكذا فإن علم الاجرام التقيسمى أو المرتبط بالتنظيمات (Organisationelle) ، أو ذلك الذى يرتبط بآليات رد الفعل الاجتماعى — كأن قد بدأ مغامراته الجسورة فى ميدان السياسة الجنائية ، ومن ناحية رجال السياسة الجنائية فإنهم لم يكونوا يستطيعون التساؤل فى شأن ظاهرة « الهامشية » دون أن يلتقوا بمشاكل أو مواقف تتصل بعلمى الاجرام والاجتماع ، وفى هذا فإن المؤتمر الدولى لعلم الاجرام الذى عقد فى بلجراد سنة ١٩٧٣ — مثله مثل المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى الذى عقد فى باريس ١٩٧١ ، قد بلورا على هذا النحو (وقبل أن يعقد مؤتمر كراكاس للدفاع الاجتماعى سنة ١٩٧٦ ، ولشبونة لعلم الاجرام فى سنة ١٩٧٨) تلك الشواغل بل دواعى القلق العلمية الجديدة .

ولقد وردت تلك الدواعى والشواغل أساسا من الولايات المتحدة قبل أن تجهد لها أصداء فى أوروبا وقبل أن تعبر عن نفسها فى المؤتمرات التى أشرنا إليها . وبذلك فإنها كانت تتبع من اضطراب فى النفوس واضطراب فى النظريات معا .

وفى الأصل فإنه كما لاحظ بحق السيد لينز (Peter Lejins) — كانت النفوس قد اضطربت بشدة فى أمريكا (وذلك بدءا من الستينات) بسبب عوامل متباعدة : بدءا بارتفاع معدلات الجريمة بمظاهر من العنف ذى المظهر

الفاضح والمؤدى ، بالإضافة إلى البدء فى إعادة النظر فى القيم والمواقف التقليدية وازدياد حلة مشاكل معينة مختلفة مثل المساواة بين الرجل والمرأة والصراع ضد التمييز العنصرى ، والتدبير بما فى النظام القائم من عدم العدالة ، وظهور نوع جديد من الجريمة السياسية . وإذ شرعت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بذلك القلق العام ، فإنها قامت بتشكيل لجان حولها سلطة واسعة لجمع المعلومات حول كفاءة نظام العدالة الجنائية والاصلاحات المأمولة له . وظهور عدم الرضا والتشاؤم فيما يبدى من أراء من جانب المتخصصين والباحثين ثم من جانب الجمهور الكبير ذاته بشأن نظام السياسة الجنائية السارى وخاصة نظام العقوبات ، وقد تأثرت هذه الحركة بانضمام جماعى من جانب المثقفين — فى انجلترا كما فى أمريكا — إلى إيديولوجية مستقاة من الماركسية — أسلمت نفسها للتصدي بعنف فى أغلب الأحيان لظاهرة « المجتمع الاستهلاكى » بشكل عام ، ولتنظيم العدالة الجنائية بوجه خاص^(٢٤) . وفى أوروبا أدى ما سمي بمحوادث مايو ١٩٦٨ ومخلفاتها — إلى اضطراب كبير فى النفوس ، وإلى إعادة النظر فى حقيقة المؤسسات القائمة . ففى البلاد الاسكندنافية ذاتها ، حيث تنمو مع ذلك بشكل تقليدى سياسة جنائية تقدمية ، فإن شخصيات بارزة ممن ارتبطت منذ وقت طويل بالسياسة الجنائية الإنسانية — بدأت تتساءل فى قلق حول إمكانية العودة إلى نظام للقمع على أساس قانون محض . على أنه قد ظهر فى كل مكان كذلك اهتمام قلق فى سبيل أن يزداد تأكيد حماية الحقوق الفردية فى مواجهة ما تقوم به السلطة .

وهكذا انساق الحال إلى اضطراب النظريات والمذاهب — الذى تمثل فى ظهور مسمى « بعلم الاجرام الجديد » ليضع على المحك « علم الاجرام القديم » (المستقى من لمبروزو) والسياسة الجنائية المستوحاة منه ، وبطريق غير مباشر — الدفاع الاجتماعى . ولا محل لأن نتفحص هنا بالتفصيل هذه الحركة — التى سنعود إليها وتناقش أوضاعها المختلفة عندما نعرض عما قريب الوجهات السلبية والايجابية للدفاع الاجتماعى الجديد . ويكتفى مؤقتا إذ نرجى إلى حين العرض

الكامل للدراسات ممتازة^(٣٥) — أن نشير بوجه عام إلى أن ذلك الذى عرف بعلم الإجرام النقدى ، يعنى على العلم القديم أنه اعتبر الجريمة واقعا سابقا على رد الفعل الاجتماعى وأنه اتجه إلى البحث عن أسبابها — الموضوعية والشخصية — من خلال بحث الجانح نفسه فى عزلة عن عملية التجريم فى أبعادها الاجتماعية — بينما كان يجب الارتباط بشروط الأداء والتركيب المتعلقة بالانحراف (التى هى تحدد موقف المجتمع منه) وبآليات التى يتحقق بها رد الفعل الاجتماعى ضد ذلك الانحراف . ومن الواضح فى هذا الصدد أن اقتحام فكرة « الانحراف » مجال العلم العقابى والسياسة الجنائية ، كان — إلى حد كبير على الأقل ، وفى نفس الوقت — السبب والنتيجة لذلك الموقف المذهبى الجديد .

ولكن — على أى نحو أو كيف تعبر هذه المذاهب الانتقادية عن نفسها ؟ يمكن وفى سبيل وضعها فى إطار مؤقت على عجل — أن نميز فيها بين ثلاثة اتجاهات رئيسية :

— تيار « التأثير التبادلى » (interactionnisme) ونظريات « الوصم » (stigmatisation) ، ويتمثل التيار الأول فى أن ينظر إلى الجانح باعتباره — على نحو ما ذكرنا — ليس إلا نتاجا للتنظيم الموضوع لمعنى الانحراف : بمعنى أن الجانح لا يعتبر كذلك إلا لأنه وصف بهذا الوصف من خلال عملية تتضمن لصق بطاقة عليه تصمه بذلك : فعلم الإجرام يجب لذلك ألا يظل هو علم الجريمة والمجرم ، وإنما يصبح علم رد الفعل الاجتماعى^(٣٦) .

— علم الاجرام الأساسى (الراديكالى) — وقد انبعث فى البداية فى الولايات المتحدة بتأثير الاحتجاجات ضد الحرب ، وضد حرب فيتنام بوجه خاص ، وكذا منازعات الطلبة ، وحركة حماية السود والأقليات العرقية أو الثقافية : ثم أنه تأثر بنظريات مستقاة من الماركسية . وفى نظر هذا الاتجاه ، يكون الفعل الاجرامى فى جوهره — إنما هو رفض للنظام الاجتماعى الذى أقامته الطبقات الحاكمة ، والذى يحميه قانون العقوبات ، ولذلك فإن الصراع

ضد الجريمة يجب ألا يتمثل في إصلاح أو تحسين خادع للمؤسسات القائمة وإنما يكون بتغيير جذري للنظام الاجتماعي الاقتصادي القائم على استغلال الإنسان^(٣٧) .

— مذاهب عدم التدخل ، وهى مستفاه بشكل واسع من التيارين السابقين دون أن ترتبط بهما مذهبيا . وقد نبعت هذه المذاهب من اقتراب جديد من جناح الأحداث الذى يدعى النظام الحالى الخاص به أنه غير عقائى ومع ذلك لا يستبعد وصمة تلحق بالحدث كما لا يستبعد وضعه تحت نوع من التنظيم إما أن يمس حقوقه ويتنكر للتطبيق الواجب للقانون ، وإما أن يسلمه إلى روتين إدارى بلا روح وبلا اعتبار لكيان الفرد . ولهذا تقترح هذه المذاهب تجنب الالتجاء إلى القضائية فى شأن الأحداث باتخاذ إجراءات بديلة^(٣٨) . ففى كندا ظهر مذهب يمجذ اتجاه البعد عن الإجراءات القضائية (dejudiciarisation) ولعب الاتجاه العام إلى البعد عن التجريم ما يقرب من الدور الذى لعبته النظريات المتعلقة بالانحراف المشار إليها أعلاه . أما فيما يتعلق بالبالغين فإن الهدف هو إبعاد المنحرف عن العملية العقابية ، وإنما يجرى التدخل فى شأنه على المستوى المدنى ، والادارى والصحي والتربوى ، وعلى الأخص — الاجتماعى . والجرائم الجسيمة وحدها ، وهى التى تتجاوز الخط الجديد للتسامح فى شأن الانحراف وتهدد الجماعة كلها — هى التى تكون من اختصاص القضاء الجنائى ، على أن حقوق الفرد تكون فى هذه الحالة مضمونة بمقتضى شرعية صارمة يمكن أن تصل إلى حد تثبيت العقوبات .

ويتشكل من حركة « علم الاجرام الجديد » تحت صورها المختلفة — حدث ذو أهمية بالغة فى مجال علوم الإجرام كما فى مجال السياسة الجنائية . وهو يأتى بوجهات نظر جديدة فى المسألة الجنائية ويدعوننا إلى أن نقدر من جديد وبمنظرة جديدة أيضا المواقف السابقة . وبلاستجابة لذلك نظل مخلصين لروح الدفاع الاجتماعى ومعطياته الجوهرية ، وهو ما لم نأل جهدا فى تأكيده . وسنلتقى بهذه المواقف المختلفة ، وسنبين بوجه خاص كم يجب أن تدفعنا مذاهب « التأثير التبادلى » إلى التفكير على مستوى السياسة الجنائية البنائية . وفى هذا الصدد فإن مؤتمر الدفاع الاجتماعى لسنة ١٩٧١ ولسنة ١٩٧٦ (وكذلك لقائات

الدفاع الاجتماعي لأمريكا اللاتينية في مكسيكو ديسمبر ١٩٧٩). قد سمحت بنقد ذاتي كما كان يريد البعض بقدر ما سمحت بمراجعة مخلص للضمير ينبغي أن تؤدي — لا إلى التراجع — بل كما سنرى ، إلى تجديد للمذهب .

على أنه ليس يغفل أن هذه المذاهب « الجديدة » فضلا عن أنها كما أسلفنا القول — تميل إلى إحداث خلط بين علم الاجرام والسياسة الجنائية فإنها تفترض بل تفرض — وعلى الأقل بعضها مثل علم الاجرام الأساسي (الرايديكالي) — إلزاما إيديولوجيا وسياسيا مختلفا تماما عن الالتزام الثقافي والانساني للدفاع الاجتماعي . وهذه المذاهب بعيدة فيما عدا ذلك عن أن تستقبل أو تقبل — على نحو ما كان يريد من وجودها بشكل ما — كتعبير عن الحقيقة غير قابل للمناقشة . ولقد ضمت هذه المذاهب مع ذلك — بوجه خاص تحت صورة مذاهب عدم التدخل (دون انتساب رسمي اليها) — التأيد الفكري لعناصر ممتازة كالأستاذ نورفال موريس ، والسيدة أنيلا ، ومن ثم أعادت التساؤل كما سنرى عما قريب — في شأن « المعاملة المستهدفة إعادة القوائم مع المجتمع » . وإن مؤتمرات الدفاع الاجتماعي الأخيرة ، وكذا لقاءات مكسيكو في ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، بالرغم من أنه كان لها نصيبها من هذه المنازعات ، إلا أنها انتهت إلى تأكيد استمرارية حركة الدفاع الاجتماعي وحيويتها بما أمكن معه أن توصف بأنها كانت « من أكثر اللحظات مجدا » . كما أنه في مؤتمر كاراكاس (١٩٧٦) كان التعرض المنظم لمشكلة « الهامشية » واستظهار حق الشخص في أن يختلف عن غيره (الحق في المغايرة) — قد فتحت كلاهما منظورات جديدة لهذه الحركة التي تبدو — في إطار المرحلة الأخيرة لتشكيلها — وهي تحركها ديناميكية كبرى وغنية كذلك بإمكانياتها المستقبلية للنمو .

ولقد التزمنا طوال هذا الفصل — وبشكل أساسي بالمستوى المذهبي من حيث أن الدفاع الاجتماعي هو قبل كل شيء مذهب في السياسة الجنائية . ولا نتجاهل مع ذلك أنه — حتى في بلاد أوروبا الغربية المسماة « بالحررة » — يوجد منذ السبعينات — دفعة تشريعية في اتجاه تقوية القمع في أحوال العنف والإرهاب والمخدرات — وأحيانا يصل ذلك — في هذه المجالات — إلى

الاخلال بالضمانات التقليدية للفرد . ويمكن ذكر أمثلة لذلك في ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا وإنجلترا . وأخذت وسائل الإعلام وكذا بعض رجال السياسة أحيانا كما في فرنسا سنة ١٩٨٠ — على عاتقهم تنمية الشعور بعدم الأمان لدى الجمهور ، وتنمية خوف باطنى من المجرم — يريدون باسمه تبرير الرجوع إلى قمح بغير تمييز . وقد كان مشروع القانون المسمى « الأمن والحرية » الذى قدمه وزير العدل إلى البرلمان الفرنسى فى ماه سنة ١٩٨٠ — يستند إلى ذلك الاتجاه . ومن المعروف أنه أثار عددا من الاحتجاجات ، ومن الواضح أنه كان من الصعب على أنصار الدفاع الاجتماعى أن يؤيدوه . ومع ذلك فإنه مهما كانت أوجه التجاوز فيه — وإن خففت منها بقدر غير يسير لجنة التشريع بالجمعية الوطنية — فإنه لم يكن يمثل مراجعة كاملة لقانون العقوبات ترفض فى مجموعها السياسة الجنائية الإنسانية المتبعة منذ التحرير ، وإنما كان يهدف إلى إقامة إصلاح سريع محدود لعدد معين من الجرائم التى يتمثل فيها الاجرام العنيف . فإذا كان مقدر له أن يكون بداية لحركة رجعية تسلطية مقصودة ولمدة طويلة ، فإن الدفاع الاجتماعى يتوجب عليه إذ ذاك مع كل النفوس الحرة أن ينهض لمتابعة حرب صليبية إنسانية . وانا لنفضل مؤقتا — أن نعتبر ذلك الحدث مجرد تحول بسيط فى النمو الحديث للسياسة الجنائية لحماية الانسان والدفاع عنه .

الفصل الرابع

تأثير السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي على نظم القانون المعاصر

بعد أن بحثنا عن أصول حركة الدفاع الاجتماعي ، وتبعنا المراحل المختلفة ، نهتم الآن بأن نوضح بالضبط تأثيرها على القانون الجنائي الوضعي . لقد سبق أن أبرزنا فيما تقدم عدة مؤشرات في هذا الصدد ، وسوف نجد الكثير منها في الدراسات المختلفة المكرسة للنمو الحالي لأفكار الدفاع الاجتماعي . غير أنه يبقى أن تقام لوحة دقيقة ومحددة لتغلغل هذه الأفكار في مختلف نظم القانون الجنائي . إننا لانقصد هنا أن نقوم بذلك على نحو كامل ، ولكن نظرة سريعة على أنظمة القانون الجنائي يمكن أن تمدنا في هذا المقام بمؤشرات مفيدة .

ومثل هذا التفحص يستلزم بحثاً منظماً للقانون المقارن أو ، إذا فضلنا دراسة ، على المنهج المقارن ، للأنظمة الكبرى القائمة للقانون الجنائي من ناحية الأفكار الأساسية والأهداف الجوهرية للدفاع الاجتماعي . ومن المناسب مع ذلك ، بداية ، أن نستظهر العلاقات التي تربط الدفاع الاجتماعي كحركة في السياسة الجنائية ، مع القانون المقارن . يجب بعد ذلك فحص « الأسر الكبرى » للقانون — ملتزمين في هذه النقطة ، بالتصنيفات الجوهرية المسلم بها في الوقت الحالي .

١-٩

لعله مما لا يخفى قيام علاقات وثيقة — بل يمكن القول أنها طبيعية — بين الدفاع الاجتماعي والقانون المقارن . إن دراسة مقارنة لمبادئ الدفاع الاجتماعي كما هي مطبقة في القوانين السارية في الفترة المعاصرة قد توضح ذلك بجلاء . ومرة أخرى نقول أننا لانريد أن نبدأ مثل هذه الدراسة ، وبالأحرى لانقصد

أن نكتب في المسائل الجوهرية الأولية لكل بحث مقارن ، أى المسائل المتعلقة بطبيعة أو وظيفة القانون المقارن من جانب ، ومن جانب آخر المتعلقة بقيمة أو بشرعية الدراسة المقارنة فيما يختص بالمسائل الجنائية . هذان الجانبان الجوهريان للذان سبق أن التقينا بهما في مواطن أخرى . يقيان منطقيا خارج الإطار المحدد لهذا المؤلف . ولانعود هنا بوجه خاص إلى المناقشة الخاصة بمعرفة ما إذا كان القانون المقارن فرعاً مستقلاً في علم القانون أو يتألف فقط من استعمال منهج معين — منهج المقارنة ، مطبقاً على البحث في كل من فروع علم القانون .

وإنما نلاحظ فحسب أن كل استعمال للمنهج المقارن يفترض تجاوزاً ضرورياً للأسلوب الوطنى ، وإدراكاً أكثر منه فهماً للحقيقة القانونية الخارجية . فالقانون المقارن يؤدي طبيعياً إلى عرض المسائل القانونية الهامة على المستوى الدولى .

هذه الملاحظة لانتخص فقط طريق بحث القانون المقارن . بل أن لها أهميتها من الناحية التى نخصنا ، وما نستطيع أن نسميه السياسة الجنائية المقارنة . وفي الواقع ، فإن كل بحث قانونى مقارن يظهر بالضرورة فى متناه الاختلافات أو التشابهات بين الحلول الفنية أقل مما يظهر صور رد الفعل لمختلف النظم أمام المشاكل الاجتماعية والانسانية التى فى الوضع الحالى من مدينتنا ، تميل إلى أن تتبدى دائماً بنفس الطريقة . والدراسة المقارنة تؤدي — ليس إلى توحيد — هو بلاشك خيالى ، ولا حتى إلى تماثل — ربما يكون مطلوباً ، ولكن إلى معرفة ، بل إلى صياغة بعض طرق التفكير القانونى الجنائى . وهذا الاكتشاف وهذه المقابلات هى — مهما قلنا ومهما كانت إرادتنا — هى النتيجة ، ونستطيع أن نقول ، المكافأة النهائية للبحث المقارن .

ويلاحظ أنه منذ العصور القديمة — فالقانون المقارن ، أو على الأقل قبل أن يكون وجوده معروفاً علمياً ، فإن الرجوع الواعى إلى التشريعات الأجنبية كان ممارسة من كل من يرغب فى تحسين تشريعه الوطنى . وبقدر ما يعتبر الدفاع الاجتماعى وثيق الارتباط بالفكرة الأساسية للتجديد فى المجال الجنائى ، نستطيع أن نجد هنا أول تأكيد للروابط التى تجمعها بالقانون المقارن . فإن ليكبرج

(Lycurge) في اسبارطه ، وسولون (Solon) في أثينا لم يتخذا اصلاحاتهما التشريعية والادارية إلا بعد أن سافرا كثيرا ، على الأقل في مناطق البحر الأبيض آخذين في اعتبارهما الملاحظات التي أجريها من التقاليد والعادات للبلاد التي زارها . وكتاب « السياسة » لأرسطو أساسه تحليل ومقارنة الدساتير المطبقة ، في حين أن محاورات أفلاطون تقيم على نطاق واسع « منهاجا مقارنا » ، إذ تسعى للبحث — فيما تحت المظاهر الشكلية — عن الحقيقة الدائمة للنماذج التي يمكن أن تنبثق منها الأفكار ، وأتينا لنعرف كذلك أنه في « الأكاديمية (Academie) » لأفلاطون كان مخصصا مكان كبير لمقارنة القوانين التي نجد لها آثارا قوية في مؤلفاته الرئيسية .

وفي روما فإن قانون الألواح الأثني عشر ، كما يقال — كان نتاجا للتقليد في المجال التشريعي . وكثيرا ما كان المشرع يرجع إلى دساتير البلاد الأخرى ، وبالأخص اليونان ، قبل أن يسيطر القانون الروماني على العالم المعروف حيثذ . شيشرون مثلا ، عندما يتمسك باستخلاص فكرة أولية من القانون الطبيعي ، وتاسيت ، عندما يدرس تقاليد الألمان ، يلجأ أيضا إلى مقارنة النظم والمؤسسات والمواجهة بينهما .

إن حركة إحياء القانون الروماني كان عليها لهذا الاعتبار أن تفتح آفاقا جديدة للبحث ولفضول القانونيين . وفي هذا فإن جيوم بوديه (Budé) وجان بودان (Bodin) في فرنسا — على التوالي ، ثم جروسيوس (Grotius) ، الذي نعلم كم هو انشغل بالقانون الجنائي وبفكرة العقاب — من الممكن عدّهم من بين أول المقارنين ، ويكفي أن نبرز أسماءهم لنلمس المقابلة التي سبق أن أشرنا إليها بين أول حركات الإصلاح الجنائي وتقاليد النزعة الانسانية . وليبنتز (Leibnitz) — بدوره ، يريد أن يؤسس تدريس علم القانون على استخلاص مسبق للتشريعات السارية . وأخيرا « روح القوانين » (L'Esprit des Lois) لمتسكيو . كان يدعو للعمل بطريقة علمية وثابتة لأول مرة للمقارنة بين النظم والمؤسسات القانونية . والقانون المقارن يستعمل هنا للبحث عن أحسن الحلول القانونية الممكنة ، وقد استطعنا أن نرى في مونتسكيو بدون مبالغة واحدا من المؤسسين الرئيسيين لعلم القانون المقارن .

وفي أوروبا التي نزعت إلى العالمية في القرن الثامن عشر . «عصر الأنوار» ، كان يمكن للمقارنة بين القوانين أن تكون لها فاعلية أكثر إذا لم يعرقلها — إلى حد ما — الرجوع إلى فكرة القانون الطبيعي الذي يعتبر — بمقتضى تعريفه — سابقا ، وخارجيا بالنسبة للتشريعات الوطنية . فكان يكارها يستند في كتابه الشهير سنة ١٧٦٤ إلى القانون الطبيعي وليس إلى المجابهة بين القوانين الوضعية . وكان رجال سنة ١٧٨٩ يسمون قبل كل شيء إلى وضع قواعد صالحة للإنسانية كلها تبرز في التشريع الذي يصدرونه ، باعتبارها « الحق الذي يحكم جميع شعوب العالم » ، أكثر من أنها تستخلص من المجابهة بين التشريعات القائمة — على نحو ما كان يفعل متسكيو . على أنهم — كما رأينا سابقا مع « ميرابو » (Mirabeau) بوجه خاص — كانوا مشغولين وفي كثير من الأحيان متبئين لتجارب بلاد مثل إنجلترا . وبونابارت الذي كان انشغاله أكثر بالفاعلية ، لم يفت عليه بعد ذلك بقليل أن ينشئ لهذا الغرض في وزارة العدل مكتبا لدراسة القوانين الأجنبية وذلك لتحضير القانون المدني . وفي هذا يبدو بوضوح الارتباط الوثيق بين السياسية التشريعية (أو السياسة الجنائية) وبين القانون المقارن .

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، تزدهر الدراسة المقارنة للقوانين ، ويكون هذا أيضا بغرض الإصلاح الجنائي ، ومن أجل ذلك الاختبار الدقيق للحلول العلمية ، ولتلك المراجعة للقيم التي تستهدفها حركة الدفاع الاجتماعي . ومن الغريب في هذا المقام أن نذكر أن فويرباخ — بعد أن نشر في عام ١٨٠٠ مرجعا عن « العلم الجنائي في القرآن » بدأ في تحضير عمل واسع لم يكمل ، عن القانون العالمي ، آخذنا بهذا مكانه في التيار المقارن الذي يبدأ من « روح القوانين » سنة ١٧٤٨ إلى « القانون القديم » (Ancient Law) لسير هنرى سامرمن سنة ١٨٦١ . وفي فرنسا كان أول كرسي لكلية حقوق باريس للعلوم المقارنة هو كرسي القانون الجنائي المقارن — الذي اقترنت شهرته بـ « أورتلان » . ولاشك أن القانون المقارن ، وبالأخص القانون الجنائي المقارن ، سرعان

ما يصطدم بتباين مضادين ، أولا المدرسة التاريخية بزعامة سافيني (Savigny)
التي تستمد الأحكام القانونية من الأوضاع الوطنية الخاصة ومن « روح الأمة » ،
عما يستبعد أى تأثير للنقل من الخارج أو رجوع إلى النظم الأجنبية ، ومن
ناحية أخرى المحرص على إقتان الصياغة القانونية الذى كان الشغل الشاغل
للمفكرين فى الفترة الكبرى للكلاسيكية الجديدة فى النصف الثانى من القرن
التاسع عشر حيث كان تنظيم « فكرة الجريمة » ككيان قانونى والعقوبة كنتيجة
لها ، يحاول أن يقيم نفسه على أساس منطلق قياسى صرف بعيد عن تغاليم القانون
الوضعى المقارن وبالتجاوز عنه ، ومع ذلك فإننا نجد فويرباخ وأنصاره يميلون
إلى التخلص بقدر الامكان من القانون الطبيعى الذى ينتهى إلى معان مجردة —
أكثر منه إلى حقائق لها صفة تاريخية بحتة ، وليس لها إلتائج ظاهرة — وذلك
لكى يبحثوا عن الحقيقة عن طريق مقارنة القوانين المختلفة . وفى فرنسا بوجه
خاص ، حيث كان التيار الانسانى يميز الإصلاحات العقابية التى تمت فى
١٨٣٢ — ١٨٤٨ — فان ما أنشغلت به المدرسة السجونية ، من مجابهة الاتجاهات
النظرية على نطاق دولى ، والتطلع العلمى الذى كان يدفع فى هذه المرة نحو
استلهم التجارب الأجنبية ، والرغبة فى تحسين القانون الوطنى فى ضوء تلك
التجارب وهو ما كانت كرسى نفسها له جمعية التشريع المقارن عند انشائها سنة
١٨٦٩ ، كل ذلك قد شجع البحث المقارن الذى اتجه فى تصميم نحو تحقيق
التقدم فى النظم العقابية .

وفى نفس العصر جاء تهديد جديد من مبدأ التمايز الوطنى والتقنيات الوطنية .
فالاتجاه التحررى (الليبرالى) عندما يتمثل فى إصلاحات خاصة بكل دولة ،
يصنع هكذا بين الدول حواجز قانونية فى نفس الوقت الذى يطالب فيه بالتبادل
الاقتصادى الحر . ومع ذلك فانه يجرى عادة تطلع إلى ما يجاوز الحدود الإقليمية
لكل نظام قانونى . إن قانون العقوبات الإيطالى سنة ١٨٨٩ وهو يؤخذ على أنه
تعبير أمثل عن المدرسة الكلاسيكية الجديدة ، يعرف ازدهارا عظيما ممتدا بالتوالى
إلى بلاد أمريكا اللاتينية ثم إلى بلاد الشرق الأقصى . وفى نفس الوقت فإن أنصار

« الإصلاح العقائى » بالمعنى الانجليزى للكلمة يتعاضدون فى جهودهم عبر الحدود الوطنية ، كما أن التحسين فى نظام تنفيذ العقوبات السالبة للحرية يتحقق بالرجوع دوماً إلى المعلومات والتعاليم الواردة من الخارج . وأخيراً فإنه لا جدوى من أن نتابع التذكير بأن الحركة الوضعية تجد مكانها بطريقة طبيعية فى المجال العالمى للعلوم الإنسانية بعيداً عن الصيغ القانونية الخاصة ، وخارج نطاقها .

من هذه الرابطة الأكيدة والدائمة بين البحث المقارن والإصلاح العقائى ، نستطيع أن نستخرج بعض النتائج التى لها أهميتها من ناحية دراسة مايمحويه قانون العقوبات الوضعى من أفكار الدفاع الاجتماعى أولاً ، يظهر بوضوح أن قانون العقوبات المقارن ، إذا أراد ارضاء متطلبات النهج المقارن الجديد ، يجب أن يتمسك بتحصيل وبفهم وشرح للوسط الاجتماعى — الاقتصادى — القانونى ، الذى تعمل فيه قواعد قانون العقوبات . إن القاعدة القمعية (أو العقابية) تفقد جزءاً كبيراً من معناها الحقيقى عندما نعرضها عن الظروف الاجتماعية المحيطة . وهكذا يوجد بين قانون العقوبات المقارن ، وعلم الإجرام والاجتماع القانونى صلات وثيقة . إن الدراسة المقارنة للنظم القانونية تستطيع إذن أن تكون مفهومة ومقبولة — وذلك على غرار مايقوم به بعض الاجتماعيين المحدثين ، كدراسة اجتماعية — جنائية للنظم العقابية التى تأخذ مكانها هكذا طبيعياً فى مناخ الدفاع الاجتماعى .

وتعبيراً عن ذلك ، فإنه فى نفس هذا المنظور ، يكون على قانون العقوبات المقارن ، إذا كان يريد الحصول على الحقيقة الحية للأنظمة ، ألا يقيد نفسه بالمقابلة بين القواعد الوضعية للقانون العقائى ، بقدر مايعنى بفحص السياسة الجنائية للبلاد المختلفة كما تعبر عن نفسها فى تشريعها الخاص فى فترة معينة آخذاً فى الاعتبار مدى تطورها والاتجاهات التى تميل نحوها . ويوجد كذلك صلات وثيقة بين السياسة التشريعية والقانون المقارن . أن المقارنة يجب أن ترتبط بالحركة التشريعية أو بتعبير العميد سافتييه (Savatier) أن تجرى فحصها على أساس الارتباط بالحركة . هنا أيضاً ، المقابلة هى فى نفس الوقت صارخة وحمية بين الدفاع الاجتماعى والمتطلبات العميقة للعلم المقارن .

وأخيرا ، فلقد رأينا الدفاع الاجتماعى ، دون أن يدعى إطلاقا إلغاء قانون العقوبات ، يسعى إلى أن يتجاوز مجال الصياغة القانونية لكي يتفحص الطريقة التى يمكن أن يتبعها القانون — فى وقتنا الحاضر — بل فوق ذلك قانون الغد — فى محاولته لمواجهة الحاجات الاجتماعية الحالية . وهكذا تتحول « الظاهرة القانونية » لتطرح وتواجه مسألة لا تنتمى فقط للمنهج القياسى الذى له مكانة خاصة فى النظم التى أخذت من القانون الرومانى . والأمر يكون على هذا النحو من باب أولى عندما نضع فى اعتبارنا التابع السريع للتاريخ والتغيرات الأخلاقية والطبيعية التى تتميز تطور القانون الحديث . ولهذا يفهم كيف أن القانونيين تمكنوا أن تساعدنا الدراسات المقارنة على « الخروج من البدائية » لتناول الحقيقة الانسانية والاجتماعية بكل صعوباتها وتوجيه علم القانون تجاه تحسين الحالة الإنسانية . أفليس فى هذا لون من الاهتمامات الخاصة بالمذاهب الجديدة للسياسة الجنائية ، والمناخ الفكرى لأنصار الدفاع الاجتماعى الحديث ؟ فى هذا الصدد وبالنسبة لكل من يهتم — مثل « يونفيل مارسانجى » (Marsengy) منذ قرن مضى « باصلاح القوانين العقابية » ، يمكن القول بأن القانون المقارن هو فى نفس الوقت مكان التقاء ، وحقل تجربة ، ومنجم تأمل أن نستخرج منه بعض الحامات اللازمة لبناء قانون المستقبل .

ان رجال القرن العشرين المهتمين بالتقدم الاجتماعى والمتحررين من شلل « الوسواس » الداعى للثبات القانونى يرون ضرورة بناء مجتمع جديد يتطلع لنظام قانونى جديد . إن وضعنا يشبه إلى حد ماوضع رجال القرن السادس عشر الخارجين من العصور الوسطى إلى عصر النهضة المتلألئ ، أو وضع رجال القرن الثامن عشر الذين ألهمهم روح الاصلاح المتوهجة التى أضاعت « عصر النور » فالأولون كان لديهم عالمية القانون الرومانى ، والآخرون استوحوا القانون الطبيعى حيث جلدوا فى البحث عن سر التجديدات اللازمة . إن القانونيين اليوم يستطيعون أن يستندوا على القانون المقارن الذى كان ادوارد لامبر (Lambert) أحد كبار المقارنين فى مطلع القرن ، يجب أن يكرر بأنه يلعب ، لرجال اليوم ، الدور الذى لعبه القانون الرومانى . إنهم يستطيعون استعماله على وضعه المزدوج كمنهج نقدى فى الدراسة ، وكبحث

عن سياسة تشريعية — أعنى في حقنا هذا : عن سياسة جنائية — تؤدي إلى فلسفة عقابية مجدية .

من هذه الوجهة أيضا ودائما بطريقة منطقية بالضرورة ، نلاحظ أن حركة الدفاع الاجتماعي تكاد تستند بالفطرة على البحث المقارن وعلى تعاليم القانون المقارن ، ولو لم تكن في كثير من الأحيان تستين ذلك تماما . ولم يكن بلاجدوى أن نذكر ذلك ، قبل دراسة ما قد نستطيع أن نسميه — أخذا بتعبير المقارنين — « استقبال » الدفاع الاجتماعي في مختلف النظم الكبرى لقانون العقوبات .

— ٢ —

قبل أن نراجع باختصار هذه النظم القانونية المختلفة لكي نقدر الانتشار العالمي لمبادئ الدفاع الاجتماعي ، نجد من الضروري أن نذكر ملحوظتين هامتين .

أولا : ليس المطلوب أن نفحص هنا النظم المتباينة في القانون الوضعي في هيكلها ، أو فيما تتخذ من صور التعبير ، ولا أن نرجع إلى ماسبق أن قلناه عن انتشار مبادئ السياسة الجنائية الحديثة في التشريعات السائدة من أواخر القرن التاسع عشر . كما شرحنا في الفصول السابقة . ولنتذكر ، لتبين وضع المسألة ، أن كل الأنظمة المعاصرة على قدر ما هي متطورة وتمثل ، بمفهوم مقارنى أول القرن « قانون البلاد المتمدينة » — استقبلت إلى حد ما تلقائيا وبشكل كامل — ثلاثة على الأقل من الإصلاحات المهمة — التي استهدفتها هذه السياسة الجنائية الحديثة . هي بالترتيب التاريخي : إقامة نظام خاص للأحداث المنحرفين ، وإبراز مجال لعملية التفريد يتضمن — بالنسبة لفئات معينة من المنحرفين أن لم يكن لجميعهم — مجموعة من التدابير غير العقابية أو على الأقل تدابير تتجاوز مجرد القمع ، وأخيراً متابعة مستمرة لحركة إصلاحية في السجون تتجه نحو إعادة تربية المحكوم عليهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية . فلا محل للبحث من جديد عن مظاهر لتلك السياسة الحديثة في القانون الجنائى

المعاصر ، وإنما الجديد الذى يمثل فى نفس الوقت صعوبة خاصة ، هو قياس مدى ادراك النظم المختلفة للاحتياجات الأساسية لتلك السياسة الحديثة للدفاع الاجتماعى ، ولروح هذه السياسة . وفى هذا السبيل يكون من المناسب ، أن نضع فى الاعتبار — عند الحاجة — تطور الفقه العقائى وما يمكن أن نطلق عليه اكتساب النظم العقائى للون تقدمى ، ذلك إلى جانب التجارب التشريعية التى تم بطريقة غير منتظمة ودون التزام بأساس نظرى معين .

ومن ناحية أخرى ، فلا محل كذلك للمناقشة مسبقا فى سبيل معرفة النظم الرئيسية أو مجموعات النظم التى نقف بحيثنا عندها . فهنا تكمن إحدى المشكلات الكبرى للعلم المقارن ، ولكننا نستطيع الاكتفاء مؤقتا بدراسة المسائل التى لا تثير خلافا ، والتى تتمايز فيها بشكل أساسى النظم اللاتينية بالقرارة الأوروبية عن النظم الأنجلو سكسونية أو تلك التى يعبر عنها بالنظم الشرعية أو الاشتراكية ، أو نظم الشرقيين الأوسط والأقصى ، ودون أن ننسى فى هذا المقام كذلك كتلة التشريعات الأفروآسيوية التى لازالت فى دور التكوين . فهذه « العلاقات التشريعية » بعد أن ميزنا بينها على ماتقدم ، يتبقى أن نتنقل فى بحثنا من واحدة إلى الأخرى على أساس من المميزات التى تلحقها من أثر نمو المبادئ الحديثة للسياسة الجنائية ، خلال تطور قانون العقوبات فى كل منها . وسنرى أن أولى تلك العائلات هى التى ستجذب انتباهنا بوجه خاص .

وهذه العائلة الأولى كما هو معلوم هى الخاصة ببلاد القرارة الأوروبية وأمريكا اللاتينية ، والتى ترتبط بنظام القانون المدنى (Civil Law) المقابل لنظام القانون العام (Common Law) الأنجلو أمريكى . ويقوم « نظام القانون المدنى » على تراث القانون الرومانى ويتخذ أساسا شكل المجموعات المقتنة . وهو يعلق أهمية كبيرة على التعريفات القانونية وعلى المبادئ المجردة ، وعلى فن الصياغة مع احترام الصيغ القانونية فى تسليم مطلق (dogmatisme juridique) والاطلاقية (dogmatisme juridique) ومنذ ظهر قانون العقوبات التقليدى وطوال القرن التاسع عشر — سيطرت على هذا النظام الاهتمامات النظرية التى تمت أساسا على يد المدرسة الإيطالية الألمانية وامتدت ماين فويرباخ وميترماير ، ومن بندقج إلى ييلنج ، ومن رومانويوزى أو كارمينيانى إلى كسرارا . إن هذا المناخ الخاص هو الذى يفسر

ما تعرضت له المبادئ الجديدة للسياسة الجنائية من مناقشات مستفيضة وما وضع لها من تعريفات وتقسيمات نظرية . ومن ثم أعطى الجنائيون معاني خاصة للتعبيرات التي جددت مثل « الدفاع الاجتماعي » (Défense Sociale) ، السياسة الجنائية (politique oriminelle) ، الحالة الخطرة (état dangereux) ، وتدابير الأمان (mesures de sûreté) .

وبالنظر على وجه التحديد إلى هذه التعبيرات الجديدة ، والمبادئ التي تهدف إلى ادخالها على العلم العقائى ، فان السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى تبدى ، بمعنى واسع ، كابتكار يتنمى إلى ذلك الاتجاه الرومانى الذى يتميز بتقديس الصيغ (dogmatisme juridique) والذى تعمل تلك السياسة الحديثة رغم ذلك بشكل مضاد له . على أنه داخل مايسمى بالنظام القارى الأوروى (système continental) — سنرى أن أفكار الدفاع الاجتماعى قد قوبلت بالترحيب ، أو على العكس بالمناقشة ، بوجه خاص فى إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وسويسرا كما فى البلاد الاسكندنافية ، بينما يبدو أن الجنائين الألمان لم يتفهموا تلك المبادئ بنفس القدر بعد أن كانوا قد أعطوها دفعة أولى فى عهد الاتحاد الدولى لقانون العقوبات .

ومن الناحية التشريعية — أى من ناحية الاصلاحات التى أحدثتها القوانين الجديدة ، بدأت حركة الدفاع الاجتماعى — بعد التجارب المحدودة فى نهاية القرن ١٩ ، تمارس تأثيرا مباشرا على التشريع الوضعى ابتداء من القانون النرويجى الصادر سنة ١٩٠٢ . وظهر هذا التأثير بوجه خاص على التقنيات التى ميزت فترة ماين الحرين العالميتين (١٩١٩ — ١٩٣٩) وهى الفترة التى أشرنا من قبل إلى انها كانت فى أوروبا بشكل خاص ، فترة « الطريق الوسط (Media via) » أو فترة التبادل بين الاتجاه التقليدى ، وبين الاتجاه الوضعى وتتميز هذه الفترة بوجه خاص بما تضمنته التشريعات من تدابير الأمان ، وما أقامته من نظام ازدواجى (يشمل فى نفس الوقت العقوبة التقليدية والتدابير الجديدة) ، وكذلك ماتحقق من نمو التفريد فى صورته الحديثة (التى تختلف عن صورته فى القرن التاسع عشر) ، وأخيرا الاعتراف بسلطة تقديرية واسعة للقاضى الجنائى .

ففى القارة الأوربية تميز هذا الاتجاه فى قانون العقوبات البوغوسلافى الصادر فى ١٩٢٩ ، والقانون الإيطالى والقانون الدغركى الصادرين سنة ١٩٣٠ ، والبولندى لسنة ١٩٣٢ ، والرومانى والسويسرى لسنة ١٩٣٧ (وكذلك فى وقت متأخر — القانون اليونانى الصادر فى سنة ١٩٥١) فضلا عن قوانين خاصة متعددة برز من بينها — إلى جانب التشريعات الاسكندنافية والشمالية — القانون البلجيكى للدفاع الاجتماعى الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، وقانون المشردين والمتسولين الأسبانى لسنة ١٩٣٣ . ويبدو أن أمريكا اللاتينية — فى نفس الفترة — قد تحررت من التقليد السلبي للتقنيات الأوربية الذى قامت على أساسه سياستها التشريعية فى النواحي الجنائية فى القرن ١٩ : ومثل التقنين الأرجنتينى لسنة ١٩٢١ ، وتقنين بيرو لسنة ١٩٢٤ علامة تحول وتجديد فى هذا الصدد . فنجد أن تياراً وضعياً تنبى فيه الاتجاهات الأولى للدفاع الاجتماعى ، يوجه بعض التعديلات التشريعية وبعض مشروعات القوانين التى لبعضها قدره العلمى الملحوظ . كما أن ثم تياراً ينتمى إلى التقليدية الجديدة لا يلبث أن يظهر مستندا إلى مذهب الصياغة القانونية الذى أوصى به — على المستوى التشريعى — القانون الإيطالى الصادر سنة ١٩٣٠ . وهنا نجد أن المشرع كان يستجيب فى الغالب لإغراء « الطريق الوسط » ، ونجد أن كثيرا من المجموعات التشريعية فى أمريكا اللاتينية تستلهم ما يمكن أن يطلق عليه « الانتقائية (التوفيقية) المتطورة » (*eclectisme évolué*) ، وفى هذا الإطار تتخذ مكانها — على سعة — تلك التشريعات التى يجمع بينها البعض تحت اسم « تقنيات السياسة الجنائية » () : وفى كلتا الحالتين مع ذلك ، نجد أن الحركة التشريعية تتجلبب — على درجات متفاوتة — مع بعض ما يطالب به الدفاع الاجتماعى ، وتقوم بذلك كوسيلة نقل للمبادئ والنظم التى يشر بها .

والتحليل التفصيلى لتغلغل الدفاع الاجتماعى على هذا النحو فى نظم قانون العقوبات فى أوروبا وأمريكا اللاتينية ، يحتاج إلى معالجة طويلة ليس هنا موضعها ، كما أنه من لغو الحديث أن نجد مرة أخرى التجديد الذى أحدثته حركة السياسة الجنائية الحديثة فى قانون العقوبات ونظام السجون فى المجالات التى ظهرت فيها . ولنأخذ مع ذلك مثالا على سبيل الإيضاح . فمن المعروف

أن حركة السياسة الجنائية الحديثة تعلق بصفة جوهرية ، أهمية خاصة على دفع التفريد بمعناه الجديد على أساس من التعرف على شخصية المجرم . ومن الملحوظ في هذا الصدد أن المجموعات التشريعية التي صدرت في النصف الأول من القرن العشرين تحتوي على نصوص تلزم القاضى الجنائى فى سبيل تحديد العقوبة واختيار الجزاء أن يأخذ تلك الشخصية فى الاعتبار . وهذا ما دعا إدوارد لامير إلى القول بأنه وجدت فى هذا الشأن « قاعدة من قواعد القانون العامة » (*règle de droit commun*) . ويمكن استخلاص تلك القاعدة على هذا النحو من الدراسة المقارنة للتشريعات التى تنتمى إلى أصل لاتينى بالقارة الأوربية وإنما يكون من الخطأ أن تنسب تلك القاعدة العامة فى النظام اللاتينى إلى تلاقى عارض ، أو إلى مجرد المحاكاة بين التشريعات . فالحاجة المطردة إلى الأخذ بتلك القاعدة كمتطلب قانونى — يرجع فى الواقع إلى الشعور المتزايد بالشروط اللازمة لمراعاة التفريد فى الأحكام : فبعد أن كان التفريد لا يعدو فى أول الأمر أن يكون مجرد مكنة للقاضى ، إن لم يكن قبوله نوعاً من التسامح ، أصبح التزاماً يتقيد به . فالتشريع الجنائى يتطلب من القاضى ألا يكتفى بتكييف الفعل المجرم — على ما كانت عليه وجهة النظر التقليدية — أو تقدير درجة مسئولية الفاعل فى ضوء معلومات الشرطة وسوابقه القضائية — على ما كانت عليه وجهة النظر التقليدية الجديدة ، وإنما يهدف التشريع إلى أن يصبح تحديد القاضى للجزاء معلقاً على أن يضع موضع الاعتبار بطريقة صريحة ومع التسيب الكافى عدداً من العناصر الضرورية للممارسة الرشيدة للسلطة التقديرية التى تخضعها التشريعات الجديدة على القاضى الجنائى . ولكن — ماذا يكون ذلك المتطلب الجديد إن لم يكن موقفاً للسياسة الجنائية اتخذته من قصد لتأكيد الوصول إلى رد فعل اجتماعى أفضل ضد الجريمة . ولا يبقى من بعد إلا توسع تكميلى يؤدى إلى تنظية الفحص الطبى النفسى والاجتماعى وإنشاء ملف الشخصية : بمعنى أننا نجد أنفسنا هنا فى قلب تيار الأفكار الخاصة بالدفاع الاجتماعى الجديد .

— ٣ —

لعله يبدو للوهلة الأولى أنه بالالتفات نحو نظم القانون الجديدة أو المجددة ، نتوقع أن نصادف فيها ارتباطاً أكبر بنظريات الدفاع الاجتماعى : باعتبار أن

هذه تتبع هي ذاتها من مراجعة للتصورات القديمة . إلا أن المرء يتبين مع ذلك أنه الأمر ليس على هذا النحو سواء في بلاد أوروبا الشرقية أم في العالم الثالث : ومع ذلك فإن بعض أوجه التفرقة تفرض نفسها في هذا الشأن ، وبعض الملامح الخاصة في ذلك يجب ألا تنسى . ويسمح التطور الحديث بتسجيل الأثر المحسوس لأفكار الدفاع الاجتماعي في نظم متعددة منها .

ولنفحص أولاً النظام السوفيتي ونظم الديمقراطيات الشعبية . ففي نوفمبر ١٩١٨ ألغى التشريع القيصرى جملة ، وكان أن أُرست أسس قانون العقوبات الاشتراكي مجموعة المبادئ الموجّهة لقانون العقوبات لجمهورية روسيا السوفيتية التي نشرت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ . وكانت هذه المبادئ تستهدى بذلك « المناضل الاشتراكي الذي كانه اتركوفرى » . ولا شك كذلك أن مجموعتي العقوبات السوفيتين الأولين — ١٩٢٢ ، ١٩٢٦ — قد تأثرتا بمشروع قرى لسنة ١٩٢١ بإيطاليا . فلم تكونا تتحدثان عن المسؤولية أو الخطأ ، واستبدلت فيها بالعقوبات « تدابير للدفاع الاجتماعي » ، وكانت الجريمة تعرّف فيها كذلك بأنها فعل ذو « خطورة إجتماعية » .

ومع ذلك فإن اسقاط كل اشارة إلى المسؤولية الاخلاقية ، أو إلى الخطأ ، لم يكن لها هدف إلا جعل النظام الجديد متفقاً مع المادية الماركسية . ولكن الجناح ظل دائماً « مذبناً » يعاقب على هذا الأساس عن أى مساس بالنظام الذى أقامته ديكتاتورية العمال والفلاحين : هكذا كان معنى ما اشتهر باسم « الشرعية الاشتراكية » . ومع ذلك فلم يكن قانون دفاع إجتماعى ، كما أن فكرة « الخطر الاجتماعي » كانت بعيدة تماماً عن فكرة « الخطورة الإجرامية » التى تنسب إلى المدرسة الإيطالية .

غير أن المنطق كان يقود النظام السوفيتى نحو الانفصال عن نفوذ قرى . وبعد تردد قصير حوالى سنة ١٩٣٠ ارتبط قانون العقوبات السوفيتى من جديد بطريق القمع القانونى . وفي سنة ١٩٣٤ حلت عبارة « العقوبة » محل عبارة « تدابير الدفاع الاجتماعي » . وبعد أن قطعت الحرب الجهود الرامية إلى إعداد تقنين جديد ، انتهت مناقشات جادة وطويلة إلى إصلاح تمت صياغته في

« المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي للاتحاد السوفيتي والجمهوريات الاتحاد » .
التي أقرها مجلس السوفيت الأعلى في ٥ ديسمبر ١٩٥٨ .

وكان هذا الإصلاح يشير إلى العودة إلى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ،
كما يهتم بالهدف الاجتماعي للعقوبة وبإعادة تربية المحكوم عليه ، وينمي بالنسبة
إلى الأحداث والمرضى نظام تدابير غير عقابية .

وكان بعض الكتاب المطلعين يؤكدون أن قانون العقوبات السوفيتي
وقوانين البلاد الاشتراكية بوجه عام لا تحكمها فكرة القمع وإنما تحكمها فكرة
« التربية » فالجريمة لا تنسب إلى اختيار سيء متعمد من جانب الجاني ، وإنما
إلى « نقص في التوازن بين الجاني والمجتمع » .

ومع ذلك فإن الاهتمام قد تركز في إصلاح ١٩٥٨ — ١٩٦٠ على العود
إلى المفاهيم التقليدية عن العقوبات التعزيرية والمسئولية والخطأ علماً بأن العقيدة
الماركسية — التي ترى في الجريمة نتاجاً طبيعياً للنظام الرأسمالي كانت تمنع لفترة
طويلة أن توضع شخصية الجرم في الاعتبار بشكل حقيقي ، أو أى بحث في
خطورة في شخصه ذاته .

وبلا شك ، فإنه كلما انفتح الاتحاد السوفيتي على تبادل ثقافي ، فإن ذلك
الموقف كان يتضاءل . ومنذ أواخر الخمسينات أمكن ملاحظة أن الجنائيين
وعلماء الاجرام في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية — مثل عالم الاجرام
الشهير كودريافتشيف يبدون اهتمامهم وتعاطفهم بإزاء الدفاع الاجتماعي
الجديد . وتم تنظيم ندوة في موسكو في أكتوبر سنة ١٩٨٠ حول تخطيط
السياسة الجنائية في شأن الدفاع الاجتماعي — بالتعاون ما بين معهد الدولة
والقانون لأكاديمية العلوم السوفيتية ، وبين الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ،
فكانت تكرساً صارخاً لذلك التطور الجديد .

وفي يوغوسلافيا كان قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٤٨ يتبع إنجاء
قانون جمهورية روسيا السوفيتية لسنة ١٩٢٦ . غير أنه مع قطع يوغوسلافيا
صلاتها بالكومنترون في سنة ١٩٥٠ — اتخذت لنفسها في سنة ١٩٥١ مجموعة

جديدة لقانون العقوبات لها أصالة واضحة ، وفي تعديلها لسنة ١٩٥٩ —
مالت إلى الأخذ ببعض اتجاهات الدفاع الاجتماعي الجديد .

أما بلاد العالم الثالث فإنها لازالت بالنسبة للدفاع الاجتماعي — تنتظر ما يجد
في هذا الشأن حيث يشغلها إقامة هيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
ذلك في حين أن نمو أفكار الدفاع الاجتماعي تفترض نضوجاً سابقاً للنظم
والنظريات القانونية . ومع ذلك فإن الفقه الجنائي الحديث في البلاد الأفريقية
يسمح بأن يرصد انفتاح في تلك البلاد الجديدة ولجامعاتها الحديثة الإنشاء —
على تيار الدفاع الاجتماعي .

وفي بلاد الشرق الأوسط ، نجد أن التراث الصلب في الناحيتين القانونية
والأخلاقية — للشريعة الإسلامية التي أسلفنا بيان نفوذها في شأن الشكل
التاريخي لأفكار الدفاع الاجتماعي — ذلك يمهّد منطقياً أرضاً صالحة للسياسة
الجنائية الحديثة . فما كادت تلك البلاد تغلت من قيود التقليد السلي للتقنيات
العربية — حتى بدت قابلة للتأثر بأفكار المنع والوقاية الاجتماعية : ويبدو ذلك
أكثر في اتجاه أنها — وقد تحررت من الوصاية الأوربية القديمة — تسعى على
وجه التحديد إلى العودة بشكل كامل إلى تراثها الحضاري .

وفي تلك البلاد التي تجاهد لإقامة اشتراكية لها أصلاتها — دون أن تقطع
الصلة بتراثها الأدبي والروحي ، يبدو الدفاع الاجتماعي كتمبير عن إضفاء
الصفة الاجتماعية على القانون الجنائي بأوضاع حديثة وإنسانية . وتقوم هذه
الحركة لإضفاء الصفة الاجتماعية على القانون — استناداً على الاهتمام بالإنسان
وحمايته مما يشغل بال أولئك الذين يسعون إلى التحرر من آثار الاستعمار ومن
النظام الإقطاعي . فهذه الحركة تسعى إلى تحقيق دور المواطن الحر — من
حيث هو أصبح كذلك ضمن وسط اجتماعي سيستطيع أن يشارك فيه بشكل
جدي . ولذات الأسباب نلمح لماذا تم — في إطار جامعة الدول العربية —
إنشاء تشكيل هام حظي باسم له مغزاه — هو المنظمة الدولية العربية للدفاع
الاجتماعي ضد الجريمة — التي أظهرت نشاطاً واضح الكفاءة^(١) .

أما عن بلاد الشرق الأقصى ، فإن الوقت والوثائق تنقصنا لشرح ما ينبغي

بشأن التشريعات الجنائية الآسيوية ولنذكر فقط أنه في الصين قامت الثورة الشيوعية بهدم النظام القديم . ونظمت الصين الشعبية نفسها وأخذت قانوناً جديداً وفقاً لمبادئ الماركسية اللينينية .

وفي اليابان — بعد أن كانت تطبق فيها منذ ١٨٨٢ مجموعة كلاسيكية لقانون العقوبات مستوحاة من أصل فرنسي ، فإنها انفتحت على النفوذ القانوني الإيطالي — الألمانى بمجموعة عقوبات جديدة في ١٩٠٧ . وسارت في اصلاح شامل بعد ذلك انقطع بالحرب العالمية الثانية ثم استؤنف في سنة ١٩٥٦ مع الاهتمام بمطالبات السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ، بينما بدا أثر النفوذ الأمريكى واضحاً — منذ ١٩٤٥ — في الاجراءات الجنائية ، وأدى إلى الأخذ بنظام الاختبار القضائى (Probation) .

وفي النهاية فإنه — في الهند ، قامت « جمعية منع الجريمة ، العامة لكل الهند » (All India Crime Prevention Soc.) — منذ ١٩٥٠ ولم يتوقف نمو نشاطها في المساهمة في مؤتمرات الأمم المتحدة وتشجيع إقامة المؤسسات الحديثة للأحداث ، والمطالبة في الحلقة الدراسية لآسيا والشرق الأقصى بوضع برنامج خاص للدفاع الاجتماعى يعطى لهذا العمل الأهمية المناسبة والاهتمام الذى يستحقه .

— ٤ —

أما نظام « القانون العام أو الدارج — Comon Law » في البلاد الانجلوسكونية فيبدو للوهلة الأولى وعلى نقيض نظام « القانون المدنى » ، متباعداً عن فكرة الدفاع الاجتماعى . وقد رأينا كيف أن تعبير « تدابير الأمان » و « السياسة الجنائية » لم تقبل قط في ذلك النظام . كما أن لفظى « التزديد » و « إعادة التأهيل الاجتماعى » ليس لهما ذات المعنى المفهوم في بلاد القارة الأوربية . ولقد كان المذهب النيوكلاسيكى في صورته الأوربية مجهولاً في الناحية العملية ، ولم يكن للمدرسة الوضعية تأثير جدى : بل إن لميروزو قد وجد في إنجلترا معارضاً عنيداً في شخص « جورجج » .

إلا أنه — على خلاف ما قد يؤكد التحليل السطحي — كان نظام « القانون العام » في الحقيقة أكثر استعداداً من نظام « القانون المدني » لتقبل اتجاهات الدفاع الاجتماعي الحديث . فلقد كان في ذلك النظام القائم على التراث القضائي ، حرية واسعة لتفريد العقوبة لدرجة أغنت عن نظام « الظروف المخففة » . كما أن تقسيم الدعوى الجنائية إلى مرحلتين (الإدانة وتوقيع العقوبة) الذي يدعو إليه كثير من أنصار الدفاع الاجتماعي بالقارة الأوربية : يوجد مستقراً في النظام الانجلوسكسوني ، ويزكي التفريد وفحص شخصية المتهم .

وتستخدم في نظام القانون العام الانجلوسكسوني كذلك معالجات غير عقابية ، واجراءات يمكن أن تعطى للجناح فرصة جديدة دون أن يتم نطق بعقوبة مبدئياً كما في نظام وقف التنفيذ المطبق في القارة الأوربية . ولقد أوضحنا في مناسبات سابقة كيف أن الاختبار القضائي (Probation) الذي يتضمن تلك الملامح في النظام الانجلوسكسوني — هو مما يتوافق تماماً مع روح الدفاع الاجتماعي الجديد .

وأخيراً — فإن الولايات المتحدة كأحد بلاد القانون العام ، كانت مبعث نظام الحكم بعقوبة غير محددة المدة ، وراثلة في نظام محاكم الأحداث . كما أن نمو نظام التمهد (Parole) والمستحدثات الجديدة مثل « الهيئة العليا للشباب » (Youth Authority) ثم مثلها للبالغين (Adult Authority) . تشهد كلها بجهد عملي للبحث في اتجاه تحقيق سياسة جنائية نشطة .

— ٥ —

هذه الجولة التي حلقتنا فيها سريعا فوق التشريعات العقابية السارية ، أو بالأحرى النظم الكبرى للقانون الجنائي التي تقتسم العالم ، تدعونا بغير شك إلى كثير من التعليقات في شأن « جغرافيا الدفاع الاجتماعي » . ومع ذلك فإن مثل هذا التوسع — على قدر ما هو مفيد وبناء — يؤدي بنا إلى الخروج عن النطاق الذي اتخذناه لهذا المؤلف والذي يلزم بالضرورة أن يكون محمداً . ومن ثم يلزم

أن ننخل عنه ونكتفى بأن نستخلص من دراستنا النتائج المختصرة ذات الصفة المقارنة والتي تبدو لنا أنها دون غيرها لا يمكن الاستغناء عنها .

وسنجزئىء باثنين من هذه النتائج فحسب—الأولى، هي مجرد تقرير يكفى أن نعلنه في صورة واضحة مركزة : أن تطور قانون العقوبات الحديث — من وجهة نظر شاملة لكل من عملية التشريع ، والتحليل الفقهي ، والتطبيق العملي — يفسح مجالا متعاضدا القدر — صريحا أو ضمنا ، ولكنه ضرورى — لمبادئ السياسة الجنائية الحديثة الدفاع الاجتماعى ومتطلباتها .

والنتيجة الثانية ، تكمن فيما يمكن أن يطلق عليه « مفارقة الدفاع الاجتماعى » . فالدفاع الاجتماعى كنظرية — يبدو كنتاج طبيعى للنظام الرومانى — الأورى ، اذ يفترض أساسا وجود نظام قانونى يتناول فيه رجال القانون بعمليات التحليل والمواجهة والهيكلية — بمراعاة نتائج العلم الجنائى — المعانى المتعلقة بالشرعية والتفريد ، والمسئولية والخطورة ، والعقوبة وتدمير الأمان ، بل فكرة السياسة الجنائية ذاتها ، مما ينتج عنه بلا محالة التيار المضاد للتقليدية الجديدة بأوضاعها المعروفة . وبالرغم من هذه التيارات المضادة ، فإن هذه النظم هي التى نجد فيها الدفاع الاجتماعى الفرص لم تابعة للتعبير عن نفسه ، بل نجد فيها اللغة الخاصة به ، إلا أنه يلزم له ما يمكن أن نسميه « بالاتجاه الإنسانى الجديد للبلاد الشمالية » — لكى تعطى له فى النهاية قوته جميعها .

وبطريقة ملحوظة ، فالبلاد التى تزعم أنها متحررة من النظام التقليدى مثل الديمقراطيات الشعبية أو البلاد الحديثة التحرر ، عندما تتجه — تلقائيا فى الغالب — عقب استقرارها ، للرجوع إلى بعض قوالب التقليدية الجديدة بأوضاعها المعروفة ، وتخشى فى السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ، اتجاهها إلى إبراز الفردية الانسانية الذى يحدد بحكم طبيعته نفوذ الدول كما يحد من حرية الدولة فى توجيه سياستها الاقتصادية . غير أن الفلسفة العميقة للإسلام وحدها ، ويمكن أن تكون غدا كذلك فلسفة الهند واليابان ، ستتيح لبلاد العالم الثالث أن تطور بلورها سياسة جنائية للدفاع الاجتماعى على نحو ما وجدت هذه الحركة جنورها فى أوروبا المسيحية .

وأخيرا ، فالنظام الذى طالما افترض أنه الوحيد المنافس للنظام الرومانى ، وهو نظام القانون العام الانجليزى (Common Law) هو فى النظره الأولى ، أبعد مايكون عن تلك الاهتمامات الفقهيّة ، وذلك نظرا لامتداده التاريخي وخصوصية مناهجه ، ولأسلوبه الفنى الخاص فى الصياغة القانونية الذى هو بطبيعته مغلق فى وجهه تقسيمات السياسة الجنائية كما هو مغلق فى وجه الاتهامات الأطلاقية التى تعرفها القارة الأوربية . مع ذلك وقبل أن يتعرف الجنائيون الأنجلو — أمريكيون مصطلحات الدفاع الاجتماعى . فإن حركة إصلاح السجون ، ونمو علم الإجرام فى اتجاه يمتشى مع واقع الحياة الاجتماعية ، والاهتمام بفعالية التشريع والعمل القضائى من الناحية العملية ، والبحث فى غير ضجة مع الصبر والاخلاص فى فلسفة جنائية تتخذ من الإنسان بداية وغاية — كل هذه العناصر كانت تعدّ بلاد « القانون العام » للانطباع بروح الدفاع الاجتماعى ، وتحقيق متطلباته الأساسية .

ومع ذلك ، فانه فى الحقبة الأخيرة ، وبينما نظام القانون العام الانجلوسكسونى ينطوى داخليا فى اتجاه قانونى شكلى ، نجد أن مجموعة الدول الاشتراكية تبذل جهدا لاقامة سياسة جنائية تقوم على تقديم الحماية والمساعدة لصغار الجانحين (على خلاف كبار المجرمين الذين يمثلون درجة من الخطورة الاجتماعية) ، وكذا سياسة سجونية تهدف بوسائل جديدة لتأمين عودة المحكوم عليهم إلى حظيرة المجتمع . وهكذا فان أوجه التعارض السالفة والاختلافات بين النظم تبدو على هذا النحو فى اتجاهها نحو التضاؤل .

وإذا ما كان القانون المقارن ، كما نعتقد ، وسيلة لبلوغ الكمال فى النواحي القانونية والاجتماعية ، ويفترض اللجوء إلى التعاون الدولى بين القانونيين ، فانه يقع على غائق هؤلاء أن يعكفوا بعناية على دراسة ما حققته نظم غير النظم التى ينتمون إليها . فالبحث المقارن والمجابهة المنهجية للتجارب الأجنبية لهما — فى خصوص السياسة الجنائية — أهمية وتأثير بعيد لا يحتاج إلى تأكيد . وسياسة السجون تشهد فعلا وبكل تأكيد ، تدويل هذا المجال من التخصص العلمى . والسياسة الجنائية — باعتبار أن لها مقومات « الفن » ، يجب أن ينظر إليها فى

مجموعها كأرض للقاء وتعاون يتم عبر كل تقيد بخصوصيات الصياغة القانونية الوطنية وبالتجاوز عنها .

على أنه قد يكون من المناسب ألا يغيب عن نظرنا أن اتجاهات التقيد بالخصوصيات يجب ألا يغمط قدرها أو ينكر ، وإنما يبدو هنا أيضا كيف أن المنهج المقارن ، وحده ، هو الذى يمكنه السيطرة عليها — فضلا عن استخدامها فى سبيل غايات مشتركة هى الغايات النهائية للسياسة الجنائية بالمعنى الذى يقصده الدفاع الاجتماعى الجديد . وعلى ذلك فإن الوضع الفقهي لهذه الحركة يستند إلى قاعدة يمكن القول بأنها مقارنة أكثر مما هى دولية بالمعنى الخارج لهذه الكلمة . وبهذه الروح وفى هذا الخط العام تدعو هذه الحركة الجنائية الواعين بتطور النظم الحالية لقانون العقوبات ، للعمل المشترك لتحقيق التحولات القانونية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التى يطالب بها العالم فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

الفصل الخامس

مذاهب الدفاع الاجتماعي في جانبها السلبي أو الانتقادي

ينتج بشكل واف من الإيضاحات السابقة ، وبخاصة ماتعلق منها بأصول حركة الدفاع الاجتماعي ومراحلها وانتشارها — أن فكرته الجديدة كما تبدت منذ ١٩٤٥ ، تحتل درجات متباينة في تحديدها ، فضلا عن إمكان اتخاذ مواقف مختلفة في شأنها . غير أن هذا الاختلاف الذي لا يمكن تجنبه في تيار أفكار له مثل هذا الشمول والتعقيد ، إنما هو في نهاية الأمر ، وكما سبق أن بينا ، مصدر للخصب إذ يمنع الحركة من الانغلاق داخل إطلاقية جامدة تتعارض مع هدفها وكذلك مع روحها . وعلى ذلك فإنه — مع التحفظ بالنسبة للفروق الأساسية التي سبق أن بيناها والتي سنعود إليها فيما بعد — يوجد في الحقيقة عنصر مشترك خاص بين جميع أنصار الدفاع الاجتماعي . إن استخلاصه لمهمة صعبة يبدو أنها صلت كل أولئك الذين عرضوا لمحاولة الوصول إلى نظرية تنظم الاتجاهات الجديدة . ومع ذلك فلامعدي عن التصدي بعزم لهذه المحاولة .

فكيف يمكن منذ البداية تعريف ذلك الجوهر الفكري المشترك بين تلك الاتجاهات ؟ يقال أن كل كائن يتخذ وضعه بتحديد ما يعارضه ، (أو كما في القول المأثور في العربية « بضدها تتميز الأشياء ») ، ويصدق ذلك أكثر ما يصدق على كل نظرية جديدة في النواحي العلمية أو الفلسفية إذ تقدم نفسها في البداية كانتقاض على ما سبقها من نظريات كثيراً ما تكون هي ذاتها نقطة انطلاقها . والنظرية الجديدة الشاملة لا توجد في بدايتها إلا بتمييزها عن النظريات التي تسعى إلى الحلول محلها أو إلى تعديلها . وهكذا الحال بصفة خاصة بالنسبة للدفاع الاجتماعي الذي رأيناه أنه تولد عن الثورة الوضعية بوصف أنها أدت إلى إعادة التفكير في مشكلات قانون العقوبات وأحلت محل

تكوينه القانونى الصرف سياسة جنائية قائمة على نتائج العلم التجريبي . وهنا يظهر بغير منازع الجانب الأول للدفاع الاجتماعى ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الجانب الانتقادى (السالب négatif) من النظرية . وهو بالتأكيد الجانب الأكثر ظهوراً وأوضح رؤية . وهو الذى استوقف على سبيل المثال إميل جارسون ، وأدخل التردد على ريمون سالى الذى كان مع ذلك أحد المؤيدين الأوائل ، وهذا الجانب لازال كذلك يقلق فى الوقت الحاضر بعض الجنائين الذين ينتمون — تحت دواعى مختلفة — إلى فقه المدرسة التقليدية الجديدة .

غير أنه إذا كان هذا الجانب الانتقادى يقفز بشكل ما إلى الأعين ، ويجذب نظرهما ، فإن من الملائم أن نقولم الإغراء الذى لازال البعض يخضعون له — بالميل نحو مد نطاقه إلى أقصى الحدود وإلى الانتهاء بالدفاع الاجتماعى إلى بضعة مقترحات تبسيطية . فمن المهم إذن — قبل كل شيء — أن نحدد مكان الدفاع الاجتماعى — لا بالنسبة لقانون العقوبات التقليدى فحسب ، بل كذلك بالنسبة إلى الوضعية ، وإلى نظرية الاتحاد الدولى لقانون العقوبات ، بل إلى مذهب برينس كذلك . ومن الملائم فى النهاية أن نحدد بدقة مهما كانت تلك المهمة حساسة — كيف أن هذا « الأساس المشترك » للنظريات الجديدة للدفاع الاجتماعى الذى نحاول استخلاصه — لا يخلط بالنظريات الخاصة بهذا الكاتب أو ذاك ممن لا يتحدثون إلا باسمهم الشخصى ، ولا يمكنهم أن يدعوا التعبير عن رأى العام أو على الأقل الوسط — لحركة الدفاع الاجتماعى . ونشير فيما عدا ذلك — وفى هذا الصدد — إلى أن نظريتنا عن الدفاع الاجتماعى ستكون « جديدة » فى انفصالها باصرار عن كثير من تلك المواقف الفكرية .

وهنا هو مانود أن نظهره فى هذا الفصل من الكتاب وما يمكن بعده — وبعده فحسب — أن نتناول فى الفصول التالية الجانب البنى للنظرية الجديدة ، وأن نتلمس مواقفها الإصلاحية ، وأن نحدد ماتخذها من مواقف تعتبر المظاهر أو الميزات الجوهرية لها .

★ ★ ★

يعارض الدفاع الجديد المفاهيم المتواضع عليها للقانون الكلاسيكي وللعدالة الجنائية ، كما سلف القول ، معارضة واضحة ومؤكدة بدرجة تؤدي إلى سوء فهمها في بعض الأحيان . وعلينا لذلك أن نحدد بدقة مدى تلك التعارضية . ولإجراء ذلك يلزم أن نعود أولا لمراجعة المفاهيم الثلاثة الأساسية المتتابعة التي أمكن أن تنسب للعدالة الجنائية . والأمر لا يتعلق هنا بالتتابع التاريخي للوقائع بمعناه الدقيق بقدر ما يتعلق بالتقدم المنطقي لثمة الأفكار المتصلة بطبيعة العدالة الجنائية ووظيفتها بل وشرعية ممارسة الدولة لها .

فالمفهوم الأول للعدالة الجنائية كان مفهوما دينيا ، يقوم على ضمان تكفير المجرم عما اقترنه من إساءة إلى الآلهة . فالجريمة ستثير غضب الآلهة الذي لا يهتبه إلا عقوبة تكفيرية . ويظهر هذا المفهوم منذ الوقت الذي يكون فيه المجتمع قد تناوله التنظيم بما يجعله يتجاوز مرحلة الاقتصار على الانتقام الفردي ، فيحل محل الانتقام الفردي انتقام إلهي إذ يختلط حق الأجداد في هذه المرحلة بطبيعة الحال مع العقيدة الدينية ، كما تختلط وظيفة القضاء بالريادة الدينية . ومن ثم يتخذ تنفيذ العقوبة صفة مقدسة تميز تلك المرحلة التي سادت فيها السلطة الدينية المستندة إلى الحق الإلهي والتي تكاد توجد في « تاريخ الشعوب جميعها » .

الفهم الثاني للعدالة الجنائية هو بوجه خاص مفهوم سياسي . هذه العدالة ليست لها غاية دينية ، فإن غايتها هي فحسب المحافظة على السلام والنظام العام الذين وضعهما الحاكم . ولكنها في نفس الوقت تؤكد سلطة هذا الحاكم التي تمارس باسمه انطلاقا من ذلك . أن هذا التصور يتواكب تاريخيا مع تأسيس سلطة مركزية قوية بالقدر الكافي لكي تقيم « انتقاما » جماعيا بدلا من الانتقام الفردي . إن قانون العقوبات يأخذ وضعه على هذا النحو كلما أدخلت العدالة الخاصة مكانها للعدالة الجماعية ، وكلما حلت العقوبة الجماعية محل العقوبة الخاصة . وهكذا فإنه في ظل « القانون القديم » (L'ancien Droit) كان الجنائيون يرددون أن الانتقام كان محرما على الأفراد وأنه لا يمكن أن يمارس إلا من الملك أو من ضباطه . وفي إنجلترا كذلك في الفترة ما بين القرن الثاني

عشر والسادس عشر التي تكوّن خلالها تاريخيا القانون العام (Common Law) الانجليزي ، أخذت فكرة العدالة الجنائية أهمية خاصة وأتخذت مظهر تنقل قضاة مختصين ممثلين للملك أو للبلاط الملكي (Cwria Regis) ، وطوال هذه الفترة ازدهرت فترة « سلام للملك » (King's Peace) . ولقد تأكدت فكرة مشابهة في المبادئ القانونية العامة السائدة على نطاق القارة الأوروبية حال خروجها من النظام الاقطاعي — الأمر الذي أدى في النهاية إلى قمع لا رحمة فيه « للعدوان على النظام المقرر من الحاكم » ، كما أدى إلى ظهور العقوبات وطرق التعذيب الكفيلة بإرهاب المجرمين « فالعدالة » قد أصبحت بذلك مهمة سياسية بالمعنى الأولي للكلمة .

والمفهوم الثالث للعدالة الجنائية ، الذي يظهر بالضبط عندما تمنحى هذه الفكرة السياسية ، هو مفهوم قانوني أساسا . وفي هذا المفهوم لا ينبغي أن نكافح ضد الجريمة بوضع المذنب خارج القانون ، ولكن بالعكس بإخضاعه لتشريع يحدد قانونيا الذنب المقرّر والجزاء الذي يطبق عليه . ننتقل بهذا من ميدان تحديد رد الفعل تقديريا إلى ميدان التنظيم القانوني ويظهر هذا المفهوم بكل قوته في آخر القرن الثامن عشر مع الحركة الفلسفية والجهود التي اتخذت لإقرار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وفي الصراع ضد تحكم القاضي ، في سبيل إقامة نظام لعقوبات محددة ، ومميزة بعناية لتطبق كل منها على جريمة بذاتها معينة موضوعيا . أصبحت الجريمة فكرة قانونية ، والعقوبة جزاء قانونيا يطبقها قاض يخضع لنظام قانون صارم .

ومع ذلك لا يجب أن يغيب عن نظرنا أن هذه المفاهيم الثلاثة أو هذه المراحل الثلاثة من تاريخ العدالة ، مهما اختلفت ، مترابطة كل بالأخرى ، وأنه فوق ذلك تقوم فيما بينها صفات مشتركة . فهذه المفاهيم الثلاث تستند كلها على قبولها لبعض المبادئ ذات الصفة الميتافيزيقية وتنحو أيضاً نحو إقامة عدالة عاقية مطلقة . وسواء كانت تنظم الانتقام ممن دنس المقدسات ، أو التكفير عن الجرم أو العقوبة الشرعية للمذنب ، فإنها جميعا تهدف إلى جبر نهائي وكامل لأثر الجريمة من منظور موضوعي ، وكلها تستند على الأخذ بفكرة موضوعية بالنسبة للجريمة ولمرتكبها .

على هذه النماذج المجردة للجريمة وفاعلها قام — القانون الكلاسيكي للقرن التاسع عشر ، وإذا بنا أمام نموذج الرجل المجرم (*homo delinquens*) المشابه للنموذج المسمى بالرجل الاقتصادي (*homo economicus*) ، أو — (ومهما كانت المقارنة غريبة لأول وهلة) برب الأسرة القويم عند رجال القانون المدني (*bon père de famille*) . على أن القانون الكلاسيكي — في اتجاهه إلى هنا — لم يقطع كلية علاقته بالأوضاع السابقة ، فهو لا يعمل بالعكس إلا على الاستمرار بها وتوطيدها بإدخالها في نظام قانوني يقوم في آن واحد بالتعبير عنها والتعريف بها . فالمفهوم اللاهوتي يأتي من علم مخصص أو غير منتشر ، والمفهوم السياسي يأتي من سلطة مستبدة وتحكيمية ، ومفهوم الشرعية يأتي من نموذج لا يتناقض مع الاتجاهات القديمة في أساسها ، ولكنه يعطها فلسفة وصياغة قانونية . وإذا كان هناك إصلاح ، فالإصلاح — مهما كان هاماً وحاسماً — لا يوجد إلا في الحدود التي يتضمن فيها النظام الشرعي الجديد حقوق الرجل المجرد الذي تمثلته الثورة الفرنسية — رجل « العقد الاجتماعي » (*Contrat social*) (١) .

ولقد نتج عن حركة الإصلاح في نهاية القرن الثامن عشر بلاشك إلغاء الأداة الرادعة للنظام القديم الموروثة عن القانون الأوربي القديم ، ولكن النظرية الجديدة انتهت في الحقيقة إلى أن تدخل في القانون نظاماً محدداً فحسب ، حيث يأخذ التهريب الجماعي والعقوبة التعزيرية المكان الأول .

ويجب هنا أن نتذكر ما قيل عن أصول الدفاع الاجتماعي ، ولماذا لم تستطع حركة نهاية القرن الثامن عشر أن تستخلص بشكل كامل سياسة جنائية حقيقية بالمعنى الحديث للكلمة . وقد كان مونتسكيو هو في الواقع أول من التفت إلى فكرة السياسة الجنائية هذه ، ولكنه وقد وصل بأبحاثه إلى فن التشريع ، لم يسم إلى وضعها ك تخصص متميز إن لم يكن فوق ذلك منافساً لعلم القانون الجنائي . ولا يجب أن ننسى بالأخص أن القانون بالنسبة له هو الكفالة لحقوق الإنسان الأساسية ، وأولها وأهم من كل شيء — الحرية . وكان مونتسكيو بذلك يجمع فكرة القانون الطبيعي ونظرية العقد الاجتماعي حيث المواطن الحر لا يرضى بتحديد حقوقه الثابتة كإنسان باتفاق مع الجماعة يقبله بحرية .

والقانون الجنائي ، — من حيث هو يحد من هذه الحرية — لا يستطيع أن يتأق
إلا من التشريع الذي هو « تعبير عن الإرادة العامة » .

ولهذا النظام كما رأينا — نتيجة منطقية هي ثبات العقوبات ، والعقوبة الثابتة
— والتي يعين القانون وحده مقدارها — تكون تكملة لازمة لتجريم فعل قانونا
تجريما يفسر تفسيراً ضيقاً ويطبق آلياً . فالحرية والشرعية يؤديان إذن إلى نزعة
قانونية (*légalisme*) في المجال الجنائي . وسبق أن أوضحنا كيف أن المتابعين
ليكاريا — هذا الرائد في مبدأ الشرعية ، والذي كان مع ذلك عدواً للشكل
وللنزعة القانونية الفنية — كيف أن هؤلاء الاتباع قد تنكروا في هذا الصدد
لرسالة الحقيقة فلقد أعاد فيلانجيري ، وبتنام ، وفويرباخ بناء تشريع
جنائي ، ثم قانون جنائي شكلي ، خرج عما كان يؤمله من أرادوا سنة ١٧٨٩
أن يعهدوا بمهمة الحكم في أخطر القضايا للمواطن الحر ، ذلك الدنيوي ،
العلماني . فجد أنه فضلاً عن — قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٨١٠ فإن
القانون البافاري لسنة ١٨١٣ يفرض أسلوباً فنياً خاصاً لتطبيق فكرة الشرعية ،
ويضع الأسس لإطلاقات جامدة في القسم العام من قانون العقوبات ، كما هو
الشأن في الحالات المعينة في القسم الخاص . ولكن هذه النصوص لم تكن
كتلك التي كان يتمناها رجال الجمعية التأسيسية ، بسيطة وواضحة ، مفهومه
للجميع حتى يستطيع المواطن الحر أن يرجع دائماً إلى ذلك « التشريع » الذي
يفترض أنه صلد عن ذاته والذي لا يحد من حريته سواء . فالقانون قد أصبح ،
أو عاد من جديد — أمراً يخص القانونيين ، وعاد الجنائيون ليكونوا من جديد
فنيين كما كان أولئك الذين كان يهاجمهم بكاريا في مقدمة كتابه .

إن المبادئ الكبرى للفلسفة والاجتماع السياسي التي كانت تلهم مونتسكيو
وأيضاً روسو جاء مكانها فقه وفلسفة لا تنتمي إلا للقانون . وفكرة المجتمع
المدني أو فكرة الجماعة البشرية حسياً كانتا مفهومين في إطار الافكار
الانسانية ، حلت محلها فكرة لنظام قانوني يرتبه التشريع ويحدد معناه .
والجريمة قد اعتبرت كاعتداء مجرد على هذا النظام القانوني ، تجبره العقوبة
مستعجلة للنظام الذي أسس اليه . فالجريمة ليست — في هذا الإطار — ذلك
الفعل الاجتماعي الذي واجهه بكاريا ومونتسكيو ووليام ايسدن ، ولكنها كيان

قانونى ، مثل العقوبة ذاتها — وتكوّنان من بعد مجرد موضوع للمحاجة القانونية .

هكذا نشأ القانون الجنائى الكلاسيكى الجديد (أو النيوكلاسيكى) الذى سينمو من فويرباخ إلى كرار Carrara ليتخذ وضع مذهب قانونى يتواءم مع المفهوم الذى يبنى على مفترض « الانسان الحر » — فيعتبره سيداً لأفعاله ومسئولاً عنها . ومن الناحية الاجتماعية فان فكرتى الوقاية الجماعية والجزاء تقدمان فى هذا المجال كل الكفاية ، وكرارا يلحق ، بغير عناء ، هذا القانون الجنائى « التحررى (libéral) والقائم على الجزاء بمفهوم دى أصل دينى حيث تبحث المسيحية تقليدياً فى فكرة العدالة الإلهية — وفكرة الجزاء الشرعى والضرورى للإثم المقترف . ونصل هكذا إلى ذلك « المطلق » الذى يميز القانون الجنائى الكلاسيكى والنيوكلاسيكى . فالأفكار ذات الطابع الشرعى ، التى تضيف على الجريمة الصفة القانونية ، وتعمل للعقوبة وظيفة أو غاية فى القانون ذاته ، هذه الأفكار قد أخذ بها كمطلقات أو عقائد ثابتة لا تناقش ، بل غير قابلة للمناقشة . ولقد انغrust هذه العقيدة بقوة فى النظام القانونى الرومانى للقارة الأوربية ، وقد سبق أن رأينا كيف أنه ، عند فون ليسرت ، كان اهتمامه بالسياسة الجنائية يتواكب مع تأكيده أن هدف العقوبة هو حماية النظام القانونى .

ولهذا فان مذهب فون ليسرت الذى كان له ميزة إعطاء النظريات العلمية الجديدة مكانتها ، كان له تأثير له قدره على جنائى النصف الأول من القرن العشرين . فبعض الصيغ المؤخوذة من تعاليمه سرّدت باخلاص — وقد نستطيع أن نقول بألية — فى أول هذا القرن كما كانت تردد صيغ حقوق الانسان والشرعية البكارية فى بداية القرن السالف (القرن التاسع عشر) وكثير من المؤلفين ، وبعض من أكبرهم ومن أكثرهم أصالة ، مثل خمينيز دى آسوا (Jimenez de Asua) ، وضعوا أنفسهم طبعياً فى هذا الخط أو بالضبط فى هذا الالتزام الإيديولوجى ، لأن قانون العقوبات النيوكلاسيكى إذ يؤخذ من هذه الوجهة يوصل إلى إطلاقية إيديولوجية جامدة تميز — مع بعض الفروق

الخاصة — جميع المدارس الوسطية ، من « المدرسة الثالثة » (Tersa Scuola) إلى مدرسة الصياغة الفنية القانونية (Technico-juridisme) .

هذا ، وإن ما يميز الدفاع الاجتماعي هو أنه حركة ضد هذه المفاهيم المسبقة التي يستند عليها قانون العقوبات التقليدي ، بأن يعلن تحديه تجاه فكرة العدالة العقابية المطلقة ، واهتمامه بعدم مواجهة الجريمة وجزاء الجريمة كحقائق قانونية صرف تدرك بالوسائل العلمية والفنية للقانون وحدها . إن الدفاع الاجتماعي — من حيث موقفه المضاد للميتافيزيقية ورفض الانغلاق في إطار قانوني محض ، فإنه لكل هذا يعارض أولاً القانون الجنائي التقليدي ثم مذهب التحرر المدعى به في التقليدية الجديدة للقرن التاسع عشر .

ومن هنا أيضاً كان اقتراب الدفاع الاجتماعي بشكل أساسي — في أصله وفي توجهه الأول — من الحركة الوضعية . على أنه لا يقترب من هذه الحركة الوضعية فيما تحويه من إطلاقات جامدة . وإنما يقترب منها في استلهاها المنهج التجريبي ، وأنها تدرس العلوم الانسانية ، وأنها تستند على واقعية اجتماعية واضحة ، وترفض نزعة تكوين المفاهيم المجردة التي تصل إليها في نهاية الأمر نظريات قانون العقوبات الكلاسيكي .

واننا نستطيع أن نتبين ثلاث وجهات نظر مختلفة ، تسمح — بعد الشرح السابق أن نضع الدفاع الاجتماعي بوضوح في مواجهة قانون العقوبات الكلاسيكي أو الكلاسيكي الجديد .

فأولاً : الدفاع الاجتماعي يقوم على الرفض الشديد — بل في انتظام متواتر — لكل ميتافيزيقا قانونية أو بالأحرى لأي افتراض مسبق . وكما سبق أن رأينا ، فإن ذلك كان يميز مذهب بريئس ، وهو ما يميز كذلك الدفاع الاجتماعي الجديد في كثير من النواحي . فالدفاع الاجتماعي يؤكد دائماً ، أن العدالة العقابية لا تهدف إلى إقامة عدالة مطلقة تتناسب تجريبياً مع الخطأ المرتكب أو مع إرادة ارتكابه . إنه — أي الدفاع الاجتماعي يقيم نقطة الانطلاق اللازمة ليس فقط بين مجال الأخلاق ومجال قانون العقوبات ، ولكن بين مجال القانون ومجال الفلسفة . إن الدفاع الاجتماعي يذكر أن تأكيد وجود أخلاق ميتافيزيقية في

نظر « كانت » يؤدي في نهاية الأمر — في القانون الجنائي إلى القصاص باعتباره الشيء « الوحيد العادل » .

والدفاع الاجتماعي فضلا عن ذلك ، يرفض أن يقيم الجريمة كفكرة قانونية صرف أو أن يكون الجزاء مجرد نتيجة ، لازمة قانوناً ، لمخالفة النظام القائم . فهو يرفض أن يعطى للعقوبة ، أو للجزاء ، مهمة إعادة النظام القانوني بطريقة تجريدية . إن نظريات الدفاع الاجتماعي الحديث تدعى — وهل يستطيع أحد هنا أن يعارضها ؟ — أن هذه النظرية الكلاسيكية إنما هو مبنية على أوهام ، أن لم تكن تستند في ذاتها إلى مفهوم للعقوبة يستخلص هو ذاته من اعتقاد مجازى تماماً . فبأى وسائل وعلى أى موازين يستطيع القاضى الجنائى أن يزن الانتهاك الموجه للنظام القانون المجرد ودرجة الإرادة الشريرة لمن ارتكبه ؟ الدفاع الاجتماعي لا يقول أن مثل هذه النظريات غير صحيحة في ذاتها وأنه لا يمكن تأييدها نظرياً ، ولكنه يدعى فقط على أرض الوقائع الحقيقية وفي المجال الملموس للعدالة العقابية حيث يجب أن يكون الجهد البشرى — أنه ينبغي استلهاً مبادئ أخرى وأن يأخذ بمناهج مغايرة .

يجب أن نؤكد على هذه النقطة ، أنه وفقاً لنظريات الدفاع الاجتماعي ، ليست العدالة العقابية ولا تستطيع أن تكون إلا نسبية . إن دورها ليس في الحكم على فعل قائم بذاته طبقاً لقواعد مجردة ، ولكن في محاكمة إنسان — شخص محسوس — عن طريق أناس آخرين وعلى ذلك ، فالعدالة الإنسانية ، التي يديرها أشخاص ، غير قادرة على إقامة نظام تعزيرى جزائى شامل . فالقاضى — أى الرجل الذى له مهمة الحكم — لا يختص بالمشكلة الميتافيزيقية للحق والباطل وإنما بمشكلة فردية ومحددة — هى الجريمة التي وقعت ، في مناسبة معينة ، بتصرف شخص معين . إذن فمهمة العدالة الإنسانية ليست في البحث عن قدر العقوبة التي يمكنها ، بمعنى مجرد ، أن تعوض عن خطأ يتم تقديره في حد ذاته ، أو أن تعيد إقامة الحق ، ولكن أن تحدد الجزاء الفعال الذى قد يستطيع أن يقوم ، وفيما بعد أن يصلح — إذا أمكن ، من شأن الجانح ذاته فضلاً عن حمايته للمجتمع . ولكى تصل إلى ذلك ، يجب أن تحرر في هذا الصدد من مجازيات الكلاسيكية الجديدة .

ثانيا : أن الدفاع الاجتماعي يعتبر بذلك الجريمة كعمل إنساني ، أو كإظهار لمكون أو كتعبير عن شخصية مرتكبها : لأن مرتكبها ليس إلا هذا الكائن الملموس الذي يكونه « الرجل الجانح » . والرجل ، إذا كان تصرفه صوابا أو خطأ ، إنما هو دائما فرد معين لا يستطيع أن يفسر تصرفاته إلا إذا عرفنا كيف نفهم شخصيته . وعلى الأقل ، فإنه إلى جانب الفكرة الموضوعية للجريمة (كمخالفة للقانون) يجب أن تضاف فكرة لا يمكن التجاوز عنها ، هي فاعل الجريمة بكل عناصرها الذاتية .

وسيكون علينا أن نواجه قريبا مشكلة « المسؤولية » . أنها في الحقيقة أحد دعائم النظام الكلاسيكي ، وهو كالمعبد الذي يركز على ثلاث أعمدة أساسية : الشرعية ، والمسئولية الأخلاقية ، والعقوبة التعزيرية . غير أن هذه المسئولية الأخلاقية ليست بالنسبة للقانون الكلاسيكي — وسنبين ذلك فيما بعد — إلا مبدأ يستند اليه وليست ، هنا أيضا ، فكرة ملموسة في الحياة الإنسانية . إن هذه المسئولية تقوم في الحقيقة في النظام التعزيري كافتراض — افترض أن الانسان حر مخير ، فتلعب هذه الفكرة هنا دورا كسند نظري ، (كمبرر للعقوبة) — أكثر من أن تكون عنصرا أو مظهرا للشخصية الفردية التي ارتكبت الفعل . أما بالنسبة للدفاع الاجتماعي فان جزءا من الصفة الانسانية للفعل الإجرامي وهو المسئولية الفردية ، يأخذ بالعكس أهمية بل تجسيدا — يفصلها عن الكلاسيكية الجديدة حيث المسئولية فيها ليست إلا قولاً يجري تأكيده ولا تلعب في آخر الأمر إلا دور سند نظري لعملية القمع .

ثالثاً : وفيما يختص بسير دولاب العدالة الجنائية — أي بالنسبة لما سيستحدث في المجال التشريعي أو القضائي أو الإداري ، فان النظرية الجديدة تتصور العدالة الجنائية قبل كل شيء كدعوة اجتماعية ، وهي تنفصل هنا أيضا عن المفاهيم المتعارف عليها في ظل النظرية التقليدية الجديدة .

فلم يعد الأمر يعنى في الواقع تنظيم هذه العدالة حسب التوزيع الآلى للعقوبات الجنائية ، كما أنه لا يتطلب من القاضي التدخل باسم قوة عليا ولا من أجل تأكيد نظم مثالي . ومنذ السنوات الأولى للقرن العشرين أبرز « برينس » ، من وجهة النظر هذه ، النسيية الضرورية للعدالة الجنائية الانسانية

فالدفاع الاجتماعى إذن لم يعد يعتبر أن القاضى الجنائى يقوم بإعلان مقدس لحكم القانون ، أو أنه ممثل لمجتمع يتجسد فيه عندما يباشر سلطته القمعية ، وأكثر من ذلك لا يعتبر أنه قد بلغ القول محله عندما يطبق القاضى نصا ما على « جريمة » توصف قانونا بأنها كذلك . وأخيرا فإن الدفاع الاجتماعى لا يقدر أن كل شئ قد انتهى فى شأن الجانح إذا ما استنفدت كافة طرق الطعن ، واتبعت الاجراءات وفقا للقانون ، وطبق الجزاء تطبيقا صحيحا ، ونفذت العقوبة ، ويكون الجانح — حسب التعبير القديم — قد « سدد دينه » . فمشكلة الجريمة — تلك المشكلة الإنسانية الاجتماعية — لا تترك نفسها بسهولة تنحصر فى إطار قانونى . على العكس يؤكد الدفاع الاجتماعى — وسنعود إلى ذلك — أنه أمل مهمة انسانية ، ولكنه يعترض على فكرة أن المشكلة الاجتماعية والانسانية المتعلقة بجريمة محددة يمكن أن تحل كلية وبعيدا عن الواقع ، عن طريق هذه العدالة التوزيعية (distributive) . كما أن الدفاع الاجتماعى يوجه لوما إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة بتعمدها تجاهل هذا الجانب الأساسى الذى لا يمكن تجنبه فى هذه المشكلة .

ولعل ما نرمى اليه يكون مفهوما ... فإنه بعد حركة الإصلاح الجنائى الهائلة التى حدثت فى نهاية القرن الثامن عشر ، والتى لا نعترض أكثر من أى شخص على مزاياها ، فقد أقام رجال القانون — بمجهود فكرى ملحوظ — عقيدة للقانون الجنائى . لقد حددوا وحلّلوا فى القانون مفاهيم الجريمة والعقاب ، كما أنهم فكروا كما لو كان رد الفعل الاجتماعى ضد الجريمة لا يثير غير مسألة قانونية ، ولا يقوم إلا على علم قانونى . ومرة أخرى ، فإننا لا نعترض على أن هذه الخطوة كانت ضرورية وملائمة خاصة بالنسبة لبلدان القارة الأوروبية . ولكننا نعترض بالذات على أن يكون هذا البناء الفكرى كافيا لإمكان تنظيم رد الفعل الاجتماعى ضد الجريمة على نحو رشيد . فإن النظريات الكلاسيكية الحديثة انتهت — كما سنوضح فيما بعد — إلى تكوين منهج قانونى يجد تفسيره وغايته فى ذاته . وذلك أثناء فترة تتميز بخصوبة علم القانون الجنائى^(٢) . وهذا التغالى — الذى أفرز نتائج محمودة فى تدريس القانون الجنائى بل كذلك فى فلسفته — أدى إلى نسيان أن الجانح هو إنسان ، وأن الجزاء يمثل عقوبة تمس

كائناً من لحم ودم . إن الدفاع الاجتماعى ليذكر بهذا الوضع بشكل قوى للناسين كما يذكر به رجال القانون الذين يدعون تجاهل علم الإجرام^(١) .

إن هذه المواقف الثلاثة تشرح بما فيه الكفاية لماذا — وفى أى شيء — تبدو نظرية الدفاع الاجتماعى ، بداية ، كرد فعل ضد النظام التقليدى للقانون الجنائى . كما يجب أن يفهم أن رد الفعل هذا ، الذى عبر عنه فى أول الأمر قرى ، وجاروفالو — إنما ينطبق بقدر أقل ضد النظام الكلاسيكى لبيكاريا ولقويرباخ — عنه ضد المدرسة الكلاسيكية الجديدة لكرارا (Carrara) ويندنج . وتلك نقطة هامة يجب العودة لتأكيدھا: فإن التعارض الحقيقى لا يكون فى الواقع إلا بين الدفاع الاجتماعى الجديد والكلاسيكية الجديدة ذات النزعة الإطلاعية التى نمت فى نهاية القرن الأخير ، فهنا التعارض الأساسى بين الدفاع الاجتماعى والإطلاعية هو من نواح متعددة — أول ما يميزه .

— ٢ —

وإذا كان يلزم توضيح سبب معارضة نظريات الدفاع الاجتماعى الحديثة لمفاهيم القانون الجنائى التقليدى أو التقليدى الجديد ، فإن توضيح سبب معارضتها للمذهب الوضعى ليست أقل أهمية . ونستطيع أن نخزم بأنه نظراً لعدم الرؤية الواضحة ، فكثير من المؤلفين يصرون على إعطاء تعريفات أو تحليلات غير مضبوطة عن الدفاع الاجتماعى : فهم يخلعون عليه صورة ما لوضعية متأخرة يحطمونها بعد ذلك بسهولة ربما يرضون عنها ، ولكنها تظهر مجردة من أى إيجابية ومن أى امتداد علمى . ينبغى إذن أن نجد جيداً — معالم هذه المعارضة التى لها مغزاها بقدر ما هى لا تمنع الدفاع الاجتماعى الحديث أن يقر بكل ما عليه تاريخياً للحركة الوضعية ، ويجزم بأن هذه الحركة هى التى سمحت وحدها بأول صياغة له .

ويمكننا القول بأن الدفاع الاجتماعى فى صورته الجديدة يتعارض مع الوضعية فى خمس نقاط مختلفة على الأقل :

(١) بداية ، إن نظرية الدفاع الاجتماعى الجديد ترفض الحتمية الوضعية .

وهى لاتقبل القدرية البيولوجية عند لمبروزو ولا الضرورة الاجتماعية عند قرى ، ولا حتى هذا الاستعداد الخلقى الذى تحتمه طبيعة الأمور والذى بمقتضاه يرغب فى الأخذ به بعض المتمسكين بالوقاية الجنائية وبعض المختصين بالصحة العقلية أو بعض مؤيدى التصنيف الجنائى المغطى المسبق لفتات المجرمين .

ولقد أشار برينس منذ بادىء الأمر بأن النقاش الفلسفى حول وجود أو عدم وجود حرية الاختيار يجب أن يظل بعيدا عن تطبيق رد الفعل الاجتماعى الرشيد لمقاومة الاجرام . وقرىبا سوف تسنح الفرصة لكى نلمس أن الدفاع الاجتماعى يختلف فى هذه النقطة عن نظرية برينس ، إذ أنه أى الدفاع الاجتماعى — يأخذ فى الاعتبار وجود أكبر لحرية الإنسان . ويمكننا القول — بدون مغالاة — إن هذا الدفاع الاجتماعى الجديد يفترض فلسفيا حرية الاختيار — إذا لم يكن يهدف بالتحديد إلى أن يبقى متحفظا إزاء هذه المسألة التى تخرج عن ملسلمات ومجال السياسة الجنائية التطبيقية . وحول هذه النقطة يقوم توافق اجماعى بين أنصار الدفاع الاجتماعى . ولقد أخذ المثلون المتطرفون لترعة ما من الدفاع الاجتماعى — مثل جراماتيكا — موقفا كامل الصراحة فى هذا الصدد^(٣) . وعلى أى حال ، وسوف تسنح لنا الفرصة للعودة إلى ذلك لدى تناول الشكل الايجابى للنظريات الجديدة للدفاع الاجتماعى ، فإن السياسة الجنائية للتحرك الاجتماعى الذى تتوقعه هذه النظريات ، يقوم بشدة إن لم يكن على المفهوم الفلسفى للمستولية ، فعلى الأقل على الإقرار بهذا الإحساس الفطرى بالمستولية الذى يملكه بالضرورة كل إنسان بما يشمل الجانحين ، والاستفادة من هذا الإحساس وتنميته ، وفى هذا إذن يكمن التناقض الأساسى الموجود بين النظريات الجديدة للدفاع الاجتماعى والنظريات الجبرية للوضعية .

(ب) يعطى الدفاع الاجتماعى أهمية كبرى لتصنيف الجانحين وجعلهم فى مجموعات لدى التعامل معهم ، ولكنه لايعبأ بالتقسيمات التى أصبحت تقليدية منذ آخر القرن التاسع عشر ، تلك التقسيمات التى توزع مسبقا مرتكبى الأفعال الاجرامية على فئات مختلفة (كالمجرمين بالعادة ، والمجرمين بالمصادفة ، والمجرمين بالعاطفة) وبلاشك فإن البحث فى هذه التصنيفات إنما هو مشروع

وفيد علميا ، ولكن الدفاع الاجتماعى الجديد يعتبر الفعل الاجرامى كتعبير عن الشخصية الفردية فى ظروف معينة . ولا تقتضى المشكلة الأجرامية وضع مرتكب الفعل الاجرامى فى إطار مرسوم مسبقا بقدر ماتبحث وتشرح لماذا مثل هذا الشخص فى مثل تلك الظروف وبمثل تلك السوابق ومثل ذلك التكوين البيولوجى قد ارتكب هذا الفعل بالذات . إن مثل ذلك البحث إنما هو مشروع بقدر مانرفض معه شرح الفعل الاجرامى بالنظر إلى شىء واحد كالسوابق أو التكوين أو المحيط الاجتماعى لهذا الفرد . ومن المعروف أن علماء الاجرام يصرون بصفة خاصة على مفهوم « ديناميكا الجريمة » أى على بحث الأسباب الفردية التى تسبب فى مثل تلك اللحظة ارتكاب ذلك الفعل الجنائى (٤) .

(جـ) ومن ثم ، فإن نظريات الدفاع الاجتماعى الجديد ، إذ لاترفض أوليا مفاهيم الاختيار الحر والمسئولية ، فإنها تدخل أيضا فى السياسة الجنائية أولا ، وفى القانون الجنائى ثانيا ، مجموعة من القيم الخلقية تزعم الوضعية تجاهلها ، فلم يكن الوضعيون يريدون أن يأخذوا فى الاعتبار إلا المعطيات العلمية البحثية . ولكن الدفاع الاجتماعى الجديد ، بأخذه وإعادة فحصه لمفهوم المسئولية من وجهة نظر الفرد ، يصل بصورة طبيعية إلى البحث عند هذا الفرد عن الإحساس بالالتزام الخلقى . فهو يؤدى إذن إلى تنمية فكرة وجود واجب لدى المرء تجاه أمثاله ، وإلى أن يأخذ فى الاعتبار بالتزامات معينة نابعة من الحياة المشتركة بين الناس . ومن هنا فإن فكرة الإحساس بالخطأ تعرض نفسها من جديد فى القانون الجنائى — ولكنه ليس الخطأ الموضوعى والمبهم الذى يأخذ به القانون الجنائى الكلاسيكى فى اعتباره . على أننا نظل فى الحقيقة هنا بعيدين عن المسئولية القانونية أو الموضوعية لدى الوضعين ، بقدر مانبعد عن المسئولية الأخلاقية المجردة لدى المدرسة التقليدية الحديثة .

(د) ولايقع هذا الاحساس بالمسئولية أو بالواجب أو بالخطأ من جانب واحد على عاتق الفرد . أن الدفاع الاجتماعى الجديد يعمل على تحقيق توازن بين الفرد والمجتمع بفضل سياسة جنائية منطقية تقوم على فكرة وجود واجب على المجتمع نفسه نحو الفرد . وهكذا يؤدى باحترام الكرامة الانسانية وضرورة

ضمان حرية الفرد — الشرط الأول لممارسة حقوقه وتنمية شخصيته — إلى إبقاء نظام الشرعية وإقامة نظم للأجراءات القضائية وإلى إثارة توجس فطري إزاء أى نظام يشتمل على تدابير أمان إدارية أو وقائية تباشر قبل وقوع الجريمة . إن تدابير الأمان في مذهب الدفاع الاجتماعى الجديد لا يمكن اعتبارها ، كما زعم جرسيني (Grisigni)^(٥) أنها إدارية بطبيعتها وأنها لا تكون شرعية وقضائية إلا لأسباب الملازمة العملية . فإنها على العكس ، يجب أن تخضع ليس فقط لمبدأ الشرعية — بل إنه بمقتضى ذلك يكون تطبيقها بتدخل قضائى ، وينظر إليها باعتبارها وسيلة لمكافحة الجريمة التى يعتبر الجزء الجنائى وسيلة أخرى لها . وفي هذا المقام ينبغي الالتفات بوجه خاص إلى الحركة التى ظهرت مؤخراً في علم الاجرام الأمريكى ضد تدابير الأمان وضد اطلاق التقدير للقضاء والأجهزة الإدارية ، وضد الحكم بعقوبات غير محددة المدة . فالسياسة السليمة للدفاع الاجتماعى يجب أولاً أن تحمى الانسان وأن تحميه في وسطه الاجتماعى .

(هـ) وينتج عن ذلك أنه ، إذا كان الدفاع الاجتماعى يستوحى بشكل كبير من تعاليم العلم الحديث وخاصة العلوم الانسانية ، فهو لا يدخل في ذلك النوع من التبعية العلمية حيث تود النظرية الوضعية أن ينقل فيها ليس فقط القانون الجنائى ولكن السياسة الجنائية نفسها . فهو ينفر من « نزعة علمية » لم تعد لحسن الحظ قائمة الآن . إن التحرك الاجتماعى الذى يهدف الدفاع الاجتماعى إلى تنميته ، يتجاوز بدوره اعتبار أن البحث العلمى البحث هو كل الفن القانونى ، بل أنه يقصد استكشاف المعنى الحقيقى للسياسة كفن للحكم . إن السياسة الجنائية التى يعمل الدفاع الاجتماعى على تأسيسها تقتضى إذن وضع الأسس وتوضيح الاتجاهات لتضال مستنير مناهض للظاهرة الإجرامية . يتناول البحث الأول شروط التحرك الذى يحافظ على المجتمع كله بتحقيقه أولاً الاحترام والحماية للشخص — الفرد ، وهذا التحرك الذى يهدف — كما رأينا للتو — إلى إقامة صحة اجتماعية أفضل ، لا يكون ، في نواح كثيرة ، إلا الانعكاس أو التعبير عن أخلاق اجتماعية واضحة ومفهومة ومقبولة أكثر . إن الدفاع الاجتماعى الجديد يفترق إذن عن الوضعية من حيث أن الوضعية تقتصر على دراسة تجريبية بحث للظواهر .

وفي الواقع فإنه يجب تفهم النضال المزدوج الذى تقوم به حركة الدفاع الاجتماعى . فهذه الحركة لامت على الكلاسيكيين الجلد المتأثرين بكرارا أو بالمدرسة الإيطالية الألمانية للاطلاقة القانونية — لامت عليهم أنهم لا يعتبرون الجريمة إلا مسألة قانونية بحث ، كما اعتبروا الجنوح مسألة متعلقة بالقانونيين وحدهم . ولقد أظهرت التجربة عدم جدوى هذا الزعم . ولكن دعوى أخرى مضادة ظهرت — تحصل هذه المرة فى إعلانها ما ادعته من افلاس القانون الجنائى فى فتح المجال لوقاية طيبة — اجتماعية ليس للقانونيين ولا عليهم أن يتدخلوا فيها ... وهكذا يكون على امبريالية القانون الجنائى أن تحل مكانها امبريالية « لعلم إجرام » غير محددة وأكثر خطورة وتهتم فقط « بالتدخل الفعال » وتخرج الجريمة عن سلطة القاضى ، وتتجاوز عن الضمانات التى تصون الاجراءات فضلا عن ضمانات قانون العقوبات — وذلك لحساب سلطة تقديرية تتحرك تلقائيا ضد مظاهر الجنوح . وهذه النتيجة غير المتوقعة لمذاهب « الاجرام الوراثى » قد استطاعت اطلاق كل من بقى متعلقا بسيادة مبدأ الشريعة . وكما كان الـ (Taterstrafrecht) الذى صاغه النازيون تعبرا كاريكاتوريا عن فكرة « النماذج الطبيعية للمجرمين » (٦) فان الاستعمال الموسع للقوانين الوقائية الأسبانية القديمة للمشردين والمشتبه فهم الذى فتح الباب لكافة التعسفات السلطوية — كان هو الاستخفاف الذى أدى تحديدا إلى الفكرة التى ألهمت التعديلات التشريعية فى الجمهورية الاسبانية سنة ١٩٣٣ . وعلى ذات النسق فإن نظريات لها أصول بعيدة عن أى اعتبارات سياسية مثل ما قال به سنرلاند (Sutherland) عن جرائم ذوى الياقات البيضاء (White-collar crimes) ، قد وجه إليها النقد بسبب الاضطراب الذى كادت تجلبه لنظام الشريعة ، وللتطبيق الواجب للقانون (٧) .

إن مؤتمر علم الاجرام المنعقد فى سنة ١٩٥٠ أشار ، من نواح معينة ، إلى ذروة هذه الحركة الهجومية عندما بدأ علماء الجريمة وكأنهم يتحلون القانونيين وذلك أثناء البحث عن تعريف للجريمة من وجهة نظرهم . وإنه لثو مغزى أن نقرر أن اتين دى جريف (Etienne de Greeff) ، أحد كبار هؤلاء العلماء هو الذى نصح بالرجوع إلى ، أو التمسك بالتعريف القانونى . ومن الجائز أن نفكر

في أن انتشار أفكار الدفاع الاجتماعي مع الفهم المتبادل الذي تقترحه بين مختلف العلوم الانسانية والتوازن الذي تهدف اليه بين القانون والعلوم الجنائية — لم يكن بعيدا عن هذا الموقف. إن مؤتمرين من المؤتمرات الدولية الدفاع الاجتماعي (ستوكهلم ١٩٥٨ أو بلجراد ١٩٦١) قد أظهرنا برهانا جديدا على ذلك ، والدفاع الاجتماعي يمكنه أن يعتر بمقاومته لإمبريالية علم الإجرام ، وينجاحه كذلك في دعوة القانونيين أنفسهم إلى مزيد من التواضع . ومن هنا ، وكما قال شلدون جلوك (Sheldon Glueck) كان هذا هو المناخ اللازم للتفاهم الودي الذي يأتي بعد حرب باردة .

— ٣ —

أن التعارض الذي سبق أن أشرنا إليه بين الدفاع الاجتماعي والقانون الجنائي الكلاسيكي الجديد من ناحية ، والوضعية من ناحية أخرى ، لا تكفى مع ذلك لتحديد هوية الدفاع الاجتماعي نفسه من وجهة النظر السلبية (أى من حيث تضاده مع اتجاهات أخرى) مما هو موضوعنا في هذا الفصل . وينبغي في الواقع — ويعتبر ذلك شيئا دقيقا للغاية — أن نتفهم أولا في أى شيء يتميز الدفاع الاجتماعي الجديد عن الدفاع الاجتماعي الأول الخاص بأدولف برينس (Adolf Prins) ، ثم كيف أنه لا يختلط به بعض الاتجاهات الحديثة ، وأحيانا المذهلة جداً ، والتي يجب — في تقديرنا — تمييزها عما يسمى اليوم « الدفاع الاجتماعي الجديد » .

لقد ذكرنا ، أنه لدى برينس (Prins) ، لم تعد مسألة حرية الاختيار محل اهتمام . وبلاشك ، فإن الدفاع الاجتماعي يقر معه بأن تلك مسألة على المستوى الميتافيزيقي ، ولكننا رأينا من ناحية أخرى أن السياسة الجنائية الحديثة التي يدافع عنها الدفاع الاجتماعي تتضمن حتما حرية الكائن البشرى أو على الأقل حقيقة الشعور بالمسئولية الشخصية . إن هذه السياسة الجنائية لاتعنى إذن أن تحدد دورها بأولئك الذين يقعون تحت تأثير القوى البيولوجية أو العقلية أو الاجتماعية التي لا يستطيعون مقاومتها . فالأمر لاتتعلق هنا ، كما هو الحال مع برينس بأن ننحى مسألة المسئولية جانبا ، بل على العكس بأن نجعل المفهوم

الفردى للمسئولية في مركز التحرك لمواجهة حالة « مناهضة المجتمع » :
وسيفتضى الأمر أن نشرح فكرتنا قريباً بوجه أشمل (٨) .

إنه من اليسير أن نلاحظ أيضاً أن التدابير التي ابتدعها برنيس والتي قدر لها أن تبلور في قانون ٩ أبريل ١٩٣٠ البلجيكي الشهير للدفاع الاجتماعي — كانت تكون قبل أى شيء تحركاً سلبياً . كان من الممكن أن نقول عنها ، مع المجازفة بالظهور كلاعيب بالألفاظ ، إن الأمر كان يتعلق أكثر من أى شيء « بدفاع سلبى » للمجتمع . فقد كانت تهدف إلى تصفية أو تحييد الجانح ، وكان الاهتمام بالمتجنى أو الشاذ هو لمنعه من الإضرار أكثر منه لعلاج . إن الدفاع الاجتماعي الجديد ، على العكس ، إنما هو إيجابي بصفة أساسية وذلك يعنى أنه نشط وفعال . فلا ينظر هنا إلى زوال الخطر ولكن إلى مكافحته والعمل على القضاء عليه ؛ ومن هنا الازدهار الكبير في الآونة الأخيرة — للتدابير الوقائية والتربوية . ومن هنا كذلك تأتى فكرة محاولة استخدام وسائل لتأهيل معتادى الإجرام والذين كانوا يعتبرون فيما مضى غير قابلين للإصلاح ، وهكذا نتخلص من القدرية القديمة لنظام الإبعاد الفرنسى لسنة ١٨٨٥ والذي كان يعتبر إلى حد كبير تعبيراً عن فكرة حماية المجتمع التي يدعو الدفاع الاجتماعي لتجاوزها .

ولكل هذه الأسباب يمكن أن تبدو اتهامات أدولف برنيس اليوم ضيقة المدى بشكل ما ، إذ أنه هو الذى — في بعض النواحي على الأقل — قد أغلق الدفاع الاجتماعي في إطار الاجراءات المقررة ضد معتادى الإجرام أو ضد الشواذ . إن الدفاع الاجتماعي اليوم يطالب بتشكيلة من تدابير تختلف في مداها وتنوعها . وهو يؤكد بصفة خاصة بأن إعادة تربية الجانحين الأحداث والتدابير المتخذة في الآونة الأخيرة تجاه صغار البالغين تدخل ، بالضرورة في مجال الدفاع الاجتماعي بمفهومه السليم . بل ربما تمثل إعادة التربية وروح المساعدة في القانون الجنائى للأحداث الشكل المميز للدفاع الاجتماعي الجديد . وهكذا يتم تجاوز الإطار الذى وجدت فيه النظرية الأولى ، نظرية برنيس — كما يتم تجاوز تلك

التزعة التي كانت تجعله يواجه دور الدفاع الاجتماعي ، كحماية للمجتمع قبل أى شئ — حماية وظيفتها في المقام الأول تحييد الجانحين .

وأغلب هذه الاختلافات بين الدفاع الاجتماعي الجديد ونظرية برينس تفسر في الواقع بموقف جديد تجاه المسألة المعروفة المتعلقة بـ « الحالة الخطرة » . لقد أخذ الاتحاد الدولي للقانون الجنائي من الوضعين فكرة « الخطورة » (periculosità) التي أظهرها جاروفالو في بادئ الأمر، وتستند نظرية برينس كلها على أن يأخذ المشرع أولاً ثم القاضى وأخيراً الإدارة العقابية في الاعتبار « الخطورة الدائمة » للجانح . وقد حققت تلك الفكرة التقدم الذي نعرفه في التشريعات الحديثة والتي أخذت بها على نطاق واسع وعينت الجمعية الدولية لعلم الإجرام في أولى الدورات الدراسية الدولية ، أن تخصص له دورة كاملة لأعمالها سنة ١٩٥٣ ، كما واجهتها كافة المؤتمرات الحديثة . على أنه واضح في ذات الوقت أن فكرة الحالة الخطرة أصبحت تحتمل جانباً له إيجاباته المتميزة عنه في الأيام المجيدة للاتحاد الدولي للقانون الجنائي ^(٩) ، ولا زالت في الوقت الحاضر محلاً للمراجعة . ففكرة وجود أشخاص خطرين في حد ذاتهم ، يمكن التعرف عليهم مباشرة ، تبدو بشكل واضح محلاً للمناقشة . فإذا كان الفعل الانساني — والعمل الإجرامي بصفة خاصة — هو تعبير عن شخصية الجانح أو على الأقل تعبير عن جانب فيها ، فإن هذه الشخصية هي التي يجب دراستها — ليس في حد ذاتها فحسب ، ولكن في رد فعلها بالنسبة لبيئتها ، بل دراسة أثر ذلك الوسط — الذي يكون في الغالب حاملاً لعوامل الإجرام — على ذلك الشخص الذي يصفه القانون بأنه جانح . وعلى ذلك فإنه لا دخل من بعد لأن تقام مقابلة أو تضاد بين الشخص الخطر والذي ليس كذلك . وهكذا نجد أنفسنا نبتعد — ليس عن مذهب أدولف برينس فحسب ، بل كذلك عن المذاهب التي عبرت عنها كثير من التشريعات الوضعية — من القانون البلجيكي لسنة ١٩٣٠ — إلى قوانين المشردين والمشتبه فيهم في أمريكا اللاتينية ، وفي هذه الظروف كان من الممكن أن تعقد ندوة في سنة ١٩٧٩ في جامعة لوفان الكاثوليكية لتتخذ موضوعاً لها بعنوان « هل لازال ثم معنى لفكرة الخطورة الاجرامية » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فسوف نقر بأن المذاهب التي تحول أن تحدد

سياسة جنائية حديثة وعلمية وفعالة — هذه المذاهب تكون مضطرة أن تذهب أبعد من مواقف أدولف بريس والاتحاد الدولي للقانون الجنائي . وقد يحسن القول بأنها مجبرة أن تغف مناهضة للنظام الأول للدفاع الاجتماعي . في تبسيطه للمشكلة بشكل غير مقبول اليوم . ولقد ظهرت بين الحريين العظميين في الولايات المتحدة وفي أوروبا حركة واسعة للدفاع الاجتماعي لتفرض نظام فحص حالة الجاني قبل الحكم عليه . إن هذا المبدأ الذي طبق في بادئ الأمر على الأحداث الجانحين ، قد امتد ليشمل الجانحين البالغين . وإن أهمية أو فائدة الدراسة العلمية ، الطب — نفسية والاجتماعية للمجرم لم تعد محل مناقشة جديدة ، وسوف تسنح لنا الفرصة لنعود لهذا الموضوع . وينبغي على الأقل أن نسجل منذ الآن أن الأمر يتعلق هنا بنجاح أو — حتى غزو — لنظريات الدفاع الاجتماعي ؛ ولكن ينبغي أيضا أن نسجل أنه مع الاتجاه هكنا لفهم الشخصية الإجرامية في ديناميتها الاجتماعية — الفردية فإن هذه الاتجاهات تبعد عن المفاهيم الأولى التي كانت تجعل من الخطورة الشخصية فكرة ساكنة (statique) بشكل ما ، ينظر فيها إلى للفرد منعزلا عن الوسط الذي يعيش فيه .

— ٤ —

تعرضنا فيما سبق إلى النزعة الذاتية ، وموقعها في المفاهيم الجنائية الحديثة . وتستدعي هذه العبارة إلى الذهن نظريات المأسوف عليه فيليبوجراماتيكا — الذي كان كتابه الأول يحمل عنوان « مبادئ القانون الجنائي الذاتي » ، ثم كانت كتاباته التالية التي تشرح مذهبه ترتبط بذات الاتجاه . إلا أن هذه الفكرة المتعلقة بقانون العقوبات الشخصي تثير بناتها صعوبة معينة . فإن تساؤلا يعرض نفسه فوراً عما تكون أو يجب أن تكون حدود تلك النزعة الذاتية . هل يتعلق الأمر فحسب بزيادة اعتبار الدافع في تقرير الفعل الإجرامي ؟ أم سيتعلق الأمر بنبذ أو تعديل الفكرة القديمة المجردة والموضوعية بشأن القصد الجنائي ، والتي لعبت دورا كبيرا في المذهب النيوكلاسيكي في القانون الجنائي بوجه خاص في فرنسا ، والتي يعتقد كثيرون في الوقت الحاضر أنها هي كذلك قد عفا عليها الزمن ؟ فإذا كان هنا هو ما يجب أن يفهم من النزعة الذاتية فإن الاتفاق يمكن أن يتم في يسر بين أنصار الدفاع الاجتماعي .

ومع ذلك فإنه يبدو أن النزعة الذاتية تتجه أحيانا إلى أبعد من ذلك — وهو بلاشك اتجاه فيليبوجراماتيكا . أفلا يتضمن ذلك إذن أن يدخل في الاعتبار — في سياسة جنائية جريئة — الإرادة الفاعلة للجناح ؟ يعود إلى الظهور هنا فورا التساؤل عن النطاق الذى ينبغي فيه بالتحديد السماح بمتابعة القصد الذاتى الداخلى (intention intime) للفاعل . ولا محل بالطبع للوقوع — بانحراف أيّا كان — في المغالاة التى كان يصل بها « القانون القديم » (في فرنسا) إلى العقاب على الإرادة وحدها في توجيهها إلى ارتكاب الجريمة دون أى شروع مبدئى في تنفيذها . ولا محل ، فيما هو أدنى من ذلك ، للسماح — تحت أى مبرر — بالوصول إلى تلك الأبعاد الفاضحة لقانون العقوبات الوطنى الاشتراكى (في ألمانيا) عندما ادعى إقامة قانون للعقاب على الإرادة الجنائية (Willen Strafrecht) فالكل يعلم إلى أى مدى يمكن أن تقود مثل هذه المفاهيم ، وإلى أى انتهاك للحقوق الإنسانية يمكن أن تصل المتابعة التسلطية لما يفترض في بساطة من مخططات إجرامية !

وليس من العدل أن يتهم فيليبوجراماتيكا بالذهاب إلى هذا المدى ، لأنه بذاته قد عنى بإبراز الفروق التى تفصل فكرته الخاصة « بقانون العقوبات الذاتى » عن الفكرة الألمانية عن قانون يعاقب على النية الإجرامية . وأولئك الذين تبنا رسالته في هذا الشأن لا يفوتهم أن يلاحظوا فضلا عن ذلك أن مذهبه يرفض — ليس فقط النظرية التقليدية القديمة عن القصد الجنائى ، وإنما يرفض كذلك العقاب على الإرادة الجنائية بمعناه القديم : فإن رد الفعل الاجتماعى يجب — حسبما يقولون — أن يستبعد كل فكرة للقمع — باعتبار أن مايمكن اتخاذه في مواجهة أى تفكير إجرامى هو العمل لإعادة التواءم مع المجتمع . ومن هنا تكون التصفية في نهاية الأمر — ليس فقط للعقوبة كإيلا م يفرض على المحكوم عليه ، وإنما تصفية فكرة الجريمة ذاتها وكذا فكرة المجرم .

ولا نعاود في هذا الموضوع ما تعرضنا له به في الفصول السابقة ، فمعارضة السياسة الجنائية الحديثة لقانون العقوبات النيوكلاسيكى يجب ألا يساء فهمها : ذلك أن حركة الدفاع الاجتماعى الجديد لا تنى في ذات الوقت عن معارضة المذاهب التى يمكن أن تدعو إلى إلغاء القانون الجنائى باعتباره نظاما قانونيا ، أو

إلى إحلال شيء آخر محله . والاستاذ شتراهل الذى تولى بشكل أساسى صياغة برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ، قال فى ذلك بحق أن الدفاع الاجتماعى الجديد يجب عليه أن « يحارب فى جبهتين » . وعبارات البرنامج الأدى ذاتها قد تحدثت عن « القانون الجنائى » وعن نظريته وأساسه — بماله دلالة فى هذا الشأن وبما أستطاع معه الاستاذ جان جرافن أن يقول انه (أى القانون الجنائى) كان حجر الزاوية فى بناء ذلك البرنامج . ويفيد هنا التنويه بالأهمية التى أقرها برنامج الحد الأدنى بصراحة لمبدأ الشرعية بمفهومها ونطاقها التقليديين منذ نهاية القرن الثامن عشر .

ولهذا فإننا إذ ننازع من جانبنا فى إمكانية ما حاول الاستاذ فراى أن يفعله من أن ينسب مذاهب الدفاع الاجتماعى إلى ماسماه « قانون ينصرف إلى الفاعل دون غيره » ويتتبع إلى الإلغاء الكامل لفكرة قانون العقوبات ذاتها كنظام قانونى^(١٠)، فإننا من ثم نرفض الإقرار على نحو ما أعلنت مدرسة فيليبسو جراماتيكا — بأن الحركة الجديدة للسياسة الجنائية — تميل إلى إلغاء كل نظام يرتبط بقانون العقوبات . ونحن نقدر على العكس — أن هذه الحركة يجب أن تستهدف أساسا إدماج الدفاع الاجتماعى فى نظام مجدد للقانون الجنائى .

بل يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، وأن نعى أنه — إذا كان الدفاع الاجتماعى يضع نفسه فى خط يخالف خطة القمع الكلاسيكى للجريمة ، وإذا كان يتضمن أحيانا توجهات ضد القمع أو غير قمعية ، فإنه لا يتضمن بهذا وبالضرورة تخليا كاملا عن العقوبة باعتبارها كذلك (عقوبة) . ولا شك أن جهود المؤيدين الأول للدفاع الاجتماعى قد تضمنت تحييد نظام للتدابير مختلفة عن العقوبات للوصول إلى نضال أفضل ضد الجريمة ، ولكن الوضعية وحدها — وهى اليوم قد جاوزها التطور — كانت قد أقدمت على الادعاء بأن تعاليم علم الجريمة تؤدى إلى إحلال كامل لتدابير الأمان محل العقوبة . وسيكون علينا أن نعود إلى التعرض للفرق بين العقوبة وتدابير الأمان والتعارض أو الربط بينهما ، وإلى مكان العقوبة فى نظام الدفاع الاجتماعى ، غير أننا نكتفى فى هذا المقام

بالتنويه بأنه من خلال التحليل الواقعي للحقائق الاجتماعية والفردية الذى يقوم عليه الدفاع الاجتماعى الجديد ، فإنه يقرباً أن تصوراته فى السياسة الجنائية لا تستبعد مسبقاً وبشكل مطلق أن تكون العقوبة من وسائل رد الفعل المضاد للجريمة .

ولاشك أن فكرة المنع العام للجريمة ، فى تطبيقها على العقوبة واستخدام العقوبة لتحقيقها — قد صادفت مبالغة صارخة . ولكنه من ناحية أخرى فإن دراسات جديدة ، وبخاصة مثل تلك التى جمعها السيد أندينيس — فى كتابه المتميز « العقوبة والردع » قد أضحت أن مشكلة المنع العام « أو مجرد وجوده ذاته لا يمكن حلها بالإنكار الخالص البسيط . وعلى أية حال فإن احتفاظ القانون الوضعى بالعقوبة فى القرن العشرين وفى كل مكان — لم يكن بغير أسباب عميقة . بل أنه يمكن كذلك ملاحظة أنه إذا كانت قوانين الأحداث الجانحين فى صورتها الحديثة ، قد اتجهت إلى رفض وجهة النظر القمعية لتبني وجهة إعادة التربية ، فإنها دائماً وفى كل مكان تقريباً ، قد احتفظت ، ولو كان ذلك بطريقة استثنائية — بإمكانية تطبيق جزاء عقابى بمعنى الكلمة على الصغار من مرتكبي الجرائم ، وبظل ذلك قائماً على نحو أكبر بشأن الجانحين من صغار البالغين .

والسبب فى ذلك بسيط : فإنه إذا كان ينبغى « علاج » الجانح بالجزاء الذى يطبق عليه ، وإذا كان ينبغى تفريد ذلك الجزاء — ليس بالنظر إلى السوابق القضائية كمظهر خارجى ، أو إلى الظروف الموضوعية للجريمة ، بل تبعاً للطبيعة الخاصة بالجانح واحتياجاته العميقة منظوراً إليه فى ذاته وفى بيئته ، فمن المناسب إذن أن يبحث عن التدبير الذى يمكن أن ينتج أفضل أثر اجتماعى . ومن الواضح بذلك — ومهما فعلنا — أن بعض فئات من الأفراد يكون التدبير الملائم لهم من وجهة نظر علم الجريمة — هو الحكم عليهم بعقوبة وسرى فيما بعد فضلاً عن ذلك — أن العقوبة التى توضع للعلاج يمكن أن تكون عقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة ، فتتضمن ذلك الذى يقول عنه علماء العقاب

الانجليزية الصدمة القصيرة الحادة (short & sharp shock). ولنقرر مؤقتاً أن الدفاع الاجتماعي — بحكم أنه بطبيعته واتجاهه إلى الواقعية ، لا يرمى إلى حرمان نفسه من أن يلجأ إذا كان ذلك لازماً — إلى تلك الصدمة النفسية التي تنتجها العقوبة .

كذلك لا يمكن تجاهل أن معظم التدابير البديلة المقترحة لتحل محل عقوبات قصيرة المدة تتكون من مجموعة من الالتزامات والقيود التي تفرض على الجاني الموضوع تحت نظام العلاج الحر . هذا ، وبصاحب فرض تلك القيود (التي توجد كثيراً كتدابير أمان في التشريعات الحديثة) بالضرورة توقيع جزاءات عند وقوع مخالفة لها ، ولا تكفي في هذا دائماً الغرامة أو الوضع تحت الاختبار القضائي — الأمر الذي يستلزم في النهاية وفي ظل الأوضاع الحالية — الالتجاء إلى جزاء عقابي . وفي الواقع — إلى عقوبة الحبس . وانه ليرز هنا فقد واضح للواقعية واكتفاء بالصيغ غير المجدية بإثارة الادعاء بأن الجزاء هنا ، ولو أنه سالب للحرية — لا يوصف بأنه عقوبة ؛ فإن ذلك يؤدي إلى نوع من «تمرد الحقائق» على ذلك القانون المدعى تسميته بقانون الدفاع الاجتماعي .

ولهذا كان رفض الدفاع الاجتماعي الجديد في «أساسه المشترك» لمبالغات معينة ترمى إلى أن تستبدل بالأفكار المحددة — تصورات أكثر إيهاماً بشأن الفكرة العامة عن «مناهضة المجتمع» فمثل هذا الأسلوب في النظر إلى الأشياء — كما أسلفنا — يفترض قطعاً للصلة بذلك الواقع الإنساني والاجتماعي والذي يقصد الدفاع الاجتماعي — على العكس من ذلك — أن يستند إليه . وهذه التصورات تقدم فضلاً عن ذلك وبدلاً من الأفكار الخيالية القديمة — توافقاً بين أنصارها على فكر ولغة خاصة لا تكون أقل مدعاة للبليلة ، بل هي تؤدي — للفرابة — إلى «محرمات» جديدة غير متوقعة تعرض لسوء الاستغلال أولئك الذين لا يلتفتون بالقدر الكافي إلى ما يمكن أن تتضمنه من إخلال أو قلقلة .

لحل هذه الأسباب — بل كذلك لأسباب أكثر عمقا — لا نستطيع أن

نشارك فيما يذهب اليه المذهب الأول ، للدفاع الاجتماعى (جراماتيكا) من رفض فكرة المسؤولية الأخلاقية (المعنوية morale) . وعلى العكس فإنه فى مذاهب الدفاع الاجتماعى الجديد ، يبرز ، الشعور بالمسؤولية الفردى والجماعى — كحقيقة واقعة نفسيا واجتماعيا ، بما يلزم معه أن تؤخذ فى الحسبان بأكبر قدر ممكن ، وبخاصة أنه يمكن استخدامها لأهداف تتعلق بالسياسة الجنائية . وسنعود فى فصل قادم إلى هذه المشكلة الجوهرية ، ونؤكد مؤقتا أن السياسة الجنائية التى يقترحها الدفاع الاجتماعى الجديد لا يمكن أن تفهم أو تبرز دون التجاء دائم إلى فكرة المسؤولية الانسانية . ولعله لا يكون ثم تعارض مستعص بين المواقف التى تدافع عنها هنا ، وبين ما يعتقه فليوجراماتيكا — من حيث أننا نستند إلى الشعور بالمسؤولية لدى الكائن البشرى — وهو ما لا ينكره مؤسس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى (١١) .

ويوجد — فى النهاية — تعارض تلزم الإشارة اليه ، بين الدفاع الاجتماعى الجديد كحركة علمية فى السياسة الجنائية ، وبين بعض اتجاهات أخرى — وأن كانت جياشة إلا أنها تقتصر إلى أى صفة عملية ، ويمكن تلمسها لدى عدد محدود من الدعايين الذين ليسوا على شيء . فربما كان الدفاع الاجتماعى قد وقع ضحية ، فى بدايته ، لانتساب البعض اليه عن تأثر وحساس أكثر منه عن تفكير وروية ، استجابة لإغواء ما وصلهم من تعبيراته الجديدة . كما أنه استطاع بذات النسق جذب بعض الأذهان المتطلعة للإصلاح والتى ترجو أن تجد فيه وسيلة سهلة للرد على مقاومة رجال القانون . مثل هؤلاء الملتحقين الجدد بالحركة يسعون إلى أن يتمكنوا من استعمال سلاح جديد من الصيغ الحاسمة مع بقائهم على جهل بمقائيق ومتطلبات الفن القانونى — وذلك مع الظن أنه يمكنهم أن يقتحموا مجال التحولات التى تحدث فى القانون الجنائى مع تجاهل المعلومات الأساسية التى لا غنى عنها . وبعض علماء الاجرام أو بعض الأطباء مع كونهم على درجة عالية من الكفاءة فى مجال تخصصهم ، قد خضعوا أحيانا لتلك الاغراءات . وآخرون من ذوى التكوين القانونى قد غفلوا شيئا ما عن

تكوينهم الأول وبدوا قانعين بما يمكنهم أن يحصلوا عليه من اكتفاء بنوع من الأيديولوجية الرحبة التي يمكن تناولها في سر ودون عناء .

ولقد حان الوقت لنيز التردد في تأكيد أن السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي — في سعيها لإحداث تأثير ذي فائدة على نظام القانون الجنائي — لا يمكن فهمها وتنميتها على نحو مجيد إلا عن طريق أولئك الذين لهم معرفة بذلك القانون الجنائي . ولذلك فإن رجال القانون الجنائي الواعين بمتطلبات علم القانون هم وحدهم الذين يمكن أن تقبل منهم المطالبة بإخراج بعض الأوضاع من نطاق القوالب القانونية — مما سنعرض له عما قليل : فلا يقبل من أحد التخلي عن شيء — في العلم كما في الحياة بوجه عام — إلا إذا كان يحوزه في حقيقة الأمر . وإن ذوى الكفاءة من أنصار الدفاع الاجتماعي الجديد ينبغي أن يسهروا على ذلك . وإن الحفاظ على الدفاع الاجتماعي في إطار « علم القانون الجنائي » حيث كان برينس أول من حدد ذلك الموقع — هو واجب يتعين ألا يغرب عن بصر أولئك الذين يرغبون في تأكيد نموه ونجاحه .

تلك هي الأسباب التي تضطر أنصار الدفاع الاجتماعي إلى الدخول في المعركة كما قلنا — في جبهتين بل في ثلاثة . ولقد ظهرت — في وقت أحدث — ضروب أخرى من المعارضة للدفاع الاجتماعي من جانب بعض علماء الاجتماع أو الاجرام ممن يرتبطون بنظريات التأثير المتبادل (interactionisme) أو علم الاجرام الأصولي (الراديكالي) ولكن هذا لا يتعلق بالجانب الانتقادي للدفاع الاجتماعي بل هو يتعلق بمنازعة أو إنكار بوجه ضده . وسنلتقي لذلك بهذه الخلافات في مواضع تالية يفضل فيها التمرس لها . وإنما تنوه هنا مؤقتا بأن شروح القانون الجنائي والعلوم الجنائية الأكثر علما ، وكذلك — في المجال الدولي — دراسات عديدة في علم الاجرام ، تعرف كيف تفرق بين الاتجاهات المختلفة للدفاع الاجتماعي . ولا يفوت المؤلفين في تلك المراجع أن يؤكدوا قيمة الموقف الذي حددناه فيما سلف ، وأهمية الموقع الذي يمكن أن يحتله في العلم الجنائي . وليس من تحية أفضل من ذلك يمكن أن تقدم للدفاع الاجتماعي الجديد .

الفصل السادس

الجانب الايجابي والبناء للدفاع الاجتماعي الجديد

أولا : المواقف الأساسية للمذهب

لقد عرضنا في الفصل السابق ما يمكن أن يوصف بأنه اسماء السلبية للدفاع الاجتماعي الجديد ، وبحسنا تعارضه مع المذاهب والمفاهيم والاتجاهات الأخرى . كما حاولنا في الوقت نفسه التمييز بين بعض المواقف المتطرفة للدفاع الاجتماعي والمضمون المشترك للفكر الذي يوحد مختلف أنصار هذه النظرية ، وأتاح ذلك توضيح ما ليس من الدفاع الاجتماعي في شيء . ويتمين علينا الآن توضيح ماهية الدفاع الاجتماعي باستخلاص العناصر الايجابية للنظرية .

إننا لانعزم عرض قائمة كاملة بالحلول والاقتراحات التي يقدمها الدفاع الاجتماعي : إذ أن ذلك يستلزم استعراض القصول والأبواب المختلفة للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وعلم العقاب التطبيقي كما أننا لانعزم عرض « مبادئ الدفاع الاجتماعي » بالنعنى الذي أعطاه جراماتيكا لهذا التعبير .. إن كان ما نريده هو مجرد استخلاص السمات الرئيسية للنظام ، وتوضيح ماهية دوره الايجابي .

ويفرض علينا هذا الهدف المزدوج المنهج الذي سوف نتبعه .. وهو يقضى أولا بتحديد المواقف الأساسية للنظام من حيث أن الأمر لم يعد يتعلق بمناهضة أى مفهوم سابق أو خارجي يعينه وإنما بتأكيد المواقف الأساسية للحركة ... وبعد استخلاص هذه المواقف يمكن عرض ما يتكون منه هذا النظام وما يمكن أن يحققه تنفيذه .

وتتركز المواقف الأساسية للمفهوم الجديد للدفاع الاجتماعى حول ثلاثة اقتراحات رئيسية ناتجة عن دراسة نقدية للنظام السارى ومتضمنة بهذا الشأن مراجعة ضرورية للقيم .. ويدلو هكذا أن حركة السياسة الجنائية الحديثة تفترض فى المقام الأول . مناهضة الإسراف فى « التصلب القانونى » أى ماسوف نسميه « نبد الصبغة القانونية » . كما يتميز الدفاع الاجتماعى الجديد فى المقام الثانى بموقف جديد لإزاء المجرم أو الجانح .. ويؤدى هذان الموقفان الرئيسيان إلى تحديد اطار وروح هذا العمل الاجتماعى الذى يهدف إلى مكافحة ظاهرة الاجرام وهو مايتمزم الدفاع الاجتماعى مواصلته بالتعاون الوثيق مع علوم الجريمة الأخرى .. ويتعين علينا شرح هذه النقاط الثلاث فى هذا الفصل .

— ١ —

رد الفعل للافراط فى النزعة القانونية ، واستبعاد الصبغة القانونية عن بعض المفاهيم : كيف يرفع كشعار من جانب السياسة الجنائية الحديثة فى مواجهة ما تبقى من آثار الكلاسيكية الجديدة واتجاه الصياغة القانونية ؛ الافتراضات القانونية التى لا تهتم بغير الصياغة ، وتحول دون الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعى : أمثلة ملموسة ؛ معنى نبد الصبغة القانونية ومداه فى نظام قائم على الشرعية : كيف يمثل عصرا بناء فى النظام ، وليس مجرد وجهة سلبية .

أول موقف لحركة الدفاع الاجتماعى والذى يبدو فى بعض الأحيان أكثرها بروزاً وإن لم يكن بأهمها ، يقضى بمناهضة الإسراف فى « التصلب القانونى » المميز للكلاسيكية الحديثة .. وبعد هذا الموقف نقطة بداية وانطلاق تعين على تفسير مميزات النظرية بوضوح كما تسمح بوضعها بشكل أفضل فى مجال اختصاصها ألا وهو مجال السياسة الجنائية وليس مجل الصياغة القانونية .

لقد استخدمنا عدة مرات وعن عمد تعبير « نبد الصبغة القانونية » حيث

أنه يعبر عن حقيقة فكرية وثقافية لا توجد كلمة أخرى تعبر عنها بهذا الشكل الكامل لأنه يتضمن في ذاته مفهوما لعنصر جديد غير معتاد في تاريخ الأفكار الخاصة بالعدالة الجنائية . وهو يتميز بإظهار المضمون الحقيقي لهذا العنصر ولذلك يتعين تحديد هذا المفهوم تحديدا واضحا .

إن كل الإصلاحات التي أنجزت في مجال القانون الجنائي منذ ما يقرب من قرنين لم تتم بتحول في القوانين الوضعية فقط وإنما في النظريات التي تستند إليها هذه القوانين وتبررها وتشرحها . لقد عبرت حركة إصلاح النظام السارى أو في بعض الأحوال حركة تطوره أو حتى مجرد حركة نموه — عن نفسها في إطار العلم الجنائي مستخدمة لفته على اعتبار أنه علم من علوم القانون . إلا أنه ظهر في نهاية القرن الماضى اتجاه آخر إلى جانب الحقل الخاص بالقانون الجنائي أدى إلى اكتشاف حقل علوم الإجرام وهو مجال أرحب يزخر بالحركة . لقد حصلت « العلوم المساعدة » القديمة للقانون الجنائي في أول الأمر على استقلالها ثم حرصت بعد ذلك على تنمية استقلالها عن علم القانون من حيث هو قواعد ومبادئ ، بل وعملت أيضا في بعض الأحيان على تأكيد تفوقها . كما حرصت محاولات من جانب مذاهب قهية متعددة منذ بداية القرن العشرين ولاسيما في فترة ما بين الحربين — مما سبقت الإشارة اليه — على إعادة إدخال مفاهيم قانونية بحته في العلم الجنائي والحفاظ على امتيازات الصياغة القانونية ، وظهرت بالتالى حركة مزدوجة عملت إحداها على تغيير القانون الجنائي من الداخل ، في حين عملت الأخرى على التأثير عليه من الخارج بهدف التوصل إلى هياكل أو حلول جديدة .

وكانت الخلافات الناجمة عن النزاع الخاص بالمذهب الوضعى وحركة الوقاية الجنائية التي ظهرت قبيل الحرب العالمية الثانية ، والمناقشات التي أثارها مؤتمر علم الاجرام لعام ١٩٥٠ ، وبجته المتمجل بعض الشيء عن منهجية نهائية لعلم الإجرام — قد دفعت مجتمعة رجال القانون إلى إدراك أهمية العلوم الإنسانية في دراسة الظاهرة الإجرامية . ولكن كل هذه الحركات لم تغير عامة

من مواقف الأخصائيين القانونيين . لقد أخذ كافة الإصلاحيين تقريبا في الحسبان لغة ومفاهيم القانون الجنائي ويرجع جزء كبير من النجاح الذي حققته مدرسة الصياغة القانونية ، إلى التجديد الذي أحدثته ضمينا أو صريحا للصياغات القانونية .

يبد أن حركة الدفاع الاجتماعي استهدفت منذ نشأتها تطوير فكرة للسياسة الجنائية تتخذ موقفا مماثلا لموقف مونتسكيو عندما عكف على دراسة « روح القوانين » . ولا يلقى مثل هذا المفهوم القانون الجنائي ، إلا أنه لم يعد غاية في ذاته، وبالتالي وفي ظل مثل هذا الاتجاه للسياسة الجنائية التي هي بمثابة نضال اجتماعي ضد الجريمة ، يبدو القانون الجنائي بلا شك كأحد عناصر وأدوات هذه السياسة ، بل وأهم أدواتها ؛ إلا أنه لا يمثل سوى عنصر أو أداة . كما لم تعد مبادئ القانون الجنائي والمفاهيم التي يستند إليها بل ونظرياته الأساسية مبررة إلا بالقدر الذي تساهم به في تحقيق هذه الغاية الاجتماعية التي حددتها السياسة الجنائية لنفسها .

ويعتبر هذا المفهوم السبب العميق وراء معارضة حركة الدفاع الاجتماعي من الأساس لأي تفكير أو موقف قانوني مسبق . وتناهض حركة الدفاع الاجتماعي في المقام الأول موقف النظرية الكلاسيكية الحديثة المعتمد على أفكار مسيقة ومفاهيم مجردة وموضوعية ، كما تناهض نوعا من الإطلاقة يتسم به القانون الجنائي . ولقد سبق لنا أن فسرنا موقفا من كل هذه النقاط بحيث لا يستدعي الأمر العودة إليها مرة أخرى . ولكن ما يبقى من صلب حركة الدفاع الاجتماعي ويتجلى إيجابيا في دوام واستمرار هذه الحركة هو العمل على خلق وضوح رؤية يتعدى الصيغ بل والمفهوم القانوني إذا استلزم الأمر وصولا إلى الواقع الاجتماعي الذي يجب أن يكون وحده أساسا للسياسة الجنائية الجديدة . ولذلك وصلت حركة الدفاع الاجتماعي إلى تخلص بعض المفاهيم أو بعض قطاعات الجهد المضاد للجريمة من التقيد بالقوالب القانونية .

وإنه لمن اليسر توضيح كيف أن المذهب الكلاسيكي الحديث والذي

لا يزال يسيطر حاليا على القانون الجنائي الوضعى يعتمد على افتراضات وحيل قانونية ويتضمن تلاعبا لا مبرر له بالصياغة القانونية مما يجعل مفاهيم القانون الجنائي لاتعبر فى النهاية عن الواقع الاجتماعى . وتجدر الإشارة هنا — على سبيل المثال ودون الدخول فى تفاصيل — إلى أن النتيجة الطبيعية لقاعدة « لاعقوبة بغير نص » هى افتراض قاعدة أخرى مصاحبة هى أنه لا يقبل الاعتذار بالجهل بالقانون .

إن افتراض العلم بالقانون ضرورى بلاشك فى كل مجتمع منظم تقوم فيه « دولة القانون » وتؤكد فيها قاعدة الشرعية . إلا أنه يتعين الالتفات إلى أن شرعية الجرائم والعقوبات تعنى بالنسبة لكل من بكاريا وبنتام أن كل مواطن يستطيع أن يعرف فوراً الأفعال التى تقع تحت طائلة القانون والعقوبات التى تعاقب كل انتهاك لهذه المحظورات . إن رجال الثورة الفرنسية عندما طالبوا بوضع تقنين للعقوبات كانوا يتصورون بسلامة نية أن المواطن الحر الذى يصون هذا القانون « حقوقه غير القابلة للتقادم أو السقوط » سوف يرجع إليه مباشرة ، فضلا عن تلاوته كل مساء على أسرته كلها لتنمية إحساس المواطنة لدى أطفاله وذويه . أين نحن اليوم من هذه الرؤية المثالية !؟

إلا أنه قد ينبغى على الأقل التمييز بين الجرائم الطبيعية التى يعرفها على الفور أى رجل أو على الأقل أى رجل متحضر ، وبين ما سماه جاروفالو « بالجرائم المصطنعة » . وبالتالي حين تعدد فى التشريع الحديث التنظيمات الإدارية المدعمة بالعقوبات الجنائية ، وعندما يحتوى القانون الجنائى الاقتصادى نشاط كل فرد فى شبكة معقدة من الالتزامات والمحظورات يصبح من العبث افتراض أن كل صاحب شأن يعرف أو يجب أن يعرف اللائحة المطبقة فى هذا الشأن .

وجدير بالذكر أنه فى إحدى الندوات المخصصة لموضوع حقوق الفرد — وكانت قد بحثت فيها بكل وضوح المفاهيم الجديدة للدفاع الاجتماعى ، أشار أحد رجال القضاء المستترمين إلى القلق الحقيقى الذى يستولى على القاضى الجنائى عندما يجد نفسه مضطرا بحكم القانون إلى تطبيق عقوبة جزائية على

إحدى هذه الجرائم القائمة على شكلية محضة والتي يعرف تماما أن الجاني لم يكن يستطيع أن يدركها لامتونها ولا اجتماعيا .

وتتمتع طريقة أداء العدالة الجنائية واقعا ومن وجهة نظر علم الاجتماع أيضا على افتراض قائم أو مقبول بأنها تقوم كأساس لمنع عام مزعوم للجريمة ، ولكنه نتيجة لتغير مفاجيء لا مفر منه في طبيعة الأمور ودائما من وجهة نظر علم الاجتماع — فإن هذا المنع العام يفقد كل فاعليته على نحو ما يتضح في تطور القانون الجنائي الاقتصادي — لأن أعضاء الجماعة لا يعتبرون الفعل المجرم جريمة حقيقية ، ولا العقوبة كجزاء يتضمن أى توبيخ أو لوم اجتماعى .

وفي مجالات أخرى فإن استمرار الأخذ ببعض الافتراضات والحيل القانونية يشل بشكل أوضح التطور الطبيعى للقانون الجنائي بل ويحول دون التطابق مع الواقع ، وهو ما يصبح بدوره كل نظام عقائى نظاما وهيا . وهل يوجد بهذا الصدد أى مجال للدهشة عندما يثور أنصار الدفاع الاجتماعى على الفكرة الاعتبارية التى تفترض أن إجرام الشريك مستعار من إجرام الفاعل الأصل ، والنتائج التى قد يستمد منها من هذه الفكرة الاعتبارية بعض رجال القانون الجنائي أو بعض الأحكام القضائية ؟!

هذا التفسير العلمى فى الظاهر والتبسيطى فى الواقع لقواعد الاشتراك فى الجريمة يتكشف أنه لدى التطبيق قابل للنقاش وغير كاف أيضا ... ويتمثل عيبه الأساسى بلاشك فى إخفاء الواقع الإنسانى والاجتماعى للمشكلة الحقيقية — وهى مشكلة الاشتراك الجنائي — عن المسئول عن تفسير القانون .

كما لا يثير دهشتنا أيضا أن نرى النظرية الجديدة تعيد بحث النظرية التقليدية للقصد الجنائي التى تنظر إليه من حيث أنه مجرد معرفة الفاعل بانتهاكه لقاعدة قانونية . وبفحص هذه النظرية التى استخلص القضاء الفرنسى منها العديد من الاستنتاجات بناء على تشجيع إميل جارسون (Garçon) فإننا نجد أنها لا تعود إلا لمجرد الالتزام بالطاعة للقانون ، مقترنا بقرينة أن كل فرد يعرف بالفعل القاعدة

القانونية—وهى القرينة غير القابلة لإثبات العكس . وإن الأمر ليشير الرغبة هنا في منازعة فقهية بكتك التي أثارها بعض الكتاب في فرنسا مثل بلانيول (Planiol) بشأن المفهوم المدنى لفكرة « السبب » .

فى الحقيقة تكمن أهمية هذه النظرية فى أنها أتاحت للقانون الجنائى النيوكلاسيكى ألا يأخذ فى الاعتبار الباعث على الجريمة أى الأسباب الشخصية التى قد تدخل على دراسة الجريمة وعلى الحكم فى شأنها عاملا ذاتيا مما تثيرأ منه النظرية التقليدية .. فى الواقع يكون فى الأخذ بمفهوم الباعث تهديداًدخال كل شخصية المجرم الواحية فى نطاق القانون الجنائى المجرد الذى كان يراد له ألا ينشغل إلا بالجريمة فقط . فكان أتباع النظرية التقليدية يريدون أن يلقوا إلى « علماء الاجرام » بالمشكلة الشائكة المعقدة المتعلقة بـ « الطريق إلى الجريمة » . وكان جهد الدفاع الاجتماعى الذى تحقق من خلال معظم التشريعات الوضعية الحديثة يتمثل هنا فى أنه إلى جانب المفهوم النظرى والتصور القانونى البحث ، يؤخذ فى الاعتبار عنصر متعلق بالواقع الإنسانى . وجدير بالذكر أن القانون الجنائى الحديث يتميز بالأهمية المتزايدة التى يمنحها للباعث بالإضافة إلى القصد الجنائى طبقاً للمفهوم التقليدى لهذا التعبير . وهنا أيضاً تدل الوقائع التشريعية والقضائية بغير منازع على ثورة ضد « مجموعة قانون العقوبات » .

قد يكون من اليسر كذلك أن يوضح ولو جزئيا كيف أنه بالنسبة لبعض نظريات القانون الجنائى مثل نظرية الشروع انتهى اتجاه الصياغة القانونية المجردة إلى أن يحتل مكان الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعى . لقد اعتقدت قوانين النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، التى اتسمت بالتفحيق الفنى الفائق ، أنها حققت تقدما بالنسبة لقانون العقوبات الفرنسى لعام ١٨١٠ عندما نصّت على عقوبة مخففة فيما يتعلق بالشروع . ولذلك اجتهد الفقه الجنائى فى التمييز بدقة بين البدء فى التنفيذ وبين الأعمال التحضيرية ، حيث احتل العنصر الموضوعى المقام الأول وبدأت النظرية المادية فى الشروع وكأنها تفرض نفسها على مذهب الكلاسيكية الحديثة . وكانت استحالة التمييز فى الواقع بين الفعل « الملتحم » (univoque) الذى يتضمن البدء فى التنفيذ ويقع بالتالى تحت طائلة العقاب

والفعل « المتبس » (équivoque) مجرد عمل تحضيري لا يقع تحت طائلة العقاب (— طبقا للفرقة الشهيرة التي أوضحها كرازا (Carrara) — تبرز خطورة الانغلاق في هذا الصدد داخل صيغ نظرية . ولكن القضاة يحكم قريهم من الوقائع وحساسيتهم لوجود عامل « الخطورة » ، انتهوا إلى تفضيل تطبيق المعيار الذاتي ولم يترددوا في بعض الأحيان في معاقبة بعض الأفعال التحضيرية البسيطة باعتبارها بدايات تنفيذ .

كذلك كان تعاطف فن الصياغة القانونية بهذا الشأن قد انتهى إلى ظهور النظرية الشهيرة الخاصة « بالجريمة المستحيلة » التي تم التوصل من خلالها إلى تمييز بين فروق دقيقة تسمح بمناقشة لحدودها حول الاستحالة المطلقة وحول مايسمى « بالاستحالة النسبية » . إلا أنه في فرنسا على الأقل انتصر الفكر والروح التي تميزت بها السياسة الجنائية السليمة واستبعدت نظرية الجريمة المستحيلة ، في حين أدخل القانون الإيطالي لعام ١٩٣٠ في أخالات الماثلة تدبير أمان بسيط استنادا إلى إفراط في الدقة القانونية ، ويهدف هذا التدبير إلى مكافحة خطورة الفاعل ، الذي لا يمكن تأثيم عمله من الوجهة القانونية ، وبالتالي لا يمكن أن يكون محل عقاب بمعنى الكلمة . وكان ذلك بمثابة انتصار جديد لنظريات الدفاع الاجتماعي ، وكان من الممكن تحقيقه بسرعة أكبر وجهد أقل إذا ما توافرت الرغبة في إدراك أننا نصلطم بهذا الشأن ، إن لم يكن بحيل بحتة فعل الأقل بصعوبات ناجمة عن استخدام تصفى للصياغة القانونية على الصعيد الاجتماعي .

ويمكننا ذكر العديد من الأمثلة ، إلا أننا أوضحنا بما فيه الكفاية مانعيه بالتعبير الجريء تعبير « نبد الصيغة القانونية » . كما أننا نرى أنه من غير المجدي أن نبرهن أو أن نؤكد مرة أخرى على أن الدفاع الاجتماعي الجديد يعترم الحفاظ على قاعدة « لاجريمة بغير نص » وعلى نظام مترابط للقانون الجنائي ، وإذا لم يكن الدفاع الاجتماعي ليفهم أو يقوم بناؤه إلا في إطار « دولة القانون » فإن الدعوة إلى « نبد الصيغة القانونية » لا يمكن أن تفهم على أنها هجوم

على كل نظام قانوني لذاته . كما أن هذه الدعوة لاتعنى « تجريد القانون الجنائى من صفته القانونية » فذلك هو الميث بعينه . ولذلك فإن ما يديه بعض رجال القانون من قلق بهذا الشأن لا أساس له . كما أننا نؤكد على خطورة أن يهمل أنصار السياسة الجنائية الحديثة الفن القانونى ، لأنهم على العكس تماما يستطيعون باستخدام حصيف لفن الصياغة القانونية أن يعطوا تطور النظم العقابية معناه الحقيقى . ولنتصور سخف موقف رجل القانون المناصر للدفاع الاجتماعى الجديد إذا ما حاول ألا يكون رجل قانون وألا يعترف بالمتطلبات الشرعية التى يفرضها عليه نظام تكوينه كقانونى . وهكذا حددت الدعوة إلى « نبذة الصبغة القانونية » لنفسها ثلاثة أهداف واضحة ومحددة .

فالمهدف الأول وهو هدف رئيسى يتمثل فى مكافحة الإسراف فى « التصلب القانونى » والاتجاء إلى افتراضات خيالية تؤخذ فيما بعد على أنها حقائق وتخفى حقيقة الفعل والفاعل فى الواقعة الاجرامية — مثلها فى ذلك مثل التطبيق المستمر للتفكير المجرد . والمهدف الثانى وهو مستعد من المهدف الأول — يتمثل فى توضيح الحد الفاصل بين فن صياغة القانون الجنائى وبين الإطلاعية القانونية المتصلة . ولا يمكن فهم وتقدير الظاهرة الجنائية فهما وتقدير اجتماعيا بطرق التحليل القانونى وحدها ، ولا تكفى المعانى المطلقة فى المجال الجنائى مهما كانت فائدتها — لتفسير أو تبرير القواعد الأساسية التى يتعين تناولها فى إطار حقيقتها الوجودية . وبالتالي ، ونتيجة لذلك ، فإن الدعوة إلى « نبذة الصبغة القانونية » تتيح استخلاص سياسة جنائية بمعنى الكلمة تهدف إلى التنظيم العقلانى لمكافحة الجريمة وتحاول نتيجة لوضعها السليم بين علم الاجرام وعلم القانون الجنائى تمسين المؤسسات الجنائية والعمل على أن تحقق أكبر فاعلية ممكنة .

وإذا كان الأمر كذلك يصبح من السهل أن ندرك لماذا يمكننا اعتبار أن عملية « نبذة الصبغة القانونية » لاتمثل أحد الجوانب السلبية للدفاع الاجتماعى الجديد ، وأنها على العكس تمثل أحد عناصره الإيجابية والبناءة . بل نستطيع أن

نقول إنه يتصدر هذه العوامل نظراً للمعارضة الخصبة التي يثيرها ، والتي تجعله يبدو كنقطة انطلاق للجذلية (للديالكتيك) الخاصة بالدفاع الاجتماعي .

وتعد نقطة الانطلاق هذه ، وهي بناءة بالكامل ، بمثابة رد فعل ضد تأكيدات الميتافيزيقا القانونية التي تفرض أفكارها المسبقة . فإن التصور القائل بأن القانون الجنائي يعيد التوازن بواسطة العقوبة والجزاء ، إلى النظام القانوني المهدد أو المنتهك نتيجة لحدوث الجريمة — قد شل تطور نظام مكافحة الجريمة . وكما أكد البروفيسور إنسكيدى (Enschede) عن حق فإن القانون الجنائي لا يصلح شيئاً في الواقع ، لأنه لا يستطيع أن يضطلع بهذا الدور : «إننا نستخدم حكماً وأقوالاً مأثورة عندما نقول إن القانون الجنائي يحافظ على القانون وعلى النظام الشرعي . إن الجزاء المدني والإداري يعملان ضد الأوضاع غير الشرعية ويعيدان إقامة الشرعية . ولكن القانون الجنائي لا يقيم الشرعية . فهو يتحرك فقط ضد سنوك غير شرعي ، ولكن ليس عليه أن يصحح الوضع غير الشرعي الناجم عن هذا السلوك »^(١) . يمكننا بالتصريح الأخذ بالحكمة أو القول المأثور ولكن على أساس توضيح وتسهيل عرض المبادئ . وإنما ينتج الخطأ من الرغبة في أخذ هذه الحكمة بحرفيتها وتحويل التصور إلى حقيقة ثابتة — في حين تكون غريبة عن واقع الأشياء بل وفي بعض الأحيان مناقضة له . لقد كان أفلاطون يدعونا على نسان بروتاجاراس إلى أن نتذكر دائماً أن التفكير في مكافحة الجريمة يجب أن يتم في إطار المستقبل وليس في إطار الماضي . لأنه لا شيء يستطيع أن يجعل ما حدث كأنه لم يكن . فإن رد الشيء إلى أصله لا يمكن تحقيقه إلا في مجال التعويضات المدنية . ولنعمل ما في وسعنا لإقامة سياسة جنائية متشعبة بخقائض الحياة في المقام الأول .

— ٢ —

الموقف الجديد في مواجهة الفعل الإجرامي والجانح : قيمة هذا الموقف للسياسة الجنائية ، ونتائجه :

أ — أخذ شخصية الجانح في الاعتبار : ١ — ادخال الجانح كعنصر في القضية الجنائية : محاكمة الفعل ومحاكمة الفاعل . الدفاع الاجتماعي

والمذهب الغائى ؛ ٢ — الفحص العلمى للجناح وملف الشخصية ، شروط التفريد الحديث ، الذى يتميز عن تفريد القرن التاسع عشر ، تكريس هذا الموقف فى الحركة التشريعية المعاصرة ؛ ٣ — ادخال فحص الشخصية فى إجراءات نظر القضية الجنائية : الصعوبات ومظاهر المقاومة ؛ ٤ — الإصلاحات المت لازمة فى الإجراءات الجنائية ؛ تجزئة نظر الدعوى الجنائية إلى مرحلتين ؛ الآثار الإجرامية الأخرى ، فيما يجاوز المباشرة القضائية ، المعارف عليها ؛ ٥ — وحدة إجراءات الدعوى الجنائية منذ افتتاح إجراءات الملاحقة حتى انقضاء التدابير الأخيرة المتخذة ضد الجناح ؛ الربط بين المرحلة القضائية ومرحلة التنفيذ .

ب — مراجعة نظام الجزاءات : العقوبة وتدابير الأمان وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية ، والوضعية ، والمدارس الوسطية ؛ نظام الجمع بين العقوبة والتدابير فى تشريعات ١٩٣٠ ؛ النظام التبادلى الحديث ؛ أصل الخلافات النظرية وعدم فاعليتها ؛ وجهة نظر القانونيين ، ووجهة رجال السجون ، ووجهة السياسة الجنائية ؛ التعاليم المستقاة من التطور التشريعى المقارن ؛ نظام الدفاع الاجتماعى : إدماج العقوبة وتدابير الأمان فى نظام موحد للجزاءات ؛ مشكلة تدابير الأمان السابقة على ارتكاب جريمة ؛ معارضة الدفاع الاجتماعى الجديد لها من حيث المبدأ ؛ الاتجاهات التشريعية المعاصرة ، ورد الفعل المضاد للجريمة فى مواجهة حالات خطرة تحدد وتوصف قانوناً .

يؤدى بنا ما سلف ذكره إلى تناول جانب إيجابى آخر — بناء بلاشك — لحركة الدفاع الاجتماعى : من شأنه تأسيس السياسة الجنائية ، التى يعبر عنها الدفاع الاجتماعى تعبيراً دقيقاً ، على أساس وضع جديد لإزاء الظاهرة الإجرامية والشخص الجناح . ويترجم هذا الوضع هنا أيضاً ، بموقف واقعى فى المجال الاجتماعى يعتمد فى نقاط كثيرة على الأقل عن رد الفعل العقابى التقليدى (الكلاسيكى) .

ومن السهل أن نلاحظ أن هذا الجانب الثانى يشتق مباشرة من الجانب الأول أو أنه — إذا صح القول — ليس إلا لازمة طبيعية له . وفى الواقع ، فإن رد الفعل الاجتماعى ضد الجريمة كما كان فى المرحلة الشيوقراطية الأولى ، وفى المرحلة السياسية التكفيرية ، وكما هو كذلك فى المرحلة القانونية العقابية — يأخذ فى كل تلك المراحل صورة قيام السلطة بممارسة الانتقام الجماعى . ففى كل الأحوال يمثل الجانح أمام سلطة تقوم — لدى التحقق من أنه مذنب — بتطبيق عقوبات يفرضها المجتمع ، من أجل حماية كيانه وتعزيزاً عن الضرر المرتكب — ذلك تبعاً للصيغة اللاتينية القديمة التى أدى استخدام جروسوس لها إلى شهرتها والتى تقول أن العقوبة تتضمن إلحاق ضرر بالمذنب بالنظر إلى ما اقترفه من ذنب . وتحت كل هذه التصورات يفصل المجرم عن المجموعة الاجتماعية التى يصبح عدواً لها ، وعلى حد قول الصيغة اللاتينية القديمة — ينبذ من المجتمع .

وعلى العكس فإن ما يميز الدفاع الاجتماعى ، منذ ظهوره الأول فى أوائل القرن العشرين ، وبشكل أوضح فى مفهومه الحديث ، هو أنه يتبع إزاء الفعل الاجرامى وإزاء المجرم موقفاً جديداً ، فلا يحكم على المجرم فقط من أجل التكفير أو الانتقام أو المجازاة ، وفى هذا الصدد ، يصح القول إن الدفاع الاجتماعى يمثل حركة لها خاصية غير قمعية — على شرط ألا تغيب عنا التحفظات الصريحة التى سبق عرضها . كما ينبغى أن تفهم هذه الحركة فى مضمونها الدقيق ، بعيداً عن التبسيطات السريعة لبعض المنظرين أو لبعض المؤلفين المتعجلين .

وينبغى القول إذن بأن ما يبرز فى هذا التصور ، الذى يميزه إسقاط الجريمة خارج النطاق القانونى الصرف ، هو الاهتمام بربط الفعل بصاحبه ربطاً وثيقاً لا يمكن فصله إلى درجة أن يصبح بدوره إسقاطاً لشخصية الفاعل على المستوى الاجتماعى .

إن هذا الموقف الجديد للعلم الجنائى ، وبخاصة للسياسة الجنائية القائمة على معطيات العلوم الإجرامية ، يمكن أن يقدم مادة قابلة للتنمية الممتدة .

ولا تتمسك في هذا المقام إلا بنتيجتين هما وضع خاص يتوجب التوقف عندهما .

أن الموقف الذى يتبناه الدفاع الاجتماعى إزاء المجرم يتطلب أولاً أن تؤخذ شخصية المجرم نفسها في الاعتبار وتقوم عليها دراسة منهجية بأساليب وأبعاد علمية . وهذا الموقف الأساسى — على قدر ما يقترح من تطوير لإصلاح النظام الحالى — يودى من ناحية أخرى ، وبطريقة حتمية ، إلى إعادة تنظيم عام للجزاءات الجنائية الحالية ، وبشكل خاص إلى اختبار جديد لطبيعة التدابير التى ليست عاقبة بالمعنى الدقيق — في نظام رد الفعل المضاد للجريمة . ولهذا النقاط أهمية ملموسة من أجل الفهم الدقيق للجانب البناء لنظريات الدفاع الاجتماعى الجديد .

(أ)

إن أخذ شخصية المجرم في الاعتبار تمثل أول سمة لهذا الموقف الجديد إزاء المجرم ، الذى يميز الدفاع الاجتماعى الحديث . وفي هذا وبلا شك يقترب هذا المذهب من الوضعية؛ غير أنه شيئاً فشيئاً، فإن أخذ هذه الشخصية في الاعتبار قد انفصل عن النزعة البيولوجية للمبروزية وعن القدرة الاجتماعية « لقرى » — ليس فقط لأنه اتجه إلى تقبل الإنسان كعضو في المجتمع والنظر إليه في الوسط الذى يعيش فيه مع كل الآثار والتشوهات التى تناله منه ، ولكن لأنه يجاوز كيانه البيولوجى — النفسى ، وكيانه الاجتماعى — ويتلمس فيه الكائن الانسانى الذى يعتبر شخصاً قانونياً وليس فقط موضوعاً للدراسة العلمية . فطبيعة الإنسان هذه ، مع وضعها في ارتباطاتها الاجتماعية ، لا تفهم إلا بالرجوع إلى القيم السائدة في المجتمع والتي سوف يبنى عليها الدفاع الاجتماعى سياسته الخاصة بإعادة الدمج في المجتمع .

فلنحاول إذن توضيح ما يسمي، من ناحية السياسة الجنائية، أخذ شخصية الجاني في الاعتبار. ولتذكر أولاً، باختصار وبشكل قاطع، أن فكرة شخصية الجاني تتجه إلى أخذ مكانة كبيرة في اهتمامات الجنائيين المحدثين، وأن الاهتمام

بشخصية المجرم له رنين يختلف تماما عن ذلك الذى كان يصدر عن الوضعيين، وإننا نكتفى — مع تقديم الاعتذار عن ذلك — بمجرد تعداد بسيط « وجاف » فى هذا الشأن . ففى الواقع ، نجد أن أخذ شخصية المجرم فى الاعتبار فى السياسة الجنائية الجديدة ، يتمثل فى تبني المواقف التالية :

١ — يجب أن يكون لشخص الجاني كيان فى القضية الجنائية التى هى حتى الآن تنحصر فى محاكمة فعل . ولاجلوى من التوقف عند هذه النتيجة المعروفة . ينبغى فوق ذلك أن يفهم أنه فى إطار الدفاع الإجتماعى ، لاتؤخذ الواقعة موضوع القضية باعتبارها مجرد علامة — أو حتى إشارة جائز إهمالها — على « خطورة » فى شخص الفاعل تكون هى وحدها محل الفحص من جانب القاضى ، وذلك حسبما ذهب إليه أنصار معينون فى المذهب الوضعى فى أول عهده ؛ وإنما يستمر القاضى فى فحص الفعل ذاته الموصوف بأنه جريمة ، ولكنه يقوم بذلك ليس فقط تبعاً لمعايير موضوعية قانونية ولكن بالنظر إلى عناصر مرتبطة بالفاعل . إن المناقشات الحديثة حول إصدار الحكم الجنائى أوضحت الحيز الكبير الذى تأخذه شخصية المجرم فى التقييم القضائى النهائى ، كما أشارت إلى التعقيد الكبير للمشكلة إزاء التكوين المعتاد للقاضى الجنائى وعادات المهنة القضائية^(٢) . ولقد لاحظنا من قبل كيف أن التقدم للموس للدراسات الخاصة بإصدار الأحكام فى النظام الانجلوسكسونى — يظهر عالمية المشكلة بما يجاوز الخصوصيات الوطنية فى الصياغة القانونية أو الإجرائية . إن النظام الرومانى لقارة أوروبا يكسب كسبا عظيما بمواجهته للنظام الأنجلو—أمريكى .

إن اعتبار الفعل لصيقا بفاعله ، أو ارتباطه الوجودى به — الأمر الذى كانت التصنيفات القانونية تعوق ملاحظته — يبدو كإحدى المعطيات الأساسية للعلم الجنائى الحديث : بل واحدة من هذه « المعطيات » التى يمكن أن يستند عليها بناء لاينكر الحقيقة القانونية — الاجتماعية والإنسانية للظاهرة الاجرامية . فهل يبقى العلم الجنائى — بمعناه الدقيق — وحده غير مدرك لهذه

الحقيقة ؟ لا يبدو ذلك صحيحا ، لحسن الحظ ، مادام الجنائيون يؤيدون أكثر فأكثر الارتباط بشخصية الجاني ، ومادامت عقول مجمدة في بلاد الإطلاقيات الجامدة ذاتها — تحاول أن تقرب بين مفاهيم كانت النظريات بالأمس تعنى بالتمييز بينها . إننا لاننوى بالطبع ، عرض أو مناقشة لطرق « فلزل » الغائية ، فإن ذلك ليس غرضنا ويكفي أن نشير إلى أنه ، على قدر ماتحاوله هذه النظرية من إلقاء الضوء على الفعل ولومع الأخذ بالوصف القانوني له — من خلال الهدف الملموس للفاعل ، ونتيجة لذلك وعلى قدر ما تقرب ذلك داخل كل واحد يعبر عن الشخصية النشطة للفاعل ، فإنها تلحق ، ربما بصفة غير مباشرة ، ولكن بطريقة مؤكدة ، ببعض اهتمامات الدفاع الاجتماعي الأساسية^(٣) وبالطبع ، إن هذا الجانب من تلك النظرية يهمل عادة الإطاليون الذين يحللونها أو يناقشونها تبعا لاتجاههم الإطلاقي فحسب ولا يمنع من أن تلك النظرية تأخذ مكانها بطريقة غير إرادية أو غير مدركة — في تيار الأفكار الكبير الذى يلهم السياسة الجنائية الحديثة على نحو مائز إلى التعريف بها .

٢ — أن هذه السياسة الجنائية سوف تتطلب من القاضى أن يتعرف الجاني . ويختلف هذا التعريف عن التقدير القضائى الذى كان يتجه اليه في القرن الأخير أول تفريد للمعقوبة . ولا يعنى بالتعرف هنا مجرد الظروف الخارجية للفعل والسوابق القانونية للمتهم ، ولا حتى بياناته الشخصية المحفوظة بدوائر الشرطة ، ولكن يعنى تكوينه البيولوجى وردود فعله النفسية ، وتاريخه الشخصى وحالته وبيئته الاجتماعية — وهكذا تبدو الحاجة في الدعوى الجنائية الحديثة إلى فحص الجاني فحصا علميا .

وضرورة هذه الدراسة العلمية للجاني ، وتكوين ملف خاص بشخصيته ، وبحث اجتماعى (للبالغين وليس فقط للأحداث ، حيث تم تطبيق ذلك عليهم من قبل) واستلزامها كان من أعظم ماجد من أفكار في الخمسينات حيث تابعت دورات دراسية ومؤتمرات وحلقات مختلفة تم عقدها لهذا الغرض ، كما أنه في بلجيكا وفرنسا بصفة خاصة تمسكت بها الأوساط القضائية . فعلى أثر حكم

جرىء ومستحدث نطقت به محكمة السين في ١٩٥٦ ، فتح الطريق أمام إصلاح تمت صياغته كنظام تقرر في قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٥٨ . وقد كان في ذلك التفات إلى ضرورة — أو إذا شئنا إلى بعد جديد — للعدالة الاجتماعية يترجم موقفا للدفاع الاجتماعي ، كان له حيثئذ أثر فريد . إننا لم نتوصل بعد إلى ما إذا كان تم تخطي هذا الموقف أم إذا كان يحتاج اليوم إلى إعادة نظر فيه . وسوف نشرح وجهتا قريبا بهذا الشأن . ولكن يجب ألا يفوتنا أن دينامية الدفاع الاجتماعي كانت تسهم بطريقة واقعية في إضافية جديد إلى بناء النظام الإنساني لرد الفعل الاجتماعي ضد الجناح .

إن تطور التشريع الجنائي قد كرس هذا الموقف الأساسي على مدى عريض ، وأصبح التفريد الذي كان في القرن التاسع عشر مجرد رخصة متروك أمرها للقاضي حسب ظروف الواقعة ، أصبح التزاما يفرضه القانون . وأصبح من اللازم ألا يقتصر التقدير على السمات الخارجية للفعل عمل المحاكمة ، وإنما يجب أن يمتد ليشمل دوافع وسلوك الفاعل قبل وبعد الجريمة ، وحالته الشخصية وبيئته . ولقد أخذت هذه القاعدة — التي تعتبر إحدى الثوابت على النطاق العلمي في قوانين الطفولة الجانحة ، تمتد حتى شملت الجانحين البالغين . وقد سبق أن التفت تقنينات الثلاثينيات في تعبير متماثل عن هذا الاتجاه في السياسة الجنائية ، وتعاضلت هذه الحركة غداة الحرب العالمية الثانية . وقد دعم ظهور وتقنين تدابير الأمان هذا الاتجاه ، إذ أن ما كان مجرد رجاء في شأن العقوبة التقليدية أصبح ضرورياً — إن لم يكن لا غنى عنه — في تدبير الأمان الوقائي ضد العود . فالإطلاقية القانونية نفسها تجعل تدابير الأمان قائمة على خطورة الجانح ؛ وهكذا فإنه كان ثمة ضرورة — إما لتعريف الحالة الخطرة من الناحية القانونية ، أو تكليف القاضي الجنائي بتحقيق وجود هذه الخطورة وتقدير فرص نجاح التدبير الذي يهدف إلى العلاج أو إعادة التربية أو تقييد الجانح .

وإذا كانت التشريعات ذات النمط الأوربي — الروماني قد أحست بهذا

التيار ، فإن النظام الأنجلو — أمريكي قد قبله أيضا وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تم إدخالها في الولايات المتحدة وانجلترا فيما بين الحربين وغداة الحرب العالمية الثانية .

٣ — ومع ذلك ، لا يكفي تأكيد ضرورة التعرف على الجانح تعرفاً علمياً ولا النص على إجراء فحص لحالته وتنظيم ذلك ، بل يجب أن تدخل دراسة شخصية الجانح في إجراءات نظر الدعوى الجنائية . فإن الوضع القانوني الذي يُسبغ على فحص حالة المتهم قبل الحكم عليه قد شغل اهتمام جميع الأنظمة الحريصة على تطبيق مقتضيات السياسة العقابية الحديثة . ففي الأنظمة الأوربية — الرومانية ، المخلصة لإجراءات التقنيات التشريعية وبصفة عامة للأخذ بنظام قاضي التحقيق ، كان التعمير عن هذا الاهتمام يتم عن طريق تعديل لقوانين الإجراءات الجنائية . في سويسرا ، مثلاً ، نص القانون القديم إلى الصادر في يونيو ١٩٣٩ على تكليف القاضي بأن يجمع كل ما يخص شخص المتهم . وبمزيد من الدقة فإن قانون الإجراءات الجنائية لمقاطعة نيو شاتل في ١٩٤٥ قد وضع مبدأ أن التحقيق الابتدائي يجب أن يكشف عن الظروف الشخصية المؤثرة على تطبيق قانون العقوبات . وضمن هذا التيار التشريعي ينبغي أن توضع المادة ٨١ من قانون الإجراءات الفرنسية ١٩٥٨ التي يقوم قاضي التحقيق بناء عليها بالبحث في شخصية المتهمين وفي حالتهم المادية والعائلية والاجتماعية ، وهذا البحث — الذي هو بحث طبي — نفسي واجتماعي بالمعنى المقصود في النظرية الحديثة يطلق القانون على نتيجته اسم « ملف الشخصية » .

٤ — أن ادخال فحص للشخصية في إجراءات الدعوى الجنائية لا يمكن أن يطبق دون القيام ببعض التعديلات في الإجراءات التقليدية . فلقد سبق أن دفع تيار قوى بعض الجنائيين في البلاد الاسكندنافية وبلجيكا وفرنسا إلى طلب تقسيم الدعوى الجنائية إلى مرحلتين — بما يماثل إلى حد ما ، النظام التقليدي الانجليزي الذي ميّز مرحلة الإدانة عن مرحلة النطق بالعقوبة . ويقدر هؤلاء الجنائيون أن نظام الدعوى الجنائية الحديث ينبغي أن يسمح للقاضي أن يفصل

أولا في مادة الوقائع وتكييفها القانوني وفي إسنادها إلى فاعلها ، فإذا ثبتت إدانة المتهم ، فإن الأمر يتعلق ، في مرحلة ثانية ، باختيار الجزاء المناسب لحالته وصفاته الفردية .

وليس هذا التقسيم لإجراءات الدعوى الجنائية مستبعدا في النظم القارية (الأوربية) وبصفة عامة في النظم الفرنسية البلجيكية . فعل العكس ، نجده أساسا في الإجراءات التقليدية المطبقة في محاكم الجنايات ، وفقا لقانون ١٨٠٨ ، حيث يصدر قرار المخلفين في شأن الواقعة وحدها ، ثم تطبق المحكمة العقوبة القانونية . على أن مبادئ القانون الكلاسيكي التي كانت تستلزم لدى ثبوت الجريمة النطق بالعقوبة المقررة في القانون — هذه المبادئ قد أدت خلال القرن التاسع عشر إلى إزالة التمييز الاجرائي للمرحلتين ، ولكن احدى النتائج المؤكدة لاعتبار الحالة الشخصية للجاني والموقف الذي وجد فيه ، والمؤثرات البيئية عليه ، كانت تتمثل في إحياء تلك التفرقة ، وبوجه خاص قد سمحت — بفضل هذا الأسلوب الفني — بإجراء دراسة عن تلك العناصر الشخصية — ولو في حالة رفع الدعوى بالطريق المباشر أو في حالة التلبس بالجريمة ، أمام محكمة الجناح — وذلك قبل أن يوقع عليه بطريقة مجددة جزاء مناسب لحالته الفردية . وكما لوحظ بحق ، فإن نظام القانون العام (Common Law) الأنجلو سكسوني ، الذي يبدو في هذه النقطة كأنه نظام أثري إذ احتفظ بالنظام القديم للمخلفين — قد أصبح حاليا على العكس رائدا لحركة التجديد الاجرائي . إن هذه المسألة تشغل بطريقة متزايدة الجنائيين المتمين للنظم الأخرى ، والقانون الفرنسي الصادر في ٦ أغسطس ١٩٧٥ ، قد قبل ، على الأقل بطريقة غير مباشرة ، وأقر ممارسة هذا « الوقف » للإجراءات بأن سمح للمحكمة — بعد تقرير إدانة المتهم — بالأ تطلق مباشرة بالعقوبة وأن تؤجل (لمدة سنة على الأكثر) قرارها بهذا الشأن .

إن هذا التحول في الإجراءات ليس الوحيد الذي يقتضيه « تسرب شخصية الجاني » إلى إجراءات الدعوى الجنائية ولن نذكر هنا إلا بعض أمثلة أخرى .

فإذا كان التعرف على شخصية الجاني أمراً جوهرياً ، فإنه يمكن التساؤل عن مدى ملائمة الإبقاء على القاعدة القديمة التي تفرق بطريقة حتمية بين التحقيق والحكم وتمنع القاضي الذي شارك في التحقيق من الاشتراك في الحكم إذ القاعدة التقليدية لا تزال مطبقة في إجراءاتنا الجنائية بالنسبة للبالغين ، غير أن القانون الجنائي الخاص بالأحداث (وهو قانون للدفاع الاجتماعي) قد تخلى عنها . بل إنه من الناحية العملية قد قلب القاعدة بإقامته لنظام قاضي الأحداث : إن قاضي الأحداث هذا هو ، في الواقع أول من يلتقي به الجاني ، وهو يقوم إزاءه بدور مماثل للدور قاضي التحقيق ، ومع ذلك ، فبالرغم من ، أو بالأحرى بسبب ، هذا الوضع ومعرفة بشخصية الجاني ، فإنه يكون مدعواً ليرأس محكمة الأحداث التي سيمثل أمامها هذا الجاني ذاته . وهكذا ، وفي منظور الدفاع الاجتماعي ، فإن ما كان يبدو بالأمس مستحيلاً أو مرفوضاً منطقياً ، أصبح اليوم ممكناً أو مسموحاً به — بل قد يكون ضرورياً . ويمكننا أن نمضي في تحليل هذا الوضع أبعد من ذلك . فالقاعدة التي كانت تبدو في الماضي — ضماناً للمتهم يمكن على العكس أن تمثل ، في نظام حديث للإجراءات عائقاً أو خطراً — وذلك على نحو يكون معه الضمان الحقيقي تابعا من تجاهل مدروس لتلك القاعدة القديمة .

وهناك قاعدة تقليدية أخرى ، هي من حيث المبدأ مبررة تماماً — تتطلب أن يلم المتهم بكل ما قدم في موضوعه من مستندات وبكل ما أدلى به أمام المحكمة من شهادات . وكلنا يعلم أنه ليس هناك ما يسمى بصحة الفردية النفسية مثل إلمامه ببعض التقارير الخاصة بالطب النفسي أو نتيجة بعض الاختبارات ، وهنا أيضاً ، فإن قانون الأحداث يبدو لحسن الحظ مجدداً . فهو يسمح لمحكمة الأحداث ، على الأقل في أكثر النظم تطوراً ، أن تبعد الجاني عن الجلسة عند سماع بعض الشهادات عنه أو عن أحد أعضاء أسرته أو عند الاستماع للطبيب المختص الذي قام بفحصه . وقانون الإجراءات الجنائية لنيوشاتيل سنة ١٩٤٥ — وهو قانون جيد الإعداد بالإضافة إلى احترامه لحقوق الفرد — لم يتردد في أن يمد هذه القاعدة نفسها إلى المتهم البالغ .

وبلا شك ، فإن بعض القانونيين التقليديين يمتحجون على تجاهل ضمانة تقليدية في الإجراءات . ويغيب عنهم أنه إذا أمكن حجب صاحب الشأن نفسه عن بعض المناقشات أو بعض مايقدم للمحكمة ، فإن محاميه يستمر حتما في الاطلاع على ملف المتهم وكل المستندات الخاصة به ، وفوق ذلك ، فإن هؤلاء القانونيين ينسون أنه — في صدد إجراءات جنائية مثل تلك التي تطبق اليوم على الجانغ الحديث ، وفي مرحلة « النطق بالحكم » وليس فقط في مرحلة إعلان الإدانة — أن المسألة لاتتعلق بحماية المتهم ضد حملات الاتهام ، ولكنها تتعلق بتضافر جهود الجهاز القضائي كله ، الذي يشمل أيضا الخدمات الاجتماعية التي أصبحت لاتنفصم عن محكمة الأحداث ، من أجل تحديد أفضل تدبير يمكن تطبيقه لحماية الجانغ الصغير . ولقد أظهر السيد جان جرافين ، في دراسة لاتسى ، كيف تتميز الإجراءات الجنائية للدفاع الاجتماعى بالحرص على تجنب محاكمة الجانغ مثل تلك « البارزة القضائية » التي تفرها الإجراءات التقليدية — بين الاتهام والدفاع (٣) .

في مثل هذا النوع من الإجراءات ، أو في إجراءات لها مثل هذه الروح ، يمكننا القول بأن التقابل القديم بين نظام التقيب والتحرى والنظام الاتهامى يفقد الكثير من أهميته . ويظهر ذلك بوضوح خاص إذ أردنا تمييز مرحلتى « الإدانة » و « النطق بالحكم » . فالمرحلة الأولى يجب أن تظل اتهامية وتشمل جميع الضمانات الإجرائية التقليدية . ولايعترض الدفاع الاجتماعى على « النزعة القانونية » فى « قانون الأدلة الجنائية » فى النظام الأنجلوأمريكى . ففى هذه المرحلة يجب التمسك بحزم بقرينة البراءة والقول ، مع السيد ميرل ، بأن القانون الجنائى الكلاسيكى يبدو فى هذا موجهها ضد التحرك القمعى (الاتهام) أكثر منه ضد الجانغ نفسه . وفى هذا الاتجاه ، فإن قانون الإجراءات الجنائية مثله مثل قانون التحقيق الجنائى القديم (فى فرنسا) يظل هو « قانون الشرفاء » ، وتمثل صرامة الشكليات والتفسير الضيق للنصوص الضمانة الأولى للمواطن . وإنما يكون الخطأ فيما بعد إقرار هذه المسألة القانونية هو الاعتقاد بأن العدالة

الجنائية لن تقابل أية مشكلة أخرى . فعل عكس ذلك ، تظهر مشكلة جديدة في غاية التعقيد . وهي لا تتعلق — على الأقل في مرحلة توقيع العقوبة — بحماية من يحتمل برأته ضد إجراءات لا يمرر لها ، ولكنها تتعلق بتحديد أفضل ما يطبق من تدابير ضد من اتضح أنه مرتكب الفعل الإجرامى — وذلك تبعا لطرق ليست ذات صبغة قانونية فقط ولكنها علمية أساسا — بهدف محاولة إعادة ادماجه في المجتمع بطريقة حقيقية وفعالة . وفي هذا البعد ، لا يصح أو على الأقل لا يكفي التمييز بين مرحلتى ما قبل الحكم ، وما بعده — أى التنفيذ ، على نحو ما يعنى به القانون الجنائى التقليدى . وقد أوضحت أعمال علماء العقاب الأمريكيين الخاصة بالتصنيف (بالمعنى الذى يعطونه له) أن « ملاحظة » الجانح يجب أن تقوم في كافة مراحل القضية الجنائية . ويعتبر علماء العقاب الحديثون عملية « الملاحظة » عملية مستديمة ، وموازية لعملية إعادة الادماج في المجتمع التى تعتبر بمثابة هدف العمل أو النشاط « السجوى » (أو في مرحلة التنفيذ العقابى)^(٤) .

ويشير هذا التطور إلى أن القضية الجنائية يجب أن تؤخذ من الآن فصاعداً ، ليس فقط على أنها محاكمة (من وجهة القانون) للفعل الموصوف بأنه جريمة ، وإنما على أنها تلك العملية التى تبدأ مع أولى خطوات الملاحقة عقب ارتكاب الجريمة ، ولا تنتهى إلا باستنفاد آخر تدبير يتخذ في حق الجانح . ولقد كان الاتحاد الدولى للقانون الجنائى قد هاجم في بيانه عام ١٨٨٩ « التفرقة الصارمة » التى كانت لتجرى بين مرحلة الحكم ومرحلة التنفيذ العقابى^(٥) . ويسير التطور التشريعى الحديث في هذا الاتجاه . وفي هذا الصدد يتجه الاهتمام بصفة خاصة إلى الحركة التى تهدف إلى تعيين قاض لتنفيذ العقوبات . ينبغي ألا تحمل (في ذات المنظور) الحركة التى تهدف إلى إعطاء الإفراج المشروط وضعاً قضائياً ولو بصفة جزئية^(٦) . وسوف نعود لهذه المشكلة ، ولكنه منذ الآن ، تبدو مرحلة الحكم ومرحلة التنفيذ مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً .

ومن وجهة أخرى ، فإن مما يذكر أنه في منتصف القرن العشرين قامت الإصلاحات السجونية بنشر أفكار الدفاع الاجتماعى أكثر من التعديلات الواردة على القانون الجنائى ذاته . ذلك أنه ، تم بصفة تلقائية ممارسة تحرك سجونى فى البلاد المتطورة يهدف إلى التحرر من مجرد التنفيذ الآلى والسلبى للعقوبة القانونية ، واتجه الانتباه إلى مصير المحكوم عليه وإلى ضرورة إشراك القاضى الجنائى فى المشاكل المتصلة بالدراسة الاجرامية التى تعتمد عليها فاعلية التدابير التى يقضى بها . فعندما تسائل الجنائيون ، حتى التقليديون منهم ، عن الاجراءات التى يستخدمها القاضى فى الوصول إلى تحديد العقوبة ، فإنهم قابلوا هذا الجانب الجديد للمشكلة . وكان مايشغلهم — ليس هو المعاييرة التقليدية للعقوبة ، ولكن إقامة معايير ذات صفة قانونية — عناية تهدف بصفة خاصة إلى تحقيق معالجة الجانغ . وعندما خصص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى كتابا كاملا منه ، الكتاب الخامس ، وهو من أكثر ما أحتواه هذا البناء التشريعى من تجديد — فى « إجراءات التنفيذ » ، فإنه قد أراد بدوره أن يعطى الصفة القانونية لبعض جوانب التطور الحديث ، وأن يضع أسس تحرك تقوم على وضع شخصية الجانغ فى الاعتبار . وهذا التعديل يندرج فى حركة واسعة للسياسة الجنائية ذات صبغة دولية . ولم يفت علماء الاجرام البارزين أن يشيروا منذ سنوات إلى الروابط التى تجمع بين علم الاجرام وعلم السجون^(٧) ، وهو اتجاه غير قابل للانتكاس

(ب)

مبدأ المعاملة العلاجية للجانغ لابد أن يطرح مشكلة إعادة ترتيب نظام الجزاءات الجنائية . فإن إقامة نظام رشيد وعلمى مناهض للجريمة ، يستتبع فى الواقع وبصورة منطقية تكاملا بين العقوبة وتدابير الأمان فى نظام موحد . وقد استطاعت السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى من خلال ذلك حل مشكلة مقلقة — لم يوجد لها حل حتى الآن — وذلك بخصوص التفرقة بين « التدبير » ، و « العقوبة » . وهذه واحدة من النقاط الجوهرية فى النظرية والتى لم يتم

عرضها بطريقة مناسبة . ومع ذلك فالمسألة بسيطة ، على أن يتم تناولها بدون أفكار مسبقة أو على الأقل بعد التحرر من أية افتراضات أولية .

فبالنسبة للقانون التقليدى الصرف ، نجد أن الجريمة — أى الفعل المرتكب بالإرادة المسئولة للشخص — تؤدي كنتيجة ضرورية ، إلى توقيع عقوبة تمثل جزاء الخطأ الأخلاقى من جهة وإعادة أوضاع النظام القانونى المنتهك بفعل الجريمة من جهة أخرى . أما فى وضعية مطلقة قائمة على حتمية مفترضة مسبقا فإن العقوبة تكون غير متصورة . فهى تكون إما بقية مترسبة من النظام القمعى القديم ، وإما نتيجة لتحليل غير كاف من وجهة النظر العلمية ، لأسباب وعلاج الإجرام . وفى الواقع مادام لايمكن لأحد أن يكون « مسؤولا » عن أفعاله ، فإنه ينبغي فقط سن إجراءات من شأنها حماية المجتمع من خطورة الجانح . وفى هذا الاتجاه تحدث الوضعيون أحيانا عن مسئولية موضوعية أو مسئولية اجتماعية : فالفعل المرتكب يسمح بتدخل المجتمع من أجل « تجميع المجرم » ، بينما لايتعلق الأمر بمعاينة عن خطئه . وتفقد كلمة « الإثم » لديهم كل معناها ، كما يفقد رد الفعل الاجتماعى أى صفة تأنيبية أخلاقية . وهكذا تتعارض النظريتان التقليدية والوضعية تعارضا مطلقا .

ولقد تمت محاولات للتوفيق بين هذين الموقفين المتطرفين ؛ ففى النظام الانتقائى أو التوفيقى الذى أخذ وضعه فى النصف الأول من القرن العشرين وخاصة فى القوانين الجنائية بين الحريين ، تحقق توازن ظاهرى على الأقل بين الاتجاهين . فالفرد الذى يمكن إسناد الجرم إليه ماديا ومعنويا يبقى خاضعا لقواعد المسئولية الأخلاقية ، وتوقع عليه عقوبة تقوم بدورها المعتاد . أما الفرد الذى لايمكن (معنويا) إسناد الجرم إليه (أى مساءلته عنه) والذى لايمكن محاسبته عن خطأ هو غير مسئول عنه ، فسوف يتم تطبيق تدبير أمان عليه فحسب .

وهذا النظام يمكن أن يكون مُرضياً إذا لم يكن هناك غير أفراد غير قابلين للمساءلة على الدوام أو آخرون قابلون لها على الدوام كذلك . غير أن القانون

الوضعي ، في مواجهته للحقائق الاجتماعية ، يضطر إلى أن يأخذ في اعتباره أن الجناح يشترك في أحوال كثيرة ، في ذات الوقت — في واحدة والأخرى من هاتين الفئتين ، كما أنه في أحوال كثيرة يقترب من الحدود بين « المساءلة » وعدمها . وهكذا نجد أن القانون الجنائي — على زعم إرضاء كلا الاتجاهين وفي نفس الوقت إمكان تجنب صعوبات النظام القديم للمسئولية المخففة — ينص على أن ذات الفرد يمكن أن يكون محلاً للحكم بعقوبة عن الخطأ الذي ارتكبه ، وأن يخضع في نفس الوقت لتدبير أمان يواجه خطورته . وهكذا يمكن أن يتباهى بإرضاء الاحتياجات المختلفة باقتباس فاعلية كل من النظريتين . ومع ذلك فما هي قيمة هذه التسوية البارعة ؟ ستبين في القريب العاجل أنها لا تستند إلا على مجرد لمحة فكرية فحسب .

ونظام الجمع بين العقوبة وتدبير الأمان — بالرغم من شيوعه في فترة ما في قوانين بداية القرن العشرين وتأييد نخبة من المؤلفين له — قد هجر شيئاً فشيئاً — وتفسر أسباب عديدة الرفض التدريجي لهذا النظام . فأولها على المستوى النظري حيث كان يبدو فيه التوفيق بين النظريتين على أرسخ قدم — قد تبدى في حالة تطبيق كل من العقوبة وتدبير الأمان في حالة واحدة — أنه من المستحيل البت بطريقة حازمة ونافية للجدل في شأن ما يجب البدء بتطبيقه : العقوبة قبل تدبير الأمان أم العكس . ويشهد على ذلك ترددات القوانين الوضعية التي أخذت بهذا النظام ذى « الطريق المزدوج » منذ قانون روكو ١٩٣٠ إلى القانون السويسري سنة ١٩٣٧ والقانون اليوناني سنة ١٩٥٠ .

ثم يأتي سبب آخر لذلك التطور ، من خلال ما ظهر تدريجياً في التطبيق القضائي والسجوني كما ظهر في النظرية الجنائية — من أنه ينبغي الاختيار بين العقاب وتدبير الأمان ، وأنه لا يجب منطقياً أن يخضع الفرد إلا لأحد الجزأين . وعلى ذلك فقد تم شيئاً فشيئاً هجر نظام الجمع بين العقوبة وتدبير الأمان لاتباع نظام تبادلي ، أو بتعبير آخر أنه قد استحسن اعتناق تصور آخر « للطريق

المزدوج . وفي هذا التصور الجديد ، يختار القاضى ، حسب الإمكانيات التى يحددها القانون — بين الطريق العقابى وطريق الدفاع الاجتماعى : فينطق إما بالعقوبة وإما بتدبير الأمان .

ويعتبر هذا التحول هائلا فى حد ذاته وفى نتائجه أكثر منه فى أساسه . غير أنه تقوم أيضا محاولة للتنكر له . فتعير « الطريق المزدوج » كان يؤدى إلى استمرار اللبس . ففى الواقع إذا كان يجب أن يختار القاضى بين الطريق التعزيرى (العقوبة) وطريق منع الجريمة . فذلك لأن الطريقين مختلفان أساسا . وهكذا تستمر مقابلة العقوبة بتدبير الأمان .

ولا يفتأ بعض الكتاب أن يلاحظوا أن هذا التصور لوضع تدابير الأمان يكون فى الواقع — وبالطبع من الوجهة التاريخية — محاولة صلح بين النظام التقليدى ، وبين ميول الاتحاد الدولى للقانون الجنائى . ففى مشروعه الشهير للقانون الجنائى السويسرى ١٨٩٣ ، حاول ستوس جعل تدبير الأمان مقبولا لدى الكلاسيكيين الجدد ، بحمايته لنقاء العقوبة من الوجهة النظرية ، وجعل تدابير الأمان وسيلة تكميلية وتبعية ضد الجريمة . لقد كان يهتم أصلا ببقاء لب فكرة العقوبة سليما . وعلى الأقل فكرة مطلقة دون تحليل للحقيقة الاجتماعية . والتدابير التى أخذ بها القانون فى أواخر القرن التاسع عشر ، مثل « النفى » (relégation) الفرنسى لسنة ١٨٨٥ ، والـ (manicome) القضائى الإيطالى لسنة ١٨٨٩ ، ووضع المشردين تحت تصرف الحكومة فى القانون البلجيكي لسنة ١٨٩١ والحجز الوقائى « الانجليزى لسنة ١٩٠٨ ، لم تخرج من هذه الاختلافات بل أخذت مكانها فى مجال « العقوبات » التى أعطى لها دور جديد . ولقد مثلت نظرية كارل ستوس استعمالا باهرا للصياغة القانونية ، غير أنها وضعت على المستوى الفنى المجرد مشكلة محددة فى السياسة الجنائية والكفاءة الاجتماعية . ونتيجة لذلك ، كان على القانونيين أن يفرضوا بالقوة هذه النظرية على ظاهرة تشريعية كان يمكن أن يتم تناولها بطريقة أخرى . إن المناقشات الكثيرة التى نتجت عن هذه المسألة تؤكد هذا القول . وهنا

أيضا ، لا يمكننا إلا أدراك الحكمة الفطرية للجنائين وعلماء العقاب الأنجلو أمريكيين الذين أقاموا نظاما له لونه الخاص في شأن ردود الفعل ضد الجريمة ليست عقوبات تقليدية وبدون التورط في نزاعات المدرسة الأوربية — الرومانية في قانون العقوبات . وهنا يمكن لنظريات الدفاع الاجتماعي أن تقدم توضيحات جديدة فهي لا تريد تبديل نظرية جديدة بالنظريات القائمة ، ولكنها هنا أيضا تريد فقط إبراز الواقعية والحس النقدي . إن التشريع ليس مجرد مضاربات فكرية ، وكما يعرفه أفلاطون وأرسطو ومونتسكيو — حتى في مجال الفلسفة السياسية : إن روح القوانين لا تنبثق إلا من نصوصها المصوغة ذاتها . إن الدفاع الاجتماعي الجديد يحث الجنائين المخلصين على بذل جهد من أجل مزيد من التوضيح بما يتجاوز الاطلاقية الرخيصة . وبناء على ذلك فإنه عند تناول مشكلة العلاقة بين العقوبة وتدابير الأمان من هذه الزاوية ، يتبين أن تعقيد هذه المشكلة يرجع إلى أن المتجادلين فيها عندما يقعون في خلاف لا يكونون في الواقع واقفين على ذات الميدان — بمعنى أنهم لا يصيدرون في آرائهم عن أرض مشتركة أو عن واقع متفق عليه .

إن القانونيين الحريصين على مبدأ حماية القانون الجنائي للنظام القانوني وعلى أن العقاب هو الجزاء الضروري للجريمة ، هؤلاء أعطوا للعقوبة وتدابير الأمان تعريفات مجردة : فهما يمثلان لديهم مفهومين قانونيين من الصعب إجراء أى توفيق بينهما على مستوى الصياغة الفنية القانونية . ومن ثم يكون هؤلاء القانونيون على حق من وجهة نظرهم النظرية المطلقة إذا ما أكدوا أن توحيد العقوبة وتدابير الأمان إنما هو أمر غير متصور .

وعلى العكس ارتكز مؤلفون آخرون على المفهوم العقابي « السجوني » للعقوبة ولتدبير الأمان . فإن السير ليونيل فوكس والسيد كورنيل ، والسيد نورفال موريس والمأسوف عليه جرونهاوت قد أثارهم عدم وجود أى تفرقة ملموسة بين طريقة تنفيذ « العقوبة » و « التدبير » السالين للحرية . فالمضمون القانوني لهتين الفكرتين لا يتمايز بدرجة أنه ظهرت حركة لاتقاوم في

مختلف الأنظمة ^(٨) ، تشريعية وسجونية في نفس الوقت ، من أجل قيام نوع واحد من (العقوبة أو التدابير) السالبة للحرية .

وفي الواقع ، فإنه يتم البحث في كل مكان عن أفضل نظام يطبق على الفرد المحتجز في مؤسسة عقابية — سواء من أجل قضاء مدة عقوبة حبس أو من أجل وفاء مدة حجز كتدبير أمان . فإذا تم اكتشاف نظام سجوني مقبول من شأنه إصلاح الجانح ، فمن البديهي تطبيقه على جميع المسجونين ، والمحتجزين . وعندئذ ، فإن التفرقة بين العقوبة وتدبير الأمان تصبح ، من الناحية الفنية السجونية وهماً كاملاً أو مشكلة مدرسية مجردة من أى حقيقة جوهرية .

ولقد نجد وجهة نظر هؤلاء الجنائيين والسجونيين مبررة ، بقدر ما يحظى به القانونيون في احتياهم بمجالهم الخاص . فهل يمكن أن يقتصر على تدوين هذا الاختلاف ويترك كل من الفريقين ليقيم حقيقة خاصة به ؟ كلا فإنه توجد طريقة ثالثة لمواجهة الأمور لا هي قانونية تحت ولاسجونية صرف ، إنها طريقة السياسة الجنائية . ففى بادىء الأمر يمكن الإقرار بأن السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة تتجه نحو مكافحة العود ، ومن هنا يكون هدف السياسة الجنائية أن تلهم وتنمي حركة مكافحة الفعالة ضد الجريمة في المجال التشريعي والقضائي والتنفيذى (السجونى) . ويكون من العبث التضحية في المجال التشريعي من أجل مفاهيم قانونية مجردة ليس لها تطبيق في المجال التنفيذى السجونى . ومثل هذا الأسلوب يؤدي إلى إفساد عمل الجهاز القضائي إذ يحمله على تطبيق قانون للعقوبات صادر على ذلك النحو فيسمح بعدئذ للإدارة التنفيذية في السجون بأن تمارس ماتريد . ومن هنا ، تصبح المشكلة لا هي مشكلة اختيار مجرد بين مفاهيم نظرية كترغبة القانونيين ، ولا مشكلة مجرد تحديد إجراءات بعينها مطبقة في المؤسسات التي يحجز فيها الجانحون — كترغبة رجال السجون . وإنما تمثل المشكلة في تناول جميع الوسائل التي يمكن بها تنظيم الكفاح ضد الجريمة من أجل الصالح العام بدون إهمال المصلحة الفردية .

هذا ، وكما لمسنا من قبل ، يبدو من هذه الوجهة أن لكل من العقوبة وتدابير الأمان نفعه على حد سواء .

إن التطور الحديث للنظام الجنائي الوضعي يقتضى استخدامه للجزاء العقابى التعزيرى جنباً إلى جنب مع الإجراءات غير العقابية ذات الهدف الوقائى . فلا يقصد هنا إلى إلغاء العقوبة إلغاء تاماً لتحل محلها التدابير التى هى علاجية أو إصلاحية فحسب على نحو ما كان يريد الوضعيون ، فإنه على العكس فى نظام مستحدث للسياسة الجنائية ، يجب أن يكون ممكناً للقاضى اللجوء إلى الجزاء القمعى ، حتى فى الإطار العادى للجزاء التربوى ، كما هو الحال بالنسبة للأحداث . وسوف يمكن فى كثير من الافتراضات — فى الوضع العكسى — تطبيق تدبير أمان علاجى تربوى أو محبّد . ولكن السياسة الجنائية الرشيدة يجب أن تتخذ كدلل لها فاعلية الجزاء إزاء الفرد الذى يطبق عليه ومجموعة الأفراد التى ينتمى إليها . وهكذا تنتقل من العقوبة إلى التدبير ، ليس من أجل اعتبارات الإطلاقية القانونية أو للملاءمة الإدارية ، ولكن بمقتضى اعتبارات بيولوجية أو طبية أو نفسية أو اجتماعية .

وهكذا تكف العقوبة وتدابير الأمان عن التعارض . وإذا رغب القانونيون ، من أجل الرضى الذهنى عندهم — أن يقارنوا بين هذين المفهومين كما هما ، فإن سياسة الدفاع الاجتماعى من ناحيتها لن يكون لها أى اعتراض ، بل أنها تؤمن بأن المقارنة بينهما لها جدواها على المستوى التعليمى ومن أجل تعود الأذهان على الأساليب الفنية للنظم العقابية ، غير أنها سوف تعتبر أن مثل تلك المقارنات إنما تعبر عن وجهة نظر فقهية غريبة عن ذلك التحرك الاجتماعى للكفاح ضد الجريمة الذى يعتبر الهدف الأساسى وسبب قيام أية سياسة جنائية سليمة . ووفقاً لمثل هذه السياسة الجنائية قد ينبغى استعمال وسيلة أو أخرى بدون وصفها بأنها « عقوبة » أو « تدبير » ، إذ أن ما يهم هو مضمون ولون الجزاء وليس تسميته . ويمكن فى هذا الصدد أن نشير إلى نزعة تشريعية حديثة تمتد من القانون السويدى لسنة ١٩٦٢ إلى المشروع الفرنسى لمراجعة قانون

العقوبات لسنة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ ، تتميز بعدم استعمال لفظ « عقوبة » أو « تدبير » وتستعمل لفظاً شاملاً مثل « جزاء » (Sanction) .

غير أنه على صعيد القانون الوضعي ، يمكن أن نقرر أن تصنيف الجزاءات في فئة أو أخرى كثيراً ما يكون غير مؤكد أو على الأقل محلاً للمناقشة . فإذا كان الإعدام ، والأشغال الشاقة القديمة والغرامة التقليدية كلها كانت فعلاً تمثل عقوبات ، فإن الحبس نفسه ، قد أصبح في التشريعات الحديثة تدبيراً موجهاً لإعادة التكوين . والمصادرة الخاصة هي من حيث المبدأ تدبير أمان ، غير أن مصادرة الأرباح غير المشروعة لها طابع عقابي غير منكور . ثم أين نضع إغلاق المحال وصور المنع المختلفة لممارسة بعض المهن وبعض الأنشطة التي تكثر في القانون الجنائي الحديث وخاصة القانون الجنائي الاقتصادي^(٩) . إن مثل هذا التدابير يمكن أن تأخذ طابعاً وقائياً أو عقابياً وخاصة بالنسبة لإيقاف رخصة القيادة^(١٠) أو إلغائها . وإبداع ذوى الشخصية السيكوباتية ، منشأة كما حدث في منشأة هرسندفستر بالدنمرك ، أخذ شكلاً عقابياً وعلاجياً في نفس الوقت^(١١) ويشير تعبير « المدرسة — السجن » إلى الغرض المزدوج لمثل هذه المنشآت . يفهم من كل ذلك أن قوانين العقوبات الجديدة ، بعد أن حاولت تصنيف تدابير الأمان على أساس نظري ، قد انتهت إلى سردها بالتتابع (كما لازال الحال في القانون الجنائي السويدي لسنة ١٩٦٢ والقانون السويسري لسنة ١٩٣٧) وأن تضم معاً في تجميع واحد للجزاءات دون إبراز أوضاعها القانونية المتمايزة^(١٢) وبذلك كشفت التجربة العلمية كما كشفت الممارسة العملية أن التمايز الإطلاقي غير قابل للتطبيق .

ومن هذه الحقائق المتعلقة بعلم الاجتماع القانوني ، يمكن أن تستفيد السياسة الجنائية السليمة . وإذا ترجع إلى مايلو في الظاهر تطوراً حديثاً ، فإن سياسة قضائية وعقابية واعية تستطيع أن تتألم ما بين التدبير التربوي — أو العلاجي — والجزاء العقابي . وفي هذا الاتجاه ، يفضل بعض المؤلفين أن يصاحب الوضع تحت الاختبار الحكم بغرامة ، كما أن القانون الجنائي السويدي لسنة ١٩٦٢ قد نص على أن مدة الاختبار القضائي يمكن بالنسبة للراشد أن تقترن بالمعالجة

داخل مؤسسة . إن الشرط الحقيقي لتنمية متساقطة للجزاءات العقابية في مفهوم ومنظور هذه السياسة الجنائية الجديدة ، يتركز على استعمال هذه الجزاءات استعمالاً حراً وموجهاً توجيهياً اجتماعياً ومفرداً على أساس علمي ، وذلك بفضل التخلي عن وصفها بأنها « عقوبات » أو « تدابير » .

وفي هذا الاتجاه ، يمكن بل يجب أن نقول ، إنه في نظام الدفاع الاجتماعي لا يوجد توحيد بل إدماج للعقوبة وتدير الأمان في نظام موحد للجزاءات الجنائية ، قائم على معايير طبيعية واجتماعية وأخلاقية تبعا لسياسة جنائية يقوم فيها القانون الجنائي بتأدية دوره المعتاد ، والمجهرى في كل حال — كوسيلة فنية تعمل كضمانة ضرورية للحرية الفردية .

ومع ذلك يثير هذا الموقف إزاء تدابير الأمان ، مشكلة أخيرة ينبغي مواجهتها بصراحة ، فإذا اعتبر تدبير الأمان — ليس فقط من الوجهة القانونية التي تجعله مقابلاً للعقوبة — ولكن كأداة لرد فعل اجتماعي رشيد ضد الجريمة ، فإنه يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه السياسة الجنائية تؤدي بمنطقها الذاتي إلى تحييد وجود تدابير أمان سابقة للجريمة . إن الحالة الخطرة أو المظاهر الخطرة لشخصية الفرد ، يمكن أن تظهر قبل ارتكاب الجريمة نفسها . وقبول مفاهيم الوقاية والحماية وأخذ شخصية الفاعل في الاعتبار كأساس للسياسة الجنائية ، يمكن أن يؤدي إلى التفكير في أنه يلزم نتيجة لذلك اللجوء إلى هذه التدابير السابقة على ارتكاب الجريمة .

ولقد كررنا مراراً أن الدفاع الاجتماعي لا يرمى إطلاقاً إلى إقامة أى نظام وقائي تقديري أو حق للدولة في تدخل غير محدود في شأن الجاني المحتمل . فإن نظرية الدفاع الاجتماعي ، في مضمونها العام ، تتمسك بحزم بنظام الشرعية . وإذن ، فإن قاعدة « لا عقوبة بغير نص » إنما تمنع بذاتها أى تدخل للمعداة الجنائية إزاء فرد لم يرتكب جريمة وإن تنبأ بها القانون مسبقاً . فالدفاع الاجتماعي الجديد يعتبر إذن معارضا في إصرار لتدابير الأمان السابقة على ارتكاب الجريمة والخاضعة للتقدير المطلق .

وبملاحظة الحقيقة الاجتماعية ندرك مع ذلك أنه منذ زمن سالف اشتركت

جميع الأنظمة في الأخذ بتدابير وقائية سابقة لارتكاب الجريمة ولو ازاء أصحاب العاهات العقلية الذين يجوز عزلهم قبل ارتكابهم أية جريمة .. وأبعد من ذلك فإنه لدى فحص القوانين الوضعية حالياً يلفت نظرنا وجود حالات استثنائية للتدخل العدالة الجنائية قبل ارتكاب الجريمة مثل ما يسمح به للقاضي في بعض بلاد الكومنولث البريطانية من التدخل ليطلب على سبيل الوقاية التزاماً بحسن السلوك . كذلك أخذ نظام الكفالة الوقائية في القانون الجنائي الحديث وخاصة في سويسرا أهمية جديدة أملت اعتبارات السياسة الجنائية . وعلى ذات النسق يلاحظ أنه منذ زمن بعيد ، قد نص على بعض الحالات الخطورة التي تبرر التدخل من أجل الوقاية— مثل ذلك في القانون القديم الخاص بالمتشردين أو سيئي السيرة . وقد ظن القانون الكلاسيكي كما سبق أن أشرنا أنه وجد حلاً بأن يجعل من تلك الحالات الخاصة من الخطورة جرائم محددة مسماة وقد فعلت مثل ذلك تشريعات القرن التاسع عشر في شأن التشرّد والتسول .

غير أنه ثبت فشل هذه التشريعات ليس فقط لأنها قامت في مجال ينبغي أن تستبدل فيه بالعقوبة تدابير أمان ، ولكن بسبب أن التشرّد يكمن في حالة ووضع شخصي خاص بالفرد وليس في فعل يمكن للقانون الجنائي اعتباره في نفس مستوى الجريمة .

ومنذ القانون البلجيكي لسنة ١٨٩١ الذي نص على وضع بعض المتشردين تحت تصرف الحكومة حتى قانون المشردين وسيئي السلوك الاسباني لسنة ١٩٣٣ ارتسمت حركة في التشريع للانتقال في هذا الشأن من مرحلة التجريم لجنحة معينة إلى الوقاية ضد حالة خطورة .

وفي إيطاليا صدر قانون هام من وجهة السياسة الجنائية في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ ليضع نظاماً متكاملًا للرقابة والتدابير الوقائية للمتعتلين والمتشردين أو للأشخاص المحتمل انحرافهم .

وبدوره أقر قانون الصحة النفسية الانجليزي لسنة ٥٩ على حجز بعض الأشخاص الخطرين حجزاً إجبارياً ولو لم يرتكبوا فعلاً إجرامياً بل وجد

بعض المؤلفين الذين يصعب تصنيفهم بين متطرفي حركة الدفاع الاجتماعي يؤيدون وضع بعض مظاهر السلوك التي تشير إلى خطورة أصحابها أو إلى ميولهم الإجرامية تحت طائلة قانون العقوبات بشرط أن يشتمل على تحديد واضح لهذه التصرفات . وسوف يثير هذا الموقف اعتراضات على ضوء الاهتمامات الحديثة لحماية حقوق الإنسان ونظريات علم الإجرام المعاصر . كما يتناهى الشك الشديد إزاء القانون البلجيكي لسنة ١٨٩١ والقانون الاسباني لسنة ١٩٣٣ وسوف نعود فيما بعد إلى هذه النقطة .

وقد ثار التساؤل على أية حال عما إذا كان يجب في سياسة مكافحة الجريمة أن تبقى مثل هذه النصوص استثنائية أم بالعكس أن تضعف . وجيميز دى أسوا قد لمس من زمن بعيد وبكل أمانة المخاطر التي تجلبها مثل هذه السياسة التشريعية على الحرية الفردية ، وذلك بعد أن كان مؤيدا لأن يأخذ المشرع عنصر (الخطورة) في اعتباره وينضم كثر من المؤلفين الآخرين إلى السيد فيان (فيينا) في أنه إذا كان معيار الحالة الخطورة كم وضعته علوم الجريمة يمثل — عندما يكشف وجوده في حالة معينة بعبادة جنائية — اطمئنانا كافيا لدى رجل القانون إلى أن الشخص المعنى سيرتكب جريمة لا محالة ، فان له بل عليه أن يتخذ في شأنه التدبير الوقائي المناسب ^(١٣) وهكذا فان تعميم تدابير الأمان السابقة على ارتكاب جريمة لا يبدو مستحبا من وجهتي النظر العلمية والاجتماعية . وأن الدفاع الاجتماعي يستهجن بصراحة القوانين الخاصة التي تنص في بعض البلاد على تدابير قهرية تصل إلى الإيداع الإداري بمؤسسات للأفراد المقاتل عنهم مشبوهين ، بعيدا عن أية اجراءات قضائية .

— ٣ —

العمل الاجتماعي المضاد للجريمة ؛ أهمية مفاهيم العلاج والحماية ؛ ازالة الصفة الجنائية عن بعض قطاعات التحرك (الاجتماعي) ضد الجنوح ؛ تطور القانون الوضعي المقارن على إثر إدخال تدابير الأمان ونمو القانون الجنائي الاقتصادي ؛ التمسك بمعيار الشرعية التقليدي مع ضرورة استكمال التحليل القانوني بدراسة المشكلة الانسانية والاجتماعية ؛ الدفاع الاجتماعي وعلم الاجرام .

إن رد الفعل ضد تجاوزات النزعة القانونية ، وأخذ شخصية المجرم في الاعتبار داخل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية — يؤدي ، كما رأينا للتو ، إلى مراجعة النظام العام للجزاءات . ولكن هذه المواقف الأساسية يجب أن تستكمل بالمواقف التي من شأنها أن تسيع على السياسة الجنائية صفتها الخاصة كتحريك اجتماعي . ويجب أن نوضح موقفنا في هذا الشأن — بدءاً مما قلناه بشأن تدابير منع الجريمة . وسوف نرى أننا سنكون عما قريب ، على أرض مشابهة لمعنى نبذ الصيغة القانونية الذي بدأنا منه .

وينبغي على أي حال أن نتجنب هنا خلطاً معيناً ، إذ ينبغي ألا نعود بـ « حركة منع الجريمة » أو « الحركة غير التعزيرية » إلى الفكرة الوضعية التي بناء عليها يجب الجناح ، بصفته غير مسئول ، من الوقوع تحت أي جزاء عقابي فقد نقد كارنيفالي الصيغة التي كان قرى ينادى بها أن « احموا أنفسكم ، ولا تصدروا أحكاماً » . غير أن كارنيفالي كان ينفذ تلك الصيغة من خلال نزعة قانونية تخطاها الدفاع الاجتماعي اليوم . فالقصد في الواقع ، في المفاهيم الحديثة تأكيد حماية فعالة للمجتمع بفضل تقدير الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة والوضع الشخصي للجاني وبيئته وامكانيات ادماجه في المجتمع .

وهذه ليست مجرد نظرية ولا مجرد إعلان رغبة ، ولكن بالعكس توجيه مسئول (رسمي) للدفاع الاجتماعي الجديد . إن السياسة الجنائية التي حبذاها الدفاع الاجتماعي الجديد في الخمسينات كان عليها أن تتوجه كلها نحو علاج الجاني ، ولكن هذا العلاج نفسه يشكل جزءاً من حركة عامة للحماية أو الوقاية الاجتماعية تمثل وجهاً أساسياً لمكافحة الإجرام . وفي هذا الاتجاه خاصة استطاع كارل شليتر الذي تأثر تأثراً بالغا بأفكار الدفاع الاجتماعي الحديث ، استطاع أن يمارس تحركاً في اتجاه إحلال كلمة « الوقاية » محل المصطلح القديم لقانون « العقوبات » وليس في هذا ما يمكن أن يختلط ببعض النظريات المتطرفة التي أوفيناها حقها من قبل ، وعندما عرض مثلاً ستيفان هرفيتز أن اصلاًحاً هاما يمكن أن ينشأ نتيجة لحذف كلمة « عقوبة » أضاف في الحال انه ليس أقل ضرورة في بعض الحالات حرمان بعض الأفراد من الحرية أو فرض غرامات عليهم . والمهم هو عدم منح وصف « العقوبة » مضمونه القديم ،

وألا يقتصر خاصة على فكرة التأنيب ، أو التعذيب ، كترجمة لمعنى « الملامة الاجتماعية » . كما أن الوقاية من الأفعال الإجرامية ينبغي أن تكون الهدف الإيجابي الأول للحركة الاجتماعية . فمثل هذا التغيير في المصطلحات ، كما عبر ستيفان هيرفيتز ، يمكن أن يكون له ميزات فنية كما يمكن أن يكون تعبيراً عن خطة سليمة للسياسة الجنائية « — ذلك بما لا يعوق ذلك العالم الإجرامي الدغمكي الكبير من معارضة الذين يعنون بـ « الكفاح ضد الجريمة » التأكيد على اعتبار جميع المجرمين مرضى لا يحق أن يتعرضوا إلا لمعاملة علاجية (١٤) » .

أن هذا الموقف المعتدل ذا اللون الخاص الواقعي التقدمي يعبر عن إحدى الخصائص الجوهرية للدفاع الاجتماعي الجديد ، فالقصد هو الالتزام بنظام وقائي إزاء الجاني ، الأمر الذي لا يعني بالضرورة تجنب إفلات هذا الجاني من أى إجراء غير مستحب له أو جزاء مؤلم له أو حرمان من حقوقه . ينبغي فقط أيضاً أن الدفاع الاجتماعي لا يمارس من الآن فصاعداً تحت مظلة التعزيز ، فالمشكلة هي مجابهة الجريمة باعتبارها فعلاً إنسانياً فردياً وباعتبارها ظاهرة اجتماعية . وينبع هذا الموقف من أفكار تضطر لوصفها بأنها تتصل بمعنى (الحماية أو الوقاية) من الجريمة على نقيض الأفكار الخاصة بالقمع التي سادت خلال التاريخ السابق للقانون الجنائي بأكمله .

ولقد استطاع شيلدون جلويك ، أحد الرواد ، أن يشد الانتباه إلى إزالة الصفة الجنائية (decriminalisation) عن بعض قطاعات رد الفعل الاجتماعي العقابي (١٥) . وقد أنتشر هذا اللفظ منذ ذلك الحين وسوف نعود إلى الحركة الحديثة لاستبعاد الصفة الجنائية ، ولنشر هنا فحسب إلى أن هذه المظاهرة إنما هي موازية لبعض الشيء — لحركة نبذ الصبغة القانونية (dejuridicisation) التي يعمل الدفاع الاجتماعي على إبرازها ويجب أن تفهم بطريقة مثالية لها . ويلاحظ علماء الأجرام الذين يحرصون على تطوير علم الاجتماع الجنائي أن رد الفعل المناهض للجريمة ليس بالضرورة في الوقت الحاضر رادعاً تعزيرياً ، وأن رد الفعل هذا يمارس إزاء عدد متزايد من فئات الجانحين — بطرق بعيدة عن الصفة العقابية . وإن إميل جارسون نفسه عندما تعرض للنظام الذي أنشأه القانون الفرنسي سنة ١٩١٢ بشأن الأحداث الجانحين — قد وصف تحول

قانون الطفولة الجانحة بهذا التشريع بأنه قد « أخرج الطفل من نطاق القانون الجنائي بناء على موافقة اجماعية » . فماذا كان يقول عن الأمر الصادر في ٢ فبراير ١٩٤٥ وعن التعديلات التي أدت إلى إقامة نظام جديد للجانحين الأحداث ساد اليوم عالميا وبدأ يمتد ليشمل البالغين من الشباب الجانح ؟ لقد استطاع أحد الجنائين المطلعين أن يلاحظ غداة صدور القانون البلجيكي للدفاع الاجتماعي في سنة ١٩٣٠ أن النظام الناشئ بهذا القانون يتضمن رفع الإجراءات الخاصة بالشواذ ومعتادى الاجرام من مجال الجزاء القمعي ، سائرا على ذات الخط الذي سار عليه القانون البلجيكي لسنة ١٩١٢ — والمماثل للقانون الفرنسي من نفس السنة ، بل أكثر جرأة وفاعلية — ازاء الطفولة الجانحة (١٦) .

إن إدخال هذه الاجراءات غير العقابية كان له نتيجة مباشرة لفصم الوحدة القديمة للنظام القمعي ، وهذا التحول انما هو محتمل اليوم عندما تنتقل من الطريق المزدوج أو من النظام الذي يجمع بين العقوبة وتدبير الأمان — إلى النظام التبادلي : وفي هذه الحالة ، لايتحاج القاضي إلى فرض العقوبة ثم الاجراء الوقائي بالتعاقب ولكنه يختار احدهما . ويكفي التقدم خطوة أخرى « للخروج من القانون الجنائي » بالمعنى الذي يقصده إميل جرسون . أن مشكلة الجانحين السيكوباتيين نفسيا تبدو كمفصل لهذا التحول . أن النظام غير العقابي المتضمن لتدابير وقائية الذي وقعت المحاولة لإقامته يبدو فيه أحيانا عدم الحصافة ، وفي أحوال أخرى يدرس بطريقة منظمة ويعطى مجالا لمواجهة علمية جادة ومشاريع أعدت بدقة وتجارب مشمرة . ومن جهة أخرى يمتد هذا التيار في أغلب الأحيان أبعد مما كنا نظن في بادئ الأمر . فقد أدى عدم جدوى القمع التقليدي في مجال قانون العقوبات الاقتصادي في بعض البلاد حيث لا يستشعر في العقوبة معنى التأنيب الاجتماعي — إلى التفكير في رد فعل مضاد للجريمة أكثر تعقيدا وتنوعا واتجه البحث حيثئذ ، كما سبق أن ذكرنا ، إلى ضم جزاءات جديدة ذات صفة وقائية أو تأديبية أو إحلالها محل الجزاءات الكلاسيكية — الفرامة والحبس . ولكنه كثيرا ما يكون تحرك القانون الجنائي في هذا الاتجاه غير مضمون بل تعارضه خطوات تراجعية . غير أنه يكشف على الأقل في وجود

مشكلة خاصة برد العفل ضد الجريمة تعرض في طريق المستقبل في إطار يختلف عن الأبعاد التقليدية للقانون الجنائي . وهكذا نجد أنفسنا أمام تحولات واتجاهات السياسة الجنائية الحديثة .

وتفيد هذه الحركة بأكملها أن الوسائل القمعية القديمة يمكنها التوصل إلى حقيقة الواقع الاجرامى وحقيقة الشخص الجاني . فعلى ضوء التجربة المقارنة من جهة ، وتعاليم العلوم الإنسانية من جهة أخرى يبلو غير كاف بل شديد التبسيط أن تعتبر الجريمة مجرد انتهاك شكلي لقاعدة قانونية أو مجرد مطابقة للواقعة بدقة على تعريف قانوني .

ولا يكفي هذا التكييف القانوني لتوصيف الجريمة في حقيقتها الاجتماعية — الفردية ، كما لا يسمح فضلا عن ذلك بتحديد نتائجها بطريقة حاسمة . ولدى النظر إلى مذهب الدفاع الاجتماعي الجديد نجد لا يستبعد الموقف الكلاسيكي من فكرة الجريمة : بل يعلن ضرورة التحليل القانوني للجريمة ، غير أنه يؤكد أن هذا الموقف غير كاف ، كما أنه يهمل في آخر الأمر جوهر المشكلة إذ أننا لا نستطيع فصل الجريمة عن الوسط الاجتماعي الذي ارتكبت فيه ، ولا إبعادها عن فاعلها . إن مذهب الدفاع الاجتماعي يأخذ على النظام التقليدي عدم فهمه ، أو عدم رغبته في فهم الحقيقة العميقة المحتومة لهذه المقولة ، وتحويل ظاهرة حية إلى مجرد معادلة حسابية . كما يأخذ عليه محاولته في البحث عن وسيلة لتجنب الصعوبات والتعقيدات الملموسة واقعيا لمشكلة انسانية من خلال سهولة الحلول المجردة . إن الموقف الكلاسيكي ، مهما كان مبررا في مجاله ، قد أخطأ خطأ كبيرا في عدم رغبته في تخطي هذا المجال الضيق وفي رفضه قياس مدى قصوره . إن مذاهب علم الاجرام الحديثة بشأن الانحراف — التي سنلتقي بها فيما بعد — تشير بوضوح إلى عدم كفاية التحليل الكلاسيكي .

يجب إذن أن تقام السياسة الجنائية الحديثة الواعية المنطقية المتنورة بشأن رد الفعل المضاد للجريمة ، على أساس أرحب . وسوف يحتفظ بلاشك بالقانون الجنائي بخاصة فيما يوفره من ضمانات للحرية الفردية ولكنه سيبقى فقط قانونا جنائيا وليس علم الجريمة : فعلم الاجرام يبقى في مواجهته ، ومفروضا عليه . والسياسة الجنائية لاتتحدد فقط بقواعد القانون الجنائي السارية . وهكذا نلتقي

مرة أخرى ، بالرابطة الضرورية الموجودة بين السياسة الجنائية والعلوم الانسانية
— بين الدفاع الاجتماعى وعلم الإجرام . وقد ظهرت حركة الدفاع
الاجتماعى من خلال وعن طريق نمو الدراسات والاهتمامات — بل أسباب القلق
— التى كابدها علماء الاجرام على حد تعبير أحد كبارهم ممن ارتبط بالدفاع
الاجتماعى : إتيان ديجريف . فبفضل علم الإجرام أصبح ممكنا تحقيق اقتراب
جديد للمشكلة الجنائية ، وإنما يقوم الدفاع الاجتماعى على فهم وتسهيل وفرض
هذا الاقتراب . وينبع كل المضمون الإيجابى للدفاع الاجتماعى وفلسفته
بأكملها عن هذا الموقف الأساسى ، وسوف نرى فيما يلى أن هذا الموقف
لا يضحى بالقانون الجنائى من أجل علم الاجرام ، بل بالعكس يقصد توفيق
هذين العلمين فى إطار ما تتطلب اليه السياسة الجنائية الحديثة .

إن تطور أفكار الاجرام وتطور علم الإجرام الجديد لا يخلان بصحة هذا
الموقف ، إذ أنه إذا كان الدفاع الاجتماعى قد استطاع بالأمس أن يستفيد من
نظريات كينيرج ودى جريف ، أو دى توليو ، فإنه يمكنه اليوم أن يعثر أيضا
على مواضيع للتأمل من خلال نظريات علم الاجرام النقدى، إذ أنه لا ينفى أبدا
أن ينسى أن الدفاع الاجتماعى يتضمن أولا إعادة نظر فى النظام القائم ، كما
يتضمن طريقة جديدة لطرح المشاكل ، وجهد بناء للبحث عن الحل لها
بالاشتراك مع العلوم الانسانية والاستعانة بها .

الفصل السابع

الدفاع الاجتماعى فى جانبه الايجابى والبناء

ثانيا — كيف يعمل نظام الدفاع الاجتماعى

إن إعمال نظام الدفاع الاجتماعى يفترض أولا وبصفة أساسية الاستناد إلى فكرة المسئولية من وجهة قانونية — اجتماعية كما يتصورها الدفاع الاجتماعى الجديد ؛ ولذلك يجب العودة إليها لتناولها من خلال هذا المنظور . ويقودنا ذلك ، وهذه نقطة ثانية لها ذات الأهمية — إلى مواجهة السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى فى حركتها — حيث تنبثق منها فلسفة عقابية خاصة ، كما سنرى . ومع ذلك — وهذا يعتبر التقطة الأخيرة التى يمكن أن توقعنا بالنسبة لجوانبه البناء — فإن الدفاع الاجتماعى الجديد يحتوى على نظرية عامة للقانون الجنائى من الملامح تحديد موضعها فى حركة الأفكار المعاصرة . هذه هى الجوانب الثلاثة للنظام الذى سندرسه فى هذا الفصل .

— ١ —

موقف الحركة إزاء مفهوم المسئولية : الأفكار المعروضة (السببية المادية ، الاختيار الحر والحتمية ، النظريات اللأدرية وتجديدها الحديث) ؛ الجهود المتباعدة للجنايين لمعاودة مواجهة المشكلة انطلاقا من الحقيقة الفردية والاجتماعية ؛ مفهوم الدفاع الاجتماعى الجديد القائم على الشعور الشخصى بالمسئولية ، وماذا عن الشعور الجماعى ؛ نتائج هذا المفهوم فى مجال العدالة الجنائية ؛ استعمال الدفاع الاجتماعى لفكرة المسئولية المحسوسة ؛ المسئولية كمحرك لعملية إعادة التأهيل الاجتماعى ؛ كيف يمكن لرفض الأفكار المادية والميتافيزيقية أن يسمح للدفاع الاجتماعى بتخصيص مكان أكبر للمسئولية

عما هو قائم في النظام الكلاسيكي ؛ دور هذه الفكرة في تحقيق عدالة إنسانية وفعالة .

لقد سبق أن التقينا لمرات عديدة بمشكلة المسؤولية ، كما أوضحنا في مرات كثيرة كذلك أن الدفاع الاجتماعي الجديد لا يرفض ولا يتجاهل هذه الفكرة الأساسية . ولكونها أساسية بالتحديد ، يجب على كل نظام متناسق للقانون الجنائي ، وبوجه خاص للسياسة الجنائية ، أن يتجه موقفا إزاءها . إن طرح هذه المشكلة بصورة سيئة قد أعطى لها طابعا شديد الحساسية ، كما جعلها تعاني من المفاهيم المسبقة والتشويشات والاختلاطات المترامية في هذا الموضوع . ومما يتفق مع روح ومنهج الدفاع الاجتماعي أن يسعى للتدبر فيها بنظرة جديدة . وليس ذلك عسيرا ؛ إلا أنه منذ زمن طويل حاول البعض — كما لو كان ذلك مبعثا للسرور — أن يعمموا مداخلها .

ومع ذلك ، فإنه بإمعان النظر في المفاهيم المختلفة للمسؤولية الجنائية نجد أنها ترجع إلى أربعة نظم مختلفة . الأول هو نظام السببية المادية وفيه يتحمل مرتكب الفعل بوصفه هذا — جميع نتائج هذا الفعل . فارتباط الفعل بالشخص يكون إذن هو المشكلة الوحيدة . ولكن المجرم ، عندما يكتشف ، يتحمل بلا حد وبلا نقاش عبء الإدانة العامة . ويرضى هذا النظام البسيط الفكرة الأولية للعدالة (البدائية) ، كما يؤدي بطريقة منطقية إلى القصاص ، ويفسر توقيع العقوبات على الشواذ والمتخلفين عقليا والأطفال وحتى على الحيوانات ، ويمكن تلمس آثار هذه الفكرة في القاعدة القديمة للقانون العام الانجليزي (Common Law) التي تشبه الجريمة المرتكبة بالتسبب (شبه العمدية) بالجريمة المتعمدة : فكل فاعل مسئول عن نتائج فعله ولو لم تدخل في قصده المباشر .

وفي مواجهة نظام المسؤولية المادية هذا — يقوم النظام الذي يمسند المسؤولية إلى حرية الفرد مرتكب الفعل . فالتقليد المسيحي والقانون الكنسي يلتقيان — مرة أخرى — بعقلانية القرن الثامن عشر لتأسيس المسؤولية الجنائية على حرية

الاختيار أو على الاختيار الحر للرجل العاقل المتعقل . وفي هذا النظام كذلك تكون العقوبة نتيجة للفعل ولكنها أيضا ثمن للحرية الفردية ورمز لها . وهي تجدد مناهج ومبرراتها في « إرادة انتهاك حرمان القانون » . فالمواطن الحر في كتابات مونتسكيو وروسو وينتم لا يقبل العقوبة فقط ، ولكنه يطالب بها . وتعتبر إساءة له أن تبدل العقوبة بعلاج أو معاملة لإعادة تقويمه . وتحكم هذه المسؤولية الاخلاقية كل التركيب القانوني والفلسفي للنظام القومي الكلاسيكي .

وعلى العكس ، يرفض الجبريون هذه الفكرة المزعومة عن المسؤولية المرتبطة بالحرية . غير أنهم ، مع تأكيدهم لخطية الجريمة ، يحتفظون بتعبير المسؤولية ، إذ يرون ، بدون الاعتراف بذلك صراحة ، أن الجزاء الجنائي لا يثبت بدون فكرة للمسؤولية ترتبط به . فهم يرجعون إلى الفكرة الأولية التي تركز على الفعل ، وهو مالا ينكره فرى ^(١) . فكل مرتكب لفعل يضر بالغير يجب أن يرضخ لرد الفعل الدفاعي من جانب المجتمع . هناك إذن مسؤولية — ليست أخلاقية بل قانونية ، وكل أوجه التفرقة السابقة فيما يتعلق بالقصد أو بالنية أو بالجنون ، أو المسؤولية المقيدة ، أو الغش — تصبح عديمة الفائدة وذلك بقدر ما أن الجزاء لا يكون عقابا موافقا للإثم ، بل تدمير أمان يتحدد بالجريمة ، وه الخطورة « مصدره وعمقه » .

والمفهوم الرابع للمسؤولية في مجال السياسة الجنائية هو مايعتقه الدفاع الاجتماعي الجديد ، غير أنه ينبغي أن توضّح كيفية الوصول إليه بطريقة منطقية انطلاقا من الملاحظات الحديثة حول هذه المشكلة .

وفي الواقع ، فإنه وقد هجرت الفكرة الأولية ، فإن حرية الاختيار والجبرية قد تجابها بهتف وبلا فاعلية إلى اليوم الذي وصل فيه خيال الانتقائيين والمدارس المتوسطة إلى فكرة لا أدريه — التقى فيها كوش وبرنيس وكرنيفال بطريقة غريبة ليعلموا أن لا ضرورة للاختيار الصريح بين الحرية والجبرية .

وقد عبروا عن رأيهم في ترك هذا النزاع للفلاسفة واكتفائهم بفكرة « الاسناد » التي تبرز فرض العقوبة . إن الكلاسيكية الجديدة — تحفظ ابتداء من ذلك عن مناقشة المشكلة الرهيبة للمسئولية ، ويتبعها في ذلك مدرسة التقنية (الصياغة) القانونية . أما بالنسبة للإطلاقية القانونية ، فيلتقي فيها المؤمنون والملاحدون دون اصطلاح ، لمناقشة درجات الغش الجنائي ، والعملية ، وعدم المشروعية . على أن ماحققته علوم الجريمة وبخاصة علم النفس الجنائي من تقدم — قد استوجب إعادة طرح هذه الصفقة الماهرة ووضعها موضع التساؤل : بإظهار ما قامت به من تمويه للمشكلة بدلا من حلها . وهناك مجهود جديد له شأنه قد بذل حول فكرة المسئولية ذاتها — سواء كان من المتمسكين بالجبرية (من بونجر إلى كينيرج) أو علماء الإجرام من الكاثوليك مثل ايتيان دي جريف أو جيملي . وقد حاول مفكرون ممتازون طرد شبح المشكلة على نحو مافعل السيد بول كورنيل إذ أراد أن يجعل العلم الجنائي يتجنب « عقبة المسئولية » (٢) . فهو لا ينفي وجود المشكلة التي تعتبر أهم وأكثر مايشغل القانون الجنائي ، كما أنه لا يأخذ بموقف اللادرية الذي اتخذه الانتقائيون . بل يلحظ فقط أنه لم تقدم أى مدرسة — من المدرسة الكلاسيكية إلى أحدث المدارس — أى حل مرض ، ويلحظ أن التشريع الجنائي لم يدخل قلب المشكلة بل « التف حولها » — وذلك بالنسبة للأحداث ، والشواذ وبالنسبة للتشرد والتسول ، كما يمكن أن يحدث ذلك بالنسبة للجرائم غير العمدية ، وجرائم المرور ، وجرائم الامتناع أو الإهمال ، ولأسباب الإباحة ، والظروف المخففة ، ووقف التنفيذ ، ومشكلة المنحرفين ومدمنى الخمر أو الهامشين ، وأخيرا مايتعلق بدراسة ضحايا الجريمة . وأمام هذا « التقليل من شأن المسئولية الجنائية » يقترح السيد كورنيل بمجساة أن تكون المسئولية الجنائية — وهى أساس الردع — ذات طبيعة اجتماعية وليست أخلاقية وألا يقتصر رد الفعل الاجتماعي على التعامل مع الفرد المذنب ، بل يكون له أن « يمتد إلى أفراد آخرين وأن تتناول عوامل أو قواعد من القانون مما يبدو لها تأثير ضار » (٣) .

وبكل تأكيد ، فإن هذه النظرية لها من الجاذبية من حيث هى تعمل على تجديد المشكلة انطلاقاً من التطور القائم في القانون الوضعي . فهى تتضمن إعادة

الشباب لموقف ادولف برينس ، وتطويما لمواقف انريكو فرى وتطويرا لأعمال بارزة كمثل تلك التى سبق ان اشرنا اليها مرات متعددة — ذلك مع الربط—ولو بطريقة جنية — بأعمال المؤلفين الانجلو — امريكيين الراغبين فى وضع فكرة (المحاسبة) (accountability) مكان المسئولية التقليدية . لكن النتيجة هى فى كل الأحوال ابعاد فكرة المسئولية الاخلاقية كأساس يبرر رد الفعل المضاد للجريمة .

وأمام هذه المواقف ، يتحتم أخذ موقف ما فى الواقع . إن الأفكار التى تدور المناقشة حولها تبدو غير أكيدة : فبعد قرون من المنازعات ، مازالت فكرة الارادة الاجرامية معتمدة كما كانت فى عهد شيشرون . وإذا كان القانون الجنائى الكلاسيكى قد حاول التفرقة بين القصد والدافع من أجل ربط الخطأ مباشرة بالجريمة — وذلك لتفادى تحليل حقيقى للقانون الجنائى فإن « الحاجز بينهما رقيق » كما أشار السيد بيناتيل وغير منسجم مع مجموعة النظريات الجنائية^(٤) . ومن الغريب أن نسجل فى ذات الوقت، أن الجبريين لا يكتفون اليوم بمجرد نفى حرية الاختيار ، بينما أن علماء الجريمة المسيحيين لا يرفضون من جانبهم كل دراسة علمية للكائن البشرى ، ألم يطالب البابا يوحنا الثالث عشر بضرورة الابحاث الاجرامية بل — وعلى وجه التعيين — الانثربولوجيا الجنائية ؟.

وهكذا ، نشاهد مبادلات فى هذا المقام ، إن لم يكن التقاءات قد تبدو فى زمن آخر غير معقولة . ولقد سبق أن رأينا الجنائيين الماديين لبلاد أوربا الشرقية — بعد مهاجماتهم لعلم الاجرام كعلم « برجوازي » ، يعطون له مكانة متزايدة ، وبينما القانون السوفيتى منذ تعديله (١٩٥٨ — ١٩٦٢) قد انتهى إلى اقامة مسئولية شبيهة بالكلاسيكية الجديدة ، فان أنبغ علماء الاجرام فى تلك البلاد يتساءلون من جديد عن « القصد » وعن « الخطأ »^(٥) . ومن ناحيتهم ، فإن علماء النفس والإجرام الكاثوليك يميزون الجبرية الوضعية عن الجبريات الفردية التى يمكنها التأثير بصورة واسعة على مسئولية لا يقبلون إلغائها . وأخيرا فقد حاول السيد بيناتيل تنمية فكرة القابلية للسقوط

(Labilité) التي هي أكبر تميزاً وثناء عن الأفكار القديمة المتعلقة بالاستعداد السابق (التمييز ، بل الجنوح النبوى) أو قلة تبصر الفاعل ، كما حاول توفيق التصورات ، التي كانت بالامس متضادة ، والمتعلقة بالحالة الخطرة والمسئولية ، وهذه النظرية للشخصية الإجرامية تتعد كثيرا عن فكرة الشخصية المضادة للمجتمع التي يقول بها الوضعيون ، أو فليبو جراماتيكا ^(٦) . فإن أكثر العلماء الإجراميين تمثيلا للاتجاه المسيحي بلاشك ، ايتيان دى جريف ، وجد نفسه يقترب بصورة طبيعية من الدفاع الاجتماعى في معارضته لأولئك الذين بقوا ، في هذا المجال ، « منغلقيين في مواقف لايمكن التمسك بها على المستوى العلمى » ^(٧) .

ان المجهود الذى يدعونا إليه علماء الاجرام هؤلاء ، يركز على تخطى المعايير البيو — سيكولوجيه التي لا يزال قائما عليها بعض التشريعات الجنائية كالشريع السويسرى ، كما يركز على إعادة النظر في فكرة المسئولية المخففة — على الأقل كما تصورها القانونيون في نهاية القرن الماضى ، أو بداية هذا القرن كمجرد جرعة حساسية للإثم يقررها الخبير . وبالتأكيد ، فإن المسئولية المخففة هي في الواقع من بعض الجوانب ، كما أشار اليه سيباستيان سولير ، إنما هي « حقيقة نفسية لا يمكن للقانون الجنائى أن يفض النظر عنها » ، كما أنه تستعين بها التشريعات الحديثة ضمن اهتمامها بسياستها الجنائية . غير أنه ينبغي إعطاء هذه الحقيقة النفسية كل قيمتها في القضية الجنائية دون أن ننزل بها إلى مجرد تقديرات كمية .

هذا ، والحقيقة في هذا الأمر هي الاحساس الدفين والطبيعى بالمسئولية الشخصية . ومن المعروف أن الأطباء النفسيين وعلماء النفس وعلماء الاجرام الحديثين قد أكدوا على هذا الاتجاه الفردى للمسئولية الذى نجده بطريقة طبيعية عند أى شخص ، فيعطى له معنى حريته الداخلية ويؤكدها . وهكذا تشكل هذه المسئولية « تجربته في حرية الاختيار » ^(٨) . ولا يرفض المحللون النفسانيون بالمرّة فكرة الإثم أو الإحساس الدفين بالمسئولية ^(٩) . فإن هذا

الاحساس ، فى حقيقته السيكلوجية يربط الإنسان بنشاطه ومستقبله الشخصى ، وبناء على هذه الحرية المحسوسة ، فان الفعل المرتكب « ينبع من شخصيتها بأكملها ويعبر عنها » وهكذا تبدو المسئولية ، فى نظرية الدفاع الاجتماعى الجديد ، كأنها وعى للفرد بشخصيته كما تتحقق من خلال العمل الذى قام به .

ومع ذلك ، فإن الإنسان — الفرد لا يحس بأنه وحده المسئول . فبالنظر إلى وعيه بمسئوليته ، فهو يعتبر الأشخاص الآخرين أيضا مسئولين ، وهذا الإحساس الجماعى بالمسئولية ، هذا الحق فى ان يحاسب كل فرد على أفعاله ، والالتزام بأن يقدم هو حسابا من جانبه — إنما يرتبطان بطريقة مباشرة بهذه الحقيقة النفسية — الاجتماعية الكامنة فى الإحساس بالمسئولية ، إن السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى تتضمن إعطاء الأهمية الكاملة لهذه الظاهرة التى هى فى ذات الوقت شخصية وجماعية — على المستوى الاجتماعى الإنسانى ، ولذلك فهو يأخذها فى اعتباره فى التنظيم العقلاى لرد الفعل المناهض للجريمة ، وهكذا ، بدلا من المفاهيم السلبية . للمسئولية فإن الفكرة الخاصة للدفاع الاجتماعى الجديد تثبت نفسها لسد الفراغ الذى خلقتة الاتجاهات السابقة .

وإذا كانت المسئولية كما تم تصورهما ، هى تعبير عن الشخصية ، فهى أيضا مناط لأهليتها الجنائية . ومن هنا ، كانت بعض النتائج الدقيقة فى مجال العدالة الجنائية ..

أ — كما أنه لا ينبغي فصل القصد عن الدافع إلى الجريمة ، لا ينبغي كذلك الفصل بين الفرد وفعله . فإن دراسة آليات الجريمة يؤدى من جوانب عدة إلى إعادة أهمية للفعل المرتكب ذاته كادت تنفيها النظريات الوضعيه والجديدة عندما كانت تعمل على فصل المجرم عن جريمته لتفحصه فى حد ذاته . وكانت تهدف بذلك إلى أن تنزله فى غمط إجرامى مصنوع سلفا . مجردة إياه من ذاته الأخلاقية ورافعة عنه أى تأثيم قانونى . إن إعادة أهمية الفعل الموضوعى لا يجب أن تغيب عن منظور الدفاع الاجتماعى الحديث ، وسوف نرى أنها

تكون ضمانا لا يستهان به ضد مخاطر « محاكمة المجرم وحده » — أى فى نهاية الأمر ضد تبنى قانون جنائى يخص القاعل وحده .

ب — إن هذا الفعل الجنائى يبقى دائما فى نظر الدفاع الاجتماعى ، وبدون أى تناقض من جانبه ، هو الجريمة المنسوبة للمتهم . وهنا يلتقى الدفاع الاجتماعى مع القانون الكلاسيكى . ويمكن الخلاف الوحيد بين النظام الكلاسيكى فى أن الجريمة ، هى الأخرى لا تواجه فى حد ذاتها ومنفصلة عن مرتكبها ، ولكنها من ناحية أخرى لا تكون مجرد مناسبة لمثوله أمام القاضى الجنائى — كما يتصورها أصحاب نظرية المسئولية الاجتماعية ، وإنما تكون الجريمة سببا لحصول هذا المثل — كترجمة ملموسة للالتزام « بتقديم الحساب » الذى هو بدوره المظهر الملموس — على نحو ماتقدم — للمسئولية الفردية على المستوى الاجتماعى .

ج — وفى هذا المنظور ، يبدو جليا أن التعارض بين فكرتى المسئولية و « الخطورة » ليس أمرا مستعصيا على الحل . فكل منهما تعبر — وتعبر تعبيراً اجتماعيا — عن الشخصية . وفى الحقيقة الانسانية والاجتماعية يعتبر الاختلاف الذى ألح عليه المذهب الكلاسيكى الجديد بين الإثم والحالة الخطره اختلافا مصطنعا مثل ذلك الاختلاف بين العقوبة وتدابير الأمان . فإن المسئولية والخطورة يجب أن تدرس كل منهما من قبل القاضى الجنائى الذى يجب أن يكون قادرا — داخل نظام رشيد ، على أن يستخدم العقوبة أو تدبير الأمان — أيما منهما أو كليهما معا — فى تحديد الصورة الملموسة لرد الفعل المضاد للجريمة .

د — وينبغى الإشارة إلى أن هذا التصور للمسئولية ، يؤدى رغم كل ما قيل ، إلى تخصيص مكان كبير لفكرة التخفيف التى ليست ، فى بعض الجوانب — إلا صدى لها . وقد لاحظ علماء الإجرام الحديثون بساطة تلك النظرية التى كثيرا ما عرضت فى أوائل القرن داخل خط الوضعية الجديدة والتى تقول بأن التهديد لا يقوم بدور بالنسبة لأى فئة من الجانحين . والحقيقة

التي تختلف عن ذلك قليلا — هي أن العلوم الحديثة للسلوك قد تجاوزت نظرية التخويف الكلاسيكية^(١٠) وعلى أى حال ، فإن مايقى بطريقة جلية هو الخوف من الالتزام بتقديم الحساب ، الخوف من الملاحقة الجنائية ، الخوف من القاضى الذى سوف يختص بالمظاهر التي اتخذها السلوك المناهض للمجتمع — إن لم يكن كذلك الخوف من الرأى العام ، وعلى الأقل الإحساس بالصدى الاجتماعى للسلوك الفردى . وقد أكدت على ذلك أعمال ندوة مركز أبحاث السياسة الجنائية التي عقدت في مارس ١٩٧٦ . ونظرية الدفاع الاجتماعى ، الواقعية الانسانية ، لا يمكن أن تتجاهل هذه الحقيقة الأساسية في علم النفس الاجتماعى .

هـ — وهكذا فإن المسئولية من وجهتى النظر الفردية والاجتماعية تعطى بلا أدنى شك إلى القاضى الجنائى مهام جديدة وحساسة . وانطلاقا من المسئولية الحية والملموسة في الفاعل ، مع اعتبار الخطورة التي تبدت من فعله ، فلقد ذهب البعض إلى حد مطالبة القاضى باقتضاء تشخيص حقيقى لحالة الفاعل واستشراف مستقبله الإجرامى ، وقد ذهب الأب جيملى إلى حد القول بأن القاضى — حسب التصور الحديث — « لا ينزل في البرج العاجى للجريمة منظورا إليها كمجرد انتهاك لقاعدة محددة » ، وإنما يقوم بعمل بناء « على قاعدة صلبة من الحقائق التي يقدمها الاختصاصى النفسى بعد إجراء الفحص بمعادته » . وتفترض هذه المهمة الجديدة إجراء مراجعة للنظرية التقليدية للخبرة في المسائل الجنائية ، وتعاوننا حقيقيا بين الطب والقضاء وتظهر هنا فكرة العلاج التي بدت مرتبطة بفحص الشخصية وبالمسئولية الفردية . وتطلب هذه الفكرة — اليوم بوجه خاص — فحصا خاصا ، سوف نقوم به عما قليل . وإنما نشير هنا إلى أن فكرتنا عن المسئولية تتجه إلى إعطاء مرتكب الفعل « موقعا جديدا بالنسبة للجزاء » .

وتسمح هذه النتائج الدقيقة — والعملية — لفكرة المسئولية وقفا للدفاع الاجتماعى الجديد ، باتخاذ موقف بصفة نهائية في هذه النقطة الأساسية . فالدفاع الاجتماعى الجديد ، كحركة للسياسة الجنائية ، واقعية وإنسانية ،

يؤكد لأعلى درجة تمسكه الحاسم بفكرة المسؤولية في المجال الثلاثي الفردى والاجتماعى والأخلاقي ، كما يؤكد في نفس الوقت دورها البارز في ترتيب أوضاع القانون الجنائي^(٣٣) . فالمسؤولية ليست فقط أحد أسس المذهب : بل إن كل السياسة الجنائية التي يوصى بها تمثل قبل أى شئ تطبيقا منطقيا لهذه الفكرة الأساسية ، وقد وصف روجيه ميرل الدفاع الاجتماعي الجديد بأنه « علم التربية بالمسؤولية »^(٣٤) .

كما أنه لاحظ أن الخطأ الذى وقع فيه الكلاسيكيون يكمن في ربطهم الشديد للمسؤولية الجنائية بالمسؤولية الأخلاقية ، والمسؤولية الأخلاقية بحرية الاختيار . في حين أن المسؤولية الجنائية التي ارتبط وجودها بداءة بالإدانة المادية والمعنوية قبل أى شئ — لم يعد لها أى صلة بفكرة حرية الاختيار . غير أن هذا الارتباط الذى كان يؤكد « كرارا » كذلك لا يؤدي إلا إلى تناقض وتجريد يمتلآن عبثا بثقل كاهل الإطلاعية الجنائية التقليدية .

ولقد سبق أن اظهر جبريل طارد (Tarde) هذا التناقض ، فإذا كانت حرية الإنسان كاملة ، فإن الحرية « منحة مقدسة إلى الإنسان » ويمكن أن تخل بفكرة الألوهية إذ يصبح الانسان إله صغيراً على نقيض إلهه الكبير . ويكون من التناقض إذن إنكار قدرة الخلق على الإنسان ، تلك الميزة التي تمكنه من وقف القوانين الإلهية ، واعتباره في نفس الوقت أهلاً لعقاب لا غاية له ، إذا عارض الإرادة الإلهية . ويستطرد طارد قائلاً « بدلا من إدانة مطلقة بغير حدود » يمكن أن نقنع بإدانة نسبية ومحدودة ، كأى شئ حقيقى في الواقع ، وعندئذ ، تكفى سببية نسبية ومحدودة ، سببية من الدرجة الثانية ، و « عندئذ تصبح الحرية شعارا غير مجيد »^(٣٥) . وكما نرى فإن مذهب طارد يتلخص في أنه سريعا ما يتجه نحو هذا الاحساس بالمسؤولية الذى يعتبر « كحقيقة نفسية متميزة عن القبول القانونى للمسؤولية » يبرزها علماء الإجرام الحديثون .

وهكذا ، وكأن المسؤولية في صورتها الملموسة ، يرجوعها إلى الحقيقة الانسانية ، قد تحررت من كثافتها القديمة . فقد كانت النظرية التقليدية في

الواقع مرتبكة بحرية الاختيار الميتافيزيقية هذه ، التى كانت تخرج عن مجالها الخاص . فبعد أن نادى بها بإلحاح ، لم تعملها إلا فى نطاق ضيق . فهذه الحرية ، التى افترضت مبدئياً ، للرجل الجائع ، لم تكن غير شعار تحول إلى افتراض قانونى ولم يكن يستعمل إلا مرة واحدة فى الدعوى الجنائية عند إصدار الحكم ، وإذا صبح القول ، كفرض يساعد على العمل . أما فى إجراء العدالة الجنائية وفقاً للدفاع الاجتماعى ، فإن المسؤولية تصبح على العكس حقيقة قائمة طول الوقت ؛ فهى تكون موضوع ومبرر وجود نظام القضاء الجنائى الذى يطلب فيه الفصل ليست فقط فى الفعل الموثم ولكن أيضاً فى السلوك الاجتماعى لصاحبه : كما أن الجزاء الذى يطبق عليه — إذ تكون مهمته أن يجعله واعياً بالقيم والمتطلبات الاجتماعية ، إنما هو تربية للمسؤولية ، أو إذا أردنا ، « نظام علاج للحرية » . ذلك أن المقصود هو جعل هذه الفكرة الفطرية — أو الطبيعية ، ولو أنها عند كثير من الجائعين غير مؤكدة وغير مشذبة — ليس فقط حرية معاشة ، ولكن حرية واعية مقبولة بمحدودها الضرورية .

وفى النهاية لا يبدو سليماً الاستمرار فى المناداة — كما فعل البعض — بأن سياسة إعادة التأهيل الاجتماعى قد تكون غير ملائمة لقانون جنائى قائم على إثبات الإثم ، فذلك يؤدى إلى الانغلاق فى نظم بالية ، وغض النظر لإرادتها عن رؤية ذلك العمل الجليل الذى هو إقامة سياسة جنائية جديدة ، حيث يتقابل أخيراً الكلاسيكية المجددة والدفاع الاجتماعى الجديد دون أن يمتزجا . إن حرية الاختيار المطلقة كانت تعتبر أساساً لزجر عقابى لا يعبأ بفردية الشخص الذى يوجه إليه : ولكن ذلك كان بمثابة خرافة ؛ وفى تناقض جديد وتضليل غريب فإن هذه النظرية العنيدة ، بعدما جعلت من الجائع « إلهاً صغيراً ، فى مواجهة الإله الأكبر » ، جعلت من العدالة الإنسانية ابتساراً للعدالة الإلهية ، ومن القاضى المكلف بمهمة محدودة لحماية المجتمع ، تشخيصاً مسبقاً للقاضى الأعلى الذى يستطيع وحده أن « يعلم بواطن الأمور ومانعضى الصدور » . إن هذه الطموحات المفرطة قد ساهمت فى أن تظهر بصورة أوضح نواحي الضعف للعدالة « الزمنية » . وإن السياسة الجنائية إذ تتردد فى ظل الدفاع الاجتماعى إلى

العجل داخل حدودها السليمة ونطاقها الإنساني لتسعى لتقديم عمل مفيد
لتفهم وتحمي الإنسان الذي يوضع في موقف له صفته الجنائية .

— ٢ —

العناصر الإيجابية الأخرى للسياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي : تعداد
عام :

أ — الإصلاح السجوى : اتساع الحركة وعالميتها ، المعاملة العلاجية
والبحث عن مناهج ؛ الاعتراف بحقوق المسجون ؛ حدود تدخل الدولة ،
مشكلة « غير القابلين للعودة للمجتمع » ؛ فى أى نطاق يمكن اعتبار النظام
المطبق على الأحداث الجانحين صورة مسبقة لنظام البالغين فى المستقبل ؟

ب — المراجعة العملية لنظام الجزاءات العقابية ؛ مكان العقوبة فى
السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ؛ الفحص النقدى للعقوبات القائمة ؛
عقوبة الإعدام والعقوبة السالبة للحرية . مشكلة عقوبة السجن ؛ ضرورة
إعادة بنائها وتدارك الميوب القائمة فى نظام الحبس .

ج — المشاكل الفنية والمنهج ؛ المناقشات البيزنطية غير المجدية فى كثير
من مجادلات الإطلاقيين ؛ عدم كفاية الطرق الفنية القديمة أمام المشاكل
الحديثة ، ضرورة مواجهتها من جانب الجنائيين المحدثين .

د — ضرورة أن تكفل — عن طريق نظام قانونى — حماية الإنسان
الذى يحدده التقدم العلمى ونمو الاقتصاد الحديث ؛ الدور الذى تقوم به
السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى فى هذا الشأن .

هـ — حماية القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية لحضارتنا ؛ الصفة
العالية والإنسانية للسياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ؛ فلسفة الدفاع
الاجتماعى والتيارات الكبرى للفكر الحديث ، المصالحة بين الحركة المتولدة
عن اعلان حقوق الانسان فى سنة ١٧٨٩ وبين التقاليد المسيحية .

مهما كانت أهمية إعمال فكرة المسؤولية حسبما استخلصها الدفاع الاجتماعى الجديد ، فإنها ليست إلا أحد عناصر السياسة الجنائية التى تهدف الحركة إلى تمهيتها . وينبغى إذن تحديد العناصر الأخرى .

وتلتم هذه العناصر أصلا حول مايسمى فى كثير من الأحيان « بالإصلاح العقابى » ، وهو تعبير غامض وشديد المحدودية ، وقد يسمع بالاعتقاد بأن الحركة تنحصر فى حدود نزعة إصلاحية حذرة . غير أن هذه الحركة فى منظور السياسة الجنائية الدينامية تشمل فى نفس الوقت مظاهر عدة وبعض معان عميقة . يجب إذن أن يراجع على التوالى : الإصلاح السجونى (بمحصر المعنى) . ومشكلة « المعاملة العلاجية » ، والمكان الذى يخصص « للعقوبة » فى نظام الدفاع الاجتماعى ، وتنظيم سياسة لحماية الانسان ، وكذلك حماية القيم الأخلاقية و الاجتماعية التى يتمسك بها الدفاع الاجتماعى ، والمصالحة التى يقوم بها بين اتجاهين أساسيين للفكر الأوروبى . يجب إذن العودة لبيان هذه النقاط باختصار شديد ، ولكن بكل ماتتطلب من دقة ضرورية ، كما يجب التساؤل فى النهاية حول المشاكل والأبعاد الجديدة للسياسة الجنائية الحديثة .

(أ)

يعتبر الإصلاح السجونى من نواح معينة أول أو أبرز العناصر النشطة للسياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ، كما يعتبر كذلك العنصر الذى يسهل الاتفاق فى شأنه بلا شك ، إذ أن بعض الكلاسيكيين الحديثين الجدد يؤيدونه ويظهرونه فى هذه النقطة . فبناء على قصور النظام القمعى التقليدى ، وعدم قدرته على الوصول إلى الأهداف « الاكتمالية » التى كان القانون الجنائى الكلاسيكى الصرف يدعى القيام بها ، قد أوجدت أفضل الاسباب لإعادة النظر فى هذا النظام على الأقل بخصوص التنفيذ ومستقبل العقوبة . ولقد استطاعت انجلترا فى بعض النواحي أو فى بعض الأوقات ، أن تبدو كبلد نموذجى ذى دفاع اجتماعى لا يحتاج للتعبير عن نفسه فى نظرية مركبة من أجل أن يبدو فعالا . وقد رأينا ذلك ، من جون هوارد حتى لجنة جلادستون عام

١٨٩٥ وقانون العدالة الجنائية عام ١٩٤٨ في انتظار الإصلاحات الهيكلية التي تمت منذ ١٩٦٧ .

وفي البلاد الأوربية ذات النظام الرومانى ، فإن الحركة التى تأثرت تأثرا كبيرا بالتجارب الأنجلوأمريكية قد أثبتت نفسها عقب الحرب العالمية الثانية بواسطة إصلاحات قانونية وإدارية أدت إلى تشييد نظام جديد — وشرعية جديدة — فى تنفيذ العقوبات ، معطية للجزاء غائية خاصة لإعادة التكوين مع تهيئة النظام من أجل إعادة إدماج الجانح فى المجتمع . وعلى المستوى الدولى ، فإن التعاون هنا أكثر وأفضل منه فى أى مجال آخر ، ويضاف إلى مؤتمرات الجمعيات العلمية تحرك الأمم المتحدة التى بعد تأكيدها لحقوق المسجونين ^(٤٥) ، تابعت أعمالها بكثير من الصبر من أجل « مكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين » . ومعلوم أيضا أن مجلس أوروبا قد التزم بنشاط فى نفس الاتجاه من طريق لجنته الأوربية للمشاكل الجنائية . ولا محل للعودة إلى هذه المظاهر المختلفة التى سبق أن اشرنا إليها مرارا .

ولاشك ، أن الجوهرى فى الأمر هو الفكرة المنبثقة عقب الحرب العالمية الثانية بشأن المعاملة العلاجية للجانحين . فهذه الفكرة ، الثرية بالمضمون الإنسانى والعدالة الاجتماعية . فضحت آفاقا لإعادة تأهيل الذين كان لا يزال البعض يربطون حبسهم فى « ليمانات البائسين » أو فى « جحيم دانتي » الذى ينتفى أى أمل لدى من يدخله . وسياسة المعاملة العلاجية للجانح إنما هى ، بداءة ، اتجاه عقائى يعطى للمحكوم عليه فرصة حقيقية ليصبح مواطنا حرا . فهى تقوم إذن على رفضها لنظام عقائى صرف من شأنه تعذيب المحكوم عليه ، ومع الزعم بجعله صالحا للحياة الاجتماعية بعزله عن أمثاله . ويلاحظ أن هذه السياسة الجنائية قد نالت فى هذا الصدد أيضا ، تأييد اتجاه معين من « الكلاسيكية الجديدة » . إلا أن هذا « التحسين » للفرد عن طريق المعاملة يشتمل مع ذلك ، فى مذهب الدفاع الاجتماعى الجديد ، على تأكيد إيجابى مع وضع حدود لا يمكن تجاوزها .

ان التأكيد الإيجابي يستخلص فعلا من الحركة الحديثة التي تعترف بحقوق المسجونين . و « قواعد الحد الأدنى » التي وضعتها اللجنة الدولية للمعوقات . والسجون ال (C.I.P.P.) ووافقت عليها الأمم المتحدة لم يعدها المتخصصون في المسائل العقابية إعدادا دقيقا لكي تسمح فقط للمسجون بالاحتجاج إذا ما كان الطعام رديئا ، بل هي تقوم على الفكرة الأساسية — التي تعبر عنها بمصانفة — بأن للمسجون الحق في معاملة تهدف إلى إعادة إدماجه في المجتمع : يجب إذن إعداد النظام العقابي بحيث يعمل على ، بل ويضمن إعادة إدماج الجاني في المجتمع . وإذا كان المجتمع لا يقوم إلا بالإنسان وللإنسان ، فإنه مدين لهذا الإنسان بكافة الامكانيات المتاحة اللازمة للنمو والازدهار — ويجب على المجتمع أن يعمل على خلق مواطن كامل الحرية من كل فرد به ، وألا يتراجع عن ذلك في حالة سقوط هذا المواطن في جرم أو خطأ . فمن حق الفرد بطبيعة الحال ، أن ينال هذه المعاملة التي تمثل أحد أوجه التضامن الاجتماعي .

إن هذا الحق الفردي ، وهذا الالتزام الاجتماعي يشيران في نفس الوقت إلى كافة حدود تلك الفكرة . فإن الشخص ، ولو كان جانحا ، يجب أن ينال فرصته ، غير أنه لا يمكن أن يمس في كيانه الجنائي أو المعنوي . وسوف نعود إلى ذلك مرة أخرى مع فحص مسألة « المعالجة » (أو المعاملة العلاجية) عن قرب .

وها نحن قد وجدنا بذلك في مجال الإصلاح العقابي لسنة ١٩٤٥ كما وصفه السيد أمور في برنامج من أربع عشرة نقطة ، أو كما تمثل في سياسة المعاملة المأدفة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي في الخمسينات . وقد أثار هذا الإصلاح حماسا وآمالا كبيرة . وفي نهاية الستينات ومنذ ١٩٧٠ كان هذا الإصلاح موضع نقد يبلغ أحيانا درجة من العنف . وقد قال السيد فيران « إن فكرة إعادة التأهيل الاجتماعي قد وضعت في موقع الاتهام »^(١٧) ومن بعد ، فإن مسألة خطورة قد طرحت وينبغي إعادة التفكير في هذه المشكلة الأساسية ، و سنقوم بذلك بكل صراحة .

فلنعرض إذن بطريقة مباشرة أوجه النقد الذي هاجم فكرة المعاملة العلاجية

للجانحين، والتجارب التي قامت على أساسها . ولترك جانبا الاعتراضات القديمة للمتمسكين تمسكا مطلقا بالقمع الكلاسيكى الذى يعتبر لديهم أى جزء غير عقابى أو غير تعزيرى متعارضا مع النظام القانونى ومع كرامة الانسان . كذلك فإن أوجه نقد جديدة ، وغير قاصرة على المشكل ، تنبع من علم الإجرام النقدى . ولقد قابلنا هذه الحركة المذهبية التي لا محل هنا لمناقشتها فى حد ذاتها . وإنما علينا أن نتفهم جيدا كيف ولماذا تهاجم هذه الحركة سياسة المعاملة العلاجية ومع الإشارة إلى الاعتراضات الأساسية على الأقل :

أ — قيل إن المعاملة العلاجية للجاني تمثل ، بصفة أساسية ، وسيلة اضطهاد وإذلال للإنسان ، وتعترف بسلطات تقديرية مبالغ فيها للقاضى وللخبراء وضباط الاختبار القضائى ولرجال الإدارة العقابية . كما تمثل أيضا انتهاكا للحرية الداخلية للفرد الذى يعانى من ضغوط عدة . كما أنها تؤدي بمنطلقها الخاص إلى ترتيب نظام للضبط الاجتماعى يميل عادة إلى فرض امثالية اجتماعية — سياسية : فالمعاملة العلاجية الإجبارية أو « القهرية » ليس لها فى الواقع أى غاية سوى إتمام تكييف امثالى يحقق اعتمادية كلية لدى الفرد . ويتفق فى هذا الاعتراض علماء الاجرام والاجتماع الموالون لاتجاه « التأثير المتبادل » (interactionnisme) ، ونظرية الدماغ (Labelling theory) ، وكذلك أنصار « علم الاجرام الأصولى » ، كما أنهم يوافقون السيد فوكو (Foucault) فى أنه ، بعد إذلال الجسد فى النظام القديم ، فإن النظم المستحدثة تنظم إذلال الأرواح .

ب — يقال كذلك أن سياسة المعاملة لا تبغى أن تأخذ فى اعتبارها إلا الجاني دون الفعل : فمن ناحية يفصل مرتكب الفعل فصلا تعسفيا عن وسطه لكى يواجه فى حد ذاته ، ومن ناحية أخرى يؤخذ كأمر سلمي بها تشريع العقوبات (الذى يعلن الفاعل مجرما) ونظام رد الفعل العقابى (كما هو قائم) والعدالة الجنائية (باعتبارها مبررة فى حد ذاتها) — بدون التساؤل حول

أصول النظام القائم ، ذلك في حين أنه لا يمكن دراسة التصرف الفردي دون دراسة نقدية موازية للتشريع والنظام العقابي .

ج — وتقوم أوجه النقد ذاتها ، وأوجه أخرى كثيرة — على الفشل الظاهر للعيان في سياسة المعاملة العلاجية : فإن المحكوم عليهم الذين خضعوا لنظام معاملة علاجية يعودون للإجرام بنفس النسب وفي نفس الأحوال التي يعود فيها من حبسوا في ظل نظام السجن التقليدي ، فلماذا إذن الاحتفاظ بأوهام وتجارب مكلفة وخالية من أى نفع ؟

إن هذه الرؤوس الثلاثة الكبرى للمعارضة أدت ببعض الأذهان إلى التفكير في أنه كان يجب وضع حد لسياسة المعاملة العلاجية ، والعودة إلى نظام جزاء جنائى له الصفة العقابية فحسب ، مع احتمال جعل هذا الجزاء التعزيرى في أقل نطاق ضرورى؛ ذلك مايسمى سياسة الاقتصاد في الوسائل . وفي مواجهة هذه الانتقادات ماهو موقف حركة الدفاع الاجتماعى ؟

لا شك في أنه في البدايات الأولى (١٩٤٥ — ١٩٥٠) نادى الدفاع الاجتماعى بأن يستبدل بالقمع معاملة علاجية من أجل تحقيق إعادة التأهيل الاجتماعى للجاني ، وكان يبدو أن هذين المصطلحين يكونان جوهر الحركة . وكان إنشاء قسم الدفاع الاجتماعى داخل منظمة الأمم المتحدة ، والذي سبق أن تحدثنا عنه في أحيان كثيرة ، ونمو سياسة « مكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين » ، وحركة الإصلاح للمؤسسات العقابية التي بدأها بكل فخر القانون السويدي العظيم لسنة ١٩٤٥ ، والعزم الحماسي لدى علماء الإجرام والعقاب المجددين الذين حاولوا تجويد تقنيات حديثة ، وظهور الأساليب السجونية الجديدة ، وتأكيده جميع التشريعات « الحديثة » في التنفيذ العقابي بأن هدف الجزاء الجنائى هو في استعادة المجتمع للجاني كعضو فيه — كل هذه الدينامية التي أوصلت التشريع والنظرية والقضاء المتورين إلى المفاهيم الجديدة فضلا عن التطبيق الإدارى نفسه — لم يكن في كل ذلك إشارة إلى أن مفهومنا إنسانيا قد حل محل التقليد العتيق للعقاب التكفيرى ، رغم كافة ضروب

المقاومة التى لا يمكن تجاهلها ؟ لقد كانت سنوات ١٩٥٠ جياشة بهذه الحركة ، وقد حيا البعض فيها نوعا من « عصر الأنوار » لعلم الاجرام . ولقد كانت إذن مرحلة ضرورية وفاضة للدفاع الاجتماعى كتنظيرة حريصة على منح العدالة الجنائية صبغة إنسانية ، وعلى حماية الكائن البشرى .

ولكنها لم تكن إلا مرحلة ، وكان قصر الدفاع الاجتماعى على « معاملة فى سبيل إعادة التأهيل الاجتماعى » يمر بجوهر الحركة وبطرق العمل بها والتعبير عنها . فكان ينبغى دراسة المسألة من بعد كاف ، وإذا لزم الأمر القيام بمراجعة ضمير حقيقية فى هذا الصدد^(٥١) ، وإنه لمن المستحيل ، بل مما يناقض طبيعة الدفاع الاجتماعى أن ينغلق فى إطلاقية يعمل هو بصفة خاصة على صدّها . بل إنه يعتبر تجاهلا لطبيعته تلك أن ترفض دراسة للمواقف التى يتبناها تتضمن نقدا لها فى ضوء تطور الأحداث والأفكار والمؤسسات — الذى يجب أن يبقى أول مصادرها للتبصر باتجاهها . وإنما يمكن بناء على هذه العناصر أن نعود اليوم بناء على الخطوات المعتادة للدفاع الاجتماعى ، لتناول مسألة المعاملة العلاجية ، بالدراسة النقدية أولا ، وجهد البناء ثانيا ، مع كل ماتزودها به العلوم الانسانية فى تطورها المستمر .

فمن الناحية النقدية ، يمكن بسهولة الإقرار بما وقع فيه علماء العقاب فى الخمسينات من أوهام بالنسبة لإمكانات وفاعلية المعاملة العلاجية داخل المؤسسات . ولم يمكن أبدا أن تعرف بوضوح بعض الأساليب المعمول بها للمعاملة بالفعل كما بقيت التوقعات الخاصة بإعادة التأهيل الاجتماعى للجانحين غير محققة . ومن ناحية التطبيق الإيجابى ، فإن فشل إعادة التكوين فى السجن يكاد يكون أمراً مكرراً .

وعلى نفس الدرجة من الصحة كان القول بأن ذلك الاتجاه الجديد قد ولّد مأمكن تسميته « بالأسطورة الطيبة » . ففى سياسة المعاملة العلاجية — ساد القول بأمكان شفاء الجانح من جنوحه . ولا يمكن القول — بالتأكيد — إن تلك السياسة كانت تعتبر المجرم كمرضى غير مسئول يتعين علاجه فحسب ؛

غير أن الإجرام كان يعتبر مرضا اجتماعيا يمكن أن يطبق عليه علاج مناسب (فضلا عن البحث عن هذا العلاج وتحديده) ، وقد تقاربت الألفاظ المستعملة مثل : « علاج » ، وبالتحديد — التنبؤ بتطور (prognostique) الخطوره الاجرامية ، التنبؤ بأحتمالات عملية التأهيل الاجتماعى ، علاج المؤسسات ، علاج حر ، وغيرها كذلك — حتى كادت تختلط بلغة الطب . وكان مما قوى أوهام علماء العقاب أن هذه الأسطورة وهذه اللغة كانت تساق في مظاهر علميه على مستوى عال . ومنذ بضع سنوات بذل جهد واضح من أجل تخليص علم العقاب وعلم الإجرام من هذه الصبغة الأسطورية .

كذلك يجب من هذه الوجهة النقدية الاعتراف بوجود سوء استخدام لا يخفى في بعض التطبيقات العملية للمعاملة العلاجية . والانحرافات في هذا المجال عديدة بخاصة تلك التى نددت بها كتابات علم الإجرام الأمريكى بخصوص الأحكام غير محددة المدة ، و « مجالس الإفراج الشرطى » (البارول) وضباطه ، وإدارات السجون . وغالبا مايقوم العلاج المزعوم الذى يشاد به في البيانات الرسمية بدور القناع ، إن لم يكن بدور « إثبات الوجود في موقع آخر (Alibi) » ، للتمسك بنظام ينادى بالقمع والإيلام .

ولقد هدد سياسة المعالجة فضلا عن ذلك خطران لا يمكن اغفالهما . الأول هو خطر النزعة الأبوية التهذيبية الواعظة التى يمشى منها نتيجة لطريقة تشكيل بعض لجان الرعاية أو لمؤهلات بعض الاشخاص (خاصة من « المتطوعين ») الذين يدعون للمساهمة في المعاملة العلاجية . أما الخطر الثانى فهو خاص بأنه في ظل معالجة مفروضة (في مؤسسة) ينتج إما تشجيع للمسجون على الغش والنفاق ، وإما مساعدته على فقد مميزاته الشخصية الداخليه عن طريق عدوانية في الظاهر ، ولا يكون إعادة التأهيل الاجتماعى بذلك إلا رضوخا سلبيا لوضع محتم . وهذه الامتثالية في السلوك اللاحق تؤدى حيثئذ ، ليس إلى تحرير بل إلى اعتيادية لدى الفرد . ومن ثم إذا كانت الجريمة — كما يقال كثيرا — تعبرا اعتماديا ، فإن العقوبة المفروضة على المحكوم عليه تمثل هى الأخرى نوعا من

الاعتمادية ، وتصبح المعالجة — التى يساء فهمها أو تطبيقها — نوعا ثالثا منها .
ولنلاحظ أن كل هذه العناصر قد سلّطت عليها الأضواء فى المؤتمر الدولى للدفاع
الاجتماعى (باريس ١٩٧١) الذى يمكن القول بأنه أكثر المؤتمرات التى عقدتها
الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ثراء يقدر ماسمح بتفسيرات صادقة ونقد ذاتى
مشكور . . . وإنا نستطيع بالاتفات إلى ذلك فى وضوح أن نلمس العناصر
الإيجابية التى تتضمنها فكرة المعالجة ، من وجهة نظر الدفاع الاجتماعى .

وفى هذا الصدد تفرض نفسها ملحوظات ثلاثة أولية . ففى المقام الأول
ينبغى ألا يكون الإقرار بفشل تجارب العلاج إلا مع الاحتفاظ بحق المراجعة
(أى مع « خيار الجرد » حسب التعبير القانونى) ، إذ يتعين أن تتساءل
بخصوص أى تجارب معالجة يكون ذلك الإقرار ؟ فبالرغم من وجود أمثلة تدل
على ذلك ، فهناك شهادات تشير إلى وجود أحوال أخرى ناجحة ولا زال
مطلوبا عمل دراسة عامة ومحايدة . وفى المقام الثانى : ماقيمة هذه « التجارب »
المزعومة للمعالجة ؟ لقد كانت فى أغلب الأحيان ناقصة ، أو هى توقفت بسرعة
أكثر من اللازم ، أو تمت متابعتها مع قصور شديد فى الوسائل للدرجة لا تسمح
باحراز نجاح . وفى أغلب الأحيان يبدأ القامم بالبحث بافتراض وجود معالجة فى
حين أنه تحت مظاهر من هذا العلاج — لم يكن يقابل فى آخر الأمر غير
روتينيات « احتجاز » عقابى . وهنا أيضا ، أو من هذه الوجهة يفتقد بحث
علمى محايد . وأخيرا : فإنه إذا حدث أن كشف عن بعض مظاهر سوء التصرف
فبالطبع ينبغى إدانتها ، ولكن هل ينبغى حقا الحكم على نظرية أو تجربة من مجرد
مظاهر الانحراف أو الشطط التى صادفتها .

ومع مراعاة هذه التوضيحات ، يبقى مع ذلك مجالان يمكن أن تطبق فيهما
سياسة المعالجة . الأول : هو مجال العلاج الطبى ، إذ أنه حتى دون ذكر
« غير المسئولين عن أفعالهم » ، فإن بعض الأفراد المصابين بالمرض أو الجنون أو
العجز تلزمهم التدابير العلاجية وليس الحبس الروتينى الذى يضاعف من

حالتهم . ولا يزال هناك الكثير في هذا الصدد مطلوب انجازه ، فهل يكون من حماية الفرد في مثل هذه الحالة استبعاد أى تطبيق « للمعالجة » ؟

والمجال الثانى هو « المعالجة المقترحة لا المعالجة المفروضة » . على أى حال ، حتى إذا عدلنا عن « معالجة ١٩٥٠ » ، فليس مطروحا العودة إلى النظام « الاعتقالى » السائد فى القرن الماضى (الذى يؤدى إلى تعذيب المحكوم عليه) وصرف النظر عما أحرزه الإصلاح السجونى من تحسينات خاصة بالصحة وظروف السكن والغذاء والرياضة وأوقات الفراغ والاتصال بالعالم الخارجى . إن قواعد الحد الأدنى الشهيرة التى أصدرتها الأمم المتحدة هى أحد مكتسبات الدفاع الاجتماعى . ولا شك فى أن المقصود هنا ليس العلاج بمعنى الكلمة ، وإنما ينبغى التأكد بداءة من أن هذه القواعد تراعى حقا وأن المسجون لا يعامل معاملة سيئة من قبل الحراس أو المسجونين الآخرين . لكن لماذا لا تقدم للمسجون وسائل تعينه على حياة حرة أفضل (كتعليم مهنى ، تعليم فنى ، أنشطة ثقافية واحتكاكات إنسانية يمارس فيها المعلم مهمته الطبيعية) بدلا من مجرد حبس سلبى ومذل ؟ أضف إلى ذلك مايمكن أن يقدم للجناح فى الوسط الحر ، خارج نطاق عبوديه وسط الاعتقال ، من معالجة رشيدة (دائما غير مفروضة) تقترب — ليس من مراقبة بوليسية ، ولكن من رعاية مستترة .

ولعل المسألة فى النهاية هى الانتقال من المعالجة الى المساعدة (assistance) . وفى هذا المنظور ، يمكننا مواجهة وتنمية شروط رعاية بعض الجانحين بل وبعض « المنحرفين » أو المعوقين اجتماعيا ، وذلك منذ المرحلة الأولى للرقابة القضائية أو للحرية المشروطة أو حتى فى مرحلة تنفيذ العقوبة . ويمكن أن نفكر بصفة خاصة فى بعض الشباب الذين حرموا فى طفولتهم الأولى من الحب والرعاية الأسرية ، والذين تعتروا فى مدارسهم ولقظلم الوسط الاجتماعى ويبحثون فى العنف عن تعويض لحرمانهم ووسيلة — أحيانا يائسه — من أجل أن يستمع اليهم . وتشير تجارب حديثه إلى أن استقبالهم فى وسط جديد وقبوله لهم من أجل معاونتهم على الحياة قد يجنب مآسى كبيرة . وبالطبع لا نعى هنا « المعالجة

السجونية ، ولا إعادة التأهيل الاجتماعي ، بالمعنى الدقيق . بل المسألة تتطلب أن نعرف كيفية استقبال هذا الحدث الضائع والتعامل معه من جانب الذين سوف يعيش معهم . ونكون بهذا داخل منظور خاص بالمساعدة والدفاع الاجتماعي .

ولا يخفى أن أعداء المعالجة يوجهون هنا اعتراضين : البعض يتحدث عن علاج أو مساعدة وبشرط ألا يكون ذلك في إطار سجن أو قضائي ، وأن ، الأشخاص الذين تتم « معالجتهم » لا يؤخذون في ذلك باعتبارهم جانحين . ويعد الآخرون « التفكير في المسألة الإجرامية » (مع ادخال الإجرام داخل معنى الانحراف) وينادون « بعدم تدخل » جذري يتمتع معه أى عنصر قهرى بل حتى أى إواء للفرد .

أيا كانت مكانة هؤلاء الكتاب — ألا يكون لنا أن نرد بأن نظرياتهم — هي على الأقل — ليست واقعية ؟ فمهما كان مرغوبا فيه أن يجنب المريض أو المعوق عيب الاجراءات الجنائية القضائية ؛ فإنه إذا ما ارتكب جريمة — فليس ثم ما يمنع في الأوضاع الحالية من إحالته إلى القضاء الجنائي . هل يمكن أن نطبق أمام الواقع الجنائي اليوم سياسة عدم تدخل يحمى كل مرتكب جريمة من المحاكمة الجنائية بدون أن يستتبع ذلك أخلاقا آخر بالأوضاع الاجتماعية — فيما يجاوز الجهد — المحدود بالضرورة — الذى يندل في اتجاه اتخاذ اجراءات غير جنائية أو ال (Diversion) بالمعنى الأمريكى — أى البحث عن اجراءات غير عقابية لرد الفعل الاجتماعي ؟ ومن جهة أخرى ، من سيعهد إليه أخيرا بالحالات الأقل خطورة — أى موظفين وأية مؤسسات ، لماذا لا نرتاب من التعسف أو من المبالغة في السلطة التقديرية ونحرم من كان جناحهم أقل قدرا — من ضمانات الإجراءات القضائية ؟ على أى المسألة هي أن نعرف كيف سيعالج أمر الجناح قبل أو بعد أو حتى خارج الحكم عليه .

ولننهي الحديث في هذه الاعتبارات التي عرضت في اختصار ، باقتراحين ختامين : ففى المقام الأول ، نجد أنه مما يتفق مع المقتضيات الأساسية للدفاع

الاجتماعى أن توضع حدود لا تتجاوز لتطبيق « المعالجة » وطرقها ؛ فإنه لا يمكن امتحان تكامل الانسان — بدنيا أو خلقيا . وقوانين السجون تذكر ذلك : فلا أكثر من أن تطبق وتدعم ؛ فأى مساس بالكائن البشرى يحظر تماما ويوقع عنه جزاء شديد — وذلك من المعالجة الكيميائية إلى غسيل المخ وتغيير شخصية المعنى وذلك بالإضافة إلى وسائل التعذيب المختلفة التى عادت للظهور ونمت فى زمننا بما يدعو إلى الخجل — ذلك بما يمكن أن يستتبع تغييرات جوهرية فى الإجراءات بل والمناخ القضائى ، كما يدفع إلى إقامة رقابة فعالة لتنفيذ العقوبات — مما لا يكون معه نظام قاضى التنفيذ إلا مجرد بداية لها مابعداها .

وفى المقام الثانى ، إذا ما اتجهنا نحو عدالة وقائية حقيقية ، فلا يكفى بلاشك أن يحاط المنحرف علما بضرورات الحياة فى المجتمع ويدعى إلى التعايش مع الآخرين بطريقة أفضل . فبجانب الجناح الكلاسيكى (الذى يجب أن نبحث إذا لم يكن مجرد منحرف وقع فى الجرم بسبب ضغوط اجتماعية وتنديد المجتمع به) . يجب مواجهة المشكلة الأكبر الخاصة بالانحراف والهامشية التى تناو لها المؤتمر الدولى التاسع للدفاع الاجتماعى فى كراكاس سنة ١٩٧٦ . فلقد بدا حينئذ أن السؤال الحقيقى كان ينصب على ما إذا كان ينبغي مواءمة الهامشى مع مجتمع يرفضه ، أو مواءمة المجتمع على قبول الهامشية والاعتراف بها ، وأن يبحث ما إذا كان ينبغي تغيير الفرد الذى لا يرتاح فى وسطه الاجتماعى ، أم تغيير الوسط الاجتماعى الذى لا يرتاح فيه الفرد . إن علم الإجرام الحديث كان له الفضل فى طرح المشكلة بوضوح . وفى كل الأحوال ، فإنه مما يتفق مع المبادئ والفلسفة العامة للدفاع الاجتماعى ان يعترف لكل انسان بحقه فى أن يكون مختلفا عن غيره ، مع ترك الباب مفتوحا لمزيد من الايضاح والتحديد بشأن هذا الحق الجديد للشخصية .

إن الإصلاح السجونى يتخذ هدفا له إعادة ادماج الجانح فى المجتمع . ولكن علم الإجرام ، والتجربة الجنائية توضحان أن مرتكبى الجريمة ليسوا جميعا قابلين للإصلاح . فقد سبق أن تحدث افلاطون عن المجرمين « الغير قابلين

للشفاء ، وان أول تدبير أمان حقيقى — نظام الإبعاد الفرنسى لسنة ١٨٨٥ — قد جعل بالتحديد هؤلاء المستعصى إصلاحهم . وعلى ذلك فانه من السهل الرد بأن الدفاع الاجتماعى لم يزعم أنه يمكن إعادة ادماج جميع الجانحين فى المجتمع ولكنه يقنع بالتأكيد بمحاولة تطبيق الجهود المبذولة من أجل إدماج الجانغ فى المجتمع — على كافة الجانحين . ولذلك اعترض الدفاع الاجتماعى على آلية نظام الإبعاد البدائى التى تقوم على افتراض بعدم قابلية المحكوم عليه للإصلاح ، التى ارتبطت بالجبرية الاجتماعية — البيولوجية للمدرسة الوضعية ، بإقامتها قرينة قانونية قاطعة بعدم القابلية للإصلاح . ولقد خفف هذا النظام فى فرنسا سنة ١٩٥٤ بتأثير افكار الدفاع الاجتماعى ، ولكنبقى الكثير لتكملة هذا العمل من وجهة نظر السياسة الجنائية حتى صدر قانون ١٧ يوليو ١٩٧٠ فاستخلص النتائج المنطقية للتطور بإلغائه نظام الإبعاد ، وإن كان هناك من بعد مجال للحفاظ بشأن الوصاية الجنائية التى حلت محل ذلك النظام . ولا تزال مشكلة « غير القابلين للإصلاح » قائمة ، ولكن حدثها ، التى يشير إليها الإصلاح الفرنسى لسنة ١٩٧٥ لا تمنع ضرورة سياسة عقلانية فى هذا الشأن .

ويقودنا هذا إلى ملاحظة أخيرة . فالحطوه التى يقترحها الدفاع الاجتماعى تشبه تلك الخطوة التى أهمت تطور قانون الطفولة الجانحة . وقد عبر العديد من علماء الإجرام عن أن القانون الحالى للطفولة الجانحة يعطى صورة مبكرة للقانون الجنائى العام فى المستقبل . ألا يتعلق الأمر هنا أيضا بعملية إصلاح قائمة على فكرة أن للجانغ الصغير الحق فى تلك المعالجة التى يتوجب على المجتمع تحديدها وتطبيقها ؟ ونستطيع أن نضيف أن هذا الحق للطفولة الجانحة إنما هو قائم بناء على شخصية المتهم الصغير ويقوم عليه قاضى متآخ حريص على فهم من أحيل إليه وجعله يفهم مايتخذ بشأنه . وقد قيل ، إن عدالة الدفاع الاجتماعى التى تتحقق من خلال إصلاح القانون الجنائى الموضوعى والإجراءات الجنائية ^(٦٨) ، قد امتد نطاقها بشكل طبيعى فى اتجاه أن تصبح النظام الوضعى القائم لصغار البالغين .

وهكذا يبدو قانون صفار الجانحين كعلامة مميزة ، لانطلاقه في السياسة الجنائية نجد فيها — حسب التعبير الموفق للسيد جان جرافين أن « الرجل وفعله » وليس « المجرم » و « جرمته » باعتبارهما حقائق قانونية كاملة من الناحية النظرية — نجدهما قد اعتبرا أخيرا بما هم عليه في الحقيقة — أى المركز والموضوع نفسه بالنسبة للقانون الجنائى الذى « ينظر إليه أيضا بوضعه الطبيعي — كأداة لتحرك إنسانى واجتماعى يهدف للكفاح بطريقة فعالة حقا ضد نمو الظاهرة الإجرامية » (١٤) .

وفى رأينا أنه فى هذا الاتجاه ، وفى هذا الاتجاه فحسب ، ينبغى أن يفهم القول الخاص بأن قانون الطفولة الجانحة قد يعتبر صورة مبكرة لقانون الغد الجنائى ، فالدفاع الاجتماعى لا يدعو إلى معاملة البالغ كالحديث القاصر غير المسئول ، ولا إلغاء الرشد الجنائى ، ولا إيداع ذى الخمسين عاما فى « مدرسة سجن » (مما يخصص لصفار البالغين) . بل إنه يطالب فقط بأن هذا المنهج الواقعى الإنسانى والذى حدد تنظيم رد الفعل المناهض لجنوح الأحداث — يمكن أن يطبق غدا — بالتطوير المناسب — على جنوح البالغين وخاصة فى شأن بعض الفئات منهم .

إن العمل الذى أنجزته حركة الإصلاح السجونى يشير هنا أيضا إلى الطريق ، ويسمح بأن نلمح الصلة بين الإصلاح العقابى وقانون الطفولة أو المراهقة الجانحة . إن هدف السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى ، أو رسالتها — أن تضع المشاكل تحت أضواء جديدة ، وفى أبعاد جديدة . ففى الوقت الحاضر تلزم صياغة سليمة للمسائل الأساسية أكثر مما هو مطلوب حلها ، فإن اضطراب العقول وعدم التأكد من الحلول يأتى فى أغلب الأحيان من توهم امكان استنتاجها من مقدمات توضع بطريقة غير سليمة . ويتمثل الدفاع الاجتماعى أولا فى هذا المدخل الجديد لحل المشاكل المعاصرة فى السياسة الجنائية . وتؤدى هذه الملاحظة بصورة منطقية إلى دراسة نقدية للجزاءات الجنائية .

(ب)

وكما أن الدفاع الاجتماعي يعيد تناول فكرة المسؤولية لكي يعطيها مكان الصدارة في نظام إعادة التأهيل الاجتماعي للجاني ، فإنه يجب أن يعيد بنظرة جديدة تناول مسألة الجزاء الجنائي^(٧١) . وسبق أن رأينا الموقف الذي وجب اتخاذه بالنسبة للمقابلة « الإطلاقية » بين العقوبة و « تدبير الأمان » .

وإذا كانت العقوبة قد بقيت بمعناها المعروف — فأى اتجاه يجب إعطاؤه لها ؟ إن من يتمسكون بفكرة الجزاء الرادع أو التعزيزي يريدون اليوم تحقيقه بالتدبير الذي يشفى أو يصلح^(٧٢) . ولقد رأينا من قبل النتائج التي أدى إليها ذلك في وقت ما على الأقل ، على صعيد الحركة السجونية .

لكن ألم يكن يلزم الذهاب أبعد من ذلك ؟ وألا يتطلب تحديد سياسة جنائية واقعية فحصا تحليليا للعقوبة ؟ لقد وصلت الفلسفة الكلاسيكية إلى الاكتفاء في العقوبة بإحداث ألم يقدر أنه ضروري وعادل ، غير أن برنارد شو سبق أن قال أنه من أجل إصلاح الفرد يجب جعله أفضل ، ولا نجعله أفضل بأن نسيء إليه^(٧٣) . وفي الواقع إن هذا الألم لا ينتج اعتباطيا بسبب حادث أو كارثة طبيعية . لقد فرض بواسطة أناس آخرين وهو بذلك مناقض للطبيعة . يجب إذن الوصول إلى تبرير له حتى لا نجد أنفسنا أمام ثورة ونوع جديد من كراهية المجتمع . إذن فالعقوبة ليست وحدها عاملا مولدا للجريمة كما سبق أن أشار إلى ذلك مؤتمر علم الاجرام سنة ١٩٥٠ ولكن الحكم الجنائي نفسه والقاضي ذاته كما لاحظ جابرييل تارد

ولا محل للرجوع إلى ماسبق بخصوص المعالجة والعقوبة المتضمنة إعادة للتربية . وإنما المشكلة التي نتعرض لها هي مشكلة شرعية العقوبة في ذاتها .

وفي فلسفة جنائية إنسانية ، يمكن أن ننكر على المجتمع الحق في أن يفرض على الفرد ، حتى وإن كان جانحا ، عقوبة بمعنى إحداث ألم . في هذا الاتجاه نجد النظريات الحديثة لعدم التدخل ، ولا يجب التقليل من وزن هذه

التنظريات . ومع ذلك ، فإن السياسة الجنائية لا يمكن أن تنطلق إلا من الواقع الحقيقي ، والعقوبة واقع ، وهذه الحقيقة لا يمكن هي الأخرى أن تنكر . وفي مرحلة أولى على الأقل وإلى حين دراسة طرق إلغائها — يجب علينا أن نسأل أنفسنا حول النظام القائم حاليا . غير أن ثمة سؤالا يطرح منذ الآن في شأن السياسة الجنائية السليمة لمعرفة ماإذا كان رد الفعل ضد عمل مضاد للجماعة يلزم أن يكون عن طريق فرض (عقوبة) . إن مجتمعا عادلا وإنسانيا يجب على العكس أن يعمل على تأكيد فاعلية تحركه لتحقيق الترابط والانسجام الاجتماعي ، وذلك بوسائل ذات صبغة غير عقابية . فالعقوبة يجب أن تبقى — أو تصبح — استثناء داخل سياسة عامة تعمل على القضاء على الظلم وعدم المساواة والاضطهاد بكافة أنواعها وتمارس بصفة أساسية في إطار الوقاية وبدائل العقوبة . إن هذا التضييق في مجال العقاب والذي ترجمته الحركة الحديثة لرفع الصفة الجنائية (decriminalisation) ويظهره اتجاه الـ " Diversion " الأمريكي ، والحركة الكندية لنبذ الصبغة القانونية (dejuridicisation) — يلزم أن يكون إحدى المشاغل الأساسية لسياسة جنائية حقيقية للدفاع الاجتماعي .

غير أنه مازالت هناك عقوبات في القانون الجنائي والتطبيق القضائي والواقع السجوني . فما موقف الدفاع الاجتماعي إزاء ذلك ؟ يطرح هذا السؤال بصفة خاصة بشأن عقوبتين أساسيتين : الإعدام ، والسجن .

يجب إذن تناول عقوبة الإعدام مادامت لا تزال قائمة في بلاد عديدة . بل إنه في فرنسا ذاتها كثير من الذين يدعون رفضهم لها ولا يؤيدون إلغائها بصفة عاجلة. ونحن لا ننوي أن نعود إلى جدال تم خلاله شرح كل شيء . إننا نريد فقط أن نذكر لماذا لا تقبل السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي عقوبة الإعدام .

يبدو جليا قبل أي شيء آخر أن هذه العقوبة لا تتفق ونظما يهدف إلى إصلاح الجانح . كما أنها لا تتفق مع المبادئ الأساسية وما يجب تسميته بالفلسفة الجنائية للنظام القائم على احترام الإنسان ، ومن ثم عدم المساس بالحياة

الإنسانية . فلا المجتمع ولا الفرد يملك إزهاق الحياة الإنسانية . وكما سبق أن أشار ألبير كامى فإن عقوبة الإعدام تنجم عن إيديولوجية سياسية واجتماعية تعترف بأن للدولة — وعليها سمة إلهية — الحق فى إحياء أو إماتة رعاياها . وهنا يكمن بلا شك الاعتراض القاطع على الاحتفاظ بهذا العقاب الدموى ، كأثر باقٍ للتكفير البدائى فى نظام إنسانى للعدالة الجنائية . كما أنه فى تطور الأفكار والنظم أنتصرت حركة إلغاء تلك العقوبة فى البلاد التى بلغت شأواً فى الحضارة . وإنه لمن المؤسف أن تكون فرنسا البلد الوحيد فى أوروبا التى لا تزال محتفظة به . غير أنه — حتى فى بلدنا ، فالذين لا يزالون متمسكين بتطبيق عقوبة الإعدام يعلمون جيداً أنهم يحاربون فى مؤخرة الجيش المنسحب ، وعلى مستوى السياسة الجنائية ، ليس هناك ما يقال أكثر من أنه مجرد وجودها بين العقوبات الأخرى ، فإن عقوبة الإعدام — ذلك الجزاء المطلق الذى لا يمكن إصلاح الخطأ فيه — إنما تفسد العدالة الجنائية النسبية والتى يجب أن تكون متبناة بصفة مستمرة لأخطائها المحتملة .

وفى الواقع فإن هذه المشكلة إنما هى مشكلة الأمس بل هى مما عفا عليه الزمن فى هذا الربع الأخير للقرن العشرين — ذلك فى حين أن مشكلة سلب الحرية هى التى تبقى على العكس مشكلة عصرية .

من الملاحظ أن الإصلاح العقائى الحديث الذى حقق بصورة تدريجية توحيد العقوبات السالبة للحرية التى كانت فى أول الأمر مختلفة ومدرجة (لتحقيق درجات مختلفة من الألم والعيرة المزعومة) ، قد تزايد رفضه للحبس الانفرادى الذى اعتبره فرى من أسوأ ضلالات القرن التاسع عشر . ويبقى أن نتساءل عما إذا كانت هذه العقوبة قد قدمت الترياق الذى ظنه فيها النظام التقليدى ، والإجراء الوحيد للعقاب الذى يبقى لنا كما نتساءل عما إذا كانت هذه العقوبة تجسد فى الحقيقة التبرير الذى شاع الاعتقاد فيه .

والأمر يقتضى التأمل فى الواقع . فالسجن لا يمثل فقط فقدان الحرية الذى هو جوهره نظرياً — والذى يأمل القاضى العادى الذى ينطق به بصورة ساذجة

أنه سيدفع الجانغ إلى التفكير ، ولكنه ومهما كانت مدة السجن قصيره فإنه يعتبر انفصالا عن العمل وعن الوسط الاجتماعى وعن الأسرة . إنه تخمير ينتج عنه كثير من الشر . وهو وصمة عار تنطبع على كيان الشخص الاجتماعى كالتدنيس الجسمانى الذى انتهى عام ١٨٣٢ — إنه يمثل عقبة أمام عودة المرء إلى الحياة الاجتماعية ، وتحوله إلى الطرق المعوجة مع اختلاف أنواع الصحبة فيها — تلك التى يرى فيها سذرلاند (Sutherland) المصدر الرئيسى للإجرام ^(١٥) ولقد تحدث البعض فى ذلك عن ظاهرة « الانحباس » (prisonization) التى تؤثر على شخصية الجانغ فتنتقله إلى عقلية وتصورات الوسط الخاص بالمسجونين . وفى الواقع فإن وسط الحبس (أو الاعتقال) — فيما عدا الفساد الرهيب الذى يتولد فيه ، يكون ذات طبيعة مصطنعة لا يحقق صورة مناسبة لإعادة العلاقات الاجتماعية الطبيعية . كما أنه فى بعض المؤسسات شديدة الحراسة يقترب بوضوح من حالة (معسكرات الاعتقال) . هذا ويتجه الاهتمام فى الوقت الحاضر إلى أجنحة الحراسة المشددة والتى يجب فحصها عن قرب من ناحية ضمان حقوق الإنسان . فالإزعاج وسوء المعاملة الذى ينالهما المسجون من قبل الحراس ومن قبل زملائه من المسجونين ، والأوضاع الشائنة التى يفرضها المترعمون منهم والتى تسمح بها إدارات السجون فى سهولة — كل ذلك يساهم فى فرض ألم على المحكوم عليه خارج نصوص القانون — تتحول به عقوبتا الحبس والسجن إلى عقوبة بدنية حقيقية . وأخيرا فعقوبة السجن فى أغلب الأحيان إنما تكون عقوبة طائشة ؛ إذ أنها لاثمس الجانغ فحسب ، بل تصيب عائلته كذلك وأقاربه وأطفاله الذين ينالهم الألم أحيانا أكثر منه من جراء تنفيذ الحكم عليه وما يحدثه من فصله عنهم : وأيا كان مانفعله فإن هذا الفرد ليس بفرد معزول . وإنه لمن العبث أن تنوهم عزله على ذلك النحو كمواجهة لما أتاه من فعله — مواجهة تفصل هى ذاتها ما بين فعله وشخصه .

إن هذه المشاكل فى غاية الخطورة ، ولهذا نفهم موقف بعض المقايين

البارزين إذ يتساءلون في أسى عما إذا كانت هذه الوسيلة البسيطة قد أسء استعمالها بدون قياس مخاطرها ولا نتائجها^(٦٦) ذلك أنه لا يكفى تقرير أن السجن ضرورى ، أو أنه لا يمكن تجنب اللجوء إليه وأن كثيرين من الجنائين يغسلون أيديهم إزاء هذا بإعلانهم أن الجريمة فقط هى التى تجعل هذه الوسيلة ضرورية وتبقى المشكلة فى استعمال هذه الوسيلة بدراسة ولا تشير الحالة الواقعية فى شأن العود للجريمة إلى أن ذلك يتم فى كل الأحوال^(٦٧) فقد أصبح السجن أفضل مدرسة للعود . ولذلك نترك كيف أن العقابين أنفسهم قد أعادوا النظر فيه وقد تم تناول هذا الموضوع السجن لمن ؟ السجن كيف يكون ؟ فى الاحتفال المئوى سنة ١٩٧٦ بجمعية السجون الموقرة^(٦٨) وكان موضوع إلغاء السجن بذلك مفتوحا للمناقشة الصريحة .

ويدون أن نزعهم تناول هذه المسألة من أساسها ، فإننا نلاحظ أن علم العقاب الحديث مازال يسير على خط المدرسة السجونية للقرن الماضى التى تقبل بلا مناقشة « عقوبة السجن » وترغب فى البحث عن أفضل نظام للحبس . ذلك فى حين تكمن المسألة اليوم فى معرفة ماإذا كان الحبس و « الإصلاح » (أو إعادة التأهيل الاجتماعى للجاني) — على حد التعبير الحديث) يمكن أن يتوافقا . وبعد أن كان السجن فى بادئ الأمر مكانا للتحفظ على شخص المتهم قبل المحاكمة ، وعلى المحكوم عليه حتى استفاد العقوبة ، فإنه جرت محاولات لجعله مكانا للعقاب ومدرسة للتهديب فى آن واحد . وقد كانت هذه السياسة الجنائية تفترض أن العقوبات طويلة كما تفترض وجود تصفيف مدروس للمسجونين ، واستعمال وسائل فردية لإعادة التأقلم مع المجتمع غير أنه على خلاف ذلك ظهرت من جديد عقوبات قصيرة المدة تحت أوضاع وأشكال جديدة لم تكن فكرة الصدمة القصيرة الحادة (Short & sharp shock) ونظام مراكز الحبس (Detention Centers) الانجليزى أقلها مفاعاة . وعندما يتعلق الأمر ببعض الجانحين فى مجال القانون الاقتصادى أو فى بعض الجنح الناتجة عن عدم الاحتياط كمخالفات الطرق ، فإن مجرد العقوبة السالبة للحرية التى هى تعزيرية إيلامية ، يواقعها ذاته ، كانت

تبدو — ربما بصورة مبسطة أكثر مما ينبغي — كأنها الجزاء الوحيد الفعال الممكن — وهذا موضوع خطير جدير بالتأمل .

ولقد أوجدت بعض الظواهر هنا عوامل للاضطراب أو الخلط فقد صحب السعى نحو المعالجة داخل السجن دعوة للإنسانية وتحسين نظام الحبس مما تعتبر قواعد الحد الأدنى للأمم المتحدة والمجلس أوروبا إشهاراً لها . على أنه من ناحية ، كثيراً ما وقع الخلط وبطريقة سيئة بين سياسة المعالجة ، وسياسة السعى نحو إنسانية المعالجة في حين أنه يجب متابعة الثانية حتى ولو هجرت الأولى ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحسين للنظام ولو أنه وقعت مهاجمته بشكل فاضح — عن طريق الصحافة غير المستيرة أو الدعاية — قد استطاع أن يقنع البعض أن الحبس لم يكن ذلك الشيء السيء المزعوم ، وأنه يمكن بكل راحة ضمير الاستمرار في تنفيذ عقوبة الحبس حتى على صغار الجانحين .

وليس هذا مقام العودة لتناول هذه المشكلة وبطريقة شاملة بعد أن شرحنا موقفنا بصدد هذا من قبل . ويكفى أن نشير بقوة إلى موقف سياسة جنائية سليمة للدفاع الاجتماعي :

أ — أن الإهداع في السجن ضرر ؛ لكنه ليس بالضرر الاضطرارى أو شر لا بد منه ، كما يؤكد البعض — فهو لا يجب أن يطبق إلا إذا لم يكن في الإمكان تطبيق تدبير آخر : يبقى بذلك فقط كحل أخير يلجأ إليه في رد الفعل المناهض للجريمة ، وبصفة وقائية للجماعة .

ومن ثم يعتبر من الناحية الفنية تدبير أمان لكف خطر الجانح (مماوجب أن يكون تطبيقه في حدود خاصة جداً) .

ب — أن الحبس قبل الحكم يجب أن يصبح ، في الواقع وليس فقط في نصوص يتجاهلها التطبيق — إجراء استثنائياً تكون أسبابه محلاً لرقابة فعالة (وليست شكلية فحسب) كما يحظر استعماله لمجموعة مخالفات قليلة الأهمية لا تكون خطراً اجتماعياً حقيقياً .

ج — وإذ يتوقف السجن عن أن يكون العقوبة المعتادة ، فإنه تحل محله مجموعة جزاءات أخرى — سالبة أو مقيدة لبعض الحقوق أو تصيب الذمة المالية وتعد لها قائمة ونظام مدروسان بعناية ويسمح للقاضي باختيار واسع بينهما — على أن تحدد لهذا الاختيار شروط قانونية ويوضع تحت رقابة فعالة لقضاء الاستئناف . كما يجب الموافقة على التعديل الفرنسي لسنة ١٩٧٥ في هذا الصدد غير أنه لازال يتطلب عددا من الاستكمالات . وما يطلق عليه بدائل العقوبات السالبة للحرية في ذلك المشروع ينبغي أن تفقد صفتها « كبدايل » لعقوبة السجن لأن هذه تعتبر بذلك ضمينا أنها الجزاء الاصلى المعتاد .

د — وبقدر ما يستخدم سلب الحرية ، يجب اتخاذ احتياطين أساسيين :

— بالنسبة للحرمان من الحرية لمدة قصيرة إذا طبق بطريقة مؤقتة — فانه يجب استعمال تدابير مثل نصف الحرية وتجزئة العقوبة (خاصة بنظام خروج نهاية الأسبوع) مع الاحتياط لتفادى أى عدوى إجرامية . كما يجب الاستعانة بجانب (أو بدلا من) الحبس المهيئ — بتدابير غير عقابية ولاسيما ذات صبغة شبه تأديبية مطابقة على سبيل المثال للتحفظ (البسيط أو الشديد) المعروف في القانون العسكري .

— أما بالنسبة للسجن طويل المدى فإن الإصلاح السجوني الحديث يجب أن يتابع بدقة ولا يشمل الجزاء بصورة حقيقية إلا على الحرمان من الحرية مع احتفاظ المسجون بكافة حقوقه التى تتلهم مع هذا الحرمان من الحرية ، وذلك بدون فرض أى معاملة خاصة بإعادة التأهيل الاجتماعى للجائح فإن إعادة ادماج المحكوم عليه فيما بعد في المجتمع يجب أن تيسر بالقدر الممكن فحسب مع الاحتياط في شأن الاتصالات بالعالم الخارجى (والحياة الخارجية) ، وتنظيم رقابة قضائية على تنفيذ العقوبة بطريقة فعالة ورشيده .

هـ — وعلى أى حال ، فإن الجزاء المانع من الحرية يجب أن يدخل في ظل مجموعة متناسقة من الجزاءات (وليس فقط في مجرد تعداد أو تجميع لتدابير متفرقة) تندرج جميعها في نظام مدروس ومتناسق للسياسة الجنائية . بالإضافة

إلى ذلك يكون هذا النظام واعيا مبدئيا لإقامة استراتيجية متميزة لرد فعل مناهض للجريمة تبعا للأهمية والجسامة الاجتماعية للاتهامات الثابتة وبناء على التمييز بين الإجرام والانحراف والمماشية . ومن بعد : يؤكد النظام المأمول بطريقة ناجعة إصلاح الضرر الذى أصاب المجنى عليه ، فضلا عن الهيئة الاجتماعية بحيث أنه فى بعض الأحوال ، يمكن أن يصبح إصلاح هذا الضرر الجزاء الأساسى ، وأخيرا : يجب الالتفات إلى أن هذا النظام للجزاء لن يكون فى ذاته فعالا إلا إذا قبله الرأى العام وفهمه الذين سوف يطبق عليهم ، وبقدر ما يصاحبه نظام وقائى يتجه لمقاومة الظروف الاقتصادية — الاجتماعية والأسباب العميقة للإجرام : لكن ذلك يعتبر خروجا فى الحقيقة عن مجال الجزاء الصريف .

لكننا لا نخرج عن هذا المجال إذا تساءلنا حول طبيعة ومهمة وشرعية الجزاءات الأخرى فيما يجاوز الإعدام ، والحرمان من الحرية — ويتعلق الأمر هنا أساسا بالعقوبات المالية وعقوبات الحرمان من بعض الحقوق (بعد استبعاد العقوبات البدنية — التى لا يمكن لأى نظام إنسانى أن يقبل الأخذ بها) . ونعرض لهذين النوعين بتقديرهما سريعا من وجهة نظر الدفاع الاجتماعى وإن كنا تمثلان من هذه الوجهة أهمية لامراء فيها .

فالغرامة قد أصبحت فى كثير من الأحوال بديلا فى الواقع (وفى القانون) لعقوبة الحبس . والنقد الكبير الذى أثارته ، وعلى وجه التحديد عدم المساواة (فى عبثها) بين الفقير والغنى ، يجب أن يستبعد عن طريق تنظيم تشريعى واع يضمن تناسبا مع موارد من توقع عليه . ولقد رأى قرننا ازدهار النظام الخاص بالغرامة المقدرة على أساس الأجر اليومى (jour-amende) وهو نظام ذو أصل اسكندينافى ، ويعتبر تجديدا فى نطاق السياسة الجنائية ، وصادف نجاحا دوليا ملحوظا . ومن ناحية أخرى فإن السياسة الجنائية السليمة فى شأن إجراءات تحصيل الغرامات التى تتابع عادة بطريقة آلية ، أو بواسطة إدارات غير حساسة للاعتبارات الإنسانية — يكون على السياسة الجنائية السليمة أن

تضمن عدم الرّج في السجن بأولئك الذين أراد القاضي تخفيف عقوبة الحبس .
ويبقى من بعد هذا كثير يمكن أن يؤدي في سبيل جعل الغرامة أكثر إنسانية
وأكثر عدالة في التطبيق . على أن يجري الأفكار يسر فعلا في هذا الاتجاه .

كذلك فإنه من وجهة نظر السياسة الجنائية السليمة — تعتبر المصادرة
العامة اليوم غير مقبولة كما كانت بالنسبة لرجال الثورة الفرنسية . أما المصادرة
الخاصة فقد لعبت دورا هاما في ترسانة تدابير الأمان ، في بداية هذا القرن .
على أنها تأخذ إلى ذلك — في أغلب الأحيان صبغة الجزاء الإلزامي مما يشير مرة
أخرى جيدا إلى وجودهم في التفرقة النظرية بين العقوبة والتدبير . وهي تأخذ
مكانا واضحا في نظام رد الفعل المناهض للجريمة الذي يعمل على التعامل مع
الأسباب أكثر منه مع آثار الجريمة ، ولكنه يلزم لها هي أيضا تحديد واع من
وجهتي النظر التشريعية والقضائية .

وغالبا ما ترتبط بالعقوبات المالية الأعمال المتصلة بالصالح العام التي يمكن أن
تفرض على الجاني في بعض الأنظمة . وتلك العودة إلى السخرة القديمة تدعو
للاستغراب . وقد عبر عنها في الاتحاد السوفيتي نظام « العمل التقويمي دون
سلب للحرية » ، كما يمثلها في إنجلترا نظام أوامر الخدمة العامة ^(١٥) . ويعتبر هذا
التجديد هاما ويستحق الدراسة بقدر ما هو يصطدم بفكر الذين يعترضون على
فرض العمل واعتباره كعقوبة . وقد يزول الاعتراض إذا كان الأمر يهدف إلى
إصلاح الخسارة الواقعة على الضحية ، وبصورة أوسع فإن العلماء العصريين
المهتمين بالضحايا (victimologues) اقترحوا بدلا من الغرامات المدفوعة
للدولة — أن تفرض تعويضات مالية من قبل القاضي مباشرة على محدث
الضرر . ويرى البعض في ذلك إجراء يتصل بإعادة التأهيل الاجتماعي
لا يثير نفس التحفظات التي توجه إلى « المعالجة » في إطار نظريات ١٩٥٠ .

وتبقى أخيرا الجزاءات السالبة للحقوق أو المحددة للحرية . فهي تتم بصفة
خاصة السياسة الجنائية الحديثة لأسباب مختلفة ، ولأنها مبدئيا تكون بدائل
طبيعية لعقوبة السجن . ولذلك فإن دائرتها تميل إلى الاتساع بسبب حركة

استبعاد الصفة الجنائية (*décriminalisation*) والاختيارات الجديدة التي تمنح للقاضي لتفادي الإبداع المقصد في السجون . ومنذ زمن بعيد كانت هذه التدابير تعتبر عقوبات تبعية أو تكميلية مرتبطة بعقوبة أصلية سالبة للحرية ، ولا زالت كثير من التشريعات في هذه المرحلة البدائية . إن السياسة الجنائية الحديثة المشبعة بأفكار الدفاع الاجتماعي تنسجه إلى أن تحول هذه العقوبات التكميلية إلى عقوبات أصلية ويكون من الممكن بذلك النطق بها بصورة مباشرة بدون أن يرتبط ذلك بالنطق بعقوبة بالسجن ولو مع وقف التنفيذ . والقانون الفرنسي (١١ يوليو ١٩٧٥) واضح تماما في هذا الاتجاه . ويبقى بعد ذلك ترتيب نظام تلك الجزاءات . إذ أن كلا من هذه التدابير يجب أن يكون محل تمحيص من وجهة السياسة الجنائية .

وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير إلى أن وقف (أو سحب) رخصة القيادة يتجه إلى أن يستخدم كتدبير أمان — خاصة بالنسبة لمخالفات المرور ، وكذلك كعقوبة رادعة حتى بالنسبة للجنح الخارجة عن قيادة مركبة آلية .

وهذه الفكرة في السياسة الجنائية — وهي مهمة في ذاتها — يلزم أن تكون هي أيضا محل دراسة وضبط جادين ، إذ أنها لا تفتأ عن إثارة اعتراضات . إنها مسألة لا يمكننا في هذا المقام إلا مجرد الإشارة إليها .

كذلك الحال بالنسبة لحظر ممارسة بعض المهن والأنشطة (بصفة مؤقتة أو مستمرة) . ولل فكرة هنا أيضا أهمية كبرى من حيث أن الجانح لا يعزل فيها عن وسطه الطبيعي ولا عن إطاره المهني . ولهذا يمكن التفكير في تنمية هذه التدابير التي تعتبر هي الأخرى بديلة لنظام الحبس العتيق على شريطة إعطائها وضعاً قانونياً محددا ، وعمل الاحتياطات اللازمة — بخاصة في المجال القضائي ، حتى لا تؤدي إلى أحداث وصمة عار لمن تطبق عليه — تكون عاملا لانسياقه في الإجراء ولقد أولى الدفاع الاجتماعي اهتماما خاصا لهذه الناحية (١٨) .

وتكفي هذه الملاحظات لشرح ماتويه السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي

الحديث بالنسبة لإجراء فحص نقدى ومراجعة تطبيقية لنظام الجزاءات الجنائية . وكان ينبغي أن تؤكد على ذلك ونظيره بوضوح . إن الأمر يتعلق هنا بمشكلة أساسية ، ومن دواعي الانشراح أن نجد في التشريع الحديث — على الأقل في البلاد المتقدمة إدراكا لذلك في اطراد ملموس . وفي هذا نجاح آخر يضاف إلى رصيد الدفاع الاجتماعى .

(ج)

ومن حيث نحن الآن : ينبغي بلا شك دراسة الجانب المتعلق بمنهج البحث في مذهب الدفاع الاجتماعى ، إذ أن ممارسة المبادئ وتحقيق الأهداف التى عرضناها للتو يثيران مشاكل فنية ومنهجية .. ومع ذلك ليس هناك مجال للقيام بهذه الدراسة بالتفصيل . إذ أننا قد نضطر إلى العودة لما سبق أن عرضناه . ولكن من وجهة نظر أخرى وبمراعاة الانجازات الوضعية التى تجاوز موضوع هذا الكتاب — ينبغي إذن الاكتفاء ببعض الإشارات السريعة على المستوى العام لمناهج البحث فحسب .

ويبدو لنا أنه يمكن تلخيص هذه الإشارات فى : رد الفعل الضرورى ضد تجاوزات — وإغراءات — الإطلاقيه الصرفه ، وضرورة اقتراب واقعى حديث لمشاكل السياسة الجنائية وإنه لمن السهل فهم ذلك .

عندما نتفحص على سبيل المثال العمل الفقهى الذى كثيرا مايقوم به بطريقة متميزة مؤيدو الإطلاقيه القانونية ، ولاسيما فى بعض البلاد الأيبيرية الأمريكية (أمريكا اللاتينية) نفاجا بمسحة بيزنطية فى أغلب مناقشتهم ، وبضالة صلتهم بالتطور الاجتماعى وبالمشاكل المعاصرة الملموسة للعالم الحديث ، وأن الفقه القانونى يتجه فى هذا إلى الانعزال عن مسار الزمن فى غمرة أمله — الذى لا جدوى منه — فى تأكيد أسلوبه الفنى . على أن القيمة الدائمة والمرجعيه لهذا الأسلوب الفنى إنما يعاد وضعها موضع التحييص بسبب استحالة اقتراح أصحابه لإجابات شافية لأشد الأسئلة إلحاحاً . ألا يكمن الشطط إذن فى الانغلاق داخل حلود واجراءات التقنية التقليدية فى مواجهة الحقيقة الاجتماعية التى تزدد بصفة دائمة حركتها وتعقيدها ؟

ويمكننا تقديم أسئلة عدة في هذا المضمار . يكفى إحصاء المشاكل التي حركت الرأي منذ بضعة أعوام وفضحت عدم الكفاية وعدم الفاعلية لنظام العدالة الجنائية مثل انفجار العنف (الأشكال المختلفة للاستخدام الجديد للعنف — من السرقة بالسلح ، إلى الإرهاب السياسى) ، وتجارة المخدرات وتعاطيها التي انتشرت في مختلف الاوساط ، وحوادث المرور ، وحوادث العمل التي تقتل ١٥ أو ٢٠ مرة أكثر مما تقتله أعمال العنف ذاتها ، والتلوث وحماية البيئة وإطار الحياة ، وحماية الحياة الخاصة والحق في الخصوصية (right of privacy) والغش من كل الأنواع ابتداء من مخالفة الضريبة التي لا يقع عليها عقاب ، والجرائم الاقتصادية الجديدة ، وجرائم ذوى الياقات البيضاء التي تمتد حتى جرائم البورصات — هذا الباب الجديد في قانون العقوبات الاقتصادية ، وأخير تعويض المجنى عليه الذى تضحى به الاجراءات الجنائية التقليدية بادعاء أنها تقتضى من الجانح دينه للمجتمع ، دون أن نحاول مطلقاً — بل قد تمنع توفير أى جبر للضرر الخاص الذى أحدثه .

وتستمر العدالة الجنائية مرتبطة في هذا الشأن بتقسيماتها العتيقة وترسانتها البالية التي تنتج عقوبات عديمة الفاعلية . فمنذ زمن بعيد والجنائيون يتساءلون بإلحاح عن « الجريمة غير العمدية » ، وارتكاب الجريمة بطريق الترك الأثم . دون أن يخرج النقاش الدائر حولها بأية لمحات جديدة . والمسئولية الجنائية عن فعل الغير ، والمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، والضرر الناتج عن فعل غير متعمد — حيث يعلم الشخص ويشعر بالمسئولية خارج نطاق المجادلات الكلاسيكية . كل هذه الصور يعجز التكنيك التقليدى الكلاسيكى عجزاً فاضحاً عن استيعابها . أقل ما يتبدى بذلك أنه ينبغي الوقوف أولاً على أرض السياسة الجنائية ؟ إن العدد المتزايد للضحايا البريئة يلقى سؤالا ملحا ، ليس بسؤال قانونى ، بل اقتصادى خاص باصلاح الضرر والتعويض عنه : إن روحا كريمة مثل مرجى فرأى القرية بطبيعتها من الدفاع الاجتماعى قد لمحت ذلك بصورة جليلة ^(١٩) .

ولن ندهش من أن بعض المفكرين يفقدون الثقة في عدالة جنائية غير قادرة على التأقلم مع ظروف ومتطلبات العالم المعاصر . ولا يتعلق الأمر هنا فقط بحالة

رأى عام غير مطلع ، أو علماء مغممين يتقدم الأساليب العلمية فالقانونيون أنفسهم تتحرك مشاعرهم ، ويدعوننا بعض البارزين من رجال القانون المدني ممن لهم ارتباطهم بالبحث المقارن — إلى « الخروج من العصر الحجري » ، وأن نلفظ للتطورات الطبيعية (metmorphose) في جسم القانون . ويصل الأمر إلى تساؤل القضاة أنفسهم في هذا الاتجاه بحيث يجب القيام بجهد جاد من أجل التحديث ويقع ذلك على عاتق المشرع قبل غيره ، لكن لماذا يكتفى رجل القانون بمقاومة التعديلات التشريعية بدلا من تحضيرها واقتراحها واستخدامها بعد ذلك بكافة الطرق النافعة ؟

(٥)

ان تدخل رجل القانون في تحديد سياسة جنائية حديثة إنما هو ضرورى بقدر ما يهدد التقدم المادى دولة القانون . فالدولة تملك وسائل تحطيم هائلة ، وهذه الوسائل يمكن أن تؤدى إلى تحطيم أو إبادة الإنسان — فقد أحاطت تنظيمات شتى بنشاط الإنسان الذى كان بالأمس طليقا . وبمثل ماتورت فكرة المساءلة الخالصة (Strict Liability) (١٠) الانجلو أمريكية تعددت في بعض الأنظمة الأوروبية الرومانية جرائم يقال عنها مادية صرف . إن إضفاء الطابع الاجتماعى بصفة متزايدة على القانون والقانون الجنائى بالذات ، إنما هو واقع يسجله علم الاجتماع ، ولا يروم الدفاع الاجتماعى محاربته لذاته ، وإنما يسهر على منع إضفاء هذه الصفة على حساب الإنسان . كما يهدف الدفاع الاجتماعى إلى بناء سياسته الاجتماعية على نحو لا يكون له فيه تقديم الخدمات الاجتماعية من جانب الدولة شكلا جديدا للقمع المستتر ، ولا يؤدى إلى ادماج للإنسان في الجماعة داخل مجتمع يدعى لممارسة كافة حقوقه . فالنظام الموجه القانونى للقرن العشرين لا يجب أن ينتهى إلى شمولية مقنعة .

وعلى ذلك يجب بذل مجهود خاص على صعيد الوقاية . وهو شئ جلى لدرجة عدم جدوى تأكيده بالتفصيل ، فالسياسة الجنائية الحديثة إنما هى أولا سياسة جنائية للوقاية من الجريمة . وخارج نطاق البدائل العقابية لإنريكو فرى ، ويختلف مظاهر الخدمات الاجتماعية للدولة التى أشرنا إليها للتو ،

يجب تنمية جهاز للتنظيم الاجتماعي بحلول ، على ضوء دراسات جنائية واجتماعية جادة ، أن يتفادى اجتماع شروط الجنوح ، وكذلك جهاز للتحرك الاجتماعي الوقائي يتكفل بأن يعزل ويصفي — خارج المجال الجنائي الصرف ، نشاط بعض العوامل الإجرامية التي يمكن تمييز صفتها هذه . ان هذا التحرك الوقائي ينبع بالتأكيد من بعض الإدارات كالحخدمات الاجتماعية ، والسلطات الطبية والشرطة نفسها التي أشار ب . دى توليو إلى أهميتها الكاملة في هذا الشأن . (٢١)

وإذا أردنا مثالا لهذه الانطلاقة للسياسة الجنائية فلقد ذكرنا من بين مشاكل الساعة الساخنة مشكلة المخدرات ومشكلة العنف — وبالنسبة للأولى فإنه يحسب للدفاع الاجتماعي ، تحركه نحو تمييز أفضل من الأمس بين التاجر والمتعاطى . فبالنسبة للأخير يفضل نظام للوقاية والمساعدة (أو المعالجة) بدلا من نظام قمعى ، كما يرتب نظام مدرّوس لما ينص على تجريمه من الأفعال وما يخرج من دائرة التجريم تبعا لاستراتيجية متبايزة في مكافحة الجريمة . أما بالنسبة للعنف ، فقد كان مثارا لكتابات لها قدرها . وفي فرنسا سنة ١٩٧٦ شكلت لجنة هامة احتوى تقريرها على مالا يقل عن ١٠١ اقتراح (٢٢) . وقد أظهرت أعمالها أن الكفاح ضد العنف لا ينحصر ، كما تمنى جانب من الصحافة ، وبعض الساسة — في تأكيد الردع والسلطات التقديرية لجهات التحرى التابعة للشرطة . فالمشكلة (من ناحية السياسة الجنائية) تقتضى بحثا لأسباب العنف (داخل الأسرة والمدرسة والخدمة العسكرية ، في التدريب المهني ، في ظروف العمل ، السكن ، المواصلات ، وفي قضاء أوقات الفراغ أيضا) ، وفهما أفضل للدوافع المولدة للعنف ، وتمييزا أفضل لمن يمارسونه . كما يقتضى أن يفهم أيضا أنه خارج المظاهر الفردية أو الجماعية و « الارهاب » التي تصدر أخبار الصحف ذات المصادر الكبرى ، يشمل العنف تعبيرات تلفت النظر على النحو المتقدم ، ولكنها هامة من الناحية الاجتماعية . وسوف يتم أيضا البحث في تأثير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي نظام الانتاج ، وفي الضغوط الادارية ، وتكيف الفرد . وهكذا أمكن التحدث عن « عنف مؤسسى » بغض النظر عن العنف الذى تنهجه الدول تجاه الشعوب أو الاقليات الضعيفة .

هذا ويلزم في تناول المشكلة نظرة إجمالية شاملة ، غير أن ذلك يعرضها لإعادة تقييم كثير من المعطيات المسلم بها .

ورجل القانون كما هو الشأن في السياسة يرفض ذلك ، أو هو يلوذ فراراً إلى المجال الضيق للفحص « العلمي » . ويتمنى الدفاع الاجتماعي لو أن صانعي القرار أو الباحثين الذين جهزوا لهم السبيل — كان لديهم وضوح وشجاعة كافيان لكي يخطوا نحو هذا الإدراك متعدد الأشكال للحقيقة . عندئذ فقط سيكون ممكناً أن يحل محل المشروعات المتفرقة وغير المنظمة نظام معقول ومتعل ومتناسق .

(هـ)

إن السياسة الجنائية التي يدعو لها الدفاع الاجتماعي لا يمكن إدراكها إلا بالحفاظ مسبقاً على القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية لحضارتنا . فلنذكر ماسبق أن قيل عن الفكرة الفردية للمسئولية واستعمالها في معالجة الجاني ، وفي إعادة صياغة نظام الجزاءات ودور ومهام وخطود العقوبة . وسوف نفهم أن الدفاع الاجتماعي يستند على هذه القيم الأساسية بل أن هدفه هو ضمانها وتمييزها .

وتعتبر هذه القيم في نظر الدفاع الاجتماعي مشتركة بالنسبة للإنسانية كلها ، إذ أن حركة الدفاع الاجتماعي ذات نزعة عالمية في جوهرها وتوجهها . وأى نزعة وطنية ضيقة تعتبر غريبة عنها . والظاهرة الإجرامية هي أيضاً ظاهرة إنسانية يجب أن تتم دراستها أولاً بالعلوم الإنسانية التي لا تعرف حدوداً . ويجب أن يبحث العلاج في تعاون دولي أمين وواثق ، فإن فحص تجارب البلاد الأخرى ومحايلتها بعضها ببعض خارج الأوضاع الفنية الخاصة بكل بلد وكل نظام — إنما هو أحد شروط الوصول إلى تحديد سياسة رشيدة لرد الفعل المضاد للجريمة .

هذه الفكرة التي تواجه القيم الإنسانية من حيث صفتها العالمية الدائمة تستحضر بطبيعة الحال معنى النزعة الإنسانية . ولقد أشرنا إلى العلاقات التاريخية والروحية التي كان يمكن استخلاصها فيما بين أفكار الدفاع الاجتماعي والتراث ذي النزعة الإنسانية . واننا نرى اليوم هذه الأفكار ذاتها للدفاع

الاجتماعى تأخذ نموا وترتبطا جديدا في عصره نسمع فيه نداء أوسع لنفس النزعة الانسانية . بل إن عصرنا قد يسمى استخدام هذا اللفظ « الانسانية » كما يسمى استخدام لفظ « دفاع اجتماعى » ولكنه في الحالتين كما سبق أن أشرنا بالنسبة للدفاع الاجتماعى ، فإن سوء استخدام هذه التعبيرات تعتبر مؤشرا لانحياز يكون من الظلم إنكاره أو تجاهله ، بل إنه مشجع في حد ذاته .

وعلى قدر ما يعمل الدفاع الاجتماعى ضد بعض التصورات الخيالية وما يحاوله من التخلص من بعض العادات الفكرية التى تحول دون رؤية الحقيقة الانسانية ، وعلى قدر ما يشكل جهدا واعيا لتخطي عبودية الصياغات الفنية ، فإنه لا يعلم أن يكون ترجمة لتطلعات النزعة الإنسانية التقليدية ولكنه فى آخر صورة له ، يتضح أنه يترجم بصفة خاصة هذه النزعة الإنسانية الحديثة التى يستخلصها الفكر المعاصر من خلال فوضى النظم والأحداث . وأمام عالم عبثى ظاهريا ، فإن الانسان الحديث يشعر بتمرد ، ولكن تمرده يقوده إلى إدراك جديد لقيمه كإنسان ، وعلى أساس من معنى شقاء وعظمة الوضع الإنسانى فإنه سيحاول بناء نظام فكر وعمل يبرر وجوده على هذه الأرض ، وعلى ذلك فإن إضفاء الصبغة الاجتماعية التى كنا نتحدث عنها لن تتضمن اضطهادا أو تهديدا للفرد . ولا يمكننا هنا أن نتوقف طويلا عند هذا التيار الفكرى الذى يفوق بكثير مجال القانون والسياسة الجنائية ، والذى له اليوم مظاهره الفلسفية والأدبية المعروفة . كما أنه تجدر الإشارة إلى مدى ارتباط الدفاع الاجتماعى الجديد بهذا التيار الفكرى ، وكيف يستند إليه — ولو جزئيا فى تحقيق ديناميته .

غير أنه لن يكون سليما أن نرجع الدفاع الاجتماعى ببساطة إلى هذه الحركة من التمرد الحديث أو إلى نوع من الوجودية . ذلك يعتبر نسيانا لواقع أنه فى القيم الأخلاقية وفى التقاليد الفكرية التى تلهم الحركة الحديثة للدفاع الاجتماعى نلتقى بتيارين يتضافران هذه المرة ، بينما أنه تمت مرارا محاولات تحكمية للفرقة بينهما فالدفاع الاجتماعى الجديد يعيل ، كما سبق أن رأينا — إلى تأكيد وضمان حقوق الإنسان ، بالمعنى الذى قصده الثورة الفرنسية ، إذ أن الدفاع الاجتماعى يهتم اهتماما مستمرا بضمان النمو الحر للفرد . فهو يكون تعبرا جديدا

عن حقوق هذا الفرد في مواجهة المجتمع: وفي هذا الاتجاه كان تأكيده لحق الفرد في التأهيل الاجتماعي ، كما تؤكد في عهود شتى أن له الحق في الحرية وفي الأمان وفي الملكية وفي العمل . على أنه يادرأك الدفاع الاجتماعي لحقائق ومتطلبات الحياة في المجتمع ، يعتبر الدفاع الاجتماعي هذا الفرد كعنصر من المجموعة الاجتماعية التي يمارس داخلها نشاطه كرجل حر .

وفي نفس الوقت ، يرتبط الدفاع الاجتماعي الجديد بصفة مباشرة — بالتيار الفكري للتقاليد المسيحية . ولقد رأينا أنه منذ البداية كان له (« الجديد » أم القديم) أن يدعى الاستناد على بعض رهبان للكنيسة ، وأن الأفكار الأولى للدفاع الاجتماعي قد أدخلت على نظام قمعي كان يستهدف أن يصل بشدة إلى التكفير عن الذنوب استخداما للفكرة المسيحية عن البر والرحمة . ولسنا في حاجة للرجوع إلى ماسبق أن قلناه عن المفهوم الكنسي « للعقوبة الدوائية » . ومن ناحية أخرى فقد كان للتقليد المسيحي في المجال الذي هو اليوم مجال الدفاع الاجتماعي — تحرك آخر . فقد أدخل ونمي فكرة الافتناء وشراء الخطأ المرتكب وفكرة الجهد الشخصي الذي يبذله المخطيء نحو هذا الخطأ بالسعي لأن يصبح أفضل مما كان . إن هذه الفكرة عن الجهد الشخصي والوعي بالخسارة التي تسببت — ليس فقط تبعاً لنتائجها بل في مداها الاخلاقي — هو مايحاول الدفاع الاجتماعي الحفاظ عليه بحزم دون ارتباط وثيق ، كما رأينا بفكرتي الخطيئة والنعم .

والتقاء هذين التيارين ليس في الواقع طارئا ولا مفاجئا ، ولكنه كثيرا مالا يلحظ ، أو هو ينكر أو يتجاهل . ومع ذلك لا يمكن في مفهومنا — أن ندرك جيدا أبعاد فكرة الدفاع الاجتماعي بل مضمونها المؤثر إذا لم نستحضر هذه العناصر المختلفة التي يقرن بينها بطبيعة الحال . ومذهب الدفاع الاجتماعي سواء في متطلباته الإيجابية في السياسة الجنائية أو في الفلسفة العقابية التي يقوم عليها ، بقيم توافقا ، أو إذا شقنا — بمد جسرا بين تأكيد حقوق الإنسان بالمعنى القائم في ١٧٨٩ وبين التقليد المسيحي الذي تميزه منذ الأزل فكرة تحرير الإنسان . وإن مايمتاز به الدفاع الاجتماعي هو أنه يقوم بذلك بصورة صريحة رغم الاعتراضات التاريخية والمخطورات التي أثارها في هذا الصدد

المنازعات السياسية ويجب أن تكون لدينا الصراحة والشجاعة لإعلان هذا الانتفاء المزدوج ، دون سعى إلى إخفاء أحد الجناحين أو واحد أو آخر من هذين المصدرين الخصيين . وعلى أرض الحقيقة التاريخية فإن الموقف الواقعي للدفاع الاجتماعي يحتم ذلك . كما أنه على صعيد الأفكار والفلسفة العقابية والالتزام المذهبي فإن الأمانة تفرض هذا الموقف وإرادة الاقرار به واستخلاص كافة النتائج منه بما يعطى للسياسة الجنائية الانسانية للحماية الاجتماعية وجهها الحقيقي ومعناها الصحيح .

— ٣ —

الدفاع الاجتماعي والقانون الجنائي : ملاحظة عامة : تحدد المشكلات الحالية للقانون الجنائي الوضعي في رؤى السياسة الجنائية الحديثة . فحصى ثلاث نقاط خاصة :

أ — تحليل الدفاع الاجتماعي للمؤسسات الجنائية ، موقف القانونيين تجاه تعديل القانون ومراعاة التطور الضروري بمجهود تصف بالوضوح والصدق والفاعلية .

ب — اعداد تصور شامل يتجاوز نطاق الكلاسيكية والوضعية والمذاهب « الجاهزة » — الإطلاقة العقيمة .

ج — موقع هذا التصور في الفقه الجنائي المعاصر : التقريب بين نظم القانون الجنائي الكبرى على صعيد السياسة الجنائية .

ان جهود التجديد التي سبق أن أشير اليها بخاصة إزاء مشكلة المسؤولية ونظام الجزاءات يمكن محاولة ممارستها في مجالات أخرى تتعلق بوجه أدق بالقانون الجنائي . ولا يمكننا تمحيص مايمكن بذله من هذه الجهود هنا بصورة شاملة ، اذ أن هدفنا ليس في عرض ماهو — أو مايجب أن يكون عليه — النظام الكامل للقانون الجنائي للدفاع الاجتماعي « ولنا أن نشير فحسب إلى أنه بقدر مايفترض حركة الدفاع الاجتماعي تناولاً مجدداً للمشاكل القديمة والحالية ، فإنها تعد بالضرورة مواقف جديدة ، ليس فقط في السياسة الجنائية ، بل كذلك في القانون الجنائي الوضعي .

وفي الواقع ، يود بعض من يشاركون في الاتجاهات العامة للدفاع الاجتماعي أن نحد حركته في نطاق عدد من مشكلات القانون الجنائي ، دون أن يتوجب عليه الانشغال مثلا بالجرائم الاقتصادية أو مخالفات المرور ، أو المشروعات الاجرامية العنيفة ، اذ يكفي هنا الرجوع إلى ترسانة العقاب القديمة . هذا وما له دلالة أن الملتقى الأوروبي الأول للدفاع الاجتماعي الذي نظم في روما في أكتوبر ١٩٧٧ — قد تناول على وجه التحديد « الاجرام في مجال الأعمال » كما تناول الملتقى الأول الإيطالي — الفرنسي — الأسباني للدفاع الاجتماعي الذي عقد في تريستا في أكتوبر ١٩٧٨ موضوع « الدفاع الاجتماعي وإصلاح القانون الجنائي » . فاذا ماقرر هذا وترتبا عليه وعلى ملاحظتنا السابقة ، يبدو من الضروري أن يفحص باختصار ، من ناحية ، المدى الحقيقي الذي يذهب اليه الدفاع الاجتماعي في تحليله للمؤسسات الجنائية ، ومن ناحية أخرى — إلى أي حد يمكن أن يصل هذا التحليل إلى تصور شامل يرضى رجال القانون ، وأخيرا — أي موضع يمكن أن يأخذه هذا التصور في الفقه الجنائي اليوم .

أ (الدفاع الاجتماعي ، كما سبق أن قلنا ، يريد تناول المشكلة الجنائية بنظرة جديدة . على أن هناك طريقتين للتصرف إزاء التطور التشريعي . فالأولى وهي الأكثر اعتيادا لدى رجل القانون ، تقتضي النظر لأي تجديد كشيء شاذ ومشكوك فيه من حيث كونه تهديدا للنظام القائم الذي لا يحتاج لتبرير أكثر من مجرد وجوده ، كما أنه يكفى بذاته ، أما الثانية فتقتضي البحث عن الأسباب العميقة للتعديل المطلوب (من الطراز الاجتماعي عادة) حتى يمكن إدماجه في النظام — في منظوره التطوري . وقد كان كرازا يميل إلى منطق الموقف الأول عندما اعترض باسم الشرعية والعقاب الرادع على قبول الإدانة المشروطة (نظام وقف التنفيذ) . وكان إميل جارسون في نفس الوضع عندما اعترض في سنة ١٩١٢ على إدخال نظام « الحرية المراقبة » المستوردة من النظام الانجلو ساكسوني ، التي كان يمكن أن تغني عنها اجراءات التكليف (placement) التي هيأتها الممارسة . غير أنه لم يكن أي منهما على صواب من وجهة نظر السياسة الجنائية . فالدفاع الاجتماعي يدعو لقياس القيمة الخاصة ، وقوة الانتشار والمدى الفني لمثل نظامي وقف التنفيذ ، والحرية

المراقبة (أو الوضع تحت الاختبار (probarion) . وفي مواجهة المستحدثات المماثلة فإنه يعلمنا تلك القابلية الذهنية التي أوصى بها أندريه جيد عندما قال إننا يجب أن نكون في حالة استعداد للقاء كل فكرة جديدة .

إنه ليكفى التفكير في التحولات التي تتم لإدراك أن هذه الحركة تترجم أحيانا ، ولو بصورة ناقصة أو غير ماهرة ، تطورا داخليا عميقا . فإن التفريد وأخذ شخصية الجانغ في الاختيار ، ثم دراستها ، وتعديلات الاجراءات التي كثيرا ما نحاول الحد من مداها ، وظواهر مثل الحرص المتضائل لدى القاضي على التفرقة بين القصد والباعث ، والتعاون الجديد مع الطبيب الخبير أو جهات الخدمة الاجتماعية ليست مجرد حوادث عارضة أو انحرافات . إن جميع هذه الجوانب الجديدة للقانون الجنائي تثبت الإعداد البطيء لذلك التحرك الاجتماعي الذي تسعى إلى أن تأخذ وضعها من خلاله السياسة الجنائية الجديدة . كما أنه يجب أن تفهم وتقدر هذه الحركة بدقة تبعا لغايتها ذاتها ، فذلك ماتهف اليه حركة الدفاع الاجتماعي . ولقد أكد السيد بيناتل والسيد فسالي بوجه خاص على أهمية هذا الجانب للمذهب الجديد . فقد كتب السيد بيناتل « إن مذاهب الدفاع الاجتماعي الجديد كان عليها أن تأخذ علما بالتطوير الذي حدث ، وتنشط ازدهاره ، وأن تنسق منظوراته . وإن نتيجتها الجوهرية هي أنها عجلت إدراك القانونيين للتطور الذي تحقق على نطاق واسع في الواقع » (٢٣) وأن في هذا بلاشك أحد أوجه التقدم المثمر لحركة السياسة الجنائية الجديدة .

ولنلاحظ مع ذلك فورا أن الأمر يتعلق ببادزة مميزة لواقعية الدفاع الاجتماعي ولرد فعله الفطري ضد الأفكار الخرافية للنظام التقليدي . فإنه بعد أسطورة الرجل العاقل وسيد نفسه ، أو أسطورة العقوبة الواقية فقط للأخلاق العامة ، ولنظام قانوني هو نفسه « أسطوري » ، فإن الدفاع الاجتماعي يستبعد هنا « العرض الأسطوري المهين » الذي ندد به دي جريف مشيرا إلى الموقف التقليدي بشأن سياسة القمع لإزاء الجانح ، وفي الواقع فإن انطلاقة الدفاع الاجتماعي وحدها ، والتي انتقلت هنا من مجال السياسة الجنائية إلى مجال تحليل المؤسسات القانونية ، هي التي تسمح بالتجديدات الضرورية في شأن ذلك الجانغ السيكوباتي الذي استفد التعريف به جهد بعض علماء الاجرام ،

أو في شأن مشاكل العود الذى يعتبر التحليل الكلاسيكى الجديد في شأنه غير كاف بطريقة واضحة . وإذن فالقانون الجنائى بدلا من أن يكون كمرغبة كمرارا، تعبيراً عن قانون أخلاقى مزعوم له وجود عام مسبق ، يمكن أن يصبح على حد قول بيزايا « أداة للتقدم الاجتماعى ، وبوجه خاص قوة معنوية وتربوية عظيمة » (٢٤) .

وهكذا ، يقترح الدفاع الاجتماعى على رجال القانون أنفسهم بذل جهد في سبيل الوضوح والصدق والفاعلية فهو يسعى لكى يتبين ، خارج نطاق الصيغ ، مبرر وجود المؤسسات والنظم ويتساءل عن القيمة ، الدائمة أو الحالية ، لهذا المبرر الذى يمكن أن يكون قد فقد معناه تماما . كما يتساءل عن سوء استخدام وتشوهات النظم الضرورية — أو التى لا يمكن تفاديها (كالحبس . قصير المدة) . وهو متنبه لهرم هذه النظم . ويبقى الفحص الحر للنظم موقفا دائما يودى إلى التساؤل أيضا عن شرعية وفاعلية التجديدات . فهذه التجديدات ليست مبررة في حد ذاتها أكثر من سابقتها ، ولا يمكن إدراك الدفاع الاجتماعى بدون موقف ذهنى نقدى في حالة دائمة من اليقظة .

(ب) وينتهى الدفاع الاجتماعى في هذا إلى مفهوم شامل صيغ على صعيد السياسة الجنائية ويحدد مكانه في الفقه الجنائى ذاته ، ولقد أوضح بعض الجنائيين الذين يتركون التطور الحديث مثل البرفسور برستان ، كيف ينتهى الدفاع الاجتماعى الجديد ، بافتراقه عن الوضعية والقانون الكلاسيكى ، إلى بناء نظام عام للقانون الجنائى أصيل وموافق للعصر (٢٥) .

فعلى عكس الوضعية ، يقدم الدفاع الاجتماعى الجديد للانسان ككائن حي له معنوياته — المكان الأول ، من حيث أن نظامه لا « يطبق عليه » بل إنه قائم من أجله بشكل يحقق حمايته ونموه . غير أن هذا النظام بعيد كذلك عن نظام القانون الكلاسيكى الذى ظل يعبر عن مجتمع ينكر حقوق المرأة والطفل والعامل ووصلت فيه الفكرة المطلقة عن الملكية إلى حد الاستعباد . فالدفاع الاجتماعى يقوم من أجل مجتمع يسمح بتحرير المرأة ويؤكد حماية الطفولة وقيم نظاما للتأمين الاجتماعى ، ويحدد من تجاوزات الملكية الفردية ، ويحل مكان

مفهوم الفردية التحررية (Liberal) مفهومًا للنزعة الشخصية يتكامل فيها الإنسان ، والرق بالشخص نفسه — كعنصر أساسي للمذهب — في المجموعة التي يكون بوضعه الطبيعي جزءًا منها . وعلى هذا الأساس من الفلسفة الاجتماعية المتبصرة بأحوال العالم الحديث وتقليباته — يتعدى المذهب البحث التجريبي البسيط عن « السعادة من أجل أكبر عدد ممكن » لبتام ، أو التوازن الحذر لتحررى القرن الماضى ، ولكنه يتعدى أيضا النظام الموجه الذى يصطنع صفة الآبوة من جانب « دولة الرعاية الاجتماعية » للرجوع إلى مايمكن تسميته النزعة الوقائية الإنسانية . ومن هنا يكون المذهب تحررا للعقول المغلقة في مذاهب مغلدة مسبقا ، أو التي تحرم على نفسها أى استقصاءات ملموسة ، ونفس السبب ، فإن الكتاب الذين يؤيدون هذه الوجهة لا يترددون في القول بأن الدفاع الاجتماعى الجديد يحمر نظرية القانون الجنائى من تجاوزات الإطلاعية الألمانية ومن هذه الرياضية الكلاسيكية الجديدة والمتنطقية ، لينح لها المعنى « اللاتينى » للانسان وللحقيقة الاجتماعية ، ويتيح لها إمكانية الاستكمال.

جـ) ويمكن إذن أن نعتبر — ولو كان في ذلك تناقض ظاهرى — أن الاتجاه إلى « نبذ الصفة القانونية » الذى يلقى أنصار التقليدية الجديدة — إنما كان في الحقيقة يتيح مجالا للقاء بين الدفاع الاجتماعى الجديد والفقه الجنائى المجلد . ومعلوم أن هذا التجديد للمذهب الكلاسيكى الجديد إنما هو معزوّ لوجود ونشاط الدفاع الاجتماعى . هنا وإن « النيو كلاسيكية الجديدة » تنفى كونها « ماضوية » ، إذ تضع نفسها في مواجهة مشاكل اليوم ، كما تقبل سياسة إعادة التأهيل الاجتماعى — على الأقل في مرحلة المعالجة التي تبغى لها أكبر فاعلية . ممكنة ، كما تتمسك بشدة بفكرة « القانون النازع إلى الكمال » . ولكنها مستعدة في نفس الوقت وانطلاقا من ذلك للتحرر من ثقل المجدلات البالية ، ومن تجنب تلك التي تدور من أجل إرضاء بعض « المتفقيهن » . كما أنها لا تقبل ، بأكثر من الدفاع الاجتماعى — استبداد النزعة الإطلاعية .

ويشارك كثير من الجنائين بأوروبا الغربية في هذه الوجهة . فهم يعارضون بهذا المذهب الايطالى — الالماني ، وبلاشك أيضا مذاهب أيوريه — أمريكية

(أى — من أمريكا اللاتينية) . ويرفض هؤلاء المؤلفون الانغلاق داخل معادلة الجريمة = العقوبة . ويحاولون إعادة إقامة مفهوم انساني للمسئولية لمنح الدعوى الجنائية ، بعد إعادة تمحيص أوضاعها ، معناها الحقيقي . وهنا في الواقع يكمن المذهب الأساسي للدفاع الاجتماعي على قدر ما يتجه لترقية قانون جنائي للوقاية . وهو يلي باستطراداته اللاحقة الغزيرة احتياجات النظرية الحديثة . والدفاع الاجتماعي الجديد عنى : عى بأنه قد مد — عن طريق مواقفه الأساسية — جسرا بين الماضي والمستقبل ويسر تجمعات جديدة .

وينبى على أى حال مد جسور أخرى على مستوى السياسة الجنائية — فإن الاختلافات التى كانت تبدو بالأمس جسيمة بين بعض النظم القانونية الكبيرة تتلاشى ، وتظهر إمكانيات جديدة للتعاون على مستوى السياسة الجنائية المقارنة المستتيرة . إن الوعي بالضرورات الحديثة وبتطور المؤسسات الجنائية يقرب هكنا بين جزء كبير من الجنائين وعلماء الإجرام فى البلاد الانجلوسكسونية ، وبين هذا المذهب الأوروبي — الرومانى الذى كانوا يشعرون فى أول الأمر أنهم يعيدون عنه . كذلك تتأثر بلاد الشريعة الاسلامية وبعض بلاد الشرق الأقصى بهذه النزعة الانسانية فى القانون الجنائى ؛ وهكنا أيضا فى بلاد أوروبا الشرقية تعترف الجمهوريات الشعبية بصورة واضحة بضرورة تطبيق سياسة خاصة بالوقاية وإعادة المواءمة الاجتماعية للجائين . ألا يجدر فى النهاية — وبعد تجاوز الاختلاف العقائدى — الإشادة بالعالمية المتزايدة لمذاهب الدفاع الاجتماعي ؟

— ٤ —

نحو سياسة جنائية جديدة : تطور حركة الدفاع الاجتماعي بعد مؤتمرى ١٩٧١ و ١٩٧٦ ، وما يتبعه فى شأن وضع العناصر الأساسية لتلك السياسة ، واستخلاص آفاتها .

مما سبق شرحه ، يبدو منذ سنوات ١٩٧٠ أن ثمة تجديداً يظهر فى مذاهب الدفاع الاجتماعي . ولا يتعلق الأمر بقطع الصلة مع الماضي ولا حتى الماضي القريب ، ولا بالتخلي عن المواقف الجوهرية للحركة ولكنه يتعلق بتفكير ناشئ

من اعتراضات بناءه . وفي نفس الوقت من عودة إلى المصادر وإلى نظرة مستقبلية للسياسة الجنائية الحديثة . وهذه ، بعد كل المناقشات التي تمت في الستينات والسبعينات تجددت نفسها في مفترق طرق . فلقد ترددت هذه السياسة دائما بين طريقين متباعدين : القمع والوقاية ، وبدت وهمية كافة محاولات الدمج والتوفيق والمصالحة بينها . ولقد أبدى « علم الإجرام الجديد » بأشكال مختلفة ، أن هناك طريقا ثالثا — يمثل حقيقة سلبية ، ويتمثل في « عدم التدخل » . ولكن بالإضافة إلى عدم تدخل تام ، تكمن مجرد وجهة نظر هي إعادة تقييم للنظم القائمة لرد الفعل الاجتماعي ، خارج إغراء البراجماتية الجديدة التي تركز فقط على فاعلية سريعة ، تشير إلى ضرورة سياسة جنائية جديدة — يمكن أن يساهم الدفاع الاجتماعي في تحديد عناصرها الأساسية وإبراز آفاقها .

وهذه العناصر الأساسية يقدمها علم الإجرام الحديث (مذهب التأثير المتبادل ، علم الإجرام الاصولي ، ومذهب عدم التدخل) ، كما يقدمها هذا النقد الثاني الذي خطت به إليه مؤتمرات الدفاع الاجتماعي بباريس (١٩٧١) وكراكاس (١٩٧٦) ومؤتمرات علم الإجرام ببلجراد (١٩٧٣) ولشبونة (١٩٧٨) وملتقيات الدفاع الاجتماعي بأمريكا اللاتينية — المنعقدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ .

وهكذا أبرزت الصفة الاجتماعية — السياسية للإجرام ، وفكرة « العنف المؤسسي » ودور المجتمع التكنولوجي (للانتاج والاستهلاك) في خلق وفضح الانحراف ، واستبعاد — أو على الأقل تخفي — القالب الشامل القديم للجناح وللخطورة الاجرامية ، وضرورة إبراز موقع مرتكب الفعل في وسطه السياسي الاقتصادي ومواجهة « الظاهرة الاجرامية » كنتيجة لأفعال وردود أفعال ، وأخيرا ضرورة مراعاة سبل إعداد تدابير وأنواع رد الفعل الاجتماعي .

إن طرق رد الفعل هذه إنما هي بلورها محل لتدبير (أو تقييم) جديد : فإن التفريد الذي أعيد التفكير فيه باعتباره مراعاة للشخصية (٢٦) ، والمعالجة ، والعقوبة أو بصورة أدق العقوبات ، كل هذه منظورا إليها في حقيقتها الفعلية

وأثرها الانساني ، والبحث عن طرق مختلفة لتحرك المضاد للجنوح — تلك هي بعض الأهداف الموعودة للبحث في السياسة الجنائية .

وفوق ذلك يجب التأكيد — أكثر من أى وقت مضى — على الصفة الاجتماعية للانطلاقة الجديدة — فهي تقوم على اعتبار الجنوح مشكلة اجتماعية ، وعلى ضرورة أخذ الوسط المحيط بمرتكبها — في الاعتبار ، حتى يمكن تقييم الفعل الاجرامى بحيث يصبح « المجتمع بتكوينه الخاص » هو مركز التحليل أكثر من « مرتكب الجناح » . هذا البعد الاجتماعى ، أو « البعد التفاعلى بين الاشخاص فى العلاقات الاجتماعية » — على حد تعبير — البروفيسور بريستين (Beristain) — هو الذى يجب أن يكون أساس انشاءات السياسة الجنائية الجديدة (٢٧) .

ولكن ماهى هذه الإنشاءات ، وأى آفاق تلك التى تفتح لتحرك السياسة الجنائية ؟ يمكن أن نشير باختصار . دون إعادة ماسبق عرضه — إلى :

١ — جهد جديد يتقدم بانتظام — فى اتجاه استبعاد الصفة الجنائية بدلا من التجارب المتفرقة التى تقوم تحت ضغط حركات الرأى العام أو المبادرات غير المنضبطة : ولندكر بوجه خاص الإجراءات التى تتخذها بعض البلدان لنزع الصفة الجنائية عن المخالفات (التى تعامل بعد ذلك على المستوى الإدارى) أو لمنح صفة اجتماعية لبعض المتابعات التى كانت لها بالأمس صفة قمعية ، ولنفكر فى « الحق فى الاختلاف عن الغير » وفى تقدير حتمى للتسامح فى مادة الانحراف وباختصار ضرورة عدم الخلط بين السياسة الجنائية وقانون العقوبات الجزائى (الذى يحدده الجزاءات) .

٢ — وعلى العكس ، جهد — لا يقل عن الأول فى انتظامه وتواصله — فى اتجاه التجريم — أى لتوسيع رد الفعل المضاد للإجرام ليشمل ضروبا من السلوك (أو أكثر من ذلك أنشطة) تركت حتى الوقت الحاضر خارج النطاق الجنائى ولكن ينبغى إدخالها طبقا لمبدأ « الاستراتيجية المتאיزة » الذى تحدثنا عنه أكثر من مرة : كالصور المتنوعة للجريمة الاقتصادية (ويدخل فيها مايسمى بإجرام ذوى الياقات البيضاء) ، الغش الضريبى ، حماية البيئة ، الأمن فى

العمل ، وكل النطاق الواسع للأعمال الآتية أو المخالفات التي يثيرها أو يساعد عليها النمو الرهيب للتكنولوجيا الحديثة : فإن الحقل واسع في مستقبل السياسة الجنائية

٣ — وفي هذا المنظور المزدوج ، ينبغي أن نتناول مرة أخرى بعض المشاكل ، كالعنف والمخدرات ، ابتداء من البحث التجريبي (القائم على الخبرة) وعلم الاجتماع التجريبي . إن هذا البحث في السياسة الجنائية سوف يظهر بوضوح مظاهر العنف المؤسسي ، والعنف الذي تمارسه الدولة والعنف فيما بين الدول (٢٩) ، كما سيعيد تناول المشكلة الكبيرة التي يطرحها وجود وحماية (حماية حقيقية) وإدراج الضحية (المجنى عليه) في نظام مدروس للسياسة الجنائية مقابل للقمع التقليدي ، بل ولد « علم الضحايا » (Victimologie) بصورته التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهنا أيضا تفتتح آفاق واسعة للبحث في السياسة الجنائية (١٤٣) .

٤ — ان هذه السياسة الاجرامية الجديدة سياسة منع وقائي وكفالة لمن يقعون في مشاكل صعبة — وذلك بدءاً — قبل أى شيء — ليس فقط من الشخصية الاجرامية أو الوسط المولد للجريمة ، مواجهين في حد ذاتهما — بصورة مجردة ، ولكن من المواقف الاجرامية التي تواجه في الواقع الملموس ، وعلى نحو ماتم في شأن الأحداث ، فان الاهتمام ينتقل من الاشخاص الخطرين (ذلك الشبح الذي أطلقه علم الاجرام الأول) — إلى الأشخاص الذين هم في خطر كما ينتقل من القمع أو الوقاية القديمة إلى مساعدة تمكن الشخص الواقع في المشكلة من أن يفهم نفسه ويتولى مسئوليته في مناخ من « التعايش » المتاح ولا ينبغي التورط هنا في المبالغات أو في فخ « الضبط الاجتماعي » أو فخ « اشراف السلطة » وهو ماينتقله ويستكره أيضا — « علم الإجرام الانتقادي » (critique) . ولكن ينبغي تحقيق الاحترام الحقيقي — وليس فقط الاحترام الرسمي والشكلي — لحقوق الانسان أى للحقوق الملموسة لشخصيته بمعنى يقترب من معنى الحقوق في القانون المدني .

ان السياسة الجنائية الحديثة سوف تكون إذن سياسة اجتماعية تنظم عدالة اجتماعية حقيقية . فالأمر هنا يتعلق بمشروع يتم اختياره بجلاء ومتابعته بمنهجية

تتفق وغاياته الطبيعية . ولا يكفي أن يشار في امتنان إلى المظاهر المتفرقة لهذه النزعة ، ولكن يجب تنسيقها وتنظيمها منهجيا . فيجب تجاوز — أو عند اللزوم مناقضة — متطلبات المجتمع التكنولوجي — الصناعي الذي يتجه فقط للإنتاج والاستهلاك ، وينتهي في أغلب الأحيان إلى ألا يكون أكثر من مجتمع الطمع والتواؤم ، ليسمح للأطراف المتنازعة أن تتجاوز مشاكلها وتجد قيما مشتركة تلتحق بها . وعلى ذلك فإن لنا أن نأمل الوصول إلى توالف اجتماعي (Sociabilité) يفترض ليس تكيف الشخص مع الظروف الاجتماعية بقدر ما يتطلب تحرر الإنسان المكبل باغلال المدنية التكنولوجية . وفي هذا لا نهمل حماية الأشخاص ضد الاعتداءات الإجرامية الخطيرة ، ولكنها ستكف عن أن تكون الشاغل الأساسي لمن يقررون السياسة الجنائية . كما ستكف عن أن تكون حجة متداولة تمس المتابعة المقنعة لنظام أساسه القمع والقهر . ويؤكد الدفاع الاجتماعي بمنازحته البناءة لهذه الاتجاهات هنا — مهمته الإنسانية .

الفصل الثامن

رد على بعض الاعتراضات

خلال تتبعنا — على التوالى — لتكوين وتطوير وانتشار نظريات الدفاع الاجتماعى ، ثم تحديد جانبا السلبى أو الانتقادى ، وذلك قبل استخلاص العناصر الايجابية والبناءة لها ، فلقد سبق أن وجدنا الفرصة لعرض — أو نرفض — أهم الاعتراضات الموجهة لهذه الحركة . وقد يكون من غير المجدى الرجوع إليها لولا أن مؤيدى الدفاع الاجتماعى وكل من تساءل بنية سليمة عن المدى الدقيق للنظرية الجديدة . قد أخوا علينا فى استجلاء هذه الاعتراضات — هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه وجهت مؤخرا سلسلة من الهجمات ضد حركة الدفاع الاجتماعى .

وباتخاذ موقف علمى بحت ، فإننا نبغى أولا إزالة الالتباسات التى ينتج عنها أغلب هذه الانتقادات ، ثم التذكير باختصار بالخلل فى أسسها ، ثم فائدة نظرية الدفاع الاجتماعى وما يمكن أن نسميه ضرورة هذه النظرية ، وفى النهاية دراسة مجموعتين من الاعتراضات الخاصة التى واجهت مؤخرا الدفاع الاجتماعى .

— ١ —

مصادر متنوعة ومتاقضة للانتقادات المتباد توجيها للدفاع الاجتماعى ، الالتباسات التى تتبعها ، الدفاع الاجتماعى « والنظرية المسيحية »؛ الدفاع الاجتماعى وادخال الصفة الاجتماعية على القانون الجنائى .

ان الانتقادات الموجهة ضد الدفاع الاجتماعى تنبع من مصدرين هامين ومتناقضين :

فأول أعدائه هم مؤيدو التقليدية الجديدة الذين يريدون التمسك بالعقوبة التعزيرية ، واعتبار الجريمة كيانا قانونيا ، وذلك بالحد من دور القاضي في التطبيق الحسنى للقانون . وبعض من هؤلاء يصبغون هذا الموقف الأساسي بحجج مأخوذة من اعتبارات تتصل بميتافيزيقية قانونية ، أو من التجاء غير قائم على أساس سليم — إلى التراث المسيحي . وهناك آخرون يدون بعيدين عن هذه الطريقة من التناول يعتقدون أنهم بمعارضتهم للدفاع الاجتماعي إنما يحافظون على أولوية الإطلاقة في القانون . والمتطرفون في هذه الاتجاهات المختلفة يزعمون أنهم يجدون في الدفاع الاجتماعي تعبيرا عن سياسة للهدم أو حسب تعبیر بعض الخصوم القريين للنظريات الجديدة ، فإنهم يجدون فيه « شيوعية » مستترة بدرجة أو بأخرى .

وبشكل عكسي فإن معارضة ذات أساس مختلف تماما ولكنها تلتقى — بشكل لافت للنظر — مع الاعتراض السابق ، صدرت في لحظة معينة عن جزء من عقيدة بلاد شرق أوروبا . وهي تدعى أن الدفاع الاجتماعي المستوحى من دعاية اعترافية حث عليها الفاتيكان ، يرمى إلى فرض نظام الرأسمالية الأمريكية التي يعتبر الحكم بعقوبة غير محددة المدة نموذجا لها . على أن هذه الطريقة في التفكير التي أكدت في المعهد الستاليني قد روجعت بعد ذلك ولا ينبغي الإشارة إليها إلا على سبيل التاريخ .

هذه الاتجاهات المترددة والمتناقضة تأتي من نوعين أساسيين من الخلط يقوم بها أولئك الذين يدرسون نظريات الدفاع الاجتماعي بشكل سطحي .

النوع الأول : عبارة عن خلط بين السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي ونظريات المدسة الوضعية ، ذلك أن بعض الجنائيين قد تكونت معلوماتهم في المعهد الذي كانت قائمة فيه المعركة التي فجرها ليروزو وقرى ، والمدارس المتوسطة نفسها علمتهم ألا ينظروا إلى أي شيء خارج هذه المعارضة

الأساسية . وبقدر ما أنه لا يمكن إرجاع الدفاع الاجتماعي الحديث إلى الانتقادية التصالحية (*eclectisme transactionnel*) فإنه قد بدا لهم كبحث أو على العكس تماما كتجديد شامل للفلسفة الوضعية : هناك لحظة يصبح فيها الجنائيون حتى أكثرهم علما — غير قادرين على تقبل مفاهيم جديدة وحيث يبدو لهم مبعثا للاطمئنان الركون إلى الأصول القديمة . وهناك روتين معين لما يمكننا أن نسميه « العلم الرسمي » — يعمل في نفس الاتجاه ، فنجد في هذا المقام عقليات أصغر سنا ولكنها مكونة تكوينا قانونيا صرفا ، فيثيرها بالطبع وجود تيار يفسح مكانا كبيرا للمعارف يجهلون بها . وهم يشعرون بشكل غامض بعدم كفاية التقنية القانونية وحدها في مواجهة المشكلات الانسانية والاجتماعية ، ولذا يتداركون الأمر باعلانهم أن هذه التقنية تقوم على فلسفة وأخلاق دائمة تهددها المسلمات الحتمية للمدرسة الأنثروبولوجية والاجتماعية . وبدافع من قلقهم لمنع إحياء التعاليم الوضعية فإنهم لا ينتبهون — أو بعضهم يبدو أن عدم الانتباه — إلى أن الدفاع الاجتماعي الجديد هو أيضا يقف مضادا لمبدأ نفس المسلمات ، وهذا الخلط غير المتعمد لدى البعض والمقصود بعناية لدى الآخرين — يصبح بذلك قاعدة لضروب من النقد لا جدوى منها .

والنوع الآخر للخلط: يأتي من تحليل سطحي مبسط أو مختلف الحركة الدفاع الاجتماعي . والمواقف التي اتخذت حول ١٩٥٠ من قبل متطرقى الدفاع الاجتماعي كانت تبرر ماثير من تحفظات . ولكننا قد حرصنا على عرض كيف وفيما يختلف الدفاع الاجتماعي الجديد ، عن هذه المواقف المتطرفة — وأنه قد يتفصل عنها بإصرار أحيانا . ومن غير المجدى أن نعيد هنا عرض ماسبق من ذلك ، لأننا نعلم الآن أن الدفاع الاجتماعي الجديد لا يستبعد قانون العقوبات ولا الشرعية ، وأنه لا يرمى إلى إلغاء المسؤولية ولا الجزاء الاخلاقي والاجتماعي وأنه لا ينبغي إطلاقا إنشاء نظام وقاية تحكمى — حيث يعتبر كل فرد من حيث الإذئاب كجناح « فاضل » ، ومن حيث العقوبة كغير مسئول . هذا وإن محاولة تأكيد عكس الواقع في هذا يعتبر مضادا للحقيقة وكل نقد يكتفى

بتكرار هذه التأكيدات المخترعة — بشكل ميكانيكى — لا يستحق أى اعتبار .
ولقد كان من المناسب التذكير بذلك بوضوح ، لأن سوء الفهم هنا يفذى من
قبل البعض .

وتبديد سوء التفاهم هذا يكفى لإبعاد بعض أوجه النقد العامة مباشرة . من
ذلك مايقوم به البعض من اعتبار الدفاع الاجتماعى معارضا للعقيدة المسيحية .
وقد نوهنا فيما سبق بأن حركة الدفاع الاجتماعى مدينة لثراث الكنيسة لقد
أعاد بيتول (Bettiol) بحماس يليق بقضية أفضل إثارة هذه المعركة القديمة وإن
كان يلونها حقيقة — بإقرار صريح بالصفة الأصلية للدفاع الاجتماعى
الجديد ، والتسليم بانتشار متنامى لهذه النظرية فى الأوساط الكاثوليكية
الاطيالية . ولقد بدا له الدفاع الاجتماعى ، حتى فى هذه الصورة ، « هجوما
أيدىولوجيا مرتبطا بتفسير اشتراكى للانسان وللواقع » . فحرية الاختيار هى
ذاتها الخرية ، ولا يمكن أن يتحول الأمر إلى التنقيب عن الأسباب المختلفة للفعل
الاجرامى . والقمع لا بد منه ، والعقوبة هى التعبير المؤكد للقاعدة القانونية .
ومن خلال هذا المفهوم حيث « التفكير المنطقى هو أداة المعرفة القانونية » فإن
العقوبة وتدابير الأمان لا يمكن أن يتعايشا إلا فى إطار خلط عقلى وتشريعى .
والتعزير التكفيرى ضرورة أساسية لهذه الإطلاقية التى تنادى بعدم اتساق
اعتبارات الضرورة الاجتماعية مع منهج الحكم القيمى للفعل ، الذى هو
« أساس تدخل السلطة لانزال العقاب » ذلك مما يؤدى الى استبعاد مفهوم
« الخطورة الاجرامية » ومفهوم « المعالجة فى سبيل إعادة التأهيل
الاجتماعى » .

ويمكننا الاجابة مباشرة على بيتول بأن استبعاد دراسة الإجرام لدى الجانغ
ودراسة سياسة الجريمة بإدخال العامل الاجتماعى ، يضعه فى تناقض مع البابا
يوحنا الثالث عشر الذى أشرنا آنفا إلى تصريحاته بهذا الشأن . والذى يعتبره
رئيس المدرسة الكلاسيكية الجديدة الايطالية نفسه أنه معبر ممتاز عن وجهة
النظر الكاثوليكية . ويمكننا توجيه نظره أيضا كما يقول نفولونى (Nuvolone)

الى أن الادعاء بأن العقيدة المسيحية تفرض التكفير عن الجريمة مع تجاهل استنفاد المجرم ، يؤدي في الحقيقة إلى تغليب المهد القديم على الأناجيل ، ونسيان أن مفهوم « العقاب العلاجي » لا ينبع من هيجل وماركس وإنما من رجال القانون الكنسي^(٢) . إن توافق الدفاع الاجتماعي والإنسانية المسيحية قد تأكد كثيرا مثلما تأكد التوافق بين بحث أسباب الجناح وبين فكرة المسؤولية^(٣) .

وبدون الانغماس أكثر من ذلك في هذا الخلاف فإننا نلاحظ أن الوضع الذي دافع عنه بيلاغه السيد بتبول نابع من تلك الافتراضات المسبقة التي قامت ضدها بالذات حركة الدفاع الاجتماعي ، والتي تؤدي الى تبسيط محل ومستغرب من قبل عالم جريمة من مستواه . إن نقده للوضعية هو في أغلب الأحيان حصيف ، ولكن أياما يقوله هذا المؤلف العالم فإنه لا يوجه إلى الدفاع الاجتماعي الجديد . ذلك أن الدفاع الاجتماعي الجديد له على أقل تقدير فضل إعادة الطابع الحقيقي لعدالة البشر وحدودها الضرورية فيما يجاوز النفعية التي كانت سمة للكلاسيكية الجديدة والمدارس الوسيطة . وفي نظام العدالة الذي يقوم على أساس الدفاع الاجتماعي فإن العقاب المعنوي المقبول والمفهوم في هذا النظام يأخذ معناه الحقيقي — ألا وهو إعداد « المذنب » ليستعيد مكانه كإنسان بين البشر . ولا يوجد هنا بالتأكيد شيء يمكن أن يكون مخالفا لتعاليم المسيح .

والدفاع الاجتماعي ليس اتجاها عقائديا . أنه لا يريد مبدئيا أن يرتبط بأي دين ولا أية عقيدة سياسية ، ولكنه نما بشكل طبيعي في جو روحي من البر والحنان الانساني والتفاؤل . وبهذا فلا يمتنع أن يكون الدفاع الاجتماعي متبنى من قبل البلاد الاسلامية الأكثر تطورا وأنه يضم مناصرين متحمسين في الشرق الأقصى ومتعاطفين جدداً في البلاد الاشتراكية ، ذلك أن هؤلاء إن كانوا حساسين لما يؤكده من الإنسانية الاشتراكية التي يتمتعون اليها ، فإن الروابط الإنجيلية للدفاع الاجتماعي في أصوله العميقة ليس من شأنها أن تقلقهم ماداموا لا يجهلون أن الفكر الاوروي قد تشكل تاريخيا في جانب كبير منه تحت تأثير التراث المسيحي . ومع ذلك فإن السياسة الجنائية الحديثة تعبر عن جانب من

جوانب إدخال الطابع الاجتماعى الى القانون المعاصر وخاصة القانون الجنائى^(١) . والاشتراكية لدى الدفاع الاجتماعى ليست اشتراكية سياسية وليست من باب أولى اشتراكية مناضلة وإنما هى جهد لإدماج الفرد فى مجتمع يكمله وينميه ، ويؤمن الدفاع عن الإنسان ولو كان جانحاً ، وذلك فيما يجاوز الفردية الليبرالية للقرن التاسع عشر ، و « دولة الرعاية الاجتماعية » الأمريكية للقرن العشرين . وقد أدركت العقليات الأكثر تفتحاً والأكثر كرمًا فى البلاد الاشتراكية ذلك بجلاء . فالدفاع الاجتماعى الجديد لا يصدم سوى الأيديولوجيات المغلقة فى إطلاقية تبسيطية ، والتي تتجه صراحة أو خفاء — لاستبعاد الإنسان . كما أن الدفاع الاجتماعى لايرمى — على نحو مايريد البعض الإيحاء بذلك إلى التوفيق بين الجميع . أنه يأمل فحسب أن يتجه القرن العشرون وهو مشرف على نهايته ، ومدرك لواجباته — إلى العمل بفاعلية على ترقى الإنسان ، ويزعم الدفاع الاجتماعى أن كل ذوى النيات الطيبة والارادة السليمة إذا ما زودوا بالحقائق فانهم لا يملكون إلا الإقرار بذلك .

وبعد توضيح هذه الملاحظات فإن المجال متاح لشرح اعتراضات أكثر جدية — لاتتجاهل مدى الدفاع الاجتماعى ، ولا وجهه الحقيقى .

— ٢ —

الاعتراضات الثلاثة الأساسية :

أ — هل يقلل الدفاع الاجتماعى عملية قمع الإجرام بتجاهله ضرورات المنع العام للجريمة ؟ تذكره بالمواقف الجوهرية للدفاع الاجتماعى الجديد إزاء العقوبة والتخويف و الجزاء ؛ العبرة والعدالة ؛ البحث فى الواقع عن حل سليم .

ب — الأخطار المزعومة لحركة « نبد الصبغة القانونية » ، مكانة القانون الجنائى من العلوم الانسانية وفى مواجهة علم الجريمة ، « نبد الصبغة القانونية » ، والسياسة الجنائية .

جـ — كيف أن الدفاع الاجتماعى لايجه نحو « قانون عقوبات للفاعل ، ولا إلى « تدخل تقديرى يقع على الشخص » ، الاعتراض المستقى من التراث الليبرالى ، الاتجاه الفردى والاتجاه الشخصى ؛ كيف أن الدفاع الاجتماعى الجديد إنما ينتج حماية حقيقية وغير خيالية للفرد ؛ تناقضات مهاجمى الدفاع الاجتماعى .

يمكننا الاكتفاء هنا بثلاث اعتراضات أساسية :

أ — الاول غالبا مايعبر عنه باعتباره تخوفا أكثر منه نقدا بمعنى الكلمة . فانه لشيء طيب بلاشك — كما يذهب القائلون بهذا الاعتراض — أن يقصد علاج المحكوم عليه وإعادة تطبيع الجانح اجتماعيا ، ولكن ألا توجد مجازفة هنا بإضعاف الردع وتجاهل ضرورات الوقاية العامة ؟

هنا يؤكد نقاد الدفاع الاجتماعى فكرة التعزير والمجازاة التى مهما قيل ومهما حدث تظل راسخة لدى الرأى العام وهذه الفكرة تتطلب أن يتبع ارتكاب الجريمة حكم ثم تنفيذ بالعقوبة التعزيرية . ومثل هذه العقوبة لها بذاتها وظيفة وقاية جماعية ، ليس فى مقدورنا تصفيتها دون التخلى عن احدى الضمانات الجوهرية للنظام الاجتماعى .

ولقد سبق أن أوضحنا مفهوم الوقاية العامة أو الجزاء الذى يدعى بأنه يعيد من الناحية القانونية إقامة النظام القانونى الذى انتهكته الجريمة . كما أوضحنا أنه سواء من وجهة نظر السياسة الجنائية نفسها أو من وجهة نظر القانون والفلسفة العقابية فانه من غير المجدى الرجوع إلى هذه الوظيفة المجردة للعقوبة ، كما أنه أقل من ذلك جدوى — الاعتماد على المفهوم الميتافيزيقى أو النظرى البحت للجانح الذى يفترض أن الأنا الاعلى لديه فى حرية للاختيار مثالية ، فيكون لديه دائما الاختيار المطلق بين الخير والشر ، وهو اختيار يقتضى إمكانية استحقاقه لعقوبة فى حالة إتيانه لفعل مجرم .

وبلاحظ ، وهذا حق ، أن الرأى العام يطالب فى كل الأحوال بالعقاب

ويؤمن بالوقاية العامة . وفي شأن هذا التأكيد قدمت إجابات عديدة كما رأينا ،
وليسمح لنا هنا أيضا بتعداد سريع لهذه الاجابات ::

١ — سبق أن أوضحنا أن الدفاع الاجتماعي في صورته الجديدة لايرفض
بالضرورة كل عقوبة ذات طابع تعزيري . وهذا قائم خاصة بالنسبة للعديد من
الجرائم « المصطنعة » التي لاجدوى من الاعتقاد بأنها ستختفى قريبا في عصر
الاقتصاد الموجه ، حتى حينما يدعى النظام أنه ليبرالى ، ومع التحويلات لقانون
العقوبات الاقتصادى الحديث ومع استمرار مأسسيناه « الإجرام الفطن » .

٢ — وليس مهما أن يكون التدبير المطبق على الجاني قد كُيف كعقوبة من
قبل التشريع ، أو كان غير ذلك . والتجربة تعلم كل من لايجس نفسه في
الإطلاقيات القانونية التي تكذبها الحقائق — أن تدابير الأمان لها قيمة تخويفية
على الأقل في حجم ، إن لم تكن أكبر من ، العقوبات نفسها . والتجربة
البلجيكية توضح أن الايداع في « مؤسسة للدفاع الاجتماعى » ليس أقل رهبة
من الحكم بعقوبة الحبس . وإذا كان هناك شك فانه غير موجود بالتأكيد في
عقوبة الجانحين المحتملين ولا في رأى العام ، وإنما يقوم ذلك الشك
لدى — رجال القانون الصرف الحريصين على الاحتفاظ بالفرقة النظرية بين
العقوبة والتدابير ، ولكن الامر هنا أننا في مجال السياسة الجنائية التطبيقية .

٣ — ودون استرجاع الخلافات الخاصة بالقيمة التخويفية الملموسة واقعا
للعقوبة ، فإننا نذكر أنها نقطة بداية أو تكاد تكون أمرا مفترضا مبدئيا في عمل
المشرع الجنائى . ويتجه علماء الجريمة المحدثون إلى اعتبار أن هذه القوة
التخويفية قد بولغ فيها كثيرا وأنها لا تؤثر على سبيل القطع إلا في عدد محدود من
الأفراد^(٥) ونحن نعرف أيضا أن تخفيض العقوبات المرتبطة ببعض الجرائم لم
يكن من نتيجته ارتفاع عدد هذه الجرائم ، ويعتبر هذا من أهم حجج
المعارضين لعقوبة الإعدام .

٤ — إذا قمنا بتحليل الواقع الاجتماعى منزه عن كل رأى مسبق فإننا لا بد

أن نقر بأن الأثر التخويفى الحقيقى ينبع ليس من العقوبة التى يطبقها القاضى فى النهاية ، وإنما من التدخل الذى تقوم به الهيئة الاجتماعية فور التحقق من ارتكاب الجريمة . والحكم الشعبية تعبر عن ذلك بوضوح إذ لا تحدث عن الخوف من العقاب أو من القاضى ، وإنما « الخوف من العسكر » . فالذى يمنع الجانح المحتمل هو فى الحقيقة الانطلاق المحتمل — وذاتى الحركة إذا أمكن — لاجراءات التعقب التى تجبره أن يقر بفعله وسلوكه أمام سلطة لها صفتها . فالمثول أمام العدالة هو بالنسبة للرأى العام ما يحقق عادة الرضا المباشر المطلوب إلى درجة أن الرأى العام نفسه وكذلك المحلفون فى محكمة الجنايات — يبدون مستعدين بعد ذلك للتعاطف خلال نظر القضية مع المصير الخاص للمجرم . وينتج عن ذلك أن الجانح لن يرى فى النهاية وغالبا — إلا موافقة شبه عامة لتطبيق عقوبة أقل كثيرا من تلك التى حددها القانون .

وهنا أيضا فإن رجال القانون هم الذين يتمسكون « بالعقوبة » ، فى حين أن الرأى العام أو الجانح يرون أولا الشرطى ، والملاحقة ، والقاضى .

٥ — هذا الاتجاه أصبح مدعما بالممارسة السجونية الحديثة . فإذا كان توقيع العقوبة يظل غير مؤكد حتى تمام المحاكمة ، فإن تنفيذها بعد الحكم ليس أكثر تأكيداً . فتفريد المعاملة داخل السجن الذى يتسع لأكثر مما يقوم به القاضى الجنائى من التفريد — يغير فى كثير من الأحيان — بشكل جذرى قرار هذا القاضى ^(٦) . هو إذن خيال أو خداع نظر (إذا لم يكن نفاقا) ألا نعتبر فقط إلا العقوبة المقررة قانونا ، أو حتى العقوبة التى يحكم بها ، هذا وقد أصبح الوعى بذلك لدى كل من المتهم والجانح والرأى العام أكثر فأكثر . ومن هنا تفتت بشكل أكبر القيم النظرية والعامة للعقاب الموصوف بأنه زاجر . وتبقى بعد ذلك الجدوى الحقيقية للقهر القضائى/ السجونى — حيث تلعب دورها أيّاما كان التحديد المجرد للجزاء الذى يوقع ، ولانستطيع أن نلوم الدفاع الاجتماعى لقيامه بدراسة هذه الظاهرة لتحديد مداها ، أو لاقتراحه تربية الرأى العام بحيث يحمر من الفرائز البدائية للدفاع . إن وجود سياسة

للجريمة عقلاية ومتفكرة لا يتم إلا من خلال مناخ من الأخلاقية الاجتماعية التي تفهمها وتبررها وتميها . إن المجتمع لا يحمي في النهاية بشكل نافع ولا يقوى معنويا إلا من خلال هذا التحرك الاجتماعى ضد الجريمة ، الذى تعدثنا عنه آنفا ، والذى يتعدى القصاص البدائى والتعزير ذا الطبيعة السلبية .

٦ — لتتقدم خطوة أخرى دون أن ننسى أن هذه العقوبة التعزيرية الزاجرة ينبغي أن تكون عادله . ولأنه يفترض فيها دائما ذلك ، فإنه كان يراد لها ألا تمس أو على الأقل ألا تناقش .

وهنا تبدو مرة أخرى التناقضات اللصيقة « بالكلاسيكية الجديدة » القديمة . فإنه إذا كانت العقوبة تعزيرا فإنها لابد من أن تكون متناسبة تماما مع الإذئاب الذاتى للفاعل . وإذا كانت تريد أن تكون زاجره فلا بد أن يكون من شأنها — لصرامتها — أن تمنع الجائح المحتمل عن الاقدام على الجريمة ، فتأخذ هنا طابعا عاما ومجردا بل — إذا لزم الأمر — مبالغا فيه .

فالتعزير و الزجر يخضعان إذن لمعايير مختلفة وتشتان مفاهيم ها قيم مختلفة أيضا . ووفقا لمنطق الزجر فإن العقوبة تمثل قوة ردع ، والمذنب سوف يعاقب ليس من أجل مافعل ، وإنما باعتبار مايمكن أن يفعله آخرون ولكن : أين إذن يكون التعزير أو المجازاة (Retribution) بمعنى العقاب المحدد بقدر الخطأ المقترف ؟ وأين شخصية العقوبة ؟ بل أين تكون الشرعيه التى تقضى بالآ يرتبط الجزاء إلا بالفعل المعرف موضوعيا فى القانون كفعل معاقب عليه ؟ أين فوق كل ذلك الشخصيه الانسانيه فى نظام يكون فيه الجائح محلا يقع عليه الردع وليس شخصا يوجه اليه ؟

وبالتأكيد فإن السياسة الجنائية والفن القضائى — الذى هو أحد أوجه التعبير عنها — يجب أن يعمل على مصالحة هذه الأضداد (٨) . ولكنهما لا يمكنهما أن يقوموا بذلك بشكل سليم الا فى الحدود التى يكون فيها التناقض معترفا به ومقبولا ويكون موضوع دراسة نابهة . هذا هو بالتحديد هو مايطالب به — أو مايقترحه — الدفاع الاجتماعى الجديد . فهو يأسف لأن

الخيالات أو التأكيدات المطلقة منعت لفترة طويلة رؤية واقع الأشياء وحقيقة الدعوى الجنائية . والقيام بتحليل واع لهذه النقطة والبحث عن حلول جديدة لهذه القضية التي عرضت طويلا عرضا سيئا ، ليس من قبيل « هز نظام التعزير » وإلغاء الجزاء الجنائي ، وإنما على العكس من ذلك : منحه الفرصة ليصل الى مداه .

ب — الاعتراض الثاني أو المجموعة الثانية من الاعتراضات تنصب على فكرة نبذ الصبغة القانونية (*déjuridication*) التي يقترحها كما نعلم الدفاع الاجتماعي الجديد . وقد وضعنا هذا التعبير بما يكفي بحيث لا مجال للإعادة . وإنما نشير إلى أنه لدى المعارضين حسنى النية فإن المغالاة في النزعة القانونية منتقد مثل ما أن تمسك الدفاع الاجتماعي بنظام قانونى هو شيء مقرر . فالاعتراض لا ينصب إذن إلا على نقطتين — هما في الحقيقة ضئيلتان :

١ — ألا يجازف الدفاع الاجتماعي بالانجذاب من خلال افتراضياته نحو اتجاهات متطرفة أو حتى مضادة للقانون ؟ وسوف لا يقتصر الأمر على الدفاع عن أولوية القانون الجنائي في مواجهة العلوم المساعدة ، وإنما يستلزم الدفاع عن دور القانون ذاته في مواجهة افتيات عليه من جانب علم الاجرام .

٢ — ومن ناحية أكثر تحديدا في الواقع وأكثر فنية — هل تؤدي حركة نفى الصبغة القانونية (*déjuridication*) هذه إلى فصل القانون الخاص عن القانون الجنائي بشكل تجريدى ، وادعاء امكانية استبطان تفسير من القانون الجنائي للسلوك الفردى غريب عن المجال العادى لطبيعته المدنية ؟ وأنه سوف يصبح القانون الذى يحكم التعاقدات غريبا عن قانون الجرائم . ومن هذا المنطلق فإن السيد ميرلى (Merle) ذهب الى درجة اقتراح جعل فحص الشخصية في المرحلة التالية للحكم بحيث لا يؤدي شيء الى التأثير على قرار القاضي ، وقد يمكننا القول : التأثير على نقاء الدعوى الجنائية القائمة على وجود الإثم ^(٩) .

ودون العودة مرة أخرى إلى تفسيراتنا السابقة سوف نشير فقط إلى أنه إذا كان يجب عدم تجاهل أهمية القانون الجنائي وإذا كان استقلاله يتأكد يوما بعد

يوم بعد يوم فانه يجب الإقرار أيضا باستقلال وأهمية التخصصات التي لم تعد مساعدة ، وإنما أصبحت موازية . فإن قانون العقوبات يجب أن يخرج — وهو يخرج لحسن الحظ أخيرا — من عزله « الفخيمة » السابقة . والنظر الى قانون العقوبات كعلم اجتماعي أو على الأقل فرع من العلوم الاجتماعية ليس فيه إقلال من شأنه ، وإنما على العكس من ذلك هو إعطاؤه قيمة جديدة أو حتى بعدا جديدا . إن علم الإجرام نفسه يتضمن أفرعا من علوم مختلفة ويقوم في دراسة الظاهرة الاجرامية بعمل تركيب (*synthèse*) بين العلوم الانسانية .

ومما لا شك فيه أن قلق الجنائيين من اتباع المدرسة القديمة أمام تقدم علم الاجرام يبدو مفهوما بل مشروعاً . وهذا القلق الذي يتخذ أحيانا شكل الصلابه أو العنف وأحيانا السذاجة العفوية يقود رجل القانون إلى معارضة عقيدة . ولأنه مشبع بتأكيدات العلم القائم على قواعد ثابتة فإنه يلوم علم الإجرام على مايسميه قلة التأكيدات والترددات اللصيقة به . كيف تترك دقة الإطلاقيه القانونية في سبيل بحوث تجريبية أو تطبيقية في علم الاجتماع الجنائي ؛ والتناقضات التي يظهرها علم الاجرام التجريبي في عيون رجل القانون . وفيما بين أوروبا الواسطى حتى أمريكا اللاتينية اتجه هذا التجمع « المقدس » الى تأسيس فكرة « عدم المساس بالقانون »

ومما لا شك فيه أن أحد النتائج الحسنة لحركة السياسة الجنائية الحديثة أنها على العكس قد فتحت العيون على ماقدته علوم الاجرام إلى التخصص القانوني . إن هذه الحركة تعمل بنجاح على التقريب بين رجال القانون وعلماء الاجتماع وعلماء الجريمة . وتقوم في المجال العمل بتحقيق مشاركة واسعة طيه / قضائية . وإن أعمال مركز دراسات السياسة الجنائية في باريس لتقدم دليلا ناصعا جديدا على هذا النجاح — منذ انشائه في ١٩٧٣ (١٠) .

ولعله من الواضح أن الأمر لا يتعلق بتبعية من رجل القانون لعالم الاجرام ؟ لقد سبق أن أكدنا على الضرورات التي لا تتغير لعلم القانون الجنائي الذي يعتبر في جوهره علما قائما على المبادئ المقررة . ولكن إذا أراد رجل القانون

أن يتذكر أن هناك علما — يتضمن فنا في ذات الوقت ألا وهو السياسة الجنائية التي لا يمكنها تحقيق شيء بدون رجل القانون ولكن لا يمكنه هو نفسه أن يتجاهلها دون المجازفة بأن يكون عمله عقيما — فإن الجنائي المؤهل كما ينبغي في تخصصه القانوني سوف يفهم مدى الإثراء الذي يمكن أن تمد به العلوم الانسانية ، وأنه ليس وحيدا في محاربة الجريمة ، بل إن هناك اخصائيين آخرين ينشغلون معه بذلك ، ومن الغفلة تجاهل أعمالهم .

إن وجهة نظر السياسة الجنائية التي لا غنى عنها في وضع القوانين والتي هي ضرورة كذلك في تطبيق التشريع القائم — كما سبق أن لاحظ ساليي (Saleille) — ترى رد الفعل المضاد للجريمة باكتشافات ومؤشرات علوم الإجرام . ذلك أنه لا يوجد فصل منطقي أو مطلق بين علم الجريمة الاكليينكي والتحرك الايجابي في مواجهة الجانح وظاهرة الإجرام . والدفاع الاجتماعي يسعى لكي يجعل كلا من رجال القانون وعلماء الجريمة على وعى بضرورة تعاونهم في حدود تخصصاتهم التي يلزم احترامها ومراعاة استقلالها . على كل الأحوال فإن جعل الدعوى الجنائية قائمة على الواقع الملموس لايعنى أى مساس بتكاملها القانوني ، وإن إقامة الفرصة للقاضي لفهم الإنسان الذي أمامه من حيث شخصيته ودوافعه ووسطه لا يؤدي إلى دعوة ذلك القاضي إلى الإقلاع عن مهمته الحقيقية . وإنما يكون في ذلك خطوة نحو إبدال عدل انساني بتحكم الدولة المميز للعصور القديمة . ولا يجب أن ننسى أبدا أن مجال تقليص الصبغة القانونية الذي يطالب به الدفاع الاجتماعي ليس خاصا بالقانون الجنائي ، وإنما بالسياسة الجنائية .

ج — المجموعة الثالثة من الاعتراضات مشتقة من الاعتراضات السابقة مع إعطائها مدى أوسع . الدفاع الاجتماعي كما يقولون يأخذ في اعتباره الشخصية دون الفعل في حين أن القانون الجنائي الكلاسيكي حينما يعاقب الفعل فإنه يقوم بحماية الشخص إذ يحبس رد الفعل المضاد للجريمة في حدود شرعية دقيقة . أما فكرة الخطورة الاجرامية ، و« مناهضة المجتمع » فتنتهي بنا إلى نظام غير محدد

وذاقي حيث تهدد الفرد التحكيمية في الإجراءات ثم في الحكم بعد ذلك . أكثر من هذا فإنه إذا كانت الحالة الخطرة هي وحدها التي تهم فمن المناسب البحث عنها ومحاربتها حتى قبل أى جريمة محددة ، — ذلك وان تدابير الأمان السابقة للجريمة التي هي في منطق النظام — كما يقول المعارضون — تشكل تهديدا للحرية . والعقوبة غير محددة المدة تشكل تهديدا آخر : فالمحكوم عليه بها يسمى غير مدرك ماهو الذى يلام عليه ولا ماسوف يفرض عليه . وأخيرا فإن مفاهيم العلاج نفسها وإعادة التأهيل الاجتماعى توصم بأنها خطيرة ، ذلك أننا إذا كنا نريد أن نؤثر على شخصية الجاني فلماذا نحاول أن نغيرها تفسيراً معطلًا؟ ألا يؤدي بنا ذلك إلى « غسل المخ » و إلى الاستصالات الجسدية أو الى تلك التجارب التي تجري على الانسان والتي اعطتنا الشمولية نماذج كريمة منها ؟ ولقد أخذ علم الاجرام الانتقادي الحديث من بعض هذه الحجج بداية لاحتجاج — لاشك أن له أسامه بشأن بعض التجارب الأمريكية في موضوع الحكم غير المحدد المدة والمعاملة المنحرفة داخل السجون . وقد تناولنا هذا الموضوع ولا داعي للرجوع اليه .

على أن هذه التأكيدات لاتخذ سوى من يريدون أن يستسلموا للخداع . فنحن نعلم أن الدفاع الاجتماعى الجديد لا يرمى إلى إبدال فكرة الخطورة الإجرامية بالمسؤولية أو إحلال التدخل التحكمي بديلا عن العقوبة الشرعية . ونعلم أيضا أن الدفاع الاجتماعى نشأ من ثورة ضد الشمولية المتشعبة بالقمع التكفيرى والتي اخترعت معسكرات الاعتقال . كما أنه ليس مجهولا أنه في نظام الدفاع الاجتماعى تستبعد تدابير الأمان السابقة على ارتكاب جريمة ، أو هي تحصر في أحوال محددة تحديدا صارما . وإن الجنائيين المتطلعين على حركة النظريات الحديثة لا يفوتهم تأكيد ذلك .

يبقى بعد ذلك الاعتراض المستقيم من التراث الليبرالى الذى يقول إن القانون النيو كلاسيكى — المحدد اذا لزم الامر — يحترم الليبرالية في يسر أكثر من احترام الدفاع الاجتماعى لها . وهنا ايضا يتعلق الامر « بافتراضيات » يوجه

اللوم بشأنها لحركة السياسية الجنائية ؛ وتتساءل عما يحتمل هذا التفكير من تناقض لدى جانب من رجال القانون المعارضين لفكرة الخطورة الاجرامية (الافتراضية) إذ يهاجمون التشويه الذى يتعرض له مذهب يعرفون جيدا سلامة أساسه ولا يتعرضون للمذهب فى حد ذاته . أليس فى ذلك توجيه للدعوى المقامة ضد الوضعية — الى الدفاع الاجتماعى ، وخطط بين الدفاع الاجتماعى الجديد والمواقف المتطرفة التى يريد الانفصال عنها ؟

ولا يجب أن نخشى توضيح مفهوم الفرد والفردية مرة أخرى . فكما هو الحال بالنسبة للمسئولية يكفي بعض الكلاسيكيين الجدد فى هذا الصدد بمفهوم تجريدى فارغ من كل حقيقه انسانية . وهذه الفردية التى يعتنقها هؤلاء بصورتها لدى الكلاسيكية الجديدة ظلت مرتبطة بأوهام حالة الطبيعة ومفهوم بدائى بشأنها مستقى من جان جاك روسو : الإنسان الحر الذى لا يمكن أن يحد من حريته الا بالعقد الاجتماعى والذى يتعارض بشكل فطرى مع المجتمع الخاضع لتنظيم شامل ، وقد ظهر له فى النهاية خليفه طبيعى الا وهو الفوضى أو الاباحى . ولقد ظلت ليبرالية « الدولة — حافظة الامن » ترضيه لفترة طويلة — أو تحتويه ، الى أن استطاعت « الدولة الراعية » (Erat- Providence) أن تجعل منه نوعا من الملحد الاجتماعى . وهذا التوازن المقوض أو المهدد تهديدا خطيرا يظهر خطر التعارض بين الدولة والفرد ، وهو التعارض الذى كانت تقوم عليه النظرية الكلاسيكية .

ان سياسة جنائية حديثة لابد أن تبدأ من الإقرار بأن الفرد لا يوجد بذاته ككيان سياسى اجتماعى فى مواجهة المجتمع المنظم . فالفرد على العكس لا يوجد اجتماعيا ولا يمكن أن يتجلى فى محيطه الطبيعى إلا بالتقائه مع أشباهه ، وأنه من خلال هذا اللقاء الضرورى يولد التجمع الاجتماعى . لذا فانه غير صحيح وضع الفرد أو التفكير فيه خارج النجموع وضد الدولة . بل يجب اعتبار أنه فى جوهره يدخل فى جماعة اجتماعية . ومن المناسب كذلك تقليل تعارضه مع الأفراد الآخرين ليس بالانصهار الشمولى أو الامتصاص السياسى

الاقتصادى فى المجموع ، وإنما بتناغم جديد للعلاقات الاجتماعيه . وهذه الطريقه فى النظر تلتقى ببعض تيارات الفكر الحديث :

وخلال مفهوم كهذا لاستطيع حقوق الدولة أن تهدد حقوق الفرد إلا إذا حددت حقوق الفرد الجماعة ، ذلك أن الدولة ليست سوى تعبير اجتماعى قانونى للتجمع الإنسانى المنظم كضمير جمعى . الإنسان الفرد ككائن إنسانى غير قابل للإحلال ، لايجب أن يلغى أو يضطهد من جانب الدولة ؛ تلك الدولة التى لا توجد إلا به ومن أجله^(١١) . فى هذا الاتجاه لا يكون « الاخاء » مجرد شعار ، وإنما واقعا يتضمن بعض الحقوق وبعض الواجبات . وفيما وراء التضامن الذى تعداه الزمن منذ نهاية القرن الماضى^(١٢) ، فإن النظريات الحديثة فى السياسة الجنائية تنبج إلى أن تقوم استنادا إلى بناء اجتماعى يتضمن هذا الإخاء الفعال ويعتبره أحد العناصر الأساسية ، ويعبر عنه فى نهاية الأمر فيما يقيمه من نظم . وفكرنا المعالجة وإعادة التأهيل الاجتماعى يجدان بدورهما مبرراً لما الآن خلال هذا السياق للإنسانية الاجتماعية . ولأن الدفاع الاجتماعى قائم على اعتبار الشخصية ويتخذ لنفسه هدفا حماية الشخص ذاته ، فإن السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى لا يمكن أن تمس الحقوق الأساسية للشخص الإنسانى إلا أن تتكرر لنفسها ذاتها .

فالفردية بالمعنى الجديد أو إذا أردنا القول الشخصية (personnalisme) الجديدة للدفاع الاجتماعى هى بذلك أكثر عمقا وخصبا من الفردية السلبية التى عرفها الكلاسيكيون الجدد . إننا لندهش حقيقة من رؤية بعض أنصار النظام القديم الذين يدعون الليبرالية و « حس الضبط » على حين أنهم يفقدون كل ضبط تماما فى عدائهم شبه المرضى للأفكار الجديدة ، وأن حمايتهم المزعومة للفرد تقودهم إلى الاحتفاظ بعقوبة الإعدام ، والمطالبة بقمع مضاعف ، وإلى تنظيم قضاء واجراءات استثنائية . إن السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى حينما ترفض الظاهرة العنيفة الدامية التى تمثلها عقوبة الإعدام لاتصدر عن اتجاه إنسانى عاطفى ، وإنما من اتجاه إنسانى مستنير . وحينما تستبعد بشكل مواز

الطرق العقابية البحتة المتجهة فقط نحو التكفير عن الماضي ، تصدر عن نفس الاتجاه ومن ثقة متعقبة في طبيعة الإنسان ومصيره . إن هذه السياسة الإيجابية لرد الفعل المضاد للجريمة هي التي سوف تسمى المجتمع بشكل عادل ، وسوف تحافظ بشكل أفضل على قيمه الروحية الدائمة .

وكثير ما نجد بعض المهاجمين للدفاع الاجتماعي يتهمون بأنه ينزع كل طابع زاجر لرد الفعل المضاد للجريمة ، أو أنه يؤدي إلى الفوضىوية بإهمال حقوق الدولة والاهتمام فقط بمصير المذنبين ، ويلومون الدفاع الاجتماعي في نفس الوقت أنه يشكل بالنسبة للفرد تهديدا خطيرا وذلك بالتضحية به تماما في سبيل المجتمع ذي القوة العظمى^(٣٥) . هذه التناقضات كافية بحذ ذاتها لتكشف الى أى مدى يكون هشا ذلك النقد الموجه إلى السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي . وإذا أردنا استعارة منهج خصومنا الأكثر عنادا فسوف نقول إن نقدمهم الأكثر عنفا تمليه الرهبة التي يستشعرونها من رؤية نظام إنساني وحام للإنسان — يسير في طريقه إلى الفناء ، على حين أنهم تحت غطاء من الشرعية والليبرالية الشكلية تماما — يحلمون في سريرتهم بإقامة نظام من القمع التسلسلي يقهر الشخصية — الأمر الذي تعارضه تماما السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي الجديد . وسوف نقول فقط إن الدفاع الاجتماعي الجديد الذي يريد أن يدفع من يقوم بعمل موصوف قانونا بأنه جريمة على أن يوضح نفسه ، وإذا أمكن — أن يرر نفسه أمام قاض يقدر سلوكه كأنسان ، تحت نظر القيم الاجتماعية — هذا الدفاع الاجتماعي لا يلغى الزجر ، كما لا يلغى الاستنكار الذي يربطه المجتمع بالفعل المجرم .

— ٣ —

اعتراضات على نطاق منهجي (ميغودولوجي) : — أ — نقد موجه نحو مفهوم « السياسة الجنائية » : الخطأ المنهجي الذي تتبع منه هذه الأوجه من النقد : ب — نقد يرجع الدفاع الاجتماعي الى أن يكون مجرد وضعية

جديدة إنكارا لاصول المذهب وطابعه الاساسى ؛ ج — التأكيد على أن الدفاع الاجتماعى لا يكون مبررا أو مفيدا إلا من خلال مطالبه المتطرفة ، انتفاء الواقعية المزعوم فى المذهب ؛ كيف أن الوقائع تكذبه وكيف أن التطور المعاصر يدعى إلى تفسير مذهبه جديد مبنى على ملاحظة الأحداث الواقعية ؛ الأسباب العميقة لبعض المعارضات العنيفة للدفاع الاجتماعى الجديد .

لقد تركنا جانبا حتى الآن مجموعة من الاعتراضات الموجهة لنظريات الدفاع الاجتماعى . ذلك أنها لاتبدو كأوجه نقد بمعنى الكلمة ، وإنما كموقف إنكارى : فهى تنازع فى مدى نفع الدفاع الاجتماعى كما عرفناه آنفا . ومرة أخرى تتبدى هذه الاعتراضات فى أشكال متعددة تتراوح ما بين التجاهل المتبسط للنظريات الجديدة — التى تجهلها تلك الأوجه من النقد ، وبين ألوان من المهارة والارجاعات المحسوبة . البعض لم يتورعوا عن تأكيد أن الدفاع الاجتماعى لا يحتل أهمية إلا بالنسبة لأولئك الذين لم يتطور نظامهم العقائى ويحتاج لذلك الى ما ينشطه (١٢) .

والنقد الأكثر جدية والوحيد الجدير بالرد هو ماتقدمه الآراء التى تربط معارضتها للمذهب باعتبارات منهجية :

أ — ينازع خمينيز دى آسوا (Jimenez de Asua) فى أن الدفاع الاجتماعى يمكنه أن يكون تخصصا قانونيا متميزا . إنه يعترف به كحركة للسياسة الجنائية . ولكن السياسة الجنائية كتخصص علمى مستقل يبدو له أنه قد تم التخلي عنه حتى من الألمان الذين كانوا قد أعطوه فى الماضى مكانة كبيرة (١٣) .

وهذا النقد لا يقوم إلا إذا أعطينا للفظ « السياسة الجنائية » المعنى الفنى الضيق الذى كان يقصده فون ليست (Von List) وهو الاستعمال المناسب للعقوبة بالنظر الى شخصية الجاني (١٤) ، وفى هذا المعنى تحدث المؤلفون عن تشريع أو عن أنظمة من « النمط السياسى — الجنائى » . ولكن خمينيز دى آسوا كان على علم ودراية بتطور المذاهب العقابية بحيث أنه من الصعب ألا يدرك أن

لفظ السياسة الجنائية له مدلول أوسع ، وانه من يكاريا ورومانيو زى إلى
 فرى — تفهم السياسة الجنائية على أنها مجموعة وسائل منع الجريمة . وقد
 كان لهنرى دونديو دى فاير الفضل فى إعادة إعطاء هذا التعبير معناه الطبيعى
 لدراسة الأساليب التى بها « تتحرك الدولة ضد الجريمة » ^(١٥) . وقد اقترحنا
 نحن أنفسنا أن يكون المعنى المفهوم من « السياسة الجنائية » هو التنظيم العقلاى
 لرد الفعل الاجتماعى ضد الجريمة . وهذا المفهوم قد حاز القبول بشكل
 عام . ودون أن نطيل الجدل ، فلنسجل أن السياسة الجنائية هى فى آن
 واحد علم وفن ، وأنه قد توجد مذاهب للسياسة الجنائية مثلما توجد مذاهب
 للقانون الجنائى أو لعلم الاجتماع الجنائى . إن الصدى الذى لاقته التيارات
 الجديدة الرامية إلى إعادة تنظيم رد الفعل المضاد للجريمة فى كل من إنجلترا
 وأمريكا كان ذا دلالة حيث تعبير « السياسة الجنائية » نفسه لم يكن معروفا فى
 تلك البلاد . لم يعد فى امكاننا اذن أن تنفى وجود الدفاع الاجتماعى بحجة
 وحيدة وهى أن السياسة الجنائية غير موجودة من وجهة النظر العلمية .

ب (هناك اعتراض من نفس النوع تكرر طويلا وهو يؤكد أن الدفاع
 الاجتماعى ماهو إلا « وضعية جديدة » . وقد ذهب الأمر بالبعض فى سبيل
 مزيد من التيسير فى المناقشة ، إلى حد الخلط بينه وبين الوضعية نفسها . وقد
 سبق أن ناقشنا هذه التأكيدات بتوضيح الفروق الجوهرية التى تفرق النظريات
 الوضعية ونظريات الدفاع الاجتماعى الجديد . وقد أوضحنا كذلك أن المؤلفين
 الواعين يقومون اليوم بالتمييز اللازم فى هذا الصدد ، ولن نعود إلى ذلك .
 ولكننا — يجب أن نلاحظ أن هذا التقيد الذى تعدها الزمن ، يتجه إلى العودة
 تحت شكل جديد نجد أنه من المناسب توضيحه .

لا يلجأ الآن إلى الخلط ماين هو الدفاع الاجتماعى والمذهب الوضعى ،
 ولكن ثم من يؤكد أن الدفاع الاجتماعى رغم تميّزه الواضح عن المدرسة
 الوضعية إلا أنه لا يأتى بمجديد لم يكن موجودا فى مقترحات كل من لبروزو ،
 وقرى ، وجاروفالو . وإذا لم يكن هذا القول نايما من تحليل سطحي وغير

كاف لحركة الدفاع الاجتماعى ، فإنه قد يثير الدهشة والاهتمام . فكما رأينا لم تكن مواقع المدرسة الانتروبولوجية والاجتماعية الايطالية هى الأساس الذى قامت عليه عقائد الدفاع الاجتماعى ، وإنما قامت على أساس عقائد الاتحاد الدولى للقانون الجنائى وخاصة عقائد أدولف برينس . فهل يجب اذن ان نستخلص ان الدفاع الاجتماعى الحديث ليس سوى مراجعه لأطروحات فون ليسزت وبرينس وفان هاميل ؟ إذا أقررنا بذلك فاننا نكون قد نسينا أن أولئك لم يبنوا مذهباً ولم يخلقوا حركة دفاع اجتماعى : ذلك أن الدفاع الاجتماعى لم يكن بالنسبة لهم سوى هدف أو تفسير لبعض الإصلاحات التى طالب بها الاتحاد على عجل . وإذا كان الاتحاد يشكل مدرسة على نحو ما فإنها مدرسة وسطية — نوع من النيوكلاسيكية المجددة أفسحت مجالاً لمفاهيم مثل تدابير الأمان ، واحتضنت النضال ضد عقوبات الحبس قصيرة المدة ، وأعطت أهمية أكبر لشخصية الجانح ولتفريد العقاب ، وكذلك لتجلية أوضاع النظام الخاص بالطفولة الجانحة .

أما الدفاع الاجتماعى الحديث ابتداء من سنة ١٩٤٥ فقد أكد نفسه كحركة مستقلة فكرياً ، ليس مجرد تيار ذى أهداف محددة على نحو ما كانت أفاق القانون البلجيكي لسنة ١٩٣٠ باتجاهيه الأساسيين : الشواذ ، ومعتادى الاجرام — مما تعداه الزمن . إنه النظام العقابى بأكمله بقضية المسئولية ، ونظام الجزاءات ، وتعديد الإجراءات ، وإقامة أساليب عقلانية للمعالجة — هذا النظام بأكمله هو الذى يسعى الدفاع الاجتماعى إلى مراجعته وإعادة انشائه تبعاً لمفهوم شامل لسياسة جنائية إيجابية نشطة . وبهذا تكون أبعد ما يمكن عن فون ليسزت وبرينس كما أننا بيعيلون عن فرى وجاروفالو وأكثر بعداعن التوفيقين والانتقائين (eclectiques) أو مدرسة الصياغة القانونية . هذه القطيعة الأولى مع « الماضى » ومع ميراث علمى لم يكن قد أحسن تمثله ، وكذلك مع الماضى المباشر — كان هو العمل الذى لايئسى ليفيليو جراماتيكا غداة الحرب العالمية الثانية . وكان يتعين أن يستكمل عمله وتغطى له إضافه ، كما كان يلزم فوق ذلك ألا يشكك فيما أتت به حركة الإصلاح التى قام بها بيكاريا بما فيها من عناصر دائمة ، ثم أن تسترجع فى ضوء الأفكار الجديدة ،

الأسس الرئيسية للعلم الجنائي — مثل المسئولية ، وأن تستببط في إطار هذا المنظور الجديد سياسة جنائية جديدة ، كان حتماً أن يقوم بهذا الإنجاز الدفاع الاجتماعي الجديد . فمن يستطيع أن يناقش بمجدية مدى شرعية هذا الجهد الخصب المزدوج ؟ .

ج (بعض المتكئين يقتضون هذا الإقرار لاستخراج اعتراض آخر . وسوف يذهبون إلى حد الادعاء بأن الدفاع الاجتماعي لا يبرر إلا في النظريات الأكثر تطرفاً : فإذا كان يرمى إلى إلغاء قانون العقوبات ، والنظام الإجرائي القضائي الحالي ، فإنه — كما يقولون — يمكن في هذه الحالة فقط الإقرار بأن الدفاع الاجتماعي هو مذهب « جديد » . أما إذا اكتفى الدفاع الاجتماعي بإصلاح جنائي حذر قائم على استمرار نظام القانون ، فإنهم يؤكدون أنه غير ضروري : ذلك أن هذه الإصلاحات يمكن أن تتم بدونه . فهم يجاهدون إذن لحبس الدفاع الاجتماعي في المتانة الآتية ألا وهي : إما أنه يريد التخلص من قاعدة الشرعية والوقاية العامة ، وأن يحل محلها إجراءات طبية تقديرية ، وإما أن يقتصر على اتجاه إنساني عقابي بل سجونى بوجه خاص ، ولا يقدم شيئاً ذا بال (١٦) .

هذه الطريقة في النظر تنبع من لبس مزدوج . أولاً : هي تتجاهل الوقائع التشريعية والمعضيات الاجتماعية لتطور القانون الحديث . وإذا كان قد تحقق بعض الإصلاحات منذ نهاية القرن التاسع عشر دون ربطها صراحة بالدفاع الاجتماعي ، فإنه كان بفضل التغلغل التدريجي للأفكار الأساسية للحركة أن أمكن تحقيق هذه الإصلاحات . وقد انتزع كل إصلاح بصراع كبير ضد المعارضة النيو كلاسيكية القديمة ، وضد جهود المتسرعين ، وضد عدم مبالاة الرأي العام وضد النقد والتهكم من جانب المتمسكين بالتقاليد . ولم تكن المعركة أقل حدة بعد ذلك لتأكيد التطبيق الفعال للنصوص الجديدة رغم تشكك القانونيين وتصلب الإداريين والمقاومة السلبية للقضاة . وفيما بين تفريد ١٨٣٢ والوضع تحت الاختبار الذي أخذ به في سنة ١٩٥٨ ، وإلى

قانون ١ يوليو ١٩٧٥ لاتعدم الأمثلة في فرنسا . ومن المناسب ألا ننسى هنا أن التدابير التي تعتبر اليوم طبيعية وناقصة — وقف التنفيذ مثلا أو الحرية المراقبة — قد نوزع فيها بمرارة من قبل النيو كلاسيكية التي تدعى اليوم أنها استطاعت إحداثها دون التجاء لأفكار الدفاع الاجتماعي .

وبفضل حركة الأفكار الجديدة هذه أمكن تحقيق إنجازات تقدمية ، وإن أى دراسة نزيهة للتطور الحديث للمؤسسات العقابية لا يمكنها أن تتجاهل تأكيد ذلك . . وسواء أردنا أو لم نرد فإن هذه الإصلاحات تفسر من خلال تيار عام يذهب أبعد من التجريدية ذات النزعة الإنسانية ولا يشكل فقط نيو كلاسيكية إصلاحية ، وإنما تشهد هذه الإصلاحات حسب قول البروفيسور انسكيدى Enschede — « بقيام مجموعة مفاهيم في السياسة الجنائية جديدة تماما » .

وعلى مستوى آخر — تسمح الملحوظة السابقة بالقول بأن الإصلاحات التي تمت مهما كانت أهميتها فإنها لا تشكل نظام سياسة جنائية كامل الإعداد . ومن العبث قطعاً اعتباره نوعاً من الطليعة الفدائية المتقدمة في أرض معادية . ذلك أن الطابع الحقيقي للدفاع الاجتماعي ليس أن يقاتل أو يفاجئ العدو ، وإنما أن يقنع المحاور الشريف ، ومع ذلك فإن الهدف النهائي لنظريات الدفاع الاجتماعي على المستوى المحدد للتنظيم العقلاني لرد الفعل المضاد للجريمة هي التنسيق بين الأفكار المتفرقة أو التدابير غير الواضحة أو التجارب المشتتة . وقد لاحظ واحد من أفضل علماء الجريمة الأمريكيين وهو حساس بشكل خاص لحركة الدفاع الاجتماعي (هو يول تابان الذى رحل مبكراً) لاحظ في كتاب على درجة عالية من الأهمية أن الأفكار والإصلاحات الجديدة تُدخل بإضافات متتالية في نظام له بناء موجود سابقاً ومختلف تماماً دون أن يتم مجهود كاف لخلق التجانس بين القديم والجديد ، ودون أن يؤمن استيعابها . لذلك لا يجب أن تدهش لأن التجديدات الحديثة لاتعطى مباشرة النتائج المرجوة ^(١٧) . ومع ذلك نرى المتشاكليين والمعارضين يسعدون للفشل المزعوم لهذه الإصلاحات التي

يصفونها بأنها ولدت ميتة . ولكن الدفاع الاجتماعى كما قلنا له نتيجة أول وهى أن يتم الوعى بالتطور . إن هدفه أن يعلم ويحضر ويعد العقول وأن يجمع فى حزمة واضحة مفهومه ومقبوله كذلك — هذه التجديدات المتفصلة والمتتالية ، التى يريد اتجاه الجمود والتمسك بالماضى أن يفرض عليها صفة الاستثناءات المحددة .

فلنفكر فى الامر بنزاهة : اذ المشكلة المطروحة على الجنائين والقانونيين والمشرعين فى نهاية القرن العشرين لم تعد هى ستر أوجه النقص الموجودة فى النظام بعمل تعديلات تفصيلية مهمتها الاساسية عدم المساس بمجموع المبادئ التقليدية . بل الإصلاحات الضرورية لا يجب أن تقبل لجرد أنها لايمكن تجنبها ، وإنما تقبل على اعتبار أنها مستمرة وتنفذ مع الوعى التام بفائدتها وجدتها . إن هذه التعديلات تعطى مداها الكامل بفضل هذا القبول النزيه ، وبتعديلات هيكلية إذا لزم الأمر .

إن هذا « الوعى » وهذه النظرة المتجهة نحو المستقبل وهذه الحركة العامة للفكر المنظم والنسق فى اتجاه نحو غاية انسانية واجتماعية — ذلك هو مايميز ويرر على المستوى المنهجى والاخلاق — السياسى نظريات السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى .

وفى وقت معين كان كل من عنف بعض الاستجابات وتثبيت بعض التأكيدات المنعزلة مدعاة للدهشة . وبالطبع كان امتداد بعض المعارضات عاملا مشجعا . ذلك أنه كان يشير إلى ارتباك بعض العقول المتجمدة . فى تقليدية عاجزة عن أى تجديد وفى امتثالية للأوضاع القائمة أرادت أن تفرض نفسها : سواء فى ذلك متفقهاء من الشرق منغلزون فى النظرية الماركسية الأصولية القديمة ، وجنائيون من أمريكا اللاتينية سجناء لإلطية عقيمة — مروروا ببعض المحافظين من أوروبا الغربية ، إن الركود الثقافى للخصوم العنيفين للدفاع الاجتماعى يشكل تبريرا جديدا لحركة السياسة الجنائية الحديثة . إن البعض كما نعلم قد ذهب إلى حد الإصابة بذهان وسواسى حقيقى فى مواجهة

تقدم الدفاع الاجتماعى . وهذا الذهان لا يستدعى ضرورة ولا رغبة في الاعتذار عنه .

وأخيرا ، فإن البعض بمعارضتهم للدفاع الاجتماعى ، لا يدافعون إلا عن نظام بال يستشرون تماما مدى كونه هشا . إنهم يخشون الإصلاح في حد ذاته ، وهم خصوم لكل سياسة جنائية جديدة ، وهم خصوم في الواقع لهذه النزعة الانسانية في الدفاع الاجتماعى التى ترمى لتطوير النظام العقابى . والسبب العميق هو أنهم يحاولون أساسا أن يعارضوا الفحص النقدى لحقيقة المؤسسات والوقائع الذى يطالب به الدفاع الاجتماعى الجديد . إنهم يخشون كل استقلالية للفكر لأنهم يشعرون فيها بتهديد ضمنى لامتثاليتهم المرتبطة بمساندة نظام قانونى يمنعون أنفسهم من مناقشته ، ويربطون أنفسهم لذلك ربطا أعمى بالأصولية الكلاسيكية التى يطالبون باستمرارها . ويمكننا أن نرد عليهم مع ييجوى Peguy « ان الفلسفة العظيمة ليست هى التى ترسى حقيقة نهائية ولكنها بالأحرى تلك التى تدخل القلق وتفتح الطريق لحرارة فكرية^(١٨) » — وفي هذا الاتجاه تعمل « فلسفة الدفاع الاجتماعى » واعية بنسبية الحقائق البشرية .

وهنا تفرض نفسها ملحوظة خاصة : فبعض المؤلفين من بلاد مختلفة ، مدركين للنجاح المتزايد لأفكار الدفاع الاجتماعى الجديد ، يتصورون أحيانا أن بإمكانهم أن يأخذوا بالأساسى من وراء هذه الأفكار مع إنكارهم للمذهب الذى هو سند ضرورى لهذه الأفكار . هذه التحية المقدمة بشكل غير مباشر للحركة الحديثة للسياسة الجنائية لا تملك إلا أن تسعدنا ، ولكن يجب كشف الخدعة التى تنطوى عليها عملية الاستيلاء على النتائج البائنة لحركة فكرية مع إغفال مصدرها . ذلك أن المفاهيم الجديدة لن تؤتى ثمارها إلا فى الأرض والمناخ الخاص بها . إن وعى المفسرين ذوى النوايا الطيبة واستمرارية تاريخ الافكار سوف تضع في موضعها الحق هذه المحاولة الأخيرة غير المجدية — التى تحاول النيل من المكانة الحقيقية للدفاع الاجتماعى الجديد .

وأغلب هذه الاعتراضات قد تعداها الزمن لحسن الحظ — بقدر ما أن أفكار الدفاع الاجتماعى الأساسية تستقبل بشكل أفضل وتوضع تدريجيا موضع التنفيذ . ومع ذلك فإنه بالاستناد إلى تزايد حركة الاجرام منذ ١٩٧٠ أو ١٩٧٥ وبخاصة جرائم العنف فإن حركة مزدوجة توجه نقدا يكون أحيانا عنيفا — لمذاهب الدفاع الاجتماعى ولا بد أن توضع ذلك بشكل جلى .

— ٤ —

حركة مناهضة جديدة مزدوجة (من اليمين ومن اليسار) :
أ — النقد التابع من علم الاجرام الراديكالى ، ومذاهب عدم التدخل .
ب — بحث تيار تسلطى للقمع ذى نزعة قانونية وتكفيرية ؛ ردود الدفاع الاجتماعى .

الحركة المزدوجة التى أشرنا إليها كان من نتائجها أن الدفاع الاجتماعى الذى كان موضع نقد من جانب اليمين أصبح يواجه بمعارضة من اليسار . هذا هو موضوع المنازعة الأولى على الأقل . أما المنازعة الثانية (المتتمية لليمين) فهى تعيد بمدة أكثر أطروحة القمع الصارم .

ب — نبدأ بالأولى : وهى صادرة عن مذاهب علم الاجرام الراديكالى ونظريات عدم التدخل . وكما قلنا من قبل فإن علم الاجرام الجديد حتى فى شكله النقدي ليس خصما فى حد ذاته لمذاهب الدفاع الاجتماعى . على العكس فإن الدفاع الاجتماعى يمكنه أن ينهل من أطروحات « الوصمة » والتأثير المتبادل ، وحتى من تلك الخاصة بعدم التدخل — موضوعات للتأمل المفيد بل وكذلك فرصا للتجديد . وقد توسعنا بما فيه الكفاية فى شرح هذه النقطة فى الجزء الأخير من الفصل السابق . فالدفاع الاجتماعى لا يعتبر إذن كل رجال علم الاجرام الجديد خصوما يتبارى معهم .

على أن بعضهم — وهم قادمون — من آفاق مختلفة — دخلوا فى ملحمة ضد الدفاع الاجتماعى يمكن إنجازها فى النقاط الآتية :

— الدفاع الاجتماعى يضع نفسه داخل النظام الحالى للعدالة الجنائية ، وهو

بالتالى يقبل هذا النظام وبذلك فهو يسانده ، وحينما يريد أن يشذب بعض
المواضع الميتة فإنما يكون ذلك لتأكيد إحيائها—ذلك فى حين أن النظام نفسه
بالنسبة لعلم الاجرام التقدى هو الأمر السيئ المراد الغاؤه .

—أنه يؤدى إلى أسلوب معمم للضبط والقهر والتحكم فى المواطن: أما الاتجاه
الانسانى والمعرفة ضد حكم الإعدام واستبدال السجن بالعقوبات البدنية وكذلك
الإصلاح العقابى ، فلا يجب أن تقرر بنا . وبعد التحكم فى الاجسام يصبح الأمر
متعلقا بالوصول الى الارواح لإحكام عمليتى المراقبة والعقاب . فالدفاع
الاجتماعى إذن هو تعهد لخضوع الأفراد لتحكم السلطة ، والمعالجة المادقة إلى
اعادة التأهيل الاجتماعى هى أشد أساليب الاخضاع مخاتلة .

— على أى الاحوال فإن التفريد ، والحالة الخطرة ، والشخصية الإجرامية ،
ومعالجة الجناحين — هذه مفاهيم تعدها الزمن بشكل كامل . إن الإجرام
لا يجب أن يعتبر مجرد واقع سابق يرد عليه رد الفعل الاجتماعى ويمكن بحث
أسبابه لدى فاعل الفعل نفسه . الواقع أنه يجب دراسة الظروف المكونة
والحركة للجناح ، ويجب أن نفهم أن قانون العقوبات لا يحمى كل المواطنين
على قدم المساواة ، ولا يضع عبءه متساويا بالنسبة للجميع ، بل إنه يعمل على
العكس بإرادة وفى صالح الطبقة الحاكمة ؛ فيقوم على انتخاب مزدوج — من
ناحية الممتلكات التى تحمىها النصوص العقابية ، ومن ناحية الأفراد الذين
يقترفون مخالفات للقواعد الموضوعه^(١٩) .

هذه الأوجه من النقد وجدت غذاء جديدا فى مناقشات عن الهامشية (التى
كانت موضوع مؤتمر الدفاع الاجتماعى فى كراكاس سنة ١٩٧٦) وعن علم
ضحايا الجريمة (victimologie) (مادام الجانح نفسه يمكن اعتباره ضحية
وإعطائه صفة « الضحية » بقلب المنظور التقليدى الذى كان يبدأ من شخصية
الجانح) ، وعن المرض العقلى معتبرا من وجهة نظر الطب النفسى الذاتى وعن
العلاقات بين العنف والهامشية .

ولا يجب أن ننسى مع ذلك أن أغلب هذه المواقف تنبع من ايديولوجيات

مفترضة سلفا من الممكن طبقا لها أن يقام مكان المجتمع (الرأسمالي) الحال ،
بجمع يكون فيه الناس أحرارا وسواسية ويمكنهم أن يسلوكوا بشكل تلقائي مما
سوف يزيل الهامشية والجناح والاجرام ، وبذلك يكون الهدف الاول هو
العمل ضد « أيديولوجية المعالجة » (٥٣) .

ويمكننا أن نرد أولا على نقاد الدفاع الاجتماعي أولئك — الذين يدعون أنهم
علميون ، ويعتبرون فروضهم حقائق علمية مؤكدة — بأنهم يؤسسون فكرهم
على مفاهيم مطلقة في حين أن الدفاع الاجتماعي على العكس من ذلك يرفض
مفهوم العدل المطلق ويقف أساسا على أرض النسبية . وهو يفضل وضع
الأسئلة على التثبيت بتأكيدات ، بل يعتبر كذلك أن بعض القلق ضروري
لاكتشاف الحلول الإنسانية . وهو يرفض على كل الأحوال الانغلاق في عقيدة
أيديولوجية سياسية مناضلة ويرفض بدرجة أكبر الالتزام بحركة (أو دعاية)
سياسية .

على أنه ليس أبعد عن الحقيقة من الادعاء بأن الدفاع الاجتماعي جعل من
نفسه خادما للسلطة ، وأنه نعى سياسة المعالجة حتى يمكن أن يساند مشروعاتها
بشكل أفضل ، وحتى يمكن أن يخضع أكثر من لا ينتمون الى الأقلية
الحاكمة — عن طريق تهميشهم إذا لزم الأمر . ذلك أن أيديولوجية الدفاع
الاجتماعي — لو أن له أيديولوجية — إنما هي مضادة بشكل جذري ، ذلك
أنها قائمة على احترام وحماية حقوق الانسان .

ولانستطيع كذلك أن نقول ان هدف الدفاع الاجتماعي هو مساندة النظام
القائم (establishment) ، وأن التدابير التي يقترحها ترمى إلى تثبيت النظام
بمدارة بعض نقائصه الأكثر وضوحا . إلا أنه هنا أيضا فالدفاع الاجتماعي
يرفض المطلق . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يضع نفسه على أرضية السياسة
الجنائية . ومالم تكن تستعيد أحلام المذاهب الخيالية فان السياسة الجنائية لا بد
لها أن تبدأ من الواقع الاجتماعي الحال . ولا يوجد إلا في عالم التجريد سياسة
جنائية تبدأ من الصفر .

أما فيما يتعلق « بالمعالجة » فإننا نحيل إلى الفصول السابقة في شأن التفريد ، وإصلاح الجزاءات ، وسياسة الإدماج في المجتمع . ذلك أننا رأينا أنه لا يمكن إرجاع هذا الإدماج إلى « المعالجة بإعادة التأهيل الاجتماعي » الخاصة بالخمسينات ، ولا حصر الدفاع الاجتماعي في تلك الرمزية الطبية . وإذا كان ذلك يمثل مرحلة من الدفاع الاجتماعي فقد نوهنا فعلا بذلك ، ولكنها مرحلة تعداها الزمن ولا يمكننا أن نغلق الدفاع الاجتماعي في حدود ذلك البحث عن الأساليب السجونية العلاجية .

ومما يلفت النظر أن أولئك الذين يلومون الدفاع الاجتماعي على إنكاره للأوضاع التاريخية يرفضون أنفسهم مواجهته كما يجب في تطوره التاريخي . وفي نهاية الفصل السابق أشرنا إلى أنه بالذات عقب مؤتمرات ١٩٧١ ، ١٩٧٦ كان الدفاع الاجتماعي في حالة تحول كامل وقد أتاحت المذاهب الجديدة في علم الاجرام — للدفاع الاجتماعي ، الوعي ببعض الحقائق السياسية والاقتصادية — الاجتماعية التي كان عليه أن يستخلص منها النتائج على مستوى السياسة الجنائية .

وقد قلنا لماذا وكيف يجب أن يكون الدفاع الاجتماعي أساسا لسياسة جنائية جديدة . إنه لما يخالف طبيعته أن يتجمد في استقرار محافظ إذ أنه مستقبل بطبيعته .

ولو كان النقاد الذين سبق أن تحدثنا عنهم يعرفونه حق المعرفة فانه بدلا من الاكتفاء بنمطية خيالية وتبسيطية فإنهم كانوا ليساندونهم جزئيا على الأقل لتأكيد صفاته ولتأكيد استمراره في خدمة الإنسان والمجتمع الانساني .

ب (لقد تحدثنا حتى الآن عن النقاد الجدد الصادرين بطريق مباشر أو غير مباشر عن علم الاجرام النقدي . ولكن هناك منازعة أخرى غير جديدة ولكنها مجدة — تضع نفسها على النقيض كخصم للبحث أو للاهتئات الاجتماعية الجنائية . وهذه المنازعة التي تثير ضجة كبرى ، وكأنما هي تطالب بشيء جديد تدعو للاستعمال المنتظم دون تمييز للعقوبة التكفيرية . مالمذى يزعمه

أنصار هذا الاتجاه الذين يقفون ضد حركة الانسانية وضد ابدال المعالجة بالقمع ؟

انهم يتبنون بعض المواقع الخاصة بالأعداء التقليديين للدفاع الاجتماعى ، ولكنهم لا يخلطون بالتيار القديم للكلاسيكية الجديدة بالنسبة للعقوبة التعزيرية ، الذى لا يعتمد كثيرا عن الدفاع الاجتماعى على صعيد التنفيذ إذ يدعى لنفسه أنه انسانى . ونجد لديهم من جديد هنا لفظ « الدفاع الاجتماعى » بالمعنى الاول للكلمة حيث يؤكدون أن حماية المجتمع يجب أن تكون ذات طابع انتقامى بل وارهائى . وهناك ثلاثة أفكار تسود الحركة . فأولا — وأمام تضخم الظاهرة الإجرامية ، والمد المتزايد للعنف ، يدعون الدفاع عن الضحايا ، الفعلين والمحتملين ، والدفاع عن الهيئة الاجتماعية كلها بالوسائل العنيفة التى يستخدمها المعتدون . وهم يريدون التخلص نهائيا من « الحساسية الزائدة » بشأن انسانية العقوبات لأن الجانحين ليس لهم الحق فى أى رحمة ، وهم يقطعون كذلك ما بينهم وبين « التفريد » (لانه يجب عقاب الجريمة وحدها وتطبيق نفس العقوبة لمرتكبي نفس الجريمة) ، و « الدور القضائى » (لان القاضى لا يجب أن يكون له دور سوى توزيع العقوبات الشرعية) ، واعادة التأهيل الاجتماعى الذى ماهو إلا خدعة ديماجوجية لأن فشل فكرة « المعالجة » يرر تحييد وتصفية المجرم . وأخيرا فإنهم طالبوا بالاحتفاظ بعقوبة الاعدام (والتطبيق الفعلى لها) ، وعقوبات مؤلمة حقا وسجون صارمة أو أقسام منها شديدة الحراسة ، ويتوجسون من « المعالجة فى ظل الحرية » ، ومن الإفراج المشروط : فان على المجرم أن يدفع « مقابل جرمته » .

والكتابات التى تأثرت بهذه الحركة متباينة على نحو ما . فنجدها فى نفس الوقت تصدر من جنائين مشهورين ، وأدباء متخيلين بين اعتبارات حول الجريمة لا يفهمونها جيدا ، وصحفيين مغرمين بالمقالات المثيرة أو المستخدمة لبث شعور عدم الأمان الذى ينشرونه لدى « رجل الشارع » ، والسياسيين المهتمين بتتبع الرأى العام (وليس بإعلامه إعلاما دقيقا) ، وحتى بعض

العقليات الواعية التي تريد الاحتفاظ للعقوبة بوظيفة « العبرة » التقليدية .
وهؤلاء مثل الجنائيين المنزه عنهم أعلاه لا يفعلون سوى أن يعودوا بإصرار
جديد إلى اتخاذ مواقع قديمة . ولا يخرج الأمر بالنسبة « للناخبين على القمع »
فليس هدفهم كما يدعون هو مجرد الرجوع لقانون العقوبات .

فقد كانت الخطوة الأولى عبارة عن مهاجمة المشروع المسمى بأنه « نهائى »
للجنة مراجعة قانون العقوبات الذى اتهم — من حيث كونه تجديديا — بفصل
الصلة مع التراث الفرنسى فى القانون الجنائى ، وتجاهل مبدأ المسؤولية ، وإعطاء
سلطة كبيرة للقاضى والخضوع بشكل خطير لمغريات السياسة الجنائية
الحديثة . ولكن فيما وراء أوجه النقد المتعلقة هذه فقد وجدت حركة
أخرى على درجة كبيرة من الحدة موجهة هذه المرة إلى الطابع الانسانى
للسياسة الجنائية الحديثة . وهذه الحركة بالذات هى التى يجب أن يوجه الرد
إليها .

والأمر لا يتعلق هنا فقط باستجابة حركة مضادة لفكرة المعالجة أو إعادة
الادماج فى المجتمع وإنما الهدف الحقيقى هو إقامة قانون عقابى تسلطى إن لم
يكن كذلك شموليا — يعبر عن مفهوم تسلطى لأجهزة الحكم ، ولا يشغل
نفسه باحترام حقوق الانسان ، ويلقى جانبا بإنسانية التراث اليهودى المسيحى
(العهدين القديم والجديد) وبعض أعضاء هذا الاتجاه مستعد كما « النازى »
لاطلاق رصاص مسدسه ما إن يسمع كلمة « ثقافة » . فالمطلوب لديهم هو
بوليس قوى (إن لم يكن نظاما بوليسيا) وقضاء منضبط يوقع العقوبات ،
وقمع يثير الخوف والرعبة . إن هذا لا يمثل رجوعا إلى سنة ١٨٧٥ فيما قبل
الفلسفة الوضعية وقبل الاتحاد الدولى للقانون الجنائى وقبل بيرانجيه (Berenger)
فى فرنسا ولوجين فى بلجيكا ، وجلادستون فى إنجلترا ، إنه رجوع لسنة
١٧٨٠ إن لم يكن لسنة ١٧٦٠ قبل بيكاريا وفلسفة التنوير . هذه الحركة التى
ظهرت فى فرنسا ونادت بأسوأ مظاهر التطرف باسم « دفاع شرعى »
مزعوم ، وجدت صدى فى نوع من الصحافة يسعى إلى المحافظة على
خوف الرأى العام من المجرم ونشر ذهان الانتقام (٢٠) .

نحن هنا بلا جدال على التقيض من الدفاع الاجتماعي . ولكن أنصار السياسة الجنائية الإنسانية يمكنهم أن يردوا بطريقتين على الأقل :

بداية ، أن مايزعمه المهاجمون ويفترضونه فرضا مسبقا — من فشل لفكرة المعالجة لا يدين بذاته كل سياسة للاندماج في المجتمع أو للوقاية ، والعلاج (كما يثبت تاريخ العقوبات) ليس في التكفير ولا في التصفية الوحشية . والخبراء الذين يرجعون اليوم عن إعادة التأهيل الاجتماعي لسنوات ١٩٥٠ يطالبون على العكس كما سبق أن قلنا بتحديد للقمع من خلال مايسمونه بسياسة « الاقتصاد في الوسائل » — حيث العقوبة ليست سوى الوسيلة الأخيرة لرد الفعل المضاد للجريمة . وإنه لفهم خاطيء لأفكار نورفال موريس مثلا أن يصنف ضمن أنصار سياسة القمع السلطوية . فهو إذا كان يرفض « المعالجة » المفروضة في الإطار الموسسى فإنه يطالب بنظام سجونى مجدد يحترم حقيقة الكائن البشرى حيث يمكن للمحكوم عليه إذا أراد خلال تنفيذ العقوبة الشرعية ، أن يفيد من وسائل وضعت تحت تصرفه لتسهيل رجوعه إلى الحياة الحرة^(٢١)

ثم ، وترتبطا على ذلك بشكل ما ، فإن حل المشاكل الحالية وخاصة في مجال جرائم العنف لا يكون بالرجوع لأساليب أثبتت هي أيضا أو هي بالذات عدم جدواها . والدفاع الاجتماعي لا يدعى نفى أو تجاهل المشاكل الكبرى للعصر الحاضر ، وهو لا ينادى بسياسة مسكنه ولا بعدالة جنائية « متساهلة » بل هو يريد على العكس أن يحل هذه المشاكل بالبحث العلمى بالوسائل المناسبة . وبموقفه النقدي قد يصل إلى إعادة مناقشة المؤسسات غير التكميلية أو غير الفعالة . ويمكن أن يكون الأمر كذلك حتى بالنسبة لتلك المؤسسات التي نادى أنصارها بها في وقت ما (وقد قلنا من قبل إن « المعالجة » بإعادة التأهيل الاجتماعي » في علاقتها « بالخرافة الطبية » يمكن أن تكون مثالا على ذلك) . ولكن الجانب الإيجابي والبناء للدفاع الاجتماعي يرتبط بعد ذلك باقتراح حلول

مدروسة ومتناسقة على نحو ما يجب أن تكون عليه حلول سياسية جنائية سليمة .

وبالنسبة لجرائم العنف بالذات ، مادامنا قد بدأنا من هنا ، فلا يتعين أن يكون الحل في شأنها منحصرا في مضاعفة العقوبات الموجودة أو في استعمالها استعمالا مكثفا أو بغير تمييز . يجب أن تتناول القضية الاجتماعية — الجنائية برمتها في عواملها ومظاهرها جميعا . ولقد جاهدنا لاقتراح تخطيط لانطلاقه مشابهة في سياق آخر (٢٢) . من المناسب على كل حال الخروج هنا من الروتين القضائي أو الإداري ، ومن التبسيط التشريعي الذي يعتبر أنه لتسكين مخاوف البعض يمكن أن تضاعف العقوبات دون التساؤل عن مصادر وطبيعة المواقف الجنائية محل الاعتبار .

ولن نعود هنا — برغم كل المناقشات التي أثارها — إلى مشروع قانون « الأمن والحرية » الذي يرتبط في نقاط كثيرة (خاصة في نصه الأصلي) بتيار القمع التسلطي — وقد التقينا به فيما سبق . قلنا حينذاك كيف أنه يمكن تجاهله من قبل حركة السياسة الجنائية الإنسانية ولذا فإنه لا يقوم إلا بالخروج على نظام عقابي ونظام للسياسة الجنائية — لا يبطئه لا من حيث المبدأ ولا الترتيبات الأساسية . انه يجب أن يوقف فقط انتباه القائمين على الدفاع الاجتماعي .

ومن جميع الوجوه في الواقع ، فإن أى تقييم نقدي للوضع الحاضر وأى بحث منهجي للوسائل المستقبلية لا يؤدي الى استبعاد فلسفة عقابية مبنية على القيم الإنسانية ومتوجهة نحو نظام فردي وجمعي للوقاية . فهذه القيم ثمينة جدا بحيث لا يمكن التضحية بها في سبيل مخاوف تشنجية لرأى قائم على معلومات مشوهة .

خاتمة

قيمة « الالتزام » ، الذى يفترضه الدفاع الاجتماعى ، ومدها ، الانضمام الى الحركة صراحة أو ضمنا : كيف يحفظ الدفاع الاجتماعى بجهوده نظام الشرعية مع تجاوز الإطلاقة الصياغية ؛ الدفاع الاجتماعى كحركة للسياسة الجنائية يعارض بنفس القدر كلا من « النزعة القانونية » ، النيوكلاسيكية ، ونوع من النزعة الحديثة نحو علم الاجرام ؛ كيف يعمل لإقامة تنظيم مستحدث لرد الفعل ضد الجريمة ؛ الضرورة الحالية لنقد بناء وللمتطلبات الإنسانية فى حقل العدالة الجنائية ؛ تحولات الدفاع الاجتماعى والبحث عن نظام يتلاءم مع الانسان فى عالم المستقبل .

نستطيع الآن أن نصل إلى خلاصة . لقد رأينا سابقا أن الدفاع الاجتماعى عرض أولا — ليس كتنظيرة مستقلة ، وإنما كمجموعة من التطلمات الصادرة عن حركة واسعة للفكر . وهذه الحركة الواسعة هى التى تطبع بداية الدفاع الاجتماعى الجديد . وفى هذا المعنى كتبنا نحن أنفسنا يوما ما أنه ليس سوى قانون عقوبات ملتزم^(١) . وقد كنا على استعداد لاستعارة هذه الصيغة لولا أن صيغة « الأدب الملتزم » الجارية تعطى صبغة ذات طابع سياسى مخالف لطبيعته الحقيقية . ولكنه ليس مما يجافى الحقيقة أن الارتباط بنظريات الدفاع الاجتماعى يفرض « التزاما » بالمعنى الكامل والحديث للكلمة — أى ارتباطا واعيا ذا اتجاه ثقافى يقوم بعد ذلك بتوجيه تحرك من يقبله فى مجال معين .

فهذه النظريات تستدعى الارتباط بحركة وقاية وحماية اجتماعية محدده مسبقا . وهى نظريات تقتضى جهدا لشرح هذه الحركة وإفهام مرماها لأولئك الذى لا يدركون ، بل هى تتضمن نوعا من التيسير إذا سمح لنا باستعمال اللفظ فى أفضل معنى له — ذلك بما يتحمل قبول بعض المسلمات . والدفاع الاجتماعى إذ يفخر بموقفه المتعاون وبالتوازن الذى يحققه ، ليس فقط بين

النظريات المجردة ، وإنما ايضا بين مفاهيم مختلفة للحركة الإيجابية ، فإنه يقع بذلك في مفترق طرق للفكر الحديث ، وكثير من أصحاب الفكر الجاد في مجال القانون الجنائي وعلم الإجرام والاجتماع والسياسة الجنائية ممن يعكفون على القضايا الأساسية لكل من تلك التخصصات سوف يقتربون لامحالة من الدفاع الاجتماعي .

ويكفى أن يقبلوا إعادة التفكير جددا في هذه القضايا ، وألا يخيفهم ما قد يفتح أمامهم من وضوح يستدعي التجديد هو الذى يستطيع وحده أن يدفع الى اكتشاف طرق جديدة لأنشطتهم أو إضاءة الطرق التى كانوا يسلكونها حتى الآن — بأنوار جديدة .

إن الأفكار الأساسية للدفاع الاجتماعي قد أضحت معترفا بها على نطاق واسع ، وإن تقدمها من سنة لأخرى هو أمر مدهش تماما ^(٧) . وبعض التصريحات العدائية لاتعمل أكثر من أنها تجسم بشكل أفضل مكانة أفكار الدفاع الاجتماعي في الفكر الجنائي الحديث ، وتزيد من قيمة النظرية الانسانية ذات الأفكار المتميزة للدفاع الاجتماعي الجديد .

وأخيرا وبوجه خاص فإن كثيرين من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم بحكم عادة فكرية أو لغوية — غرباء عن حركة الدفاع الاجتماعي نفسها ، يشاطرونها برغم ذلك أفكارها الأساسية ويستخدمون نفس لغتها ، وينشرون بذلك بشكل طبيعي ما تطالب به . وقد كان ذلك واضحا منذ فترة طويلة لدى علماء الجريمة والعقاب الانجليز والأمريكيين الذين يتوجسون بالغريزة من كل نظرية عامة والذين هم غير معتادين على مفردات لغة الدفاع الاجتماعي . على أنه يتزايد أكثر فأكثر عدد أولئك الذين عملوا مع سير ليون رادزينوفستش (Radzinovich) مثلا — على نمو مفهوم العلم الجنائي ويريدون تشجيع مواجهة حديثة للقضايا الجنائية . وذلك بالاضافة الى الانفتاح السوفيتي في العلم الجنائي وعلم الإجرام على مظاهر جديدة لعلم الجريمة وللسياسة الجنائية ، ومن ثم الانفتاح على نظريات الدفاع الاجتماعي .

وقد ظهرت نفس الحركة في القارة الأوروبية ؛ وبدون الرجوع إلى إشارات سبق التنويه بها ، فإننا سوف نؤكد على ماهو ذو دلالة في واقعة أنه خلال العشر سنوات اللاحقة للحرب الأخيرة أمكن رؤية عالم في الجريمة محترم مثل النائب العام كورنيل (Cornil) يعطى في حديث أمام محكمة النقض في بروكسل تأييده لبعض الأطروحات الإنسانية للدفاع الاجتماعي في اللحظة ذاتها التي كان يعلن فيها ارتباطه بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة . أما في فرنسا فان النائب العام بيسون (Besson) منشط لجنة الدراسات الجنائية التشريعية التي كانت مكلفة بإعداد مجموعة الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٥٨ — كان يساهم في ملتقيات الدفاع الاجتماعي التي كان ينظمها معهد القانون المقارن بباريس . والدورة الثانية عشر لهذه الملتقيات في ١٩٦٤ قد سجلت من جانب الممثل المتميز للمدرسة الكلاسيكية الجديدة البروفيسور Roger Merle جهدا جديدا للفهم والتعاطف والتقارب .

والدفاع الاجتماعي الجديد لم يتخذ لنفسه موقعه في مواجهة القانون الجنائي الكلاسيكي فحسب ، ولكنه اتخذ بذاته (٣) . وان ايضا حائنا السابقة تتيح في هذه النقطة اتخاذ أوضاع يمكن إجمالها فيما يلي :

أ — الدفاع الاجتماعي الجديد يحتفظ بما جاء به القانون الكلاسيكي من حيث قطع الصلة مع نظام القانون القديم وإقامة مبادئ الشرعية والمساواة وشخصية العقوبة ، وتساها مع الفعل وانسانيتها . ذلك أنه مع كتابات بيكارياو فولتير ومبراو فإن ذلك القانون الجديد المعاد بناؤه في ضوء حقوق الانسان كان يمثل ما يمكن تسميته الدفاع الاجتماعي الخاص بتلك الحقبة . ولكن من هنا بالذات وفي سياق المنطق العميق لحركة ١٧٨٩ يقطع الدفاع الاجتماعي الجديد الصلة مع اتجاه نيوكلاسيكي ابتعد عن هذه النظرية الأولى وقام ببناء إطلاعية متصلة تغلقت على نفسها داخل صياغة ضيقة وانتهت إلى نظام مصطنع ، فأصبح القيام بعملية تحرر بالذات أمرا ضروريا . هذا التجديد الذي أكدت ضرورته المدرسة الايطالية في آخر القرن الماضي ثم الاتحاد الدولي لقانون

العقوبات ولم يتم بإجرائه فعليا ، لا الفلسفة الوضعية ولا المدارس الوسيطة في بداية القرن العشرين ، ولا الاتحاد الدولي ذاته . ولقد أخذ الدفاع الاجتماعي نفسه بتحقيقه ، والدفاع الاجتماعي الجديد هو الوحيد القادر على ذلك لأنه الوحيد الذى يحافظ على ميراث رجال القرن الثامن عشر سليما لم يمس داخل منظوره الانساني .

ب) وعلى ذلك وبقوة الواقع برزت نظرية يمكننا أن نقول عنها إنها وضعت العناصر المتناقضة في عدالة القرن التاسع عشر موضع فحص مجدد . فالدفاع الاجتماعي الجديد إنما يتخذ مكانه اذن على خريطة السياسة الجنائية ، وهو يعطى لمفهوم السياسة الجنائية نفس الأهمية التي كان لها في بداية القرن التاسع عشر والتي كانت قد ذابت في الصياغات الفنية للزرعة القانونية التي ميزت النيوكلاسيكية . ومن هنا فهو يقترب على أى الاحوال وفي حدود معينة من « نيوكلاسيكية مجددة » بحيث أنها بوعيا بتقديم العلم ينشطها الاهتمام بالانسان ولا تتجاهل مستقبل العقوبة ، وتقبل آفاق فكرة الإدماج في المجتمع . على أنه تستمر بين النظريتين فروق طبيعية وضرورية بقدر ماأن إحداها نظرية في السياسة الجنائية والأخرى نظرية في القانون الجنائي ذاته . وسوف نلاحظ بوجه خاص أن فكرة نبذ الصيغة القانونية التي يذهب اليها الدفاع الاجتماعي ، لاستهداف القانون الجنائي — على نحو مايتظاهر به بعض رجاله . ذلك أنه من الواضح أن « القانون الجنائي » يجب أن يظل علما قانونيا أما السياسة الجنائية التي تنفذ من الإطار الجامد للقانون الجنائي فإنها يجب أن تكف عن الاختلاط به . والدفاع الاجتماعي الجديد باعتباره أكثر حرية في حركته في مجاله المتخصص وأقرب أيضا في هذا المجال نفسه للدراسات والاهتمامات المتصلة بعلم الإجرام والاجتماع ، فهو يتضمن استكشافات وامتدادات خاصة به يستخرج منها بالذات تعاليم لتنمية السياسة الجنائية كفن وكعلم في آن واحد .

ونحن نلمس هنا نقطة يجب العودة اليها دائما فيما يتعلق بالدفاع الاجتماعي الجديد — أن الدفاع الاجتماعي الجديد نشأ من حركة أفكار واسعة كان يجب

أن تؤدي إلى نظرية عالمية للسياسة الجنائية : وعلى هذا الصعيد بالتحديد يضع نفسه — للمطالبة بتنظيم متجدد لرد الفعل المضاد للجريمة ، وترقيته. والسياسة الجنائية التي لمحها مونتسكيو ووضحها فويرباخ كانت قد حيت — ولنقل ذلك مرة أخرى — بالإطلاقية القانونية ، ولم يستطع أن يعيد للمفهوم معناه الحقيقي ويتيح له كل مرماه سوى هنري دونديه فاير — من بين كل الجنائيين في النصف الأول من القرن العشرين . إن الدفاع الاجتماعي يستعيد وينمي هذه النظرية فيما وراء دي فاير ، وبرينس — بطريقة مشابهة بعض الشيء لما كان يقترحه ساليي (Saleille) بالذهاب « فيما وراء نصوص القانون المدني ، ولكن عن طريقها » . إن ما يأخذ الدفاع الاجتماعي على عاتقه في ذلك — يقتضى كما قلنا مسبقا ، التعاون الشريف بين الجنائيين وعلماء الاجرام أو بالأصح كل من يريدون — أيا كانت تخصصاتهم الأصلية — أن يقوموا بعمل إنجائى بطرق قانونية وعلمية — ضد ظاهرة الجريمة . مثل هذا التعاون لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ترك لكل تخصص تكامله الأساسى في نفس الوقت الذى يبعث فيه التقارب الضرورى . وفي هذا الصدد لاغنى عن اتخاذ موقف مذهبي ، ولكنه يجب أن يتم على الأرضية الخاصة بالسياسة الجنائية — من حيث هى قد انفصلت عن النزعة القانونية العقيمة لنهاية القرن الماضى ، ومن الخضوع للتيار الاستفزازى البائد لعلم الاجرام — في آن واحد ، وأنها تعمل على إقامة نظام عقابى مبنى على الشرعية ولكنه يتم إثراؤه بالعلوم الانسانية ويتميز باحترام ملموس للكائن البشرى .

وسواء أردنا أم لم نرد فإنه فيما وراء التصنيفات الضيقة أو التعريفات المدرسية ، فإنه لا يوجد سوى تيارين كبيرين في الفكر الجنائى — الأول يرتبط بالنيوكلاسيكية القديمة ، ويربط ما بين الاطلاقية ونزعة الصياغة القانونية ، ويحاول الاحتفاظ بالعلم الجنائى داخل إطار قانونى صرف للجريمة والعقوبة ، ولا يهتم فعليا سوى بالمناقشات الفقهية لكل حالة على حدة ، ويرتبط بفكرة القمع والعبرة ، ولا يعطى للعدالة الجنائية إلا واجبا سلبيا بشأن إعادة كيان النظام القانونى بالتوقيع الجرد للجزاء . والتيار الثانى يضع الإنسان في مركز

عملية رد الفعل العقائى مع الاحتفاظ بعناية بضمانات المستوى القانونى فالمهمة الاجتماعية للعدالة الجنائية فى ظل هذا التيار تعطى للقانون الجنائى قبل كل شىء وظيفة حماية اجتماعية بارزة ، حيث تتوازن ضمانات الفرد كإنسان ، وضمانات المجموع . وبذلك تتعدى هنا إطلاقيه الجزاء التقليدية لتفتح مرة أخرى آفاق جديدة لقانون العقوبات .

والدفاع الاجتماعى الجديد — الذى نستطيع تعريفه فى هذه المرحلة باعتباره نظرية انسانية للحماية الاجتماعية ضد الجريمة — يشكل بلا جدال التعبير الأكثر ديناميكية لهذه النزاعة الحديثة . إنه يكون ، إذا أردنا نقلنا إلى عالم اليوم (aggiornamento) للعلم الجنائى ، لأنه لا يعنى فقط مواجهة الاتجاه نحو الماضى المتميز بالرجعية ، وإنما أيضا ضد الجمود التشريعى والقضائى بل والعلمى وما يمكن أن نسميه تصلب شرايين المؤسسات . هو حركة واسعة للتجديد تشعبت فى العلوم الاجتماعية وفى الفكر المعاصر . وفيما وراء الخضوع للنظريات نفسها الخاصة بالدفاع الاجتماعى بمعناها الضيق ، فإنه يتيح اكتشاف القيمة العميقة والدائمة للقواعد الجوهرية — شىء شبيه بالأداء المتجدد والوفى لعمل موسيقى أو درامى رائع بما يعطيه معناه الخالد . وهو يطلب أيضا إلغاء الآثار البالية التى لاتصمد إلا بقوة العادة ، ومراجعة الحلول التى تستدعى ضرورات العالم الحديث اصلاحات فى هيكلها الأساسى . لماذا يجب على قانون العقوبات أن يظل متجمدا — على حين أن القانون الخاص كان موضع انقلابات على عمق كبير ؟ هنا أيضا تفرض نفسها إصلاحات تطويرية لن تأخذ قيمتها كاملة إلا بقدر ما يخطط لها تخطيطا جيدا ومتاسقا وليس بتجارب محددة وكأنما نخجل من نفسها .

نحن فى مرحلة انتقال تشكك فى نفسها كما تشكك أحيانا فى مصيرها ؛ ولكنها فى شكها تستطيع أن تأخذ من معين قوى التجديد . فالدفاع الاجتماعى يريد أن يستبدل بنظام متخيل من قبل انسان ديكارت نظاما مناسبا لإنسان باسكال الذى يشعر الدفاع الاجتماعى أنه أقرب اليه . ولكنه يعرف

تماما مثل باسكال أنه في مجال الحقائق الأساسية لا نبحث بالعقل إلا عما سبق أن وجدناه — ويعرف الدفاع الاجتماعى أيضا أن تلك الإصلاحات أو الانقلابات الضرورية يجب أن يطالب بها بشدة في هذا المناخ ذى النزعة الانسانية الذى يستطيع دون غيره أن يعطى لهذه الإصلاحات دلالتها الكاملة . وهو لا يجهل أنه سوف يصطدم بالضرورة بالعادات المكتسبة وخاصة بالمقاومة شبه الفطرية لبعض رجال القانون المقتنعين بعدم تعدى ممارسات نظامهم أو مستلزمات الأساليب الفنية الخاصة بهم . ولكن الدفاع الاجتماعى يهدف إلى العمل في مواجهة هذا الاتجاه العقلى بالذات وقبل كل شيء ..

هذه الحركة ليست إصلاحية ولكنها تجديد شامل ، ويجب عليها أن تقوم بمهام متعددة . أحد هذه المهام بالطبع يتحصل في العمل ضد الآلية العمياء للأجهزة القضائية التى تهرس في غير رحمة الضعفاء والمعدمين وكل أولئك الذين تعدهم النظام المؤسسى الذى لا يفهمونه ، والذين هم العوبة للشهوات التى تتاح لهم ، ولتناورات المضارين الأثرياء بأسلحة القانون التى تغريهم إلى أن ترتد فطاردهم . فلنفكر بشكل مدنى في خراب الشراء بالأجل ، وفي التنفيذ الجبرى للمدينين البائسين ، وفي طرد المستأجرين الذين لا يستطيعون دفع الأجرة . وماذا نقول ، في الناحية الجنائية — في تشابك إجراءات المحاكمة ، وفي سوء استخدام الأحكام الغيائية ، وفي إجراءات حالة التلبس ، وفي الحبس قبل المحاكمة (الذى يوصف قانونا بأنه « مؤقت » ، بالطبع كسخرية غير مقصودة) وفي الأحكام المتعجلة لمتهمين لم يسمعوا ولا يعطون الفرصة لايضاح موقفهم ، والذين يحمل على أى الأحوال شرح ما يحدث لهم ... ضد هذه الأوضاع التى تستمر مع الروتين الكسول وكذلك ضد ارتباك « العدالة القمعية » الذى يعتبر عاملا مولدا للجريمة — لا بد من سياسة جنائية و « عدالة دفاع اجتماعى » حقيقية لمواجهة كل ذلك .

في هذا المنظور تفرض بعض الاختيارات نفسها (إذ كل سياسة جنائية تستند على اختيارات ضرورية) والاختيار الجوهرى هنا هو معرفة ما إذا كان

يجب فعلا الاستمرار في العقاب — أى أن يكون هناك تكفير بينا يكون ممكنا في نظر الجانح الصغير الذى هو العوبة في يد الظروف وملابسات الحياة — المساعدة والاعانة وإتاحة الفرصة للفرد لتحقيق وجوده الخاص والعودة من جديد كعضو عامل في الهيئة الاجتماعية . وإلى جانب المجرمين الكبار الذين يمثلون أمام محكمة الجنايات ، أو محترفي الجريمة الذين يهرب الكثير منهم على أى الأحوال من القمع ، فإن محكمة الجنح تزخر بعائدين صغار تكون الآلة القضائية السجونية هى السبب الأول في أغلب الأحيان لعودتهم للجريمة . لا بد إذن أن نذكر في حسم هذه الفكرة الكبرى للدفاع الاجتماعى وهى أن السجن لا يجب أن يكون من الآن فصاعدا إلا الوسيلة الأخيرة في رد الفعل المضاد للجريمة .

هل سيقال أن القمع نفسه أى المتابعة بهدف العقاب لا يجب أن يمثل إلا الوسيلة الأخيرة أيضا لهذه الاستجابة المضادة للجريمة ؟ الدفاع الاجتماعى مستعد لقبول ذلك بقدر مايقبل القول بأن اللجوء إلى القمع ليس سوى الملجأ الأخير . فإنه لا يجب أن يتدخل إلا في حالة ماإذا كانت العلاجات ذات الطابع المدنى والادارى والاجتماعى مستحيلة ، أو أن تكون قد أثبتت عدم فاعليتها . ولكنه مع كامل الإدراك لنقطة انطلاق النظريات الخاصة بعدم التدخل المطلق ، فإن الدفاع الاجتماعى لا يستطيع أن يربط نفسه بتلك النظريات — خاصة تلك التى تنادى بإلغاء العدالة الجنائية وأن يحل محلها ما يوصف بأنه الأخذ في الاعتبار « بالأحوال المشككة » . ذلك أنه مهما فعلنا في الوضع الحالى للأشياء (والسياسة الجنائية لا يمكن أن تنطلق إلا من الوضع القائم) فسيظل دائما حالات لا يصلح لها إلا ذلك الملجأ الأخير — الملاحقة الجنائية . فلنستعمل كل الطرق لتفادى تلك الملاحقة حتى يمكن أن تنمى هذه الطرق ، فحين نوافق على ذلك تماما ومع هذا ، فانه فيما عدا ذلك يجب الاحتفاظ بالمبادئ التشريعية والقضائية التى تحمى الإنسان — الفرد ، حتى يمكن لهذه العملية « القمعية » أن تتم وفقا لدعوى جنائية حقيقية تصبح في هذه الحالة غير ممكن تفاديا وإنما يلزم تنظيمها باعتبارها « دعوى للدفاع الاجتماعى » .

الدفاع الاجتماعي يظل إذن ماكان عليه منذ بدأ يتأكد في أوضاعه
الجوهرية : نظرة جديدة على الحقيقة الموجودة ، وتقدير نقدي للنظام السائد ،
ومراجعة للقيم في مجال القانون الجنائي وعلم الاجرام والسياسة الجنائية . ولكن
هذه الأوضاع إذا أكدت استمرارية الدفاع الاجتماعي ، فإنها ليست في حد
ذاتها غير قابلة للتحرك ، ولايجب أن تقوم في إطار نظرية ستاتيكية (ساكنة
الحركة) .

الدفاع الاجتماعي يجب أن يفهم من خلال تحولاته الخاصة وفي مظاهره
المتتابعة :فإعادة النظر والتقد البناء هي وحدها القابلة للاستمرار . والدفاع
الاجتماعي يمكنه أن يتخلص اليوم من بعض المقترحات التي استطاع في لحظة ما
الدفاع عنها ، بل والتي حاول البعض تمييزه بها في الماضي . والمثل سبق أن نوهنا
عنه : « المعالجة لاعادة التأهيل الاجتماعي » — على الأقل في الحدود التي كان
يراد بها العلاج المؤسسي الذي يتضمن تطبيق طرق عقابية محددة . فإذا أثبت
البحث أن هذه الطرق غير مجدية وأن هذه « المعالجة » أمر وهمي خادع فإن
الدفاع الاجتماعي سوف يلقي بها جانبا — دون أن يربط نفسه مع ذلك بالقمع
المهين الذي كان بالأمرس . فإن إعادة النظر في المؤسسات (حتى الجديدة ،
وحتى تلك التي اقترحتها في لحظة معينة السياسة الجنائية الحديثة) — لايجب أن
تترجم بعودة بسيطة إلى الماضي . لقد سبق أن أكدناها ونحن نتمسك بإعادة
تأكيدنا في مقام اختتام بياننا هذا — أنه ليس في هذا الاتجاه نقصد الكلام عن
« السياسة الجنائية الحديثة » . فالدفاع الاجتماعي ، بحكم طبيعته ورسائله ،
متجه نحو المستقبل ، وإذا كان وضعه النظري يصادف تغيرات في لحظة معينة
فيجب أن نفهم أنه بتغيره يظل وفيا لنفسه ، مادام هو ، بدءاً ، إعادة للنظر فيما
هو قائم .

وبالتأكيد في اللحظة التي تتم فيها الطبيعة الحالية يبدو الدفاع الاجتماعي
وكأنه يتجه ضد التيار . ذلك أن السياسة الجنائية الرسمية (في فرنسا) تميل
للقمع وللحد من الإصلاح السجوني « وتقيد سلطات القاضي كما يظهر ذلك

جليا من التخلّي عن « المشروع النهائي » للجنة مراجعة قانون العقوبات الذى حكم عليه أنه متأثر بشدة بلغة السياسة الجنائية « والصبغة القضائية » ، وكذلك مشروع القانون المسمى « الأمن والحرية » المايو ١٩٨٠ . إنهم ينمون فى الرأى العام شعور عدم الأمن أمام « العنف » لتتمة سلطات البوليس وتفصيل قيام النيابة العامة بالتحرك الأساسى ، وإحالة القاضى إلى مجرد موزع للعقوبات المقرّزة . غير أن الدفاع الاجتماعى ليس له أن ينزعج من مثل ذلك الرجوع إلى هجمة القمع ولا أن يمارس لوم نفسه . إن سياسته للدفاع عن الكائن البشرى تنو إلى أبعد من مجرد التذبذبات الموجهة مباشرة لإرضاء الرأى العام ، فإن مما يقوم به الدفاع الاجتماعى من أجله هو معارضته لأمثال هذه الأنواع من الرجوع نحو الخلف .

ولنتذكر تاريخ السياسة الجنائية : فى نهاية القرن الثامن عشر عندما بعث بكاريا أملا كبيرا ، كان المحامى العام سرفان (Servan) فى خطبة شهيرة أشرنا إليها من قبل — بوجه نداه كذلك إلى كل قوى التجديد الثقافى لصالح إصلاح جنائى قائم على مفهوم حقوق الإنسان ، وكان ضد سرفان ، وبكاريا : المذهب الرسمى ، وبكل أسف أيضا جزء من رجال القضاء فى تلك الحقبة . كان مويار دى فوجلان يحاول أن ينقد بكاريا نقدا فنيا خالصا يعتقد أنه لايقاوم . وكان سيجويه (Segquier) يبدو كأنه يلور حول نفسه كل عناصر المقاومة فى القضاء القديم . ومع ذلك فإن سرفان وبكاريا هما اللذان انتصرا أمام التاريخ ، لنأمل ألا يحتاج الدفاع الاجتماعى إلى التمرد المذهبى لبكاريا ولا إلى صرخة الشجن التى أطلقها سرفان . ولكن لتأكد أنه مهما كانت الصعوبات ومهما كانت السخرية والإنكار الحقود ، فإن الدفاع الاجتماعى سوف يمكنه الاحتفاظ بسكينة أولئك الذين يتابعونه كمهمة عادلة ، ويجد التفانى الضرورى لتأكيدهم على الدوام . ويجب أن نتق على كل حال أن الأصوات الجديدة هى التى ستسمع فى النهاية .

الفصل الأول :

- La crisis de la prisión, La Havane, 1949, p. 74. — ١
- El Criminalista, t. X, Buenos Aires, 1952. p. 36, dans une étude très suggestive d'ailleurs sur les nouveaux courants du droit pénal. — ٢
- V. en particulier, dans son grand **Traité**, les remarquables développements d M. L. Jiménez de Asúa sur le droit préventif, t. II, 2^e éd. 1958, n^{os} 196 et suiv. V. également son article sur "La nueva defensa social", El Criminalista, 2^e série, t. V, 1961, p. 11, et s. — ٣
- General Principles of Criminal Law, Indianapolis, 1947, p. 550. — ٤
- L'individualisation de la peine, 2^e éd., Paris, 1909, p. 47. — ٥
- R. Garraud. Traité théorique et pratique de droit pénal français, 3^e éd., t. I (Paris 1913), p. 83. — ٦
- V. Théorie des peines et des récompenses de Bentham (2^e éd., française, 1818), t. I, p. 11 et s. et p. 59 et s.). — ٧
- Ferri, Sociologie criminelle, trad. française (1905), n^o 52, p. 350 et s. — ٨
- Carnevale. Diritto criminale (Rome. 1932), t. I, n^o 6 (p. 18), et n^o 16 (p. 44). — ٩
- Traité élémentaire de droit pénal, Liège, 1965. t. I, n^o 13 et s. — ١٠
- Traité élém. de science pénit. et de défense sociale (Paris, 1950), 2^e partie, Problèmes de défense sociale, p. 380, et s. — ١١
- ١٢ لا تنسى كذلك أن قسم « الدفاع الاجتماعي » هذا قد قام بإصدار المجلة الدولية « للسياسة الجنائية » : والتقريب بين هذين الاصطلاحين له مغزاه في هذا المقام .
- La défense sociale universelle (Paris, 1925), Cf. "Peines et mesures de sûreté", in Rev. int. de droit pén., 1927, p. 7, et s. — ١٣
- Stephan Hurwitz, op. cit., (1950), pp. 102-103. — ١٤
- V. les Actes du Congrès (Berne, 1951), t. I. p. 538.

الفصل الثاني :

- R. Van der Made, Contribution à l'étude de l'histoire de la défense sociale (Rapport présenté au II^e Congrès int. de défense sociale, Liège, 1949), Rev. de droit pén. et de crim. 1949-1950, p. 944. et s. — ١
- V. Said Moustafa El Said Bey, "La notion de responsabilité pénale". dans les Travaux de la Semaine internationale de droit musulman (Paris, 2-7 juillet 1951), publiés par L. Milliot, Paris, 1953, p. 122 et s. — ٢
- Dictionnaire de Ferrière, eod. loc. V. encore les Institutes au droit criminel, avec un traité particulier des crimes, de Muyart de Vouglans, Paris. 1757, p. 115. — ٣
- Thorsten Sellin, Pioneering in Penology. The Amsterdam Houses of Correction in the 16th and 17th Centuries (Philadelphie, 1944). — ٤
- انظر : — ٥
- Bernard Perrin. Lu minorilé pénale en droit romain et dans les législations européennes antérieures au XIX^e siècle. in Le problème de l'enfance délinquante (travaux et recherches de l'Institut de droit comparé de l'Université de Paris. t. IV. 1947), p. 11 et s. not. p. 15.
- Réflexions sur les prisons des ordres religieux 1960. — ٦
- L'Ile d'Utopie ou la meilleure des Républiques. par Thomas Moore, trad. nouvelle avec notes par P. Grunbaum-Ballin. Paris. 1935, p. 71, et p. 58. — ٧
- Sur le mouvement en Europe. v. l'étude fondamentale. déjà citée. — ٨
- de J. Graven, Beccaria et l'avènement du droit pénal moderne; sur le mouvement en Angleterre, v. la monumentale History of English Criminal Law from 1750, de M. L. Radzinowicz, t. I, Londres, 1948.
- Gian Domenico Pisapia. "Beccaria et la défense sociale", in Rev. science crim., 1964, p. 898, et s. — ٩
- Des Délits et des peines, chap. XLI: "Des moyens de prévenir les crimes". — ١٠
- V. en particulier les chap. II et XXVII du traité Des délits et des peines. — ١١
- J. Graven, Beccaria et l'avènement du Droit pénal moderne. — ١٢

- ١٣ — انظر :
Barnes et Teeters, *New Horizons in Criminology*. Part. V. chap.
XXII: "The Origin of the Prison System in America".
- ١٤ —
Traité de législation civile et pénale (2^e éd. française, Paris 1820), t.
II, p. 143 et s.
- ١٥ —
Voir OEuvres complètes de P. Rossi, Traité de droit pénal (3^e éd.).
précédé d'une introduction de Faustin Hélie, (Paris, 1863).
- ١٦ —
V. sur ce point notre Introduction comparative aux codes pénaux
européens (Paris, 1956), n^o 26 et s.
- ١٧ —
وهذه هي الحقيقة الأولى التي يبرزها في مقدمة الطبعة الخامسة من كتابه
« البرنامج » (Programma) — الذي يمثل البيان الأساسي لنظريته (V. 9^e éd.,
Florence, 1902, p. 10).
- ١٨ —
La peine de la maison de force (L. Jiménez de Asúa, La sentencia
indeterminada, 2^e éd., 1948, p. 57).
- ١٩ —
Cf. Saleilles. L'individualisation de la peine (2^e éd. 1909), chap.
VII, p. 201, et s.
- ٢٠ —
V. not. les rapports d'Emile Garçon à la Société générale des
prisons, in Rev. pénit., 1896, p. 829 et s.; 1914, p. 863 et s.
- ٢١ —
Voir de Tocqueville et Beaumont, Du système pénitentiaire aux
Etats Unis et de son application (1836); Demetz, Résumé des
questions pénitentiaires (1844); Ch. Lucas, Du système
pénitentiaire en Europe et aux Etats-Unis (2^e vol., 1828).
- ٢٢ —
V. Charles Lucas. Des moyens et des conditions d'une réforme
pénitentiaire en France (1840); Ducpétiaux, Du progrès et de l'état
actuel de la réforme pénitentiaire et des institutions préventives
(Bruxelles, 1837).
- ٢٣ —
V. le Rapport du professeur G. Heuyer aux XII^{es} Journées de
Défense sociale (confrontation du droit pénal classique et de la
défense sociale. le point de vue de la médecine psychiatrique) in
Rev. science crim., 1964, p. 737 et s.
- ٢٤ —
Il fut publié en 1835 sous le titre: Sur l'homme et le développement
de ses facultés, ou essai de physique sociale.
- ٢٥ —
H. Donnedieu de Vabres, La politique criminelle des Etats
autoritaires (La crise moderne du droit pénal), Paris, 1938.

الفصل الثالث :

- “La concezione dinamica della personalità nello studio del delinquenti”, in Riv. ital. di diritto penale, 1955, p. 8 et s. — ١
- Discours d'ouverture au cycle d'études de Bruxelles sur l'examen médico-psychologique et social des délinquants, Rev. int. de politique criminelle, n° 3, janvier 1953, p. 7, et s. — ٢
- Le livre de Garofalo La Criminologie- Etude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité. — ٣
- نظام المسؤولية القانونية ، أو الاجتماعية — مقابلا للمسؤولية المعنوية أو الاخلاقية ،
التقليدية — حاول قرى أن يبرزه تشريعا في مشروع قانون ١٩٢١ الشهر قبل أن
يصوغه بطريقة كاملة واضحة في كتابه : (Principi di diritto penale 1928, p. 237 ets.) — ٤
- Ferri, Sociologie criminelle (éd. fr., 1893), p. 312, et s. — ٥
- Criminologie, op. cit., not. p. 362, et s. et p. 376 et s. — ٦
- عن الاتحاد الدولي للقانون الجنائي — مذهبه وتأثيره : أنظر العدد الخاص من
La Revue internationale de droit pénal, 1951, n° 2-3. — ٧
- V. son Traité, t. I, p. 98 et suiv. — ٨
- Cf. A. Prins, Science Pénale et droit positif (1899), not, n°s 495 et s. et n°s 515 et s. — ٩
- La défense sociale et les transformations du droit pénal (1910). chap. IV. p. 70 et s. — ١٠
- Sociologie criminelle (éd. française), not. p. 429 et. s.; Prins reprend ces arguments dans La défense sociale et les transformations du droit pénal, p. 115, et s. — ١٠
- La Criminalité comparée (1907), p. 35. — ١٢
- L'individualisation de la peine, 2ème éd. (1909), p. 189. — ١٣
- V. le rapport de Grispiini dans la Rev. int. de droit pénal, 1954, spécialement, pp. 760-761. — ١٤
- Cf. Barnes et Teeters. New Horizons in Criminology (3ème éd. 1959). p. 566 et s.; E.H. Sutherland. Principles of Criminology (3ème éd.). p. 515, et s. — ١٥

- V. Comparative Survey of Juvenile Delinquency, Part. I, North America, par P.W. Tappan et Etude Comparée de la délinquance juvénile, IIème partie, Europe, par J.L. Costa (Publications de la Division des Activités sociales des Nations Unies, 2 vol., New York, 1952). — ١٦
- Cf. J. Graven. "Franz von Liszt et le nouveau droit pénal suisse", in Rev. int. de droit pénal, 1951, p. 209, et s. — ١٧
- Cf. P. Cuhe. "L'Ecléctisme en droit pénal". Rev. pénitentiaire, 1907, pp. 944-961. — ١٨
- V. Rappaport. "La media via du Code pénal polonais", Rev. int. de droit pénal, 1935, p. 227, 1937. — ١٩
- Lionel W. Fox. The English Prison and Borstal Systems, Londres, 1952, p. 315 et s.; Max Grünhut. "The Treatment of Persistent Offenders", Journ of Crim. Science, vol. II (1950), p. 65 et s. — ٢٠
- V. les Actes du Congrès (Atti del I Congresso int. di criminologia, Rome, 1939), t. V, p. et s. — ٢١
- Code pénal du Royaume d'Italie, trad. par P. de Casabianca (Paris, 1932), Introd. p. XV. — ٢٢
- Voir R. Béraud, Les mesures de sûreté en droit allemand d'après la loi du 24 novembre 1933. Aix-en-Provence, 1937. — ٢٣
- Voir L. Jiménez de Asúa. Derecho penal soviético (Buenos Aires, 1947), particulièrement p. 83 et s. — ٢٤
- Cf. K. Siegert, Grundzüge des Strafrechts im neuen Staate, 1934. — ٢٥
- Pompe, "Les trois degrés du droit pénal", Rev. de droit pénal et de criminologie, 1949-1950, p. 799. — ٢٦
- Cf. P. Cornil, "Les problèmes du droit pénal appliqué et les nouvelles tendances en la matière", Rev. de droit pénal et de criminologie, 1950-1951, p. 489, — ٢٧

- Premières Journées de défense sociale (Poitiers, 5-6 juin 1953) sur "Liberté individuelle et défense sociale"; v. Rev. science crim., 1953..p. 540 et 541, 1954, p. 172, et s. —٢٨
- Premier Congrès français de criminologie (Lyon, 21-24 Octobre 1960) sur Examen de personnalité et criminologie. —٢٩
- Bulletin de la Société internationale de criminologie: —٣٠
- Principi di diritto penale soggettivo, Turin, 1934. —٣١
- "La lotta contro la pena", in Rivista di difesa sociale, 1947, p. 3. —٣٢
- Une édition française a été publiée à Paris (Principes de défense sociale) en 1964. —٣٣
- انظر المؤلف الذى نشره في ١٩٧٠ الكاتب العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية Ramsey Clark, Crime in America-Observations on its Mature, Causes,-Prevention and Control. —٣٤
- V. avant tout R. Gassin, "De quelques tendances recentes de la criminologie anglaise et nord-américaine", Rev. Science crim. 1977. p. 249 et s.; Cf. Ch. Debuyst, "Les nouveaux courants de la Criminologie contemporaine", Rev. de droit pén. et de Crim., 1974-75, à; 845 et s.; V. encore Milan Milutinovic "Les grandes tendances de la Criminologie contemporaine", rapport général au VII^e Congrès international de Criminologie (Belgrade 1973), Cf. la très bonne analyse de M. Denis Szabo sur "l'approche socio-politique de la délinquance" (p. 24 et s.) et "les modèles sociologiques appliqués à la délinquance" (p. 41 et s.) dans la 1^{re} partie de son ouvrage Criminologie et Politique criminelle (Paris, 1978). —٣٥
- Ph. Robert "La sociologie entre une criminologie du passage à l'acte et une criminologie de la réaction sociale", L'année sociologique, 1973, p. 441 et s. V. sur la these interactionniste, G. Kellens, "Crime en col blanc et stigmatisation" Rev. de droit Pén. et de Crim., 1970-71, p. 336; Van Outrive "Stigmatisation, un prolongement de l'analyse criminologique", même Revue 1972-73, p. 363. Edwin M. Schur, Labeling Deviant Behaviour. Its sociological implications, 1971. —٣٦

Taylor, Walton et Young, (ed.), Critical Criminology (Londres, ٣٧ — 1975), W.J. Chambliss (ed.), Crime and the Legal Process (1969); Tony Platt, Prospects for a Radical Criminology.

Edwin M. Lemert, Instead of Court Diversion in Juvenile Justice ٣٨ — (1971). Sur la non intervention v. encore Edwin M. Schur. Radical Non Intervention, Rethinking the Delinquency Problems, 1973; Jacques Vérin, "Une politique criminelle de non intervention", in Rev. de Science crim., 1974, p. 398.

الفصل الرابع :

١ — التعبير هو للسيد خ. دى أسوا (op. cit., p. 197) . انظر أيضا :
Tratado de derecho penal, t. I (2 ème éd., 1957), no. 454.

٢ — انظر : حسن علام (السكرتير العام لتلك المنظمة) في بيانه عن ج.م.ع. في المنظمة في يناير ١٩٦٦ مؤتمرا هاما لممثلين متخصصين من البلاد العربية لدراسة مشكلات مختلفة في السياسة الجنائية ، انظر في هذا الشأن تقرير البروفسور على راشد الأستاذ بجامعة القاهرة عن وسائل الدفاع الاجتماعي ضد الجرائم الاقتصادية : « نحو مفهوم عربي للدفاع الاجتماعي » نشرته المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضمن أعمال المؤتمر المذكور (الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي) . انظر أيضا : حسن علام :

Quelques problèmes de législation pénale et de defense" sociale en Egypt", in Chahier de défense sociale (Bulletin de la Société internationale de défense sociale), 1978, p. 12 et s.

وأنظر أيضا المؤلف الهام للبروفسور أحمد سرور بعنوان « مبادئ السياسة الجنائية » ، القاهرة ١٩٧٢ .

الفصل الخامس :

١ — Sur tout le mouvement envisagé de ce point de vue, v. James Heath, Eighteenth Century Penal Theory (Oxford University Press, 1963).

٢ — V. notre Introduction aux Codes pénaux européens (Paris, 1956, n^o 29 et s.).

٣ — أنظر ما أعلنه جراماتيكا منذ نشر مقاله — الذى أحدث دوبا ملحوظا — عن

« الصراع ضد العقوبة » في العدد الأول من مجلة الدفاع الاجتماعي (Revista di Difesa sociale). ويدعو أنه مع هذا قد اتجه بعد ذلك في كتابه « مبادئ الدفاع الاجتماعي » (١٩٦١) إلى أن ينبغي إلى حد ما فكرة المسؤولية الفردية. في فكرتي مناهضة المجتمع والحالة الخطرة. وسنشرح فكرتنا في هذه النقطة فيما بعد.

Cf. B. Di Tullio, Trattato di antropologia criminale (Rome, 1945), — ٤
chap. IV, p. 183 et s. et Principi di criminologia clinica e
psichiatria forense (3^e éd., Rome 1963).

Diritto penale italiano (éd. 1950), t. I, p. 141. — ٥

Sur les Tütertypen dans la doctrine nationale socialiste et sur la — ٦
discussion de cette théorie, v. S. Hurwitz, Criminology, p. 394 et s.

V. en particulier les critiques de Paul W. Tappan, "Who is the — ٧
Criminal?" in A.M. Sociological Review, 1947, p. 96 et s.; et (pour
la mise au point de cette critique), Crime, Justice and Correction,
New York, 1960, p. 7 et s.

— ٨ انظر فيما بعده الفصل السابع : البحث (١).

— ٩ يؤكد علماء الإجرام الحديثون على فكرة السببية المركبة للفعل الإجرامي. فحالة
مناهضة المجتمع تنتج بذلك من تأثير وارتباط قوى مختلفة، أنظر :

Sh. et El Glueck, Unravelling Juvenile Delinquency (New York,
1950), p. 281.

E. Frey, "Strafrecht oder soziale verteidigung?", Rev. pénale — ١٠
Suisse, 1953, p. 405, et s.

الفصل السادس :

"Quelques problèmes concernant la fixation de la peine.", in Rev, — ١
science crim., 1965, p. 789.

V. les travaux préparatoires et les débats du Congrès international — ٢
de Lisbonne (1961) sur les procédés employés par le juge pénal dans
l'élaboration de la sentence, Rev. int. de droit pén. 1960, p. 11 et s.
Cf. Giuseppe Sabatini, L'uomo nel sistema penale, Giustizia
penale, (1955, col. 129). Cf. Emilio Mira y Lopez, Manuel de
psychologie juridique (trad. fr., 1959), p. 123 et s. Cf. Seelig,
Criminologie (trad. fr.), p. 334 et s.

J. Graven, "Introduction à une procédure pénale rationnelle de — ٣
prévention et de défense sociale", Revue pénale suisse, 1950, p. 82
et s. et p. 170 et s.).

V. spécialement les travaux du Cycle d'études organisé par la Fondation int. pénale et pénitentiaire à Strasbourg: la synthèse en a paru sous le titre *Trois aspects de l'action pénitentiaire* (Berne, 1961). — 8

Bulletin de l'Union, t. I (1889), p. 20. — 9

V. Giuliano Vassalli, "La riforma della liberazione condizionale", Rassegna di Studi penitenziari, 1951, p. 997 et s., sur la réforme française opérée par la loi du 5 janvier 1951, le décret du 1^{er} avril 1952 et la circulaire du 25 Juin 1953, v. dans la Rev. science crim., 1953, Chron. pénit., p. 117 et 689, Chron. législative, p. 324. — 7

J. Pinatel, "Criminologie et droit pénal", in Rev. de science crim., 1953, p. 595 et s. — 7

Sur ce mouvement, v. les travaux de la C.I.P.P. et la résolution votée dans la dernière réunion (juillet 1951), Recueil de Doc. en matière pén. et pénit. (vol. XV, Nov. 1951), p. 480; cf. A. Luisier "Vers la peine unique", Rev. de Crim. et de police technique, 1952, p. 313 et s. V. encore Ch. Germain, *Eléments de science pénitentiaire* (1959) p. 26 et s.; Dupréel, *Rapport général au Cycle d'études de Strasbourg de la F.I.P.P.* (Travaux, Berne, 1959, p. 441 et s.). — 8

Ce sujet de première importance a été retenu comme thème du VII^e congrès international de défense sociale (Lecce, 1966). — 11

Sur la suspension ou la suppression du permis de conduire, spécialement en matière de délits de la route. v. les travaux des Colloques de Barcelone et de Rotterdam (1977) in *Les infractions routières* (numéro spécial de la Rev. de science crim.). 1978. — 1.

V. les observations du Dr. Sturup. "L'établissement pour psychopathes de Herstedvester". in Rev. science crim., 1958, p. 593 et s. Cf. l'expérience de l'Allemagne fédérale avec ses "établissements sociothérapeutiques". Schüler-Springorum, Rev. science crim. 1980. p. 401 et s. — 11

Code penal suisse. Titre troisième: "Peines, mesures de sûreté et autres mesures". art. 35 et s. — ١٢

R. Vienne, "L'état dangereux", Rev. int. de droit pén., 1951, p. 495. Cf. Le problème de l'état dangereux (Deuxième cours int. de Criminologie), Paris, 1954, not. 3^e partie, p. 467 et s. — ١٣

Den danske kriminalret, Copenhague, 1950, p. 111 et 112. — ١٤

After-Conduct of Discharged Offenders (Londres, 1949), p. 99. — ١٥

N. Gunzburg, Les transformations récentes du droit pénal, Bruxelles, 1935. — ١٦

الفصل السابع :

Sociologie Criminelle (éd. fr. p. 354). — ١

V. l'article paru sous ce titre in Rev. de droit pén. et de crim., 1961-1962, p. 637 et s. — ٢

Op. cit., p. 650. — ٣

Traité de droit pénal et de Criminologie de P. Bouzat et J Pinatel, t. III, Criminologie, par J. Pinatel, 1963, n° 178. — ٤

Voir Bavcon, "Les délits involontaires au point de vue de la responsabilité pénale", Rev. science crim., 1963, p. 703, et s. — ٥

J. Pinatel, "Responsabilité pénale (travaux du colloque de philosophie pénale de Strasbourg, 1959), Paris, 1961, p. 157 et s. — ٦

ذلك تعبير السيد بيناتل بصدق جهود دى جريف :
v. "La théorie des instincts d'Etienne de Greeff", in Rev. science crim., 1961, 827. Cf. — ٧

Notre destinée et nos instincts, Paris, 1945, p. 58. Cf. Les instincts de défense et de sympathie, Paris, 1947, p. 37 où De Greeff déclare que ce sentiment de responsabilité "s'affirme avec une égale violence chez l'homme normal, chez l'imbécile et chez l'aliéné". V. encore E. De Greeff, "Sur le sentiment de responsabilité", Rev. — ٨

- int. de défense sociale 1956, p. I et s.; cf. Bouzat et Pinatel, *Traité, t. III, Criminologie*, par Pinatel, n° 178.
- Voir E. Glover, *The Roots of Crime*, Londres, 1960, p., 302 et s. — ٩
- V. Paul W. Tappan. *Crime, Justice and Correction*, New York, 1960, p. 241 et s. — ١٠
- Rapport aux XIIèmes Journées françaises de défense sociale, in *Rev. science crim.*, 1964, p. 730. — ١١
- La philosophie pénale* (4^e éd.), p. 85. — ١٢
- Rev. science crim.*, 1947, p. 6 et s.; *Archives de Politique criminelle*, n° 3 (1978), p. 107. — ١٣
- "L'évolution de la notion de (responsabilité pénale) et ses effets", in *Rev. int. de crim. et de pol. techn.*, 1964, p. 182. — ١٤
- Principles of Criminology*, éd 1939, p. 4 et s. — ١٥
- Voir l'article de M. Thorsten Sellin "Trends in Penal Treatment, Have we Overdone Punishment?", in *Rec. de doc. en matière pénale et pénit. (Bull. de la C.I.P.P.)*, 1948, p. 285. — ١٦
- Cet important Colloque a fait l'objet d'un numéro spécial de la *Revue pénit. et de droit pénal* (Octobre-décembre 1976): Centenaire de la Société générale des prisons et de législation criminelle. Cf. J. Vérin, "La prison: comment s'en débarrasser?", in *Rev. sc. crim.*, 1974, p. 906 et s. Le même sujet a fait l'objet du III^e Colloque international organisé par le Centre de recherches de politique criminelle en mai 1979 sur la proposition et le rapport introductif du Prof. H.H. Jescheck: appelé à étudier "la crise de la politique criminelle", le Colloque s'est principalement attaché au problème de la peine privative de liberté, V. les travaux in *Archives de politique criminelle*, IV (1980), p. 11 et s. — ١٧
- كانت هذه المشكلة موضوع المؤتمر الدولي السابع للدفاع الاجتماعي^{١١} عقد في
ليتشي بإيطاليا في ١٩٦٦ ؛ انظر : — ١٨
- "Les interdictions professionnelle et les interdictions d'exercer certaines activités"- Actes du VII^e Congrès international de défense sociale, Paris, 1969.
- V. *Compensation for Victims of Criminal Violence*, recueil — ١٩

d'articles sur le thème de l'indemnisation des victimes de violences criminelles, présentés par Margery Fry (extraits du *Journal of Public Law*, de la Faculté de droit de l'Université d'Emory, Georgia), 1959, Adde, P. Cannat, Chron, pénit., *Rev. science crim.*, 1964, p. 394. Premier Congrès international de psychologie judiciaire, Milan, 1978: La vittima di reato: prevenzione e riparazione, voir rapport présenté par P. Pittaro, "La vittima nel quadro della criminologia", in quaderni di criminologia clinica, n° 4, 1978, p. 383 et s.; Marc Ancel, "La Défense sociale devant le problème de la victime", *Rev. sc. crim.*, 1978, p. 179 et s.

Sur la strict liability, v. not. Introduction au droit criminel de l'Angleterre, 1959, p. 67 et s. et Le système pénal des Etats-Unis d'Amérique, 1964, p. 44 et s. Pour le droit "continental", v. H.-H. Jescheck, "Les principes de politique criminelle du projet de Code pénal allemand en comparaison avec l'évolution du droit pénal en Belgique" in *Rev. de droit pén. et de crim.*, Décembre 1964, p. 205; Deuxièmes Journées franco-hispano-italo-portugaises de droit pénal, sous le patronage de la Société internationale de défense sociale (Avila et Alcala de Henares, 6-8 Juin 1980), avec le rapport de M. Georges Levasseur, "La responsabilité objective en droit pénal français", cf. G.P. Fletcher, *Rethinking Criminal Law* (1978), ch. IX, p. 713 et s. — 21

B. Di Tullio, *Manuel d'anthropologie criminelle*, trad. française, Paris, 1951, not. p. 221 et s. — 21

V. Réponses à la violence (rapport du Comité d'études présidé par Alain Peyrefitte), Paris, La Documentation française, 1977. Cf. R. Schmelck, "Le rapport Peyrefitte et ses suites" (exposé présenté à l'Assemblée générale du Centre du recherches de politique criminelle du 12 Décembre 1979), in *Rev. sc. crim.*, 1980, n° 3, p. 573 et s. — 22

Rapport aux XII^e Journées françaises de défense sociale ("Le point de vue criminologique et pénologique"), in Rev. science crim., 1964, p. 764, Cf. du point de vue des juristes criminalistes, les observations de M.G. Vassalli lors de la discussion (même Revue, 1964, p. 836). — ٢٣

Rapport de M. Pisapia aux III^e Journées juridiques franco-italiennes de la Société de Législation comparée (Aix-en-Provence, mai 1961) sur "Les obligations familiales alimentaires et leur sanction pénale"; compte rendu in Rev. science crim., 1961, p. 659 et s. (not. p. 660). Cf. le rapport du même auteur au VIII^e Congrès international de défense sociale (Paris, 1971), Actes du Congrès, p. 183 et s. — ٢٤

V. l'importante déclaration du R.P. Beristain aux XII^e Journées françaises de défense sociale, in Rev. science crim., 1964, p. 816 et s. — ٢٥

V.R. Vienne, "De l'individualisation de la peine à la personnalisation de la mesure" in Aspects nouveaux de la pensée juridique, II, Etudes de science pénale et de politique criminelle, Paris, 1975, p. 177, et s. — ٢٦

Journées latino-américaines de Mexico (Décembre 1979) sur "la nécessité de promouvoir un progrès social fondé sur la communication interpersonnelle et ses racines ethniques". — ٢٧

Cf. L.H.C. Hulsman. "Défense sociale nouvelle et critères de décriminalisation", in Aspects nouveaux de la pensée juridique, op. cit., II, p. 19 et s. Cf. La décriminalisation, Actes du Colloque de Bellagio, Milan. 1973. — ٢٨

V. S. C. Versele, La violence institutionnelle, 25^e Cours international de criminologie, Maracaibo, juillet-août 1974. Cf. J. Vérin. "La criminologie et l'immoralité internationale", in Rev. sc. — ٢٩

crim., 1971, p. 745 et s. et "Torture et prise d'otages". même
Revue, 1973, p. 175 et s.

الفصل الثامن :

"Sulla nuova difesa sociale considerata da un punto di visto — ١
cattolico", in Rivista ital. di diritto e procedura penale, 1964, p.
671 et s.

P. Nuvolone in Riv. ital. di diritto penale, 1956, p. 782, et même — ٢
Revue, 1959, p. 148.

V. not. le II^e Congrès international des juristes catholiques (Pax — ٣
Romana) d'octobre 1956, avec le rapport du prof. Pompe (compte
rendu in Rev. sc. crim., 1957, p. 958).

V. S. C. Versele. "Vers une politique criminelle socialiste", dans le — ٤
recueil de ses "Ecrits", Le droit et la justice, Bruxelles, 1979, p. 319
et s.

V. Sutherland. Principles of Criminology, 3^e ed., chap. IX, p. 355 — ٥
et s.; Thorsten Sellin, Culture Conflict and Crime (1938).

V. Ch. Germain, Eléments de science pénitentiaire, 1959: Howard — ٦
Jones, Crime and the Penal System, 1960, p. 160.

V. Hugh Klare, Anatomy of Prison, Londres, 1960, p. 14 et s. — ٧

V. les délibérations du VIII^e Congrès international de droit pénal de — ٨
Lisbonne (1961), sur "Les méthodes et les procédés techniques
employés dans l'élaboration de la sentence pénale" Rev. int. de
droit pén., 1960, p. 11 et s.; (cf. notre rapport général, p. 349 et s.).

Voir R. Merle, rapport précité in Rev. sc. crim., 1964, p. 725 et s. — ٩

V. aussi le rapport préliminaire de M. Lautecaze aux IX^e Journées
de défense sociale (Toulouse, 1961), in Rev. sc. crim., 1961, p. 843.
Cf. les explications toujours actuelles de S.C. Versele dans son

étude sur "Le dossier de personnalité", reproduite dans le Recueil de ses écrits publié à sa mémoire: Le droit et la justice, Ed. de l'Université de Bruxelles, 1979, p. 9 et s.

V. les Archives de politique criminelle publiées par le Centre de recherches, t. I (1975). t. II (1977). t. III (1978). —١٠

يسعدنا أن نلتقي وإياه في هذا — حيث أوضح وجهة النظر هذه جيدا في كتابه :
Principes de défense sociale, éd. franç., Paris, 1964, p. 16 et s. —١١

On trouve cette singulière affirmation dans l'article déjà cité de E. Frey, Rev. pén. suisse, 1953, p. 40, V. nos observations in Rev. science crim., 1954, p. 222 et surtout la réponse décisive de M. Graven in Rev. pén. suisse, 1955. p. 1 et s. —١٢

La nueva defensa social, El Criminalista, 2^e série, t. V. 1961, p. 11 et s. —١٣

Traité de droit pénal allemand (trad. fr.), t. I & 13, p. 100. —١٤

La politique criminelle des Etats autoritaires, 1938, pp. 3-4. —١٥

يبدو أن ذلك كان بشكل ما هو موقف البورفور : —١٦

Prof. Reinhart Maurach (I) cutsches Strafrecht- Allgemeiner Teil, 1958, p. 45 et s.).

Paul W. Tappan, Crime, Justice and Correction, New York. 1960, au début du chap. 10. —١٧

Péguy, Oeuvres en prose (1908-1914), (Coll. de la Pléiade, p. 1282). —١٨

V. not. Alessandro Baratta. "Criminologie critique et politique pénale alternative" (Par rapport à la défense sociale). Contribution au I^e Colloque régional espagnol sur Politique criminelle et droit pénal in Rev. int. de dr. pén., 1978, n^e 1. Cf. Rapport au IX^e Congrès international de défense sociale (Caracas, 1976) sur "Marginalité sociale et justice", Actes du Congrès, Milan, 1980, p. 179 et s. —١٩

V. notamment, le remarquable ouvrage de Mme Mireille Delmas-Marty, Les chemins de la répression (Lecture du Code pénal), 1980, p. 26 et s. ("Des chiffres sur la peur"). —٢٠

V. son ouvrage plusieurs fois cité, The future of Imprisonment, University of Chicago Press, 1974. —٢١

Cf. nos "Observations sur les problèmes de la violence du point de — ٢٢
 vue de la politique criminelle" citées par J. Bernat dans son étude
 "La politique criminelle à la recherche d'elle-même". in Archives
 de politique criminelle, II (1977), p. 3 et s. (p. 17-20).

للخاتمة :

"Les doctrines nouvelles de la défense sociale". Revue de droit — ١
 pénal et de criminologie, Octobre 1951, p. 46.

V. not études "Droit pénal classique et défense sociale (A propos — ٢
 d'une confrontation récente)". in Rev. pén. suisse, 1965, p. 1 et s.

(ملحق)

برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى الصادر سنة ١٩٥٤

(أ) المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى :

- ١- يجب الاعتراف بأن الكفاح ضد الإجرام من الواجبات الأساسية التى تقع على عاتق المجتمع .
- ٢- فى هذا الكفاح يجب على المجتمع أن يلجأ إلى وسائل مختلفة سواء قبل وقوع الجريمة أو بعد ارتكابها . ويعتبر القانون الجنائى أحد الوسائل التى يمكن أن يستخدمها المجتمع للإقلال من تلك الظاهرة .
- ٣- يجب النظر إلى هذه الوسائل باعتبار أنها تهدف لا إلى حماية المجتمع ضد المجرمين فحسب ، بل كذلك إلى حماية أعضائه من خطر الوقوع فى الجريمة . وبما يحققه المجتمع فى سبيل هذين الغرضين ينشأ ما يمكن تسميته بالدفاع الاجتماعى . وحركة الدفاع الاجتماعى فى اهتمامها بتوفير الحماية للجماعة عن طريق حماية أعضائها تهدف إلى أن يسود فى جميع نواحي التنظيم الاجتماعى احترام الشخصية الانسانية .

(ب) المبادئ الأساسية للقانون الجنائى :

- ١- يجب أن تعتبر الغاية الحقيقية للقانون الجنائى هى حماية المجتمع وأفراده ضد ظاهرة الإجرام .
- ٢- يجب أن تكون الوسائل التى تطبق على الجانحين مطابقة لمبادئ المدنية الحديثة التى تقوم على التقاليد الإنسانية .
- ٣- يجب أن يتقيد القانون الجنائى باحترام حقوق الانسان ، فبراعى دائماً جانب الحرية الشخصية ومبدأ الشرعية .

(ج) النظرية العامة للقانون الجنائي :

- ١— يجب أن يؤسس القانون الجنائي سواء في صياغته أو في تطبيقه على الحقائق العلمية .
- ٢— يجب أن يتجنب وقوع القانون أو تطبيقه تحت تأثير أفكار مجردة عن حرية الاختيار لدى الانسان ، أو عن الخطأ والمسئولية وذلك دون إنكار القيم الأخلاقية الراسخة في ضمير المجتمع ، والاعتماد على شعور كل إنسان بمسئوليته الأخلاقية .
- ٣— التدابير التي توقع على الجانحين يجب أن تختار على أساس أنها أنسب في كل حالة على حدتها لإصلاح المحكوم عليه وتأهيله . فإذا كانت بعض تلك التدابير تسمى عقوبات ، كالغرامة ، والتدابير الماسة بالحرية ، فإنها أيضاً تعتبر من « تدابير الدفاع الاجتماعي » .

(د) برنامج تطور القانون الجنائي :

- ١— من المناسب أن تنسق التدابير المختلفة التي ينص عليها القانون الجنائي في سبيل الوصول إلى نظام موحد لرد الفعل الاجتماعي في مواجهة الفعل الإجرامي .
- ٢— يجب أن يكون في هذا النظام من تنوع التدابير ما يسمح للقاضي باختيار التدبير المناسب لكل حالة على حدتها .
- ٣— يجب أن تعتبر الإجراءات القضائية والمعاملة داخل السجون عملية واحدة تتابع مراحلها في هدى مبادئ الدفاع الاجتماعي وروحه .

إضافة (إلى برنامج الحد الأدنى)

و تمت الموافقة عليها في ١٥ ديسمبر ١٩٨٤ في ميلانو بناء على مشروع
قدمه مارك آنسل عضو المجمع العلمي الفرنسي ، ورئيس الدائرة الفخرى
بمحكمة النقض ، والرئيس الفخرى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ،
وللمركز الفرنسي للقانون المقارن .

١- ملحوظات عامة :

أعلنت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي - التي تأسست في سنة ١٩٤٩ برنامجا للحد
الأدنى - مقبولا من كل المنضمين إليها ، وهو يبرز المبادئ الأساسية لحركة الدفاع
الاجتماعي ، والأفكار الموجهة لنشاطها .

وهذا البيان - اذ تكمله قرارات المؤتمرين الدوليين الأولين للدفاع الاجتماعي (سان
ريمو ١٩٤٧ ، وليمينج ١٩٤٩) ، والتي كانت لها مضمون عام - يعرض المواقف الأساسية
للجمعية الدولية ، التي يرجع إليها في النصوص الأصلية .

ولقد بدا من المفيد مع ذلك - بعد هذه السنوات الثلاثين الأولى لوجودها ، وغداة مؤتمرها
العاشر (سالونيك ١٩٨١) - حيث تأكدت استمرارية حركتها المؤثرة ، وخلود مذهبها -
أن تضع وثيقة جديدة تأخذ في اعتبارها تطور الأحداث والأفكار ، وتستطيع أن تتجاوب
بشكل أكمل مع اهتمامات الجمعية ومواقفها الحالية - وهذا ما تهدف إليه المقترحات التالية .

ويجب التذكير قبل كل شيء - بأن الدفاع الاجتماعي الحديث يتحدد أولا كحركة في
السياسة الجنائية ويتضمن بوصفه هذا اتجاها تقدميا يتجه إلى تحريك فعال . وهو يهدف إلى
متابعة هذا التحرك انطلاقا من ثلاث متطلبات أساسية هي :

١- تفحص نقدي (يمكن أن يصل إلى مناقشة الأسس) للنظام القائم ،

٢- الرجوع على وجه منتظم إلى كل العلوم الإنسانية بهدف تناول الظاهرة الإجرامية
من وجهات التخصص المتعددة .

٣- هدف لأسلوب الوقاية يكون له من ناحية - معنى رد الفعل ضد نظام العقاب
التعزيزي الذي يتميز به القهر التقليدي ، ومن ناحية أخرى - يعمل نحو تأكيد الاحترام
لعقود الإنسان وكرامة الشخصية الإنسانية .

وهذه المتطلبات الثلاثة التي لا يمكن فصلها عن الفكرة الحديثة للدفاع الاجتماعي -
يجب مع ذلك أن تتحقق بالمحافظة على « دولة القانون » التي تتضمن بالضرورة قاعدة

المشرعية ، وفكرة المسؤولية الفردية ، ووجود فائض (حقيقي) وإجراءات قانونية تؤمن حقوق المواطن في دعوى صادقة وعادلة . ذلك دون أن تؤدي هذه المبادئ الثلاثة الى المحافظة دون أى قيد - على النظام التقليدى للعادلة العقابية .

٢. اعتبارات جديدة فى السياسة الجنائية :

من المهم لكى نصنع السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى فى منظورها الحديث . أن نتخلص من التصور القانونى المحض للمشكلة ، وأن نؤكد على نحو ما يزداد الإقرار بذلك - أن النظام العقابى ليس الوسيلة الوحيدة ولا هو الوسيلة الأفضل لتحريك المضاد للجريمة . ويجب لهذا أن يتم تجاوز الأساليب الفنية لقانون العقوبات ودعاماتها التقليدية : الجريمة ، والمجرم ، والعقوبة . ومن المناسب كذلك تجاوز أسلوب علم الإجرام فى تناول المشكلة الذى يركز على محور الفعل وقاعله - لكى نواجه مواقف الصراع التى يظهر فيها الانحراف والجريمة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار التفاعل التشابك للأفعال وردود الأفعال الذى يؤدي الى الصراع فى أواسط معينة وبالنسبة لأشخاص معينين .

وفى هذا التركيب المتداخل من حيث علم الاجتماع وعلم الإجرام يكون من المناسب أن يعطى اعتبار جديد لصحية الجريمة أو المجنى عليه . يتجاوز الدور الملبى التقليدى الذى كان يستبعده من عملية التحريك المضاد للجريمة فلا يمنحه أكثر من فرصة الادعاء بالحق المدنى لتعويض الضرر ، ويتجاوز كذلك علم ضحايا الجريمة "Victimologie" الذى يعمل غالبا إلى دراسة المجنى عليه بذات الطريقة وفى نفس المنظور الذى يدرس فيه الجانح ذاته . ويلزم لذلك الارتباط بالواقع الاجتماعى « للوقوع كضحية للجريمة » ، وذلك لإقامة سياسة جنائية تنجح نحو حماية المجنى عليه .

ومع التخلص من « الأبطال » المعتادين للدعوى الجنائية التقليدية ، فإن هذه السياسة الخاصة برد الفعل الاجتماعى سيتوجب عليها أن تهتم بالممنحرفين والهامشين وغير المتوائمين والمعوقين اجتماعيا ، ويقتدر كبير كذلك وجانب الأفراد « الخطرين » - بالأفراد الذين هم فى خطر والذين يجب أن تقدم إليهم المساعدة - هنا أيضا فى إطار تصور سليم للتضامن الاجتماعى .

والسياسة الجنائية فى معناها الأصلى أو المعتاد ، سيكون عليها أن تقوم بمهمة وضع استراتيجيات متفائلة للصراع ضد الجنوح ، تقوم بفرقة أساسية بين الظواهر التى تهدد مباشرة قواعد بل بقاء التشكيل الاجتماعى ، وبين الجنوح الصغير أو المتوسط الذى يتوجب بطبيعة الحال أن يكون محلا لإجراءات غير عقابية (ولكن متنوعة جدا) تمثل رد الفعل الاجتماعى . ويلزم بكل الوسائل المسير نحو برامج تتسع للحد من نطق التجريم .

ومع ذلك فهذه السياسة التي تهدف إلى تقليص مجال التجريم ينبغي أن تخضع لوجهين من التخطئ . فمن ناحية أولى وفي مواجهة أنواع معينة من المشروعات الإجرامية الجديدة ومن صور الجريمة المنظمة أو جرائم العنف (الإرهاب) - ينبغي أن يستمر في الوقت الحالي على الأقل ، عدد معين من حالات التجريم القديمة . ومن ناحية أخرى يكون من المناسب الالتفات إلى الصور الخاصة المتباينة للملوك غير الاجتماعي المتصل بوجه خاص بالمجال الواسع لقانون العقوبات الاقتصادي ، وذلك لتقرير وتنظيم ضروب من التحرك المضاد للأفعال التي كان يسمح بها حتى الوقت الحاضر ، أو تتجاهل أو تعامل برعاية خاصة بالرغم من أنها تضر ضرراً بليفاً بالاقتصاد وبالتنسيق الاجتماعي . على أن هذا التحرك المزوج في اتجاه « التجريم » ينبغي أن يتحقق بإجراءات وروح الدفاع الاجتماعي الحديث - مع تجنب الالتجاء دون تمييز إلى نوع من « تشريع الرعب » وإلى مضاعفة منتظمة للقمع .

٣. الدفاع الاجتماعي وحركة الابتعاد عن العقوبة (dépendance) :

إن حركة الدفاع الاجتماعي تتجه بذلك إلى تركية سياسة متعقبة تتجه نحو « تقليص الابتجاء إلى العقاب » - وذلك بقبول هذا المصطلح من وجهتين :

١- فمن الوجهة الأولى يؤخذ هذا المصطلح على محمل السعي إلى تجنب العقاب (أو على الأقل الحد بشكل منتظم من الابتجاء إلى العقوبة) وعلى وجه الخصوص العقوبة المانعة للحرية - التي لا تخفي اليوم أثارها السيئة ، والتي يجب ألا تكون أكثر من « الحل الأخير » الذي يمثل فيه رد الفعل الاجتماعي .

وهذا الاستبعاد أو الحد من العقوبة (وبوجه خاص عقوبة السجن) يفترض استجلاء نظام للجزاءات المختلفة يكون لها استقلالها بحيث لا تعتبر مجرد « بدائل للحبس » - كالفراغات المالية ، والجزاءات المقيدة للحرية ، والممانعة من ممارسة بعض الحقوق .

ويكون من المناسب كذلك العمل ضد سوء استخدام الحبس الاحتياطي الذي يلجأ إليه دون تمييز ، ويمثل في كثير من الأحيان إجراء تحكيميا (أو غير متمدين) لتوقيع جزاء قسعي دون الضمانات اللازمة للحكم بالإدانة ، وإخلالاً بقرينة البراءة (أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته) .

وطوال ما أنه سبيلزم ولو مؤقتاً تطبيق عقوبة السجن ، فمن المهم التمسك بفاعلية تطبيق « قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين » وتنميتها - تلك القواعد التي أقرتها الأمم المتحدة (والمجلس الأوروبي ١) . والمسر على مطابقتها للإعلانات (العالمية ، والأوروبية ١) لحقوق الإنسان - وفي كل الأحوال ، فإن الإصلاح المسجوني الذي يتضمن تحقيق لمسة إنسانية في نظام الاحتجاز ، والاعتراف بحقوق المحكوم عليه وتحديد وضعه

القانونى - يجب أن يتابع فى انتظام . ويجب الارتباط لذلك بإقامة نظام قانونى لتنفيذ الجزاءات يتضمن رقابة منظمة لذلك التنفيذ .

ومن الجوهرى بوجه خاص أن تؤمن للمتهم (للمحكوم عليه) الضمانات المعتادة فى الإجراءات الجنائية (حقوق الدفاع ، علانية المرافعة ، المواجهة فى الإجراءات والمساواة بين الخصوم فى الوسائل المتاحة) وأن يراقب كون هذه الضمانات حقيقية وليست شكلية مجردة . ومن المناسب كذلك مراقبة الممارسة اليومية فى المحاكم ، وألا تتجاهل تدابير الحماية فى واقع الحال بمقتضى الروتين المتبع فى السجون على نحو قمعى ومهين للأفراد .

٢. ومعنى أوسع - تسمى حركة الابتعاد عن العقوبة الى تجنب الإلتجاء إلى الجهاز العقابى كلية - بمعنى نظام المحاكمة الجنائية - وليس مجرد تجنب العقوبات (عقوبة المسجن بالذات) وذلك يستلزم بعض الاحتياطات كما يستلزم اتخاذ خطوات تدرجية . والحد من العقاب فى هذا المعنى يجب أن يتمثل فى الإلتجاء - بديلا عن الوسائل العقابية العادية - إلى وسائل من القانون المدنى ، وللقانون الإدارى ، وأجهزة للتعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية .

ويمكن التمشى إلى مدى أبعد مع التيار المعروف باتجاه « تجنب المحاكمة » (deviation, dejudicialisation) - الذى تهدف فى هذا المقام إلى الابتعاد عن طائفة الجهاز القضائى التقليدى . ويمكن كذلك السعى لإدخال حثثات اجتماعية ، واللجوء إلى مشاركة المواطنين - خارج الأشكال القديمة لنظام « المحلفين » أو « القضاء المساعدين » .

وإنه من المتفق عليه اليوم للتخلى عن أسلوب « المعالجة فى سبيل إعادة التأهيل الاجتماعى » التى تفرض وتطبق فى إطار احتجاز للمحكوم عليه . غير أن هذا الرفض يجب ألا يستتبع بالضرورة التخلي كلية عن فكرة (أو غاية) إعادة التأهيل أو التولؤم الاجتماعى ، ويمكن أن يؤدى هذا الموقف إلى :

- اقتراح وسائل عملية للتأهيل الاجتماعى أو وضعها تحت تصرف الشخص المعنى - كالترتيب المهنى ، وتنظيم أوقات الفراغ ، والبيئة الثقافية ، وأن يقرر هنا أيضا تدخل بعض الهيئات (العامة أو الخاصة) التى تعمل مع الفرد المعنى ومع بيئته على حد سواء .

ومن ناحية أخرى على نطاق أوسع ، وإزالة تدريجية للتفرقة بين المدني والإدارى والمساعدة الاجتماعية . يتم استخلاص الصفة الاجتماعية للسياسة الجنائية ، وتأكيد صلاتها المباشرة بالممارسة العامة ، وإعطائها - عن طريق سعيها لتأمين حماية المجتمع بحماية أعضائه - مهمة « التولم الاجتماعى » بأكمل وأنبل معانيه - كهدف نهائى تسعى إليه .

الفهرس

صفحة

٩ مقدمة الطبعة العربية للدكتور حسن علام
٢٥ مقدمة المؤلف للطبعة الأولى (١٩٥٤)
	الفصل الأول :
٣١ ما هو الدفاع الاجتماعى
	الفصل الثانى :
٤٩ أصول حركة الدفاع الاجتماعى
	الفصل الثالث :
٨١ مراحل الدفاع الاجتماعى
	الفصل الرابع :
١٣١ تأثير السياسة الجنائية للدفاع الاجتماعى على نظم القانون المعاصر
	الفصل الخامس :
١٥١ مذاهب الدفاع الاجتماعى فى جانبها السالب أو الانتقادى
	الفصل السادس :
١٧٧ الدفاع الاجتماعى فى جانبه الايجابى والبناء
	(أ) المواقف الأساسية للمذهب
	الفصل السابع :
٢١٥ الدفاع الاجتماعى فى جانبه الايجابى والبناء
	(ب) كيف يعمل نظام الدفاع الاجتماعى
	الفصل الثامن :
٢٦٧ رد على بعض الاعتراضات
٢٩٩ خاتمة
٣٠٩ الهوامش
	ملحق : برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ،
٣٢٥ وإضافة إليه
٣٣٣ الفهرس

للاستاذ الدكتور حسن علام

(أ) باللغة العربية

- مبادئ قانون العقوبات — القسم العام
(جامعة القاهرة — فرع الخرطوم) ١٩٦٢
- القانون القضائي الجزائري
(الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر)
الجزء الأول ١٩٧٣
الجزء الثاني ١٩٧٥
- قانون الإجراءات المدنية — معلقا عليه
(الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر) ١٩٧٤
- الحماية الجنائية للنظام الاقتصادي
(دروس للدكتوراه — جامعة الجزائر) ١٩٧٣
- العقوبة بين التفريد والشرعية
(محاضرات للدراسات العليا ، جامعة الجزائر) ١٩٧٤
- اعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعى عن « الجرائم الاقتصادية »
(المنظمة الدولية العربية للدفاع ضد الجريمة) ١٩٦٦
- العمل فى السجون — من النواحي العقابية ، والقانونية ، والاقتصادية — دراسة فى النظرية العامة للعمل فى النظم العقابية
(رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة) ١٩٦٠
- دور القاضى الجنائى فى عملية إصدار الحكم بالعقوبة
(مجلة القضاة ، القاهرة) ١٩٦٨
- المبادئ الأساسية فى قانون الإجراءات الجنائية الجزائرى
(مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، الجزائر) ١٩٧٤

— القبض على الاشخاص ، والحبس الاحتياطي

(مجلة المحاماة ، السنة الستون العدد ٣ ، ٤) ١٩٨٠

— قانون الإجراءات الجنائية — مع تعليق فقهي مقارن

١٩٨٣ طبعة أولى

١٩٩١ طبعة ثانية

— الدعوى الجنائية وخصومة النقض

(مجلة المحاماة ، السنة الثامنة والستون العدد ١١ ، ١٢) ١٩٨٨

— الطعن بالنقض في المواد الجنائية

١٩٨٩ طبعة أولى

١٩٩١ طبعة ثانية

— الطعن بالنقض في المواد الجنائية

دراسة مقارنة بنظام النقض الفرنسي

(مجلة المحاماة ، السنة السبعون ، العددان ٥ ، ٦) ١٩٩٠

(ب) باللغة الفرنسية

- Le Travail Pénitentiaire.

(Rev. L'Egypte Contemporaine, juillet 1960).

- La Responsabilités des mineurs et des jeunes adultes délinquants.

(Actes du 5ème congrès international de Défense sociale, Belgrade 1961).

- Le Tribunal pour Mineurs, et son role dans le traitement des mineurs délinquants.


(Nations Unies (ESA) et CNRSC, le Cairo 1964).

- Individualisation de la peine, et autorité de la chose jugée.

(Actes du VII Congrès international de Défense Sociale, Paris, 1971).

امر الايداع ٩١/٧٤٩٥
الترقيم الدولي 977-03-0025-X
I.S.B.N.

مركز الدلتا للطباعة
٢٤ شارع الدلتا - اسبورج
تليفون ٥٩٥١٩٢٣

 Bibliotheca Alexandrina



0702968

200/21